

# الاقتصاد الذخيري

الدكتور:  
فؤاد محمد الشريف بن غضبان

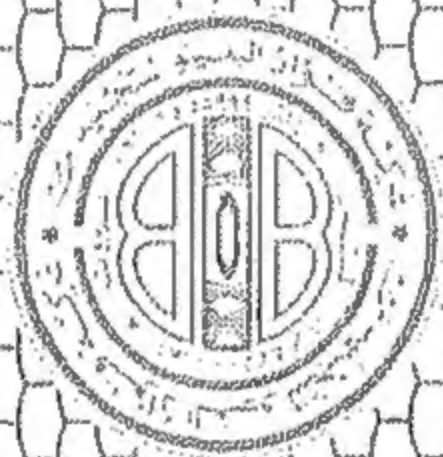


الناشر: د. فؤاد















**الاقتصاد الحضري**



## الاقتصاد الحضري

الدكتور/ فولاد بن غضبان



ALL RIGHTS RESERVED

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة العربية - 2015

رقم الإيداع 2014/5/2027

التحرير: هيئة تحرير  
تصميم الغلاف: نضال جمهور  
الصف والإخراج: سامي أبو سعدة  
المطبعة: مطبعة رشاد برس - بيروت

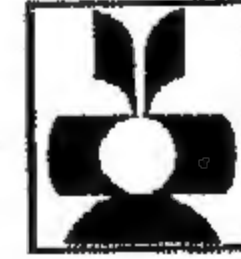
لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق إستعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال. دون إذن خطي مسبق من الناشر.

عمان - الأردن

All rights reserved. No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system or transmitted in any form or by any means without prior permission in writing of the publisher.

Amman - Jordan

اليازوري



دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع

عمان - وسط البلد - شارع الملك حسين

هاتف: +962 6 4626626 تليفاكس: +962 6 4614185

ص. ب: 520646 الرمز البريدي: 11152

www.yazori.com info@yazori.com



# الاقتصاد الحضري

تأليف

الدكتور/ فؤاد بن غضبان



اليازوري







# الإهداء

إلى أساتذتي الأفاضل وزملائي الكرام  
إلى إخوتي وأصدقائي الباحثين وطلابي الكرام  
إلى كل عائلتي الكريمة  
إلى وطني الجزائر  
عرفانا باجتهاد.

الدكتور / فؤاد بن غضبان







## مقدمة

يعتبر الاقتصاد الحضري من أهم المواضيع حداثة في معظم دول العالم، ورغم ظهوره في عشرية الستينات، فهو لم يلق الاهتمام في بلادنا العربية إلا مع عشرية الثمانينات وبمبادرات جد محدودة رغم أنه يبحث في مختلف جوانب اقتصاد المدينة والنظام الحضري والفعاليات الاقتصادية التي تحدث به، إلى جانب أهميته في تفسير الديناميكيات الاقتصادية التي تعيشها المدينة في مختلف مكوناتها وبنياتها الأساسية، ونظرًا لهذه الأهمية فقد وُجد الاقتصاد الحضري كقاسم مشترك بين مختلف التخصصات كالجغرافية، والتخطيط الحضري والإقليمي والهندسة المعمارية والاقتصاد وعلم الاجتماع... حيث يتناوله كل تخصص بالدراسة من زاوية تخصصه، إلا أن الجانب التطبيقي يعكس اقتصار دراسة الاقتصاد الحضري على نطاق محدد من قبل بعض الجغرافيين والمختصين في التخطيط الحضري والإقليمي، ويفسر ذلك بوجود بعض المعوقات التي تجعل الكثير منهم يتعدون عن الخوض في هذا المجال ومنها قلة المؤلفات في هذا الموضوع عدا مساهمة الزميلين عادل عبد الغني محبوب وسهام صديق خروفة في كتابهما الموسوم بـ «الاقتصاد الحضري: نظرية وسياسة» الصادر سنة ٢٠٠٨.

وعند تكليفي بتدريس مقرر الاقتصاد الحضري في الدراسة الجامعية لم أجد إلا القليل من الكتب في هذا المجال وبلغة أجنبية، كما أن المتوفر منها لا يتضمن كل ما يجب أن يتعلمه الطالب في هذا المقرر



الواسع، وإلى جانب ما يحتاجه الاقتصاد الحضري من دقة في تناوله لغرض الحفاظ على خصوصيته وعدم الانسياق في نطاق لا يتضمن الجوانب الأساسية منه، فكرت ملياً في كتابة هذا المؤلف الموسوم بـ «الاقتصاد الحضري» محاولاً الإلمام بكل الجوانب الأساسية المتعلقة به متجنباً التكرار، والتي تسمح للقارئ بالتعرف على مفهوم الاقتصاد الحضري وماهيته بين مختلف العلوم والفعاليات الاقتصادية وعلاقته بالبعد الحضري...

يضم الكتاب خمس عشر فصلاً، يتناول الفصل الأول التعريف بعلم الاقتصاد وكيفية ظهوره، بينما يعالج الفصل الثاني علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الاجتماعية كالجغرافية والتاريخ وعلم الاجتماع...، أما الفصل الثالث فقد ركز على تطور الأنظمة الاقتصادية منذ نشأة البشرية مروراً بمختلف الحضارات ووصولاً إلى الأنظمة الاقتصادية الرأسمالية والاشتراكية محاولاً إبراز خصوصية كل نظام اقتصادي على حدى، وفي الفصل الرابع تم التطرق إلى توضيح مفهوم التنمية الاقتصادية وتحليل مؤشراتها ومعايير قياسها، ودور علم الاقتصاد في تحقيق التنمية، ليوصل الفصل الخامس عرض مختلف النظريات التي تعنى بالتنمية كالنظريات الاقتصادية والنظريات الجغرافية لتوضيح البيئة المكانية لفرص التنمية الاقتصادية، والتي تظهر بشكل أساسي في الفصل السادس الذي اهتم بإبراز دور المدن في التنمية الاقتصادية مركزاً على مزايا المدن الاقتصادية ووظائفها والقوى الاقتصادية المؤثرة فيها، إلى جانب تحليله لمشكلات التنمية في مدن الدول النامية. كما تناول الفصل السابع تحليل أهمية العوامل



الاقتصادية ودورها في نشأة المدن وتطورها من خلال العديد من المتغيرات المكانية المرتبطة بمواقع المدن، إضافة إلى تقييم دور الدولة من خلال سياستها الطوعية وخططها التنموية في نمو وتطور المدن، وفي الفصل الثامن تم تحليل العلاقة بين المدينة الحديثة والاقتصاد الحضري بين التأثير والتأثر، أما الفصل التاسع فقد تضمن تحليل للأساس الاقتصادي للمدن نظرًا لأهميته في نمو وتوسع المدن من المداخل التي تأتي من خارج المدينة وطرق قياس الفعاليات الأساسية وغير الأساسية باستعراض للعديد من الطرق الوصفية والكمية، ليستمر الفصل العاشر في دراسة التغيرات الاقتصادية وعلاقتها بالتركز والتكتل الحضري، ويركز الفصل الحادي عشر على تحليل الأنشطة الاقتصادية في المدينة وتكلفة الاستخدامات الحضرية، وفي الفصل الثاني عشر تم مناقشة سوق العمل الحضري مع تحليل لحركة الأيدي العاملة والتباين في معدلات الأجور بين مختلف الأنشطة الاقتصادية داخل المدينة، أما الفصل الثالث عشر فقد اهتم بدراسة الأرض الحضرية وقيمتها الاقتصادية والحركية التي تشهدها السوق العقارية مع توضيح لمختلف النظريات المتعلقة بالريع العقاري، كما تناول الفصل الرابع عشر تحليل اقتصاديات السكن الحضري عبر مختلف السياسات الإسكانية مقدمًا مثال عن سياسة الإسكان في دولة عربية (الجزائر)، وفي الفصل الخامس عشر تم دراسة اقتصاديات النقل والطرق المستخدمة في تخطيطه من أجل فاعليته الاقتصادية مع تقديم للتكاليف النقلية والعوائد المروية لأنواع النقلية.



وفي الأخير نأمل أن يكون هذا المؤلف فاتحة خير لمؤلفات أخرى في هذا الموضوع، وأن أكون قد أسهمت مساهمة بسيطة في موضوع الاقتصاد الحضري.

وأرحب بأية ملاحظات يمكن الاهتداء إليها لاحقاً، نسأل الله الخير والصلاح لأمتنا العربية والله من وراء القصد.

المؤلف

الدكتور فؤاد بن غضبان



# الفصل الأول

مبادئ علم الاقتصاد





## الفصل الأول

### مبادئ علم الاقتصاد

#### مقدمة:

تتميز طبيعة الإنسان منذ نشأته بأن له رغبات وحاجات متنوعة وغير محدودة، وتتنوع هذه الرغبات والحاجيات بين الحاجيات الفيزيولوجية والحاجيات الاجتماعية والحاجيات النفسية والأنثروبولوجية، وهذه الحاجيات متداخلة فيما بينها، بمعنى أن الواحدة منها تسوق إلى الأخرى.

ويُقصد بالاقتصاد «الأساليب التي تستخدم لإشباع حاجات الإنسان والمجتمع المادية من إنتاج السلع النادرة والخدمات، والأسباب التي تدعو إلى إنتاج سلع معينة دون أخرى، أو التي تدفع لشراء أو الإقبال على أنواع معينة وبكميات محددة من السلع»<sup>(١)</sup>.

وبواسطة هذه الأسباب يمكن أن تتحوّل المادة الخام إلى أغذية وأدوات، وما يتصل بذلك من وسائل نمو التكنولوجيا، والنشاط الإنساني الذي من خلاله تتم هذه العمليات، بالإضافة إلى التنظيم ورأس المال والأجور والأسعار والأرباح واختيار السلع والخدمات وتبادلها وتوزيعها واستهلاكها، وما يتعلق بذلك بموضوعات مثل: نظرية القيمة، وحجم العمالة، والدخل الوطني وتقسيم العمل.

(١) محمد أحمد بيومي، علم الاجتماع الاقتصادي، الطبعة الثانية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٦، ص. ٧٣.



## ١- تعدد حاجات الإنسان وطرق تلبيتها:

يولد الإنسان ولديه رغبات أساسية، وأول ما يحتاج إليه مباشرة بعد ولادته هو الطعام لارتباطه بالحياة البيولوجية لضمان بقاءه وهي الحاجيات البيولوجية الفيزيولوجية، ويريد الإنسان أن يُبعد نفسه عن ما يُجلب له الضرر كتجنب البرد القارس والحر الشديد، لذلك فهو يحتاج إلى الملبس والسكن وهي الحاجيات الاقتصادية، والإنسان بطبيعته محباً للتميز أي يريد أن يتميز على الآخرين في المأكل والملبس والمسكن والعلم، وكذلك يريد الإنسان لنفسه الأمان، كما أنه يحتاج إلى الحب والحنان والاحترام والصحة والسعادة وهي حاجيات إجتماعية أنثروبولوجية.

وتلبي الحاجيات الإنسانية بإحدى الوسيلتين السلع والخدمات، وتختلف حاجات الإنسان نحو السلع والخدمات من مكان لآخر، ومن زمن لآخر، ويعود سبب ذلك إلى اختلاف الأعمار والظروف المناخية والمستوى التعليمي والظروف الاجتماعية وغير ذلك.

وتتنافس حاجات الإنسان على الموارد الاقتصادية المتاحة لتلبيتها، ولذلك يقوم الإنسان بترتيب احتياجاته وفقاً لأهميتها، ويبدأ في تلبية الحاجيات الأكثر أهمية فالأقل وفقاً لسلم التفضيل السلعي.

ويقصد بالإنتاج خلق أو إضافة منفعة اقتصادية جديدة للأشياء التي تكن موجودة من قبل، أو على الأقل زيادة منفعته، ويتم ذلك باستخدام الأرض والموارد الطبيعية والمواد الخام.

الموارد الطبيعية هي هبات الطبيعة التي لا دخل للإنسان في وجودها، والتي يستطيع من خلال جهوده أن يستغلها ويحولها إلى سلع وخدمات، وتشتمل

الموارد الطبيعية الموجودة على سطح الأرض من مواد حيوانية ونباتية وجمادية (صلبة وسائلة وغازية)، كما تشمل المعادن التي يخترنها باطن الأرض، وعندما يبدأ الإنسان في استغلالها فإنها تحت سيطرته ومحور نشاطه الاقتصادي، وحينئذ تصبح موارد اقتصادية.

ويتطلب الإنتاج صيانة وحسن استغلال الموارد وتنميتها ومحاولة استكشاف مصادر جديدة لها باستخدام الفن التكنولوجي المتطور، والعمل على زيادة مقدرة المجتمع على الإنتاج مستقبلاً. ويتم ذلك عن طريق الحد من الاستهلاك الحاضر وإدخاره لاستثماره في إقامة مشروعات إنتاجية جديدة تزيد مقدرة المجتمع الإنتاجية مستقبلاً وهو ما يُعرف بالإنتاج المادي.

وهناك الإنتاج غير المادي، وهو الذي يتمثل في الأفكار والخدمات والأعمال التي تتوافر فيها صفة المنفعة. ويدخل في نطاق ذلك العلوم والفنون، وكذلك الخدمات الشخصية التي تدفع عنها أجور، ولكنها لا تتجسم في شكل مادي كخدمات الطبيب والمحامي والمدرس والموسيقي.

## ٢- عناصر إنتاج المواد:

لقد اختلف العلماء على تقسيم عناصر الإنتاج<sup>(١)</sup>:

▪ فمنهم من يركز على عنصر واحد (٠١) هو العمل حسب مفهوم الماركسيين.

▪ ومنهم من يهتم بعنصرين اثنين (٠٢) هما الأرض والعمل حسب النظريات الكلاسيكية.

(١) حسن عبد الحميد أحمد رشوان، الاقتصاد والمجتمع: دراسة في علم الاجتماع الاقتصادي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ٢٠٠٢، ص. ٥.



▪ ومنهم من يهتم بثلاثة عناصر (٠٣) هي الأرض والعمل ورأس المال حسب مفهوم آدم سميث.

▪ ومنهم من يضيف عنصرًا رابعًا (٠٤) هو التنظيم حسب رأي شومبيتر. وتُمثل السلع الأشياء النافعة التي تأخذ شيئًا ملموسًا، أما الخدمات فهي الأشياء النافعة التي لا تأخذ شكلًا ماديًا كخدمات النقل والطب والتعليم. وتعتبر السلع والخدمات نافعة إذا كانت قادرة على إشباع حاجيات الإنسان. والسلع قد تكون للإستهلاك الفوري الآني، بمعنى أن يستفيد منها الإنسان لمدة واحدة مثل السلع الغذائية، أو قد تكون سلعة معمرة مستدامة أي يستفيد منها الإنسان لعدة مرات كالأجهزة الكهرومنزلية، الأثاث...، وقد تكون السلع الاستهلاكية بديلة لبعضها البعض كالتياب والسكر.

وتعتبر الندرة أهم خاصية للمشكلة الاقتصادية، فلولاها لا تظهر المشاكل والأزمات الاقتصادية، وترجع الندرة إلى أن الموارد محدودة. والسلع النادرة هي التي لعبت يد الإنسان فيها دورًا، فخرجت في ثوب جديد. أما السلع غير النادرة فهي تستمد من الطبيعة دون أي نشاط يبذله الإنسان للحصول عليها كالهواء مثلاً.

وعلى ذلك فإن الماء في البحر أو النهر سلعة ليست نادرة، وحين تشرب من النهر لا تدفع نقودًا، أما الماء الذي يأتي في الحنفية فهو سلعة نادرة لأن يد الإنسان لعبت فيها دورًا، فحوّله من ماء في البحر أو النهر إلى ماء صالح للإستعمال يأتينا عن طريق الحنفية، لذلك تدفع فيها أموالاً، كذلك الأمر بالنسبة للأكسجين، فهو في الهواء سلعة غير نادرة، بينما الأكسجين المعبأ في اسطوانات سلعة نادرة تدفع فيها النقود.

وتنطبق مشكلة الندرة على الفرد والجماعة، فالجماعة مواردها محدودة إذا قيست بحاجيات الأفراد المتعددة، مما يدعوها إلى تكوين سلم جماعي للتفضيل ترتب فيه الحاجيات حسب أولويتها، ثم توجه مواردها النادرة بحيث تؤدي إلى إشباع الحاجيات الملحة التي تحتل مكان أعلى في سلم تفضيلها.

ويُقصد بالنشاط الإنساني الجهود الجسمية والعقلية التي يقوم بها الإنسان لخلق منفعة للمادة، وينقسم هذا النشاط إلى عمل جسمي أو يدوي، وهو العمل العضلي، وعمل عقلي يتمثل في الابتكار والاختراع وتحسين الظروف المهنية للإنتاج، وعمل إداري أو تنظيمي وهو المجهود المبذول في الإشراف على الأعمال الإنتاجية وتنظيمها وتنسيقها.

وتحقق هذه العناصر التي تتجهها الأرض إلى أدوات و سلع يستخدمها الإنسان في أغراض مختلفة، وهذا مثل صناعة الأثاث من الأخشاب، والملابس من الصوف والقطن، أو نقل المادة من مكان لآخر مثل نقل الحبوب من الأماكن التي يرتفع فيها إنتاجها إلى مناطق تقل فيها الحبوب...

أما تنظيم الإنتاج فيقصد به اختيار وتحديد أنسب الملائمات من الإنتاج في العملية الإنتاجية لتحقيق التكامل بين هذه العناصر، والتنسيق والتوجيه والإدارة لمختلف نواحي النشاط الاقتصادي للمشروع، وهذا يعني توجيه الموارد الاقتصادية المتاحة في المجتمع إلى إنتاج السلع والخدمات التي يتزايد الطلب عليها، وبالتالي تزداد كفاءة استخدام الموارد.

ورأس المال هو ثروة أنتجها العمل الإنساني، وتستخدم بدورها في إنتاج ثروات أخرى، ولم يكن إنتاجها بقصد الاستهلاك المباشر، ولكن لمعاونة الإنسان في إنتاج سلع أخرى، أو في الحصول على دخل مباشر، وذلك مثل الآلات، والسكك الحديدية والمصانع وما إليها ذات الاستعمال الدائم، ويتمثل



ذلك في الأدوات والآلات التي تدر ربحاً مباشراً مثل قلم الكاتب العمومي، وإبرة الخياطة، و سيارة الطبيب...

وقد يكون رأس المال في شكل مواد أولية كالقطن والحبوب والفحم، وقد يكون في شكل مواد مصنعة إنسانية مثل محراث الفلاح وشباك الصيد والآلات والأدوات، وقد يكون عبارة عن نقود وأوراق مالية كالمال الذي يودع بفائدة في البنوك والأجور التي تدفع للعمال.

ويستخدم رأس المال بطريقتين: إما يستخدم مرة واحدة لأنه يتحول حال استخدامه إلى شيء آخر (سلع) كالمواد الغذائية، بذور فلاحية...، أو المال الذي ندفعه ثمناً لأرض أو مباني أو أجور خدمات، وإما أن تستخدم في سلسلة من العمليات الإنتاجية أو عمليات النقل، ومن أمثلة ذلك المطاحن والمصانع والسكك الحديدية، وفي هذه الحالة لا يحتفظ رأس المال بقيمته إلا بالعمل المتواصل واستخدام وسائل الصيانة والحفظ<sup>(١)</sup>.

أما السلع التي ينتجها المنتجون وتباع بثمن يزيد عن نفقة إنتاجها، ومن ثم يحصل من وراء ذلك على ربح محقق. وعلى ذلك يبحث على الاقتصاد في الأسعار، والعوامل التي تؤدي إلى انخفاضها وارتفاعها طبقاً لقانون العرض والطلب، والتي تقرر أنه كلما زاد العرض وقل الطلب انخفض السعر.

ويهتم علم الاقتصاد كذلك بمسألة تدفق النقود، فالنقود أداة لا غنى عنها في التداول، كما يهتم بالبنوك، ذلك أن الناس لا يدخلون بكميات كبيرة من النقود في منازلهم. ومن ثم أنشئت البنوك لرعاية مدخرات الأفراد واثرواتهم السائلة ويبحث في مسائل مثل السوق.

(١) السيد محمد بدري، علم الاجتماع والنظم الاقتصادية، دار المعارف الإسكندرية،

وفي هذا الإطار نسجل تباينات وفوارق جغرافية كبيرة في إنتاج بعض السلع و المواد و كذلك في الإنتاج كما و كيفا حسب المهارات و خاصة المهارة العلمية التي تلعب دور كبير في نوعية الإنتاج وهذه التباينات في المجتمعات تصبح عادات إستهلاكية واجتماعية، وهذه العادات الإستهلاكية مرتبطة بالمستوى الثقافي، وينتج عن هذه الإعتبارات مهارات وقدرات فردية وجماعية تعكس خصوصيات المجتمع، وكل المجتمعات تحدد حاجياتها الذاتية بتسخير كل المجهودات و الوسائل اللازمة لإنتاجها كمًا وكيفًا، وهذه القدرة في تلبية الحاجيات مبنية على طاقات اجتماعية واقتصادية داخل ميكانزمات في إطار تنظيم المجهودات، بالإضافة على هذا نجد برمجة إنتاجها و تخطيطها و تسويقها أي عرضها على أفراد المجتمعات، وهذا ما يندرج ضمن نشاط نسميه النشاط التجاري، ويعتبر أول مصطلح للقاعدة في الاقتصاد لأنها تحدد جميع القيم النقدية لجميع المجهودات، وفي حالة ما إذا حصلنا على فائض في إنتاج المواد فسوف يستعمل في التبادل مع مجتمعات أخرى للحصول على مواد جديدة أو نادرة، وهذا ما يندرج في إطار التجارة العالمية التبادلية.

### ٣- تنظيم المجهودات ومفهوم الاقتصاد السياسي:

كان تنظيم المجهودات في الأصل فردي ولأسباب ناتجة عن تجارب الإنسان الفاشلة، اضطر إلى تنظيم مجهوداته جماعيا، والتي تتناسب مع أخطار الطبيعة وهذا بمنهج تنظيمي بتوزيع المهام على أفراد الجماعة حسب القدرات من أجل البقاء.

ولإعتبارات أخرى أخذت هذه التنظيمات منعرج أخير خاصة مع بروز المعتقدات الدينية وهذا ترسيخًا للتنظيمات الجماعية والتي من شأنها إعطاء تنظيمات مناسبة مع حاجيات الإنسان.



ويهدف الاقتصاد السياسي إلى تنظيم المجهودات من أجل توفير جميع حاجياته الاستهلاكية آخذاً بعين الاعتبار مبدأ الوفرة والندرة، حيث كلما كانت الوفرة متغلبة على الندرة قلة المجهودات.

وانطلاقاً من المبدأ الجوهرى في ندرة المواد ووفرته، يضطر الإنسان إلى تنظيم مجهوداته من أجل تلبية حاجياته المختلفة، لكن هذا التنظيم مرتبط بإقتصاد المجهودات، ولهذا فإن وضع تنظيمات جماعية من أجل توفير المواد اللازمة هو جوهر الاقتصاد السياسي<sup>(١)</sup>.

#### ٤- مفهوم علم الاقتصاد:

يحدد علم الاقتصاد جميع المبادئ النظرية في ميدان إنتاج واستغلال المواد، وهذا من أجل تلبية الحاجيات اللازمة للسكان انطلاقاً من المبدأ «أقل مجهود من أجل أكبر مردود»<sup>(٢)</sup>.

ولتحقيق ذلك يسعى الإنسان لاستعمال وسائل حيوانية مادية أو ميكانيكية وأخرى اعتماداً على تنظيمات وبيانات إحصائية. وهذه الآلية تندرج ضمن علم الاقتصاد.

علم الاقتصاد مبني على تنظيم المجهودات حسب مبادئ نظرية صالحة لكل زمان ومكان، وهو علم موضوع على المستوى النظري يهدف إلى تحليل الأعمال والأفعال، وهو محاولة تفسير وتحليل جميع الأعمال الاقتصادية دون تقيّمها والحكم على صوابها، لأن علم الاقتصاد علم موضوع على

(١) حازم البلاوي، أصول الاقتصاد السياسي، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٧٤، ص. ٢٤٢.

(٢) حسين عبد الحميد أحمد رشوان، مرجع سابق، ص. ١٢.

المستوى النظري يهدف إلى تحليل الأعمال والأفعال التي تدخل ضمن النشاط الاقتصادي.

لكن في الواقع والممارسات الميدانية والتجارب المختلفة للبشرية رسمت هذه التجارب في طابع خصوصيات الواقع الاجتماعي والثقافي والروحي... كما أثبتت المناهج الجديدة في الممارسة الاقتصادية وجود الاقتصاد السياسي والذي يطلق عليه كذلك بالسياسة الاقتصادية وهذا بغض النظر عن كل الاعتبارات النظرية لعلم الاقتصاد<sup>(١)</sup>.

وعليه نسجل بأن الاقتصاد السياسي هو ترجمة الأفعال والأعمال الاقتصادية حسب الخصوصيات الثقافية والروحية والظروف الجغرافية<sup>(٢)</sup>.

### خلاصة:

يجمع الاقتصاد السياسي بين العلم والسياسة، أي بين النظرية والتطبيق، في المقابل فإن علم الاقتصاد هو الذي يقوم بالتحليل والاقتراحات للأساليب العلمية والنظرية والقوانين العلمية، هو الذي حدّد مدى تطور الشعوب وإلى أي مدى وفقوا في تلبية حاجياتهم العلمية والنظرية، وهو علم حيادي موضوع ومستقل عن كل الاعتبارات السياسية والمعنوية، إنه علم صارم ودقيقة يعتمد على أرقام وإحصائيات.

ونظرًا للممارسات الطويلة في الميدان السياسي ونجاحاتها في الميدان

(١) اسماعيل محمد هاشم، المدخل إلى مبادئ الاقتصاد الاجتماعي، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٩، ص. ١٢٣.

(٢) أبو اليزيد المتيت، تطور الفكر السياسي، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، الإسكندرية، ١٩٧٠، ص. ٧٢.



استطاع بعض العلماء وضع وبلورت هذه التجارب والخبرات في نظريتين أو مبدأين متناقضين هما:

- النظام الإقتصادي الرأسمالي الليبرالي.
- النظام الإقتصادي الاشتراكي الجماعي.



# الفصل الثاني

علاقة علم الإقتصاد بالعلوم الاجتماعية





## الفصل الثاني

### علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الاجتماعية

#### مقدمة:

يرتبط علم الاقتصاد بغيره من العلوم الاجتماعية الأخرى، وترتبط كذلك فروع علم الاجتماع العام بعلم الاجتماع الاقتصادي، كما يرتبط علم الاجتماع الاقتصادي بالعديد من العلوم الاجتماعية الأخرى، ويتداخل معها في بعض القضايا والمجالات التي يعالجها، وهذا ما سنتناوله بالتحليل في ما يلي:

#### ١- الجغرافية:

تُعالج بعض فروع الجغرافية مجموعة من الاهتمامات المشتركة بينها وبين العلوم الاجتماعية الأخرى، ويظهر ذلك بوضوح في علم الجغرافيا البشرية وعلاقتها بعلم اجتماع السكان. كما يظهر ذلك في العلاقة بين الجغرافيا الاقتصادية وعلم الاجتماع الاقتصادي.

وكشفت تحليلات علماء الاقتصاد في القرن التاسع عشر عن إهتماماتهم بطبيعة وقضايا الجغرافية، وخاصة بين الموارد والغذاء والسكان وظهر ذلك بوضوح في كتابات RICARDO David و Robert MALTS، حيث نظر الأخير نظرة تشاؤمية إلى تلك العلاقة. كما انتقد المتخصصون في مجال الجغرافيا الاقتصادية رواد المدرسة الاقتصادية من أمثال KINZ لإهمالهم العوامل الجغرافية وتأثيرها على الظواهر الاقتصادية.

وتركز الجغرافية الاقتصادية باعتبارها أحد فروع الجغرافية البشرية، على



دراسة الموارد الطبيعية للأرض وتوزيعها، وتعديلها أو تحويلها إلى موارد اقتصادية مستهلكة، كما تهتم بمعالجة العلاقة بين الموارد الاقتصادية ونوعية النشاط الإنساني الذي يقوم بتحويلها عن طريق عمليات الإنتاج والتبادل والإستهلاك، كما يصنف فروع الجغرافيا الاقتصادية إلى جغرافيا اقتصادية اجتماعية واقتصادية أصولية واقتصادية طبيعية. ويلاحظ أن النوعين الأولين يرتبطان باهتمامات علم الاجتماع الاقتصادي.

ويبدو وجود تقارب في بعض مناهج الدراسة بين الجغرافية الاقتصادية وعلم الاجتماع الاقتصادي مثل المنهج الإقليمي أو المحلي، وأهمية دراسة الحرف الاقتصادية وارتباطها بالمجتمعات البشرية، أو ما يعرف بتوزيع العلاقة بين الموارد والسكان وتفسيراتها المختلفة.

وبصورة عامة تسعى الجغرافية الاقتصادية لدراسة الجغرافية التي يوجد بها النشاط الاقتصادي، وخصائص هذا النشاط والظواهر الأخرى التي ترتبط بنوعية النشاط الاقتصادي.

وفي السنوات الأخيرة، إهتم كل من المتخصصين في مجال الجغرافية الاقتصادية، وعلم الاجتماع الاقتصادي بمعالجة العديد من الظواهر الاقتصادية الإقليمية والعالمية، من خلال دراسة أسباب التكتلات الإقليمية الاقتصادية العالمية، والعلاقة بين توزيع القروض والديون بين دول الشمال والجنوب أو ما يعرف بأسباب الصراع الشمالي الجنوبي، بالإضافة إلى تحليل المشاكل الاقتصادية للدول وعلاقتها بتوزيع السكان وكثافتهم، ومستوياتهم الحرفية والمهنية، والدخل والإنفاق والإستهلاك ومعدلات الفقر والبطالة وغيرها من المشكلات المجتمعية الأخرى<sup>(١)</sup>.

(١) نفس المرجع السابق، ص ص ٧٨-٧٩.

## ٢- التاريخ:

تبدو إهتمامات مشتركة بين كل من علم الاجتماع الاقتصادي والتاريخ، وقد أثار المؤرخون في كثير من المواقع كيف ارتبط النظام الاقتصادي بطبيعة النظم الاجتماعية والدينية والسياسية. وعكست المدارس الأولى للاقتصاد في الإسلام متغيرات العصر الإسلامي الجديد على أنماط توزيع الدخل والثروة وتنمية النشاط الإنتاجي، وتحديد الملكية العامة والخاصة، وتنظيم عمليات إستغلال الأراضي غير المزروعة، وعلاقات البيع والشراء والسوق وتحديداتها في ضوء الشريعة الإسلامية.

وكشفت تحليلات المقرئزي وابن خلدون في العصور الوسطى الكثير من الأفكار الاقتصادية والاجتماعية وما ارتبط بها من أزمات ومجاعات وحالات الرخاء، والتحول في أنماط المعيشة، وكيف أدت الظروف والعوامل الاقتصادية والاجتماعية إلى تغيير العلاقات المجتمعية، والأوضاع الطبقة والمهن والحرف وأصحاب المعاشات والمنح وأهل المسكن وغيرهم من أرباب المهن المختلفة.

وتبرهن تحليلات علماء التاريخ للفكر الاقتصادي والاجتماعي والسياسي على العلاقة بين التاريخ وعلم الاجتماع الاقتصادي، الذي سعي لمعرفة التطورات الاجتماعية والاقتصادية التي ارتبطت بالفكر الاقتصادي في مجتمعات ما قبل الرأسمالية وما بعدها حتى الوقت الراهن. كما أسهمت المدارس الاقتصادية التي ظهرت ابتداءً من القرن السادس عشر حتى القرن العشرين، في الكشف عن ارتباط الظاهرة الاقتصادية بالواقع الاجتماعي والسياسي والديني. فقد ظهرت مدرسة التجاريين في بريطانيا، والفيزوقراطيين في فرنسا، وارتبطت كل مدرسة بفئة أو طبقة اجتماعية اقتصادية محددة



ووجهت آراءها عامة، لتحقيق مصالح معينة بالذات؟

وعبرت تحليلات Weber MAX والتي جاءت في كتابه "تاريخ الاقتصاد العام General Economic History" عن مدى ارتباط الاقتصاد بالمراحل التاريخية التي مرت بها المجتمعات البشرية. كما عالج من منظور سوسيو-تاريخي مقارن، تطور الأنظمة الاقتصادية سواء في المجتمعات القديمة، ومجتمعات العصور الوسطى والحديثة. علاوة على تحليل الكثير من العمليات الاقتصادية والمؤسسات المختلفة مثل: النقود، والأسواق، والتجارة وطبقة التجار، الاتحادات التجارية والاقتصادية وغيرها، وكيف تطورت تلك العمليات والمؤسسات في إطار المجتمع العام الذي نشأت وتطورت فيه. ويدل هذا على العلاقة المتداخلة بين علم التاريخ وعلم الاجتماع الاقتصادي<sup>(١)</sup>.

### ٣- علم النفس:

يرتبط علم النفس بعلم الاجتماع، مما نتج عنه ظهور فرع من فروع علم النفس يطلق عليه علم النفس الاجتماعي. كما يرتبط علم الاقتصاد بعلم النفس، فدراسة ظروف السوق والقدرة الشرائية والتوتر وتكوين الجماعات الجديدة أمور يهتم بها علم النفس، مع أنها أمور اقتصادية في المقام الأول.

وتظهر علاقة علم النفس بعلم الاجتماع الاقتصادي في كتابات العديد من علماء الاقتصاد، فها هو "A. SMITH" في كتابه "ثروة الأمم" يشير إلى متغيرات سيكولوجية متعددة مثل الدوافع (Motives)، وعلاقتها بتحقيق الربح، والسعي نحو العمل والطموح والإنجاز والجشع والمصالح الذاتية الفردية وغيرها، وهي متغيرات ترتبط بطبيعة السلوك والعمل البشري.

(١) حسين عبد الحميد أحمد رشوان، مرجع سابق، ص. ٧٧.

كما تعتمد قضايا "الروح المعنوية" ودرجة الرضا والإشباع لدى العمال على الظروف الاجتماعية والاقتصادية لموقع العمل كنظام الإشراف ومستوى مشاركة العمال في اتخاذ القرارات الحاسمة ومستوى التفاعل القائم بين العمال وبعضهم البعض.

وتحدد هذه القضايا السيكولوجية بدورها عدة أنواع من استجابات العمال، مثل التغيب والحوادث والصراع الصناعي.

وهناك قضية أخرى تربط ما بين علم النفس وعلم الاجتماع الاقتصادي، تلك التي تشير إلى أنماط الدافعية لدى الأشخاص الذين يسلكون خطأ مهنيًا معينًا أو يقومون بأدوار مهنية معينة، وهذه الدافعية المتميزة تفيد في التنبؤ بنوعية من سيقوم بهذه الأدوار، كما يفيد في فهم استجابة هؤلاء الأشخاص للمواقف الاجتماعية عندما يمثلون أدوارهم.

#### ٤- الأنثروبولوجيا:

تعتبر الأنثروبولوجيا من العلوم الاجتماعية التي ترتبط بعلم الاجتماع الاقتصادي، وكان لإسهامات علماء الأنثروبولوجيا الأوروبيين والذين ظهروا في الفترة ما بين العشرينات والأربعينات من القرن العشرين آثار إيجابية على تطوير علم الاجتماع الاقتصادي.

ولقد كانت الكتابات السوسيو أنثروبولوجية القديمة، والتي تمثلت في كتابات Morgan و Bachofen و McLennan تعد البدايات الأولى لنشأة علم الاجتماع الاقتصادي، فقد عولجت هذه الكتابات الظواهر الاقتصادية في المجتمعات القديمة.

وتوضح تحليلات بعض علماء الأنثروبولوجيا من أمثال Malinovski

في دراسته لقبائل التروبرياندي في المحيط الهادي، و Rad Clive Brown في دراسته لمجتمع الأندمان و Marcel Moss في دراسته لنظام الهدايا الملزمة، و Ramende Firth في دراسته لمجتمع التيكوبيا الذي يعيش في إحدى الجزر البعيدة الواقعة على أطراف جزر سولومون. كل هؤلاء اهتموا بدراسة الأنظمة الاقتصادية في المجتمعات البدائية، وحلّلوا الأنظمة الاقتصادية مثل علاقات الملكية والميراث والتبادل والنقود والعمل وأساليب الإنتاج وغيرها، وبينوا ارتباطها بالبناءات القبلية والعائلية والأنظمة الدينية والعقائدية وأنظمة العادات والتقاليد الشعبية<sup>(١)</sup>.

ويعرف عدد من شعوب إفريقيا وخاصة شعوب واد النيل بنظام شيخ الأرض، وهو من الرؤساء الدينيين الذين يتمتعون بقوة روحية خارقة، وبمكانة دينية عالية، ويشرف على توزيع الأرض، كما يقوم بالصلوات الزراعية والطقوس قبل الشروع في زراعة الأرض حتى يضمن نجاح المحصول وإبعاد الآفات من الزراعة. وتعتقد هذه الشعوب أن زراعة الأرض بدون الرجوع إلى هذا الشيخ وبدون القيام بهذه المراسيم والطقوس سوف يصيب الزرع والمحصول بالتلف.

ولاشك أن مثل هذا التفكير الغيبي، والممارسات الدينية السحرية غريب تمامًا عن الفكر الاقتصادي الحديث، وعن الممارسات والعمليات الاقتصادية الحديثة. ولا بد للباحث الاجتماعي أو الأنثروبولوجي من أن يأخذها في إعتباره حين يريد دراسة النظم الاقتصادية ويفهمها فهمًا دقيقًا كاملاً.

(١) حسين عبد الحميد أحمد رشوان، الأنثروبولوجيا في المجال التطبيقي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ١٩٨٩، ص. ١٣٣.



## ٥- علم السياسة:

يهتم الباحثون في علم السياسة بدراسة مسائل تدور حول وظائف الأجهزة الحكومية والتشريعية وكيفية أداء هذه الوظائف أو الأسباب التي تدعو السكان إلى الإدلاء بأصواتهم في الانتخابات، بينما يمنع آخرون من القيام بهذه المهمة، وكذلك دراسة أسباب الصراع بين الأحزاب السياسية، ومن خلال الاهتمامات المشتركة بين علم السياسة وعلم الاجتماع ظهر فرع من فروع علم الاجتماع يطلق عليه علم الاجتماع السياسي.

ولا ينفصل علم الاقتصاد عن السياسة، بل يرتبط علم السياسة ويؤثر فيها ويحركها، وفي إطار ذلك ظهر مفهوم للاقتصاد خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر يطلق عليه الاقتصاد السياسي، حيث كان يصعب الفصل بين السياسة والاقتصاد، فهما وجهان لعملة واحدة.

ولقد ارتبطت كثير من النظريات الاقتصادية بمفهوم الدولة، فقامت نظريات الرأسمالية على أساس مبدأ دعه يعمل، وعدم التدخل، والتي لا تجيز تدخل الدولة إلا في حالات الضرورة القصوى، ومن أجل حماية المصالح الوطنية.

وتقوم إقتصاديات السوق في ظل الرأسمالية على عدم قدرة المنشأة والمستهلك على ضبط وتحديد الأسعار أو معرفة النتائج في السوق.

وفي المجتمع الرأسمالي تكون الحريات السياسية وحريات الناس متوفرة أكثر منها في المجتمع الاشتراكي، فقد وضعت الحرية السياسية بكل مفاهيمها في خدمة الحرية الاقتصادية<sup>(١)</sup>.

(١) عبد الله محمد عبد الرحمن، علم الاجتماع الاقتصادي في ضوء النظام الاقتصادي الجديد، الجزء الثاني، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٨، ص. ٥٤.

وقد استطاعت الرأسمالية التي تقوم على الاحتكار، والاحتكار ضد الحرية، وتقوم على القلق والتوتر والسيطرة والتسلط من فئة قليلة، وذلك كله ضد الحرية، ولكنها استطاعت منح المجتمع حرية في القول والمناقشة وحرية الحكم.

أما الاشتراكية والشيوعية فقد جاءت لتحرر المجتمع بكل أفراد من الجوع والخوف من السيطرة، فالاشتراكية تعني أن وسائل الإنتاج قد أمت وأصبحت ملكاً للدولة، وأن وسائل المسؤولية قد أصبحت ملكاً لها وأن عليها أن تحمي مصلحة الأغلبية، وأن تضمن عدالة التوزيع وذلك عن طريق إلغاء الحريات بما في ذلك حرية الملكية الخاصة، وتصيب الرأسمالية الاشتراكية بضرر بالغ وأشد من تغذيتها بالمخاوف التي تلجئها إلى تحديد الحرية.

وتبدو العلاقة بين السياسة والاقتصاد في النقاط التالية:

- التمرد أو الهياج السياسي للمستهلكين لتنظيم الأسعار، وكذلك موضوعات مثل تركيز الثروة والقدرة الاقتصادية، وما يترتب عليها من نتائج.
- إقامة جمعيات تعاونية للمستهلكين لتوزيع السلع والخدمات تنظمها الدولة.
- تنشأ علاقة بين المساهمين وأصحاب الأسهم، حيث تشير الدراسات الحديثة إلى أن المديرين يتمتعون بقوة سياسية مؤكدة على مستوى المنشأة، ومع ظهور نموذج الشركات المساهمة وتشتيت الملكية بين المساهمين، تعثرت القدرة على اتخاذ القرارات.
- هناك علاقات سياسية بين العمل والعمال، تتضح من خلال الصراع المستمر بين الإدارة والعمال.

■ تظهر العلاقة بين السياسة والاقتصاد في موضوع السوق، ففي ظل المنافسة الكاملة لا تكون لدى المنشأة أو المستهلك قدرة على ضبط وتحديد الأسعار.

## ٦- علم الاجتماع:

للأنشطة والنظم الاقتصادية وجودها المستقل، وعلى ذلك فعلم الاقتصاد يدرسها بوصفها ظواهر مستقلة في ذاتها ويعزلها عن أسرتها الاجتماعية ولا أدل على ذلك من أن علماء الاقتصاد ينطلقون في دراستهم بافتراض وجود "إنسان إقتصادي" يسلك سلوكًا إقتصاديًا خالصًا في إشباع رغباته مجردًا من كل عاطفة اجتماعية.

غير أن التركيز على الجانب الاقتصادي وحده لا يكفي لفهم الحياة الاقتصادية داخل المجتمع، فموضوعها مثل التخطيط الاقتصادي، والتنظيم، والإدارة وغيرها من القضايا ليست منعزلة عن غيرها من النظم، فهي جزء من ثقافة المجتمع، وتتأثر بطبيعة البناء الاجتماعي والسياسي والتربوي والديني، حيث تتفاعل وتشابك وترابط ترابطًا وثيقًا بظواهر الحياة الاجتماعية.

وللإقتصاد أهميته في أنه يُمثل الواجهة الرئيسية للحياة الاجتماعية، ويعطي للنظم الاجتماعية صورتها وشكلها بحيث يمكن القول أن المجتمعات تصنف حسب المعيار الاقتصادي كمجتمع الصيد، أو الرعي أو ما إلى ذلك.

وإذا استخدمنا مصطلح النظام الاقتصادي، فإن هذا يتضمن العادات والعقائد والأفكار التي تستغل من أجل إشباع الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع، كذلك فإن الأنشطة الاقتصادية لا تؤدي إلا من خلال العمليات الاجتماعية: التعاون، والتنافس، والصراع.



وبصفة عامة فالنشاط الإقتصادي وما يتضمنه من عمليات الإنتاج والتبادل والتوزيع والاستهلاك هو بالضرورة نشاط اجتماعي، وعمليات التبادل السلعي والخدمات وهي عمليات مادية إقتصادية محضة، إلا أنها كنظام محدد يتخلل النسيج الاجتماعي، ويمكن النظر إليه على أنه شبكة تمسك المجتمع بعضه البعض، ويستهدف التبادل بناء شبكة العلاقات الاجتماعية.

وعليه ظهر فرع من فروع علم الاجتماع يوضح العلاقة بين علم الاجتماع وعلم الاقتصاد، يطلق عليه "علم الاجتماع الاقتصادي".

ويكمن الفرق بين علم الاقتصاد وعلم الاجتماع الاقتصادي في أن علم الاقتصاد يهتم بدراسة إنتاج وتوزيع وتبادل السلع والخدمات، ويهتم بالصناعة والمؤسسات الاقتصادية، أما علم الاجتماع الاقتصادي فيشترك مع علم الاقتصاد في دراسة هذه المؤسسات الاقتصادية والصناعية من ناحيتها الاجتماعية أي من النواحي الاجتماعية للأنشطة الاقتصادية.

كما ظهر علم الاجتماع التنمية الذي يهتم في كيفية صياغة وترتيب الأنشطة الاقتصادية في وحدات اجتماعية، أو بناءات للأدوار، والقيم التي تعطيها شرعيتها، والمعايير، والجزاءات التي تنظم حدودها، وكيفية التفاعل بين هذه المتغيرات الاجتماعية مع بعضها البعض لتحقيق التنمية المتوخاة<sup>(١)</sup>.

### خلاصة:

تعدد علاقات علم الاقتصاد ببقية العلوم الأخرى نظراً لأهمية دوره في مختلف التحاليل التي من شأنها توضيح أهمية الأبعاد العلائقية.

(١) عبد الرحمن يسري، تحليل أثر العوامل الاجتماعية على التنمية الاقتصادية، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، ١٩٧٣، ص. ٧٥.

تبرز هذه العلاقات مع علم التاريخ، الذي يبين مدى الارتباط القائم بين الاقتصاد والمراحل التاريخية التي تعاقبت على البشرية، إضافة إلى علم الجغرافيا الذي تعددت فروعه نتيجة إرتباطه الكبير بعلم الاقتصاد فظهرت الجغرافيا البشرية والجغرافيا الاقتصادية والجغرافيا الحضرية...، كما إرتبط علم الاقتصاد بعلم النفس وعلم الأنثروبولوجيا بعلاقات تمثلت في دراسة العادات والتقاليد وانعكاساتها على البنيات الاجتماعية المهنية للمجتمع، كما يبرز في الأخير علم الاقتصاد السياسي الذي يوضح طبيعة العلاقة المتينة بين علم الاقتصاد وعلم السياسة، دون أن ننسى علاقة علم الاقتصاد بعلم الاجتماع والتي ظهر على إثرها علم الاجتماع الاقتصادي وعلم الاجتماع التنموية.







# الفصل الثالث

تطور الأنظمة الاقتصادية



## الفصل الثالث

# تطور الأنظمة الاقتصادية

### مقدمة:

يُعتبر النظام الاقتصادي من أقدم النظم الاجتماعية ظهوراً في الحياة، وقد مرت الأنظمة الاقتصادية بمراحل مختلفة من أبسط أشكاله في المجتمعات الإنسانية الأولى أو المجتمعات البدائية.

كما تعاقبت على الأنظمة الاقتصادية سلسلة من التغيرات، واختلفت فيما بينها باختلاف درجة الحضارة، وأي نظام اقتصادي لم يخلق من العدم، ولم يظهر منفصلاً عن سابقه، بل إنشقq لاحق عن السابق. إلا أنه يجب أن يلاحظ أن التطور لم يحدث بطريقة موازية بين جميع المجتمعات، حيث نجد أن هناك بعض المجتمعات ما زالت تعيش اقتصادياً على الأنظمة التي كانت موجودة في المجتمعات الإنسانية الأولى.

كما أن التطور لا يعني انتهاء مرحلة سابقة لتقوم مرحلة لاحقة، ففي كثير من الأحيان ترى في مجتمع ما مرحلتين متلازمتين.

وقد أدى هذا إلى أن النظام الرأسمالي أو الاشتراكي يُطبق كل منهما بأساليب و مفاهيم متباينة في المجتمعات المختلفة، كما نجد أنه في كل مجتمع من المجتمعات ينتقل إليه شيء من رواسب و تراثه التاريخي والعقائدي. فقد تأثرت الرأسمالية في أوروبا بالمسيحية، وفي اليابان بالبوذية، و في بريطانيا بالملكية المطلقة.



وتتحدد ملامح أي نظام إقتصادي من خلال التعرف على من يتخذ قرارات توجيه الموارد الإنتاجية، وكذلك من خلال التعرف على علاقات الإنتاج والتوزيع. ويتضح تطور الأنظمة الاقتصادية من خلال المراحل التالية:

### ١- مرحلة جمع الثمار وصيد الحيوانات:

وهي أولى مراحل الأنظمة الاقتصادية، فيها يُمارس النشاط الاقتصادي بطريقة بدائية بسيطة، فقد قنع الإنسان بما تجود به الطبيعة من موارد (ثمار، جذور نباتات، قواقع، حشرات...)، وقام الإنسان بصيد الأسماك و الحيوانات البرية و كان أفراد المجتمع يرحلون جماعات من مكان لآخر بحثا عن موارد الرزق إستجابة لدوافع فطرية، بالإضافة إلى التجارب التي تنتقل من جيل لآخر، و يتوارثها الأبناء عن الآباء، كطريقة الصيد أو تربية الحيوانات، و قد تراوح عدد أفراد الجماعة خلال هذه المرحلة بين عشرة (١٠) أفراد و مائة (١٠٠) يعيشون معا في رقعة واحدة.

وقد اضطرتهم مواجهة الحيوانات المفترسة والحروب مع القبائل المعادية إلى صنع بعض الأدوات والأسلحة، فظهرت الحرا ب والآلات ذات الحد القاطع، وصنع الإنسان لنفسه الملابس من جلود الحيوانات واكتشفت طريقة إيقاد النار، مما أدى إلى ظهور نوع من الاستقرار.

اتسمت هذه المرحلة بوجود نوع من تقسيم العمل، و هذا التقسيم لا يتصل بالقدرات والمواهب، ولا بما يتصف به كل جنس من صفات، وإنما يرجع إلى الاصطلاح والعرف. فهناك تقسيم عمل بين الرجال و النساء. فقد كان الرجال يتركون زوجاتهم في الكهوف، و يذهبون لصيد الحيوانات، بينما النساء فكن يقمن بقطف الثمار<sup>(١)</sup>.

(١) فتحي محمد أبو عيانة، جغرافية إفريقيا: دراسة إقليمية للقارة مع التطبيق على دول جنوب الصحراء، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٢، ص. ٨٣.

وكان هناك حرف يقوم بها الرجال وأخرى للنساء، فصناعة الجلود ودبغها ليست من الحرف التي تُلائم المرأة، ومع ذلك يتخصص النساء فيها عند معظم قبائل الهنود في أمريكا الشمالية، وعلى عكس ذلك نجد أن هذه الحرفة نفسها يُمارسها رجال في الجنوب الغربي من هذه القارة.

وعند قبائل الهوبي في الأريزونا يقوم الرجال بالغزل والنسيج، بينما يقوم النساء بأعمال صناعة الخزف، كما توجد في هذه القبائل البدائية رجال حدادون وبناءون للقوارب، وفي بولينزيا متخصصون في الوشم وأعمال الحفر والنقش. يتميز الشكل الاقتصادي في هذه المرحلة باللاكتفاء الذاتي، وما يتبقى من الإنتاج يتم تبادله عن طريق المقايضة، وكانت الملكية جماعية، ونظرًا لقلّة حيوانات الصيد كانت المجاعات تنتشر بين الجماعات وتزداد تبعًا لذلك نسبة الوفيات.

والجدير بالذكر أن هناك بعض المجتمعات البدائية لا تزال تعيش على نفس هذا النظام، وذلك كقبائل الأندمان الواقعة في خليج البنغال بين الهند والفيتنام، وقبائل الهنود الحمر في أمريكا الشمالية، فقد كانوا يتنقلون من مكان لآخر أثناء فصول السنة بحثًا عن الجذور والنباتات والثمار، وقبائل الأقزام في إفريقيا وبعض قبائل جنوب إفريقيا.

## ٢- مرحلة الرعي:

انتقل الإنسان إلى هذه المرحلة عقب مرحلة الصيد، فبعد أن تمكن الإنسان من إستئناس الحيوانات التي كانت تُساعده في أغراض الصيد والقنص، كما تمكن من تربية الحيوانات والإعتناء بها.

ومارس الإنسان في هذه المرحلة بعض الصناعات الخفيفة مثل غزل الصوف

ونسجه، واتسعت حضارته، وأصبح يلبس المنسوجات الصوفية بدلا من جلود الحيوانات.

وتعلم الإنسان في هذه المرحلة أن يبني الأكواخ لحماية الحيوانات من أعداءه، ليعيش بداخلها بدلا من عيشته داخل الكهوف والخيام.

وتتميز هذه المرحلة بالتنقل، فكانت تنتقل الجماعة وراء المرعى، حيث تعيش على المراعي الطبيعية وبذلك يتفجع الناس بمنتجات الحيوانات نتيجة الرعي المنتظم واستئناس الحيوان.

### ٣- مرحلة الزراعة:

جاءت هذه المرحلة في ترتيبها بعد مرحلة جمع الثمار وصيد الحيوانات، وتُمثل منطقة الشرق الأوسط خاصة العراق وإيران والشام أقدم مراكز اكتشاف الزراعة وذلك خلال الفترة ٢٠,٠٠٠ و ١٠,٠٠٠ سنة ماضية.

وقد عرف الإنسان خلال هذه المرحلة كيفية التحكم في إنتاجه، كما تعلم فكرة التخزين لأول مرة خاصة بعد أن فاقت محاصيله كمية إستهلاكه العادي.

وفي هذه المرحلة إرتبطت حياة الإنسان بالأرض واستقرت حياته فيها، ومارس التعاون مع أفراد جماعته (قبيلته) في بناء السدود وحرث الأرض. وظهر أول تقسيم للعمل بين المزارعين واتسعت حضارة المجتمع.

وأخذ الإنسان خلال هذه المرحلة يتدرج في مدارج الحضارة، وتعددت إختراعاته. وابتدأ الإنسان في استخدام الحيوان لحرث الأرض وريها وحمل الأثقال، كما بدأ الإنسان في إستغلال الماء والرياح في عملياته الإنتاجية مثل الطحن ونقل المحاصيل وتخزينها وطرق تسويقها، والتي كانت بداية بالمبادلة، ثم حوّل إلى المقايضة وظهرت الأسواق الخارجية.



وعرفت تلك التجمعات التعاون في العمل، واتسم إنتاجها بالاكتمال الذاتي، فهي تنتج على قدر ما تستهلك، ولا تعرف البيع ولا الشراء، وقد تستخدم المقايضة والهدايا كوسيلة للتبادل. ونتج هذا الأسلوب الإنتاجي بعد أن ضاقت السوق المحلية وضاق نطاق المعاملات التجارية وأساليب التداول.

وكانت الملكية في هذه المرحلة عامة حيث كانت الأرض مشاعة بين الجميع، وقد تكون ملكية الأرض مشتركة بين القبيلة والعشيرة والأسرة، ويُقسم المحصول بينهما تبعاً للعرف، وإن كانت القسمة ليست متساوية، ومع ذلك فإن الملكية لا تصل إلى الصورة الفردية الخاصة للأرض<sup>(١)</sup>.

أما الملكية الخاصة فكانت تتعلق بالأشياء الخاصة كاللباس والكوخ أو جزء منه وأدوات العمل.

#### ٤- مرحلة النظام العبودي:

منذ أن استطاع الإنسان أن ينتج أكثر مما يزيد عن حاجياته الضرورية حتى ظهر فائض في الإنتاج، وأصبحت هناك ملكية خاصة للمحاصيل الزراعية، انتقلت إلى ملكية الإنسان للحيوان، ثم إلى ملكية الإنسان للإنسان، ومن هنا ظهر النظام العبودي، وانقسم المجتمع إلى طبقة الأشراف وأصحاب الأرض، وطبقة العبيد أو الرقيق، وطبقة صغيرة من العمال، وكان هذا النظام يقوم على العبودية، فمالك الأرض يملك وسائل الإنتاج والمنتجين أي العبيد، وكان العبيد إما ملكية خاصة للملاك أو ملكية خاصة للدولة. وهكذا بعد أن كان التجانس والمساواة في الفقر هو الطابع المميز لما سبق تلك المرحلة أصبح

(١) محمد عاطف غيث، أسس وموضوعات علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، بدون تاريخ، ص. ٣٩٨.

هناك تمايز واختلاف بين مستويات الناس، واستغل الإنسان وأتيح للأغنياء أن يستعينوا بالفقراء في استثمار ممتلكاتهم.

ومع استمرار القسوة التي يتعامل بها مع العبيد، ثار العبيد على أصحاب الأرض للتخلص من السيطرة والكبت والخضوع والقيود المفروضة عليهم، فإنهار النظام العبودي، وحل محله نظام الإقطاع الذي ساد أوروبا في العصور الوسطى<sup>(١)</sup>.

### ٥- مرحلة النظام الإقطاعي:

يُعرف النظام الإقطاعي في بعض الأحيان تعريفًا زمنيًا بأنه النظام الاقتصادي السائد في العصور الوسطى، لكن هذا التعريف لا ينطبق إلا على نظام الإقطاع في أوروبا الغربية، أما في كثير من أماكن العالم وضمنها الشرق فلا زال للإقطاع وجود. كما يُعرف الإقطاع تعريفًا سياسيًا أو اجتماعيًا، فيقال أنه النظام الذي يستبد فيه المالك الإقطاعي بأقدار كل من يعملون عنده، وتكون عليهم سلطة مطلقة تعلو على سلطة الدولة، غير أن هذا التعريف يتجاهل حقيقة عرفتها أوروبا في بداية عملية التصنيع، وهي أن الإقطاع في بعض الأحيان أرحم من العصر الرأسمالي في الفترة الأولى من تاريخه، لأنه كان يمنح الناس قدرًا من الأمن والحماية على الأقل.

ويُعرف الإقطاع كذلك على أساس مركزية السلطة فيه، فيقال أنه ذلك النظام الذي تتفكك فيه السلطة المركزية للحكومة أو تختفي نهائيًا، لتحل محلها سلطات متعددة ينفرد بكل منها إقطاعي يكون له الأمر والنهي على كل من

(١) حسين عبد الحميد أحمد رشوان، تطور النظم الاجتماعية وأثرها في الفرد والمجتمع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ١٩٩٣، ص. ١١٥.

يعمل في أرضه. ولو صح هذا التعريف لما أمكن القول بوجود مرحلة إقطاعية في البلاد التي ظلت السلطة فيها طوال تاريخها في يد حكومة مركزية واحدة ومن بينها مصر.

ولعله من الأفضل أن نربط بين الإقطاع و النمط الزراعي في الاقتصاد فنقول أنه ذلك النظام الذي يقوم في البيئات الزراعية على أساس علاقات معينة بين المالك الكبير والفلاحين المستغلين في أرضه، تتسم بأنها علاقات تسلطية، ذلك أن البيئة الزراعية ضرورية لفهم الإقطاع و عناصر النظام الإقطاعي لا تكتمل في الحالات التي يكون فيها مالك الأرض الكبير مشغلا بمهنة أخرى لا صلة لها بالحياة الريفية.

ويتمثل النظام الإقطاعي في إقطاع الملوك مساحات من أراضيهم ومنحها للفرسان ورجال الدين. كذلك منح ملاك الأراضي عبيدهم مساحات من الأرض ليفلحها ويتمتع بثمارها، فالتابع له حق الانتفاع، أما حقيقة ملكية الأرض فهي في يد السيد أو أمير القطاع.

وتطور الأمر فأصبح لا يُطلق اسم الإقطاعية إلى على الملكيات الكبيرة التي يملكها النبلاء والأشراف وأصحاب السلطة والجاه، أما الأراضي الأخرى التي كان يستأجرها الأفراد العاديون من أمراء الإقطاع نظير دفع مبلغ من المال أو جزء من المحصول فكان يطلق عليها اسم أراضي التجزئة.

أما فلاحة الأرض فكان يقوم بها الفلاحون الذين هم من عامة الناس والدهماء وهم العنصر الأساسي في المجتمع.

وفي ظل النظام الإقطاعي نمت قوى الإنتاج وأدخل نظام الدورة الزراعية وانتشر استخدام طرق تخصيب الأرض.

## ٦- مرحلة النهضة:

بدأ عصر النهضة في أواخر القرن الخامس عشر، وأوائل القرن السادس عشر، وأهم مظاهره الحركة العلمية والفكرية والتي حفزت العلماء إلى إعادة دراسة النصوص اليونانية القديمة، وإلى البحث عن المفقود منها وإلى الاهتمام بآثار الفكر الشرقي، والعربي بصفة خاصة، وذلك الفكر الذي انتقل إلى أوروبا عبر الأندلس، كما أن روح النقد تغلغلت في صميم مبادئ الكنيسة، فكانت حركة الإصلاح الديني.

وكان الأسبان والبرتغاليون أول من خرجوا لكشف مجاهل العالم واستعمار الأراضي، وما لبث أن تبعهم الهولنديون والإنجليز والفرنسيون وما أن استقر المستعمرون البيض في الأراضي الجديدة حتى بدأ تسخيرهم لأهالي البلاد، فاستخدموا الوسائل المشروعة، وغير المشروعة للثراء، غير مباليين بتحسين حالة السكان من أهل البلاد الأصليين الذين أجبروا على العمل ليل نهار لصالح المستعمر.

وقد كان استغلال مناجم الذهب والمعادن النفيسة في أمريكا وإفريقيا ونهب الكنوز التي جمعها الهنود الأصليون وخاصة قبائل الإنكا سببا في تدفق الذهب والفضة والجواهر النفيسة على أوروبا، فإنحط شأن الملكية العقارية وأصبح الذهب هو العنصر المسيطر على الحياة الاقتصادية بل حتى السياسية في الدول الكبرى وتضاعف المال المتداول بنسبة فاقت زيادة مواد الإنتاج، فارتفعت أثمان السلع إرتفاعاً فاحشاً<sup>(١)</sup>.

(١) فتحي محمد مصيلحي، جغرافية العالم الجديد من منظور جغرافي وتنموي، الطبعة الأولى، مطابع جامعة المنوفية، القاهرة، ٢٠٠٤، ص. ٦٣.



## ٧- مرحلة الصناعة:

تعتبر الصناعة أساس لا بديل له لتحقيق القوة، فهي تمثل أكثر القطاعات قوة في المجتمع، ولها أنساقها الخاصة من الأعراف والقيم، بالإضافة إلى الربح باعتبارها مقياساً للنجاح، وقد مرت الصناعة بمرحلتين:

### ٧-١- مرحلة الصناعة اليدوية:

صاحبت مرحلة الصناعة المحلية مرحلة الصناعة القائمة على أساس العشائر والقبائل، والتي كانت تتمتع بالإنكفاء الذاتي، فهي تنتج ما تحتاج إليه في استهلاكها. وفي هذه المرحلة ظهر نوع من التخصص، واتسع أسباب تفنن الإنسان ومهاراته عندما أتيح له أن يكتشف المعادن مثل النحاس والذهب، وقد استخدم المعادن خاصة في صناعة أدوات ومعدات الزراعة كصناعة المحراث والفأس والساقية...، كما قام بغزل الصوف ونسجه وأعد الملابس بعد أن كان يلبس جلود الحيوانات. وأنتج الإنسان في هذه المرحلة الأواني الفخارية والمعدنية والسلالية، وقبائل الشعر والصوف والقطن. وشغل كذلك أشغال الخوص والحرايب والقلائد والأساور، وكان الزائد من إنتاج القبيلة يستبدل به سلعة أخرى من قبائل ترتبط مع القبيلة التي تقوم بالتبادل برباط الدم.

### ٧-٢- مرحلة الصناعة الثقيلة:

بدأت الصناعة الثقيلة بصورة واضحة في إنجلترا في القرن الثامن عشر، فباكتشاف القوة البخارية واستخدامها في تحريك محركات عملية الإنتاج، حلت الآلة محل الصناعات اليدوية وأقيمت المصانع التي لا تنتج لحاجة المستهلك فحسب بل تنتج للتصدير وغزو أسواق العالم. وقام أصحاب المصانع ببناء مصانعهم بجوار الأماكن التي تكثر فيها خامات صناعاتهم، وعلى

شواطئ البحار والأنهار لسهولة النقل وتوفر وسائله في تلك الجهات، وتطلب الإنتاج الكبير إلى توظيف أعداد كبيرة من العمال، وبدأت المباني تنتشر حول هذه المصانع مكونة المدن الكبرى الحالية، وأخذت المدن تتضخم، وهنا تطورت المدينة من نواة بدائية صغيرة إلى مدينة متنوعة النشاط والأعمال وصاحب ذلك ظهور المشاكل الصناعية والاقتصادية، وما أن استخدمت الكهرباء في شؤون التصنيع حتى زاد الإنتاج زيادة هائلة، وتطلب هذا الإنتاج تجميع الآلات والأيدي العاملة في مراكز التصنيع... واستلزم ذلك استخدام رؤوس أموال ضخمة، وفتح أسواق عالمية لتسويق المنتجات.

#### ٨- مرحلة النظام الرأسمالي:

اختلف العلماء في تعريفهم للنظام الرأسمالي، حيث لا تكاد نجد تعريفًا جامعًا مانعًا، إذ أن كلا منهم يتناول صفة أو بعض صفات النظام الرأسمالي.

وقد عرفها Sidney WEBB بـ "تلك المرحلة الخاصة في تطور الصناعة والنظم التشريعية التي يجد فيها مجموع العمال أنفسهم منفصلين عن تملك أدوات الإنتاج على نحو يجعلهم في مركز الأجراء الذين يبدو أن رزقهم وأمنهم وحريتهم الشخصية تعتمد على جزء ضئيل نسبيًا من الأمة، وأعني به أولئك الذين يملكون الأرض والآلات وقوة العمل في المجتمع، ويتحكمون في تنظيمها بحكم ملكيتهم لها ويفعلون ذلك بغية الحصول لأنفسهم على أرباح فردية شخصية"<sup>(١)</sup>.

وعرف كارل ماركس النظام الرأسمالي بأنه "ذلك النظام الذي تكون فيه قوة

(١) موريس جنزبرج، علم الاجتماع، ترجمة فؤاد زكريا، مراجعة مهدي علام، دار سعد مصر للطبع والنشر والإعلام، القاهرة، بدون تاريخ، ص ص ٢١٤-٢١٦.

العمل ذاتها سلعة تُباع وتشتري في السوق شأنها شأن أي سلعة أخرى<sup>(١)</sup>.

ويتميز النظام الرأسمالي بالملكية الخاصة لعوامل الإنتاج، أي حق التملك لعوامل الإنتاج كالأرض والمعدات والآلات، ويقوم على الاعتراف بحرية الفرد، وتدل عليه العبارة الفرنسية: "Laissez faire, Laissez passer" أي "دعه يعمل... أتركه يمر"، أي حريته في جميع مظاهر الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية... وهذه الحرية حق طبيعي له، فهو حر في التملك، وحر في العمل الذي يختاره، وحر في إدارة جميع شؤونه الاقتصادية. وهو كمنتج حر في استخدام العامل في الزمان والمكان وبالكيفية التي تروق له، وهو كمستهلك حر في إنفاق دخله لشراء أي السلع والخدمات التي يختارها وهو حر في الإدخار، والعمل والتعاقد.

وعليه فإن واجب الدولة أن لا تتدخل في حرية الفرد في الشؤون الاقتصادية. أما واجبات الدولة فتتلخص في رد العدوان الخارجي، وحماية الأمن الداخلي، وحماية الملكية الخاصة وإقامة العدل.

ويتميز النظام الرأسمالي بالحافز الشخصي الذي يقوده الفرد إلى الربح، فتحقيق الربح هو الدافع الأول للإنتاج والتقدم الصناعي.

وتلعب المنافسة دورًا كبيرًا في النظام الرأسمالي، وهي القوة التي تمنع استغلال الجماعات بعضها لبعض. فإذا رفعت مؤسسة أثمان منتجاتها، تتدخل مؤسسة أخرى بزيادة إنتاجها فيخفض الثمن.

(١) حامد زار وعي عباس عياد (١٩٧٥)، قراءات في الاشتراكية، مؤسسة شباب الجامعة، الجزء الأول، الإسكندرية، ١٩٧٥، ص. ٤٦.

## سلبيات النظام الرأسمالي:

يمكن حصرها فيما يلي:

▪ سوء توجيه الموارد الإنتاجية: يعتبر الربح هو الحافز الأول للإنتاج في ظل النظام الرأسمالي، فغالبًا ما يتجه المنتجون إلى إنتاج السلع التي يقبل عليها المستهلكون حتى لو كانت سلعة كمالية، والإنتاج في ظل هذا النظام لا يتم لخدمة أفراد المجتمع، وإنما لخدمة الأقلية التي تتركز فيها القوة الشرائية.

كذلك فإن رؤوس الأموال في ظل هذا النظام قد تتجه نحو امتلاك وشراء أراضي، أو التركيز على عمليات البيع والشراء، أو الاحتفاظ بتلك الأموال في شكل ذهب أو معادن نفيسة بدلا من استثمارها في العمليات الصناعية. وقد لوحظت هذه الظاهرة بوضوح بين رجال الأعمال الهنود.

▪ سوء توزيع الثروة والدخل: فشل النظام الرأسمالي في تحقيق العدالة الاجتماعية، فالرأسماليون يُعيدون استثمار جزء كبير من الربح في مشروعاتهم الإنتاجية، وتتولد الدخول المرتفعة من الدخول المرتفعة وتصنع النقود نقودًا أخرى، وتتضخم الثروات، ويؤدي هذا التضخم إلى وجود كبار المنتجين، ويقضي على صغارهم. وبالتالي تزداد الفروق بين غني مترف وفقير مدقع، أي يزداد الغني غني، ويزداد الفقير فقرًا، لعجز الأخير عن تملك أدوات الإنتاج.

▪ الاحتكار: يشتد التنافس بين أصحاب رؤوس الأموال وينقلب إلى صراع، وذلك كأن يقوم أحد المنتجين الأغنياء بإغراق السوق بسلعة معينة وبأسعار منخفضة ولفترة معينة، هادفًا بذلك خسارة الآخرين. وبعد



القضاء عليهم يُصبح هو المنتج الوحيد لهذه السلعة ويرفع ثمنها. وكثيرًا ما يندمج عدد من المنتجين في المجتمعات الرأسمالية بهدف إستغلال المستهلكين والإضرار بالمصلحة العامة.

▪ البطالة والتقلبات الإقتصادية: يشير التاريخ إلى أن المجتمعات الرأسمالية قد أصيبت بتقلبات دورية أو شبه دورية، فكثيرًا ما يقع الكساد في تلك المجتمعات نتيجة الإنتاج الزائد والتي تؤدي إلى تقلبات وعدم ثبات الأسعار وكثيرًا ما ترتفع نسبة البطالة في تلك المجتمعات.

▪ الإستعمار والحروب: ترتبط الرأسمالية بالإستعمار ونزف ثروات الشعوب، فإذا ما وصلت الرأسمالية إلى أعلى مراحلها، فإنها تبحث لنفسها عن إمتدادات خارج حدودها سواء بالتدخل العسكري أو بأي وسيلة أخرى، وذلك للحصول على المواد الخام اللازمة لتشغيل مصانعها، أو لفتح أسواق لترويج منتجاتها، وكثيرًا ما أدى هذا إلى حروب بين الدول.

وقد قامت المجتمعات الرأسمالية بمحاولات لإنقاذ النظام الرأسمالي من الإنهيار من بينها السماح للعمال بتشكيل نقابات تمكن العمال من مساومة أصحاب العمل عن طريق الإضراب، كما ظهر في كثير من الدول التي تأخذ بهذا النظام إصدار تشريعات جزئية للرعاية العمالية، وللتأمين ضد إصابات العمل. بتحديد حد أدنى للأجور، كما وُجدت النظم التعاونية، ولكن مع الحفاظ على الملكية الخاصة، إلا أن هذه المحاولات لم تستطع أن تزيل التناقض الإجتماعي.

## ٩- مرحلة النظام الاشتراكي:

الاشتراكية هي نظام إقتصادي إجتماعي سياسي، فمصطلح الاشتراكية "Socialism" مشتق من كلمة "Social" أي الشيء الإجتماعي، وكلمة "Isim" تعني مذهب أو نظام أو سياسة. ومن هنا فإن مصطلح "Socialism" تعني عدم الفصل بين المفهوم السياسي والمفهوم الإجتماعي للاشتراكية، فهي تعني الرفاهية للجميع والعدالة الإجتماعية.

وقد اختلف العلماء في تعريف الاشتراكية:

ف B. RASEL يعرف الاشتراكية بأنها: "الملكية الجماعية لرأس المال داخل إطار من الحكم الديموقراطي، وهي تعني الإنتاج الموجه لإشباع الحاجيات لا لتحقيق الربح... وتوزيع السلع بروح المساواة".

أما D.H. COOL فيُعرف الاشتراكية بأنه: "يتعين على الدولة أن تتدخل لإعادة توزيع الدخل بشكل عام، حتى تخفف من حدة التفاوت القائم في توزيع الدخل والثروات، وذلك عن طريق سيادة الملكية العامة، وتملك الدولة وسائل الإنتاج، وإشرافها على مصادر الحياة الاقتصادية، وفرضها نوعاً من الرقابة على النشاطات الزراعية والتجارية والصناعية، وتكون الحكومة مسؤولة مباشرة على الإنتاج"<sup>(١)</sup>.

ونظراً لأن الأسعار في ظل النظام الرأسمالي تتضخم لارتفاع تكاليف الإنتاج لأسباب محلية أو خارجية ولزيادة الأجور، أو لزيادة الطلب من المعروض، وإما لزيادة كمية النقود المتداولة في السوق دون زيادة مماثلة في الإنتاج المتمثل في

(١) حسين عبد الحميد أحمد رشوان، الاقتصاد والمجتمع: دراسة في علم الاجتماع الاقتصادي، مرجع سابق، ص.ص. ٥٣، ٥٤.

السلع والخدمات، من أجل أن تتدخل الدولة لتحقيق استقرار مستوى الأسعار قامت الاشتراكية باستخدام شتى الوسائل: مالية واقتصادية ورقابية وإدارية.

وفي ظل الاشتراكية يتم تخصيص الموارد الإنتاجية من عناصر الإنتاج المتعددة على استخداماتها المختلفة وفق تفضيلات الخطة المركزية الشاملة، وذلك تحت إشراف ممثلي الحكومة الذين يلتزمون بتخطيط وتوجيه وتنظيم الإنتاج حسب الأهداف المعلنة، وتتضمن الخطة الشاملة تحديد أنواع السلع، وكميات الإنتاج والأثمان التي تُباع بها.

وقد اختلفت تطبيقات الدول الاشتراكية في شأن ملكية وسائل الإنتاج، فذهبت الدول الماركسية إلى تملك الدولة كافة أو معظم وسائل الإنتاج، وتدير الاقتصاد الوطني إدارة مركزية مباشرة أو غير مركزية من خلال أسلوب التسيير الذاتي كما هو الحال في يوغسلافيا، وذلك بهدف تعظيم الرفاهية الاقتصادية الناشئة من تحقيق أعلى معدلات التنمية الاقتصادية، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، بالإضافة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية.

وتسمح بعض الدول الاشتراكية بوجود القطاع الخاص في الإنتاج بشروط معينة، إلا أن الغالبية من وسائل الإنتاج الأساسية تكون مؤسسة لصالح المجتمع. وفي بعض الدول التي تُطبق النظام الاشتراكي قد لا يكون هناك قطاع خاص لأن جميع وسائل الإنتاج تمتلكها الحكومة وتديرها عن طريق موظفيها.

وفي النظام الاشتراكي يسمح للفرد أن يمتلك بيتاً أو يُغير عمله دون إذن سابق لبحث عن عمل آخر في المؤسسات الإنتاجية التي تديرها الحكومة، ومع ذلك قد يتوقف هذا التنقل على سياسة الحكومة الاشتراكية إذا رأت فيه إجراء لا يهدد الصالح العام.

والأجور ليست متساوية بالضرورة في ظل الاشتراكية لأن الأجور تتوقف

في بعض الأحيان على مبلغ أهمية الخدمات التي يُؤديها الفرد للمجتمع، و يأخذ في الاعتبار عند تحديد الأجور في المجتمع الاشتراكي المسائل المتعلقة بالتدريب والمهارة والخبرة والقدرة.

أما الشيوعية فتري أن الثروة هي أساس كل فساد إجتماعي لأنها تولد الأنانية الفردية، وتُثير البغضاء في قلوب الأفراد، فتدفعهم إلى أنواع النزاع الداخلي الذي يؤدي إلى خراب الدولة، وعلى ذلك فالشيوعية تحارب الثروة وتحارب الملكية الفردية لأنها في نظرها أساس النزاع بين الطبقات وأساس فساد المجتمع.

وهناك فوارق بين الاشتراكية والشيوعية، نوردتها فيما يلي:

- يُتيح النظام الاشتراكي قدرًا من ملكية وسائل الإنتاج كما يُتيح سلع الاستهلاك. أما الشيوعية فأدوات الإنتاج فيها ملك للدولة، كما أنها لا تسمح بملكية سلع الاستهلاك إلا في نطاق محدود.
- تخضع المنظمات والأجهزة الاشتراكية لنظام الحكم الذاتي واللامركزية في التنفيذ مع درجة بسيطة من المركزية في توجيه السياسة وتصميم الخطة العامة. أما المنظمات والأجهزة الشيوعية فإنها تتصف بالمركزية وتركيز السلطة.
- يخضع التنظيم الاشتراكي لحاجيات البيئة المحلية، وقد يختلف من إقليم لآخر داخل البلد الواحد. بينما الأسلوب الشيوعي عادة ما يكون موحدًا في الداخل والخارج، ومن ثم نجد أن الدعوة إلى الشيوعية دعوة عالمية.
- يعتمد الاشتراكيون إلى حد كبير في مرحلة التحول من المجتمع الرأسمالي إلى المجتمع الاشتراكي على الوسائل والتشريعات السلمية، بينما تتخذ الشيوعية سبيلها في التطبيق على الثروات العنيفة والقوة.



▪ لا تتعارض الاشتراكية مع الأديان، بل إن كثيراً من النظم الاشتراكية تستمد معنوياتها، وقيمتها الأخلاقية وفلسفتها الروحية من الأديان، بينما الشيوعية لا تهتم بالأديان بل تُحاربها.

### سلبيات النظام الاشتراكي:

يتم حل المشكلة الاقتصادية جماعياً بطريقة قد تتأثر بأهواء المستثمرين، لأن هيئة التخطيط المركزي مهما كانت كفاءتها بالغة الحكمة فإنها قد لا توفق في الإلمام بكل حاجيات ورغبات الأفراد، أو قد تخفق في ترتيب الأولويات حسب أهميتها النسبية، وبالتالي قد تظهر حاجيات غير محققة أو توجه الموارد الإنتاجية بإفراط وتفريط.

وقد تنخفض إنتاجية الأفراد بالمقارنة بالنظام الرأسمالي، لأن المخطط المركزي لا يستهدف تحقيق المصلحة الشخصية بقدر ما يهتم بتحقيق المصلحة الجماعية مما يُضعف الحوافز الفردية.

### خلاصة:

مر تطور الأنظمة الاقتصادية بعدة مراحل منذ فجر التاريخ من أبسط صورها في المجتمعات البدائية إلى أرقاها في الوقت الحالي، هدفها تلبية إحتياجات أفرادها من خلال استخدام أساليبها ومفاهيمها المتباينة، فظهر النظام الإقطاعي، ثم الرأسمالي فالاشتراكي، لكن لكل واحد طريقته الخاصة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وقد أثبتت التجارب التي مرت بها البشرية فشل بعض الأنظمة ونجاح أنظمة أخرى، ساهمت وأثرت فيها عدّة عوامل وظروف متباينة حسب توجيهات الدول.





# الفصل الرابع

## التنمية الاقتصادية





## الفصل الرابع

### التنمية الاقتصادية

#### مقدمة:

يقصد بالتنمية كل الجهود المنظمة التي تبذل وفق تخطيط مرسوم للتنسيق بين الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة في وسط اجتماعي معين من أجل تحقيق مستويات أعلى للدخل الوطني والدخول الفردية ومستويات أعلى للمعيشة والحياة الاجتماعية في نواحيها المختلفة للوصول إلى تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية الاجتماعية، والتي ينبغي أن تتم دون هدم أو تشويه للشخصية الثقافية للشعوب.

وبهذا تصبح التنمية ظاهرة شاملة تتكامل فيها الجوانب التقنية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية، بحيث تشمل جميع مظاهر الحياة في المجتمع.

ولا بد للتنمية أن تستند على مفاهيم واستراتيجيات، من أهمها:

- مفهوم التنمية المبنية على الاستقلال الذاتي والاعتماد على النفس.
- مفهوم التنمية الموحدة الشاملة والمتوازنة والمتكاملة مع البيئة.
- التنمية المبنية على إستراتيجية الحاجات الأساسية.
- التنمية انطلاقاً من القاعدة.
- التنمية ذاتية المنشأ.

- الإنسان هو محور التنمية.
- التنمية القابلة للاستمرار، أي التنمية التي تأخذ الاعتبار البيئية في أصولها وفق مفهوم التنمية البيئية<sup>(١)</sup>.

### ١- مفهوم التنمية الاقتصادية:

تُعرف التنمية الاقتصادية بأنها عملية استثمار الموارد المتاحة للمجتمع بهدف زيادة الناتج الوطني في مجتمع ما، وعلى ذلك فمن خلال التنمية الاقتصادية يزداد صافي الدخل الوطني الحقيقي لمجتمع معين على مر الزمن. ويُعرفها البعض بأنها الجهود الهادفة لبعث زيادة في الناتج عن طريق أحداث التغيرات الهيكلية الشاملة في الكيان الإنتاجي وفي الأساليب الفنية للإنتاج وأوضاعه التنظيمية فضلاً عن تغيير نمط توزيع الاستخدامات المختلفة للموارد على مختلف قطاعات الإنتاج.

وتهتم التنمية الاقتصادية بالعمل على تعدد قطاعات الإنتاج والخدمات فيه، وزيادة ما بينها من روابط، وتقاس عادة بأهمية قطاع الصناعة التحويلية ومقدار مساهمته في الناتج الوطني الإجمالي<sup>(٢)</sup>.

### ٢- متطلبات التنمية الاقتصادية:

تتطلب التنمية الاقتصادية إعداد وتخطيط، وتستهدف ازدياد الدخل الوطني الصافي الحقيقي، والذي لا بد وأن يستمر حدوثه سنة بعد سنة بحيث يتخذ

(١) محمد سعيد الحفار، أضواء على مفاهيم السياسة الإستراتيجية، هيئة الموسوعة العربية، دمشق، ٢٠٠١، ص. ١٨٥.

(٢) أنور عبد المالك، تنمية أم نهضة حضارية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٣، ص ص. ٤٣-٤٤.

إتجاهًا صعوديًا.

وينبغي عدم تنفيذ البرامج دفعة واحدة، بل يتم إعداد الخطوط الرئيسية والأهداف ووضع التصميمات وتحسين البدء بما هو أيسر وأقرب، وذلك كإنتاج الاستهلاك الصغيرة، ثم التدرج نحو الصناعات الكبيرة، ويجب أن تكون كل خطة في البرنامج ممهدة للخطوات التي تليها.

وتلعب مجموعة من العوامل دورا مهما في معدل النمو الإقتصادي، وهي:

- إكتشاف موارد إقتصادية جديدة.
- تدبير رؤوس الأموال سواء عن طريق الإدخار، والذي ينقسم بدوره إلى إدخار محلي، وإدخار أجنبي. وينقسم الإدخار المحلي إلى إدخار الحكومة أو القطاع العام والإدخار الخاص. أما الإدخار الأجنبي فيتمثل في الإدخار الرسمي أو المعونات الأجنبية، ونعتبر الضرائب من أبرز وسائل التمويل الإجباري.
- التغير من المعرفة التكنولوجية البسيطة و التقليدية إلى تطبيق المعرفة العلمية.
- نمو وزيادة السكان مع التعرف على حجمهم وتكوينهم العمري والنوعي.
- تنمية المهارات الإنسانية.
- إستحداث تعديلات تنظيمية وقانونية وإدارية تواجه معوقات النمو الإقتصادي.
- مستوى الدخل وتوزيعه.
- التغيرات في الأذواق.

### ٣- مؤشرات التنمية الاقتصادية:

هناك بعض المؤشرات للتنمية الاقتصادية نوردتها في الآتي:

■ مؤشرات تتعلق بالمستوى الصحي: من حيث عدد السكان لكل طبيب وممرض وكفاءة أداء مستويات الخدمات الطبية الأخرى والنصيب اليومي من السعرات الحرارية للفرد لبعض الدول. وتعتبر الصحة الجيدة هدفاً مهماً في حد ذاتها نظراً لزيادتها لقدرات الإنسان الممكنة في كل المجالات، وهذا مهم لعملية التنمية. والصحة إذن ادعاء سهل إثباته وهو أنها من الحاجيات الإنسانية والأساسية. وتحظى الصحة بالتقدير من قبل جميع طبقات السكان.

■ مؤشرات تتعلق بالمستوى التعليمي: وهي تتعلق بعدد المقيدون في المدارس كنسبة مئوية من المجموعة العمرية لكل المدارس الابتدائية والثانوية وكذا التعليم العالي. بالإضافة إلى نسبة الأمية في المجتمع ومستوى أداء الخدمات التعليمية. وللتعليم أهمية في التنمية الاقتصادية. فالفروق التعليمية والمهارات مسؤولية عن الفروق في معدلات ومستويات التنمية بين دول العالم. ولا يقتصر الأمر على التعليم الرسمي بل من خلال برامج التدريب الفني والتدريب التحويلي وخلافه. وفيما يتعلق بالتعليم الرسمي يعتقد معظم المحللين أن التعليم الابتدائي يقدم الكثير لأهداف التنمية، وأيدت الدراسات العديدة هذا الاعتقاد حيث أوضحت أن إنتاجية العاملين ترتفع إذا حصلوا على ٤ أو ٦ سنوات من التعليم. أما القدرة على القراءة والكتابة وجمع وطرح الأرقام إذا تم تدريسها في مدارس ابتدائية حسنة الإدارة فإنها تؤدي خدمات نافعة في مجالات الاقتصاد والاجتماع والحياة السياسية.



■ الأرقام القياسية لمستوى المعيشة: استنبط بعض الاقتصاديين ما يُسمى بالرقم القياسي لمستوى المعيشة حيث وضعت قائمة تضم مؤشرات مختلفة لحصة الفرد من الأسعار الحرارية، وعدد الأطباء والتليفونات لكل ١٠٠٠ من السكان، كما تضم مؤشرات مختلفة لمصادر الطاقة ونسبة الوفيات وغيرها. وبمقارنة الرقم القياسي لمستوى المعيشة بين الدول يمكن معرفة مستوى التنمية.

■ مستوى التحضر: وهي تعني النسبة المئوية للسكان الحضريين لإجمالي السكان، وكذلك نمو سكان الحضر. هذا بالإضافة إلى مستوى استخدام السلع الكمالية والوسائل الترفيهية.

■ هيكل الإنتاج: وهي قياس إجمالي الناتج النهائي للسلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد ما بغض النظر عن تخصيصها لمحليين أو أجانب.

■ هيكل القوى العاملة: تشمل القوى العاملة في جميع القطاعات من سن عشر سنوات فأكثر بما في ذلك أفراد القوات المسلحة مع استبعاد ربات البيوت والطلبة والفئات الأخرى التي لا تُمارس نشاطاً اقتصادياً.

ويُقاس المعروض من العمل في الدول المتقدمة عن طريق مفهوم قوة العمل والذي يشمل كل من له فرصة عمل أو يبحث جاهداً عنها. ويتحدد عرض العمل في هذه الدول بحجم السكان وتركيبهم من حيث فئات العمر والجنس والعوامل الاجتماعية الأخرى (مثل أنماط التعليم ورغبة النساء في العمل خارج البيت) التي تحدد معدل اشتراك المجموعات المختلفة من السكان ويحسب الاستخدام غير الكامل في الدول المتقدمة عن طريق مفهوم البطالة إذ يعرف العاطلون عن العمل بأنهم الأفراد الذين بدون عمل ويبحثون بجدية عن عمل، وبذلك يكون مفهوم معدل البطالة المعروف على أنه مجموع العاطلين

كنسبة من مجموع العمال. ويزداد الاهتمام بهذا المعدل في الدول الصناعية كمؤشر على الأداء الإقتصادي<sup>(١)</sup>.

ولقد زاد الاهتمام ببرامج التنمية الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية عندما قررت أمريكا بوصفها أكبر دولة صناعية مساعدة الدول المتخلفة اقتصاديا على السير في ركابها وضمائنا لإبقائها في نطاق المعسكر الغربي، ووضعت المنظمات الدولية التي قامت بتنفيذ هذه السياسة برامج لإعادة البناء والتعمير والتنمية، ورفع مستوى الحياة الاجتماعية، وذلك مثل: رعاية الريف وإصلاح القرية، وإعادة بناء المجتمع الريفي، والتصنيع، والتربية الأساسية والتربية الجماعية والتنمية الاقتصادية وتكامل الخدمات الاجتماعية.

وتختلف هذه البرامج باختلاف البلاد ومبلغ حاجتها إلى التنمية، فالبلاد المتخلفة زراعيًا وصناعيًا في مساس الحاجة إلى مجموعة متنوعة من البرامج التي تهدف إلى الوصول بالمجتمع إلى مستوى معيشي لائق عن طريق الدوافع الذاتية المنبثقة من عمق المجتمع، أما البلاد الصناعية التي قطعت مرحلة لا بأس بها في الرقي الاقتصادي والاجتماعي، فمن الأفضل أن تهتم بالحركة التعاونية بين المؤسسات والجماعات والأفراد حتى تصل إلى درجة مرموقة من التكافل الاجتماعي.

#### ٤- معايير قياس التنمية الاقتصادية والتخلف الاقتصادي:

حاول M. BARKE و G. OHARE استخدام ٢٨ معيارًا للتمييز بين الدول المتقدمة والمتخلفة، وصنفها في ثلاث (٠٣) مجموعات، وهي:

(١) محمود فتحي عكاشة ومصطفى محمد السعدني، محاضرات في التنمية الاقتصادية، مطبعة الجمهورية، القاهرة، ١٩٩٩، ص. ٢٤-٢٦.

▪ إقتصادية وتشمل ١٤ معياراً.

▪ إجتماعية ٨ معايير.

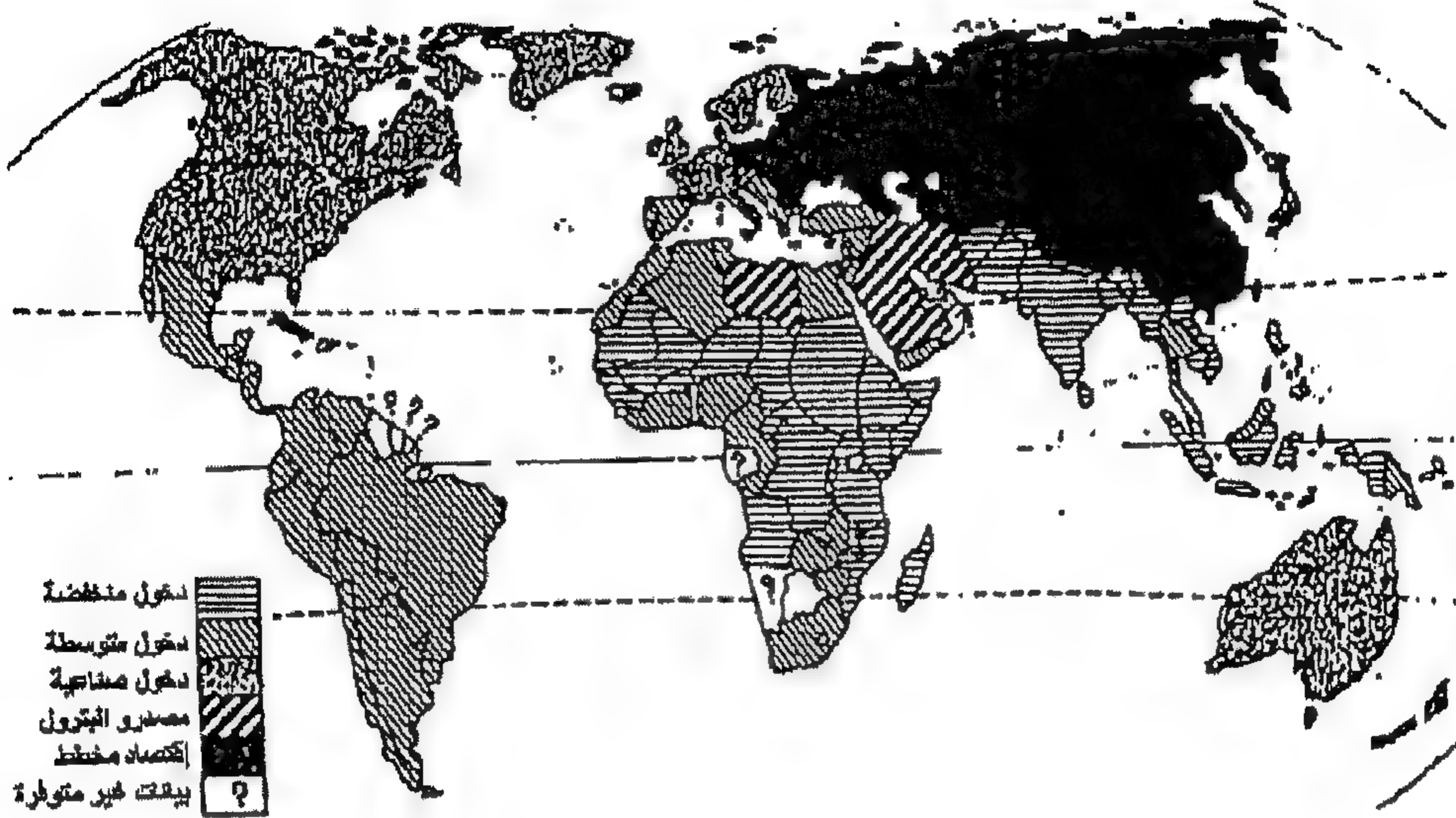
▪ حضارية وسياسية ٦ معايير.

وقد وضعنا أوصافاً لكل منها بدلاً من الاستناد للحدود الرقمية إحصائية لما يعترينا من مشاكل تتعلق باختلاف أطوال الفئات ونصيب حدودها الدنيا والقصى، الأمر الذي قد يخفي صور التناقضات الاجتماعية والاقتصادية، غير أن الواضح وجود معايير جديدة لم يأخذها في الحسبان منها مدى ضغوط السكان على موارد البيئة وتأثيراتهم عليها وأثرها فيهم.

والمشكلة الرئيسية في تطبيق هذه المعايير في الدول النامية هي عدم وجود بيانات حولها أو فقدان الثقة أو ضعفها في هذه البيانات إن كانت متاحة.

وقد لجأ بعض الباحثين استخدام مقاييس عدم التكافؤ في توزيع الثروات بين الدول بالاعتماد على متوسط نصيب الفرد من الدخل والحصول على معامل "جيني" واتضح من خلال ذلك أن نصف سكان العالم يحصلون على ٥٠٪ فقط دخله بينما يستأثر ١٥٪ فقط منهم بحوالي ٧٥٪ من هذا الدخل، ومن ثم فقد أدرج ٤٠٪ من سكان العالم باعتبارهم في حالة "فقر-احتياج"، والأخطر من هذا هو السؤال عما سيحدث في الفجوة بين الفقراء والأغنياء مستقبلاً.

ويبين الشكل رقم ١ تصنيف دول العالم حسب مستويات التنمية، تبعاً للمعايير الاقتصادية والسياسية التي وضعها البنك الدولي لتمييز مجموعات من الدول حسب مستويات واستراتيجيات التنمية المختلفة فيها.



شكل (١): تصنيفات البنك الدولي لدول العالم حسب مستويات التنمية

المصدر: عيسى علي إبراهيم مفتحي عبد العزيز أبو راضي (٢٠٠٣) ص: ٤٠.

ويتضح من خلالها أن تقسيم العالم إلى شمال وجنوب يبين وجود نطاقات تداخل: فهناك دول سريعة النمو من دول الجنوب أو العالم النامي مثل كوريا وتايوان وهونغ كونغ وسنغافورة، وهناك دول فقيرة جدًا في إفريقيا يصل دخل الفرد فيها إلى ٩٠ دولار سنويًا ولا تملك شيئًا تنتجه للتصدير أو التصنيع، وحتى في داخل عالم الجنوب ذاته تتفاوت التنمية بشكل صارخ فمتوسط دخل الفرد في سنغافورة يُعادل متوسط نصيب الفرد في اليمن من الدخل حوالي ١٤٠ مرة، ولا يمكن مقارنة دخل الفرد في الإمارات مثلاً بدخله في موزنبيق (١٨٠٠٠ دولار مقابل ٩٠ دولار في عام ١٩٩٧) وهكذا لا تتوقف المقارنات عند مستوى الدخل بل على درجة من التقدم أو التخلف، فماذا عن جنوب إفريقيا التي نقسم سكانها إلى ٣ مستويات اجتماعية واقتصادية، وماذا عن فلسطين المحتلة و أين توضع مالطة وقبرص واليونان وألبانيا على خريطة



التنمية ؟ كل هذه تساؤلات ترتبط بالمعايير المستخدمة، ويُقدم الجدول رقم (٠١) ملخصًا لبعض المعايير لقياس التنمية أو التخلف.

جدول (٠١): بعض معايير قياس التنمية ودلالاتها الايجابية والسلبية في الدول المتقدمة والمتخلفة

الدول المتقدمة	الدول المتخلفة	المعيار	الدول المتقدمة	الدول المتخلفة	المعيار
+	-	نسبة العاملين بالزراعة للقوى العاملة	+	-	نصيب الفرد من الدخل الوطني
+	-	عدد السيارات / مجموعة من الأفراد	+	-	نسبة سكان الحضر
+	-	نصيب الفرد من التجارة الخارجية	+	-	عدد الأطباء / مجموعة من السكان
+	-	نسبة العاملين بالصناعة للقوى العاملة	+	-	نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة
+	-	نصيب الفرد من استهلاك الطاقة	+	-	كثافة السكك الحديدية
+	-	قيمة الاستثمار بالأرض الزراعية	+	-	كثافة الطرق البرية السريعة
+	-	الإنتاجية الزراعية لكل عامل	+	-	كفاءة السكك الحديدية في الربط
+	-	معدل المواليد / ١٠٠٠	+	-	عدد الصحف بالنسبة للفرد
+	-	معدل الوفيات / ١٠٠٠	+	-	عدد التلفونات / مجموعة من الأفراد

-	+	معدل وفيات الأطفال الرضع / ١٠٠٠	-	+	وزن البضائع المنقولة/ عدد من الأفراد

المصدر: عيسى علي إبراهيم وفتحى عبد العزيز أبو راضي (٢٠٠٣)، ص. ٤٢.

وتجدر الإشارة بالذكر أن بعض المعايير قد تعطي قيمًا موجبة والأخرى سالبة، فعلى سبيل المثال يعتبر الانخفاض في نسبة الأمية ومعدلات الخصوبة مؤشرًا لتنمية أفضل، بينما ينظر لارتفاع الدخل وارتفاع نسبة سكان الحضر باعتبارها أيضًا مؤشرات لتنمية أفضل، كذلك يمكن أن توضع القيم السلبية من حيث قياس درجات تلوث الهواء أو كثافة السكان العالية في المدن أو الإيجابية مثل المحافظة على خصوبة التربة أو الغابات أو موارد المياه...

وبصفة عامة، فإنه بالإمكان تصنيف معايير قياس التنمية في ٤ مجموعات، على النحو التالي:

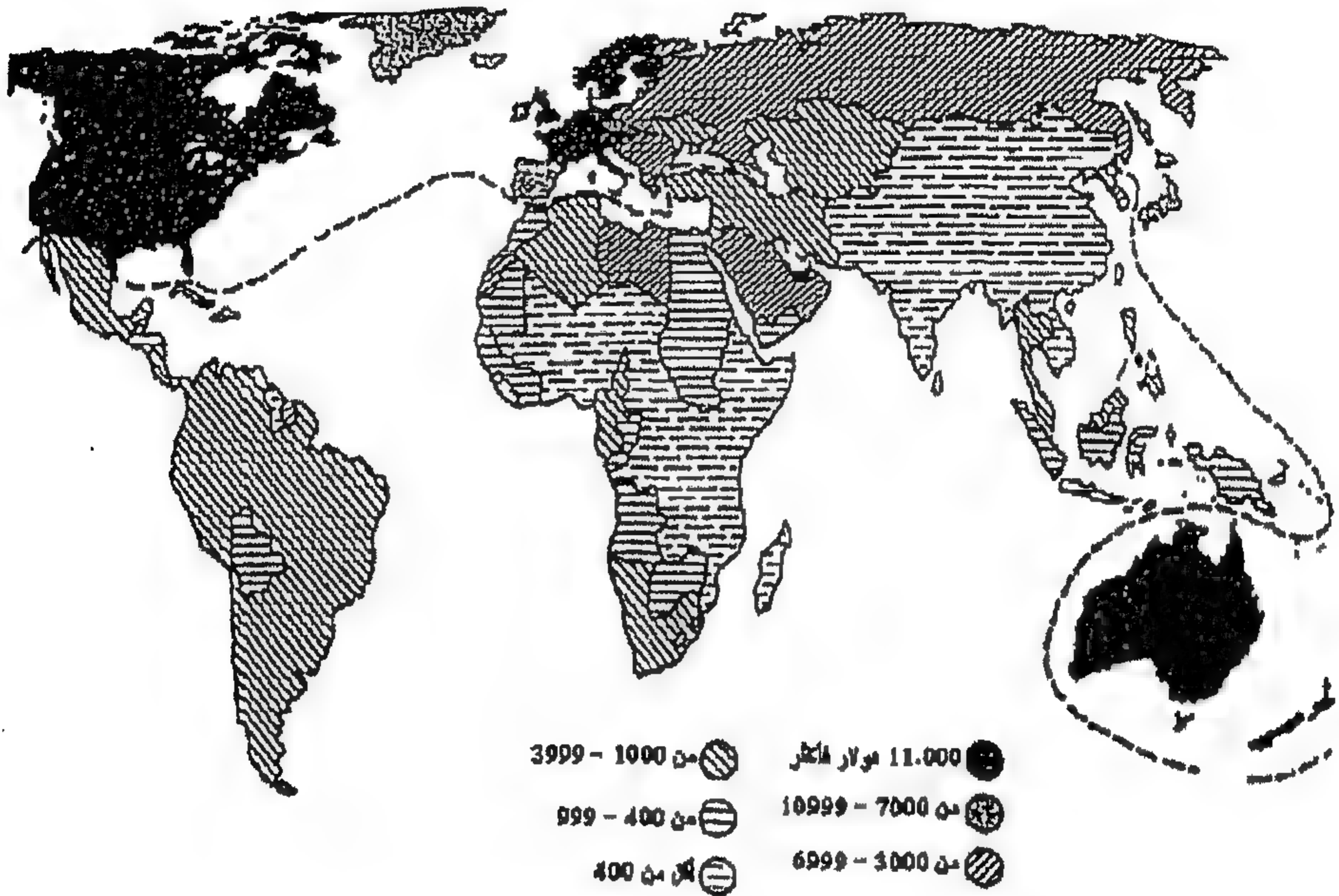
#### ٤-١- المعايير الاقتصادية:

تعد أكثر المعايير استخدامًا إذا كان الهدف التوصل إلى تنمية اقتصادية، على حين تستخدم معايير أخرى للتنمية البشرية أو التنمية المستدامة تدخل فيها الجوانب الاجتماعية والبيئية، وتضم هذه المجموعة الاقتصادية على ٤ مقاييس، تتمثل في:

#### متوسط نصيب الفرد من الدخل:

هو ناتج قسمة إجمالي الدخل السنوي من الموارد المتاحة لدولة من الدول على عدد أفرادها، ويرمز الناتج الوطني الإجمالي بالرمز "G.D.P" (Gross Domestic Production) وهو المحصلة النهائية لإجمالي الإنتاج من السلع والخدمات في سنة ما، وطبقًا لنصيب الفرد يصنف البنك الدولي دول العالم

في مجموعات حسب مستويات الغنى والفقر ويصدر تقريره السنوي عن التنمية في العالم باللغات الخمس المعتمدة في هيئة الأمم المتحدة، وتقسم الدول فيه كما يلي (شكل رقم: ٠٢):



شكل (٠٢): متوسط نصيب الفرد من الناتج الوطني لسنة ١٩٩٧.

المصدر: عيسى علي إبراهيم وفتحى عبد العزيز أبو راضي (٢٠٠٣)، ص. ٤٩.

▪ دول ذات الدخل المرتفع التي يزيد نصيب الفرد فيها عن ١٠,٠٠٠ دولار سنوياً وتُمثلها معظم دول شمال وغرب أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وكندا واليابان وأستراليا ونيوزيلندا إضافة لبعض الدول المصدرة للنفط في الشرق الأوسط وبعض دول جنوب شرق آسيا مثل السنغفورة.

وتتفاوت الدخول في هذه المجموعة بدرجة كبيرة فأعلاها دخلا سويسرا (٤٤٠٠٠ دولار عام ١٩٩٧) وتليها اليابان ٣٧٠٠٠ ثم الدانمارك ٣٣٠٠٠

دولار وأستراليا ٢٠٠٠٠ دولار والإمارات ١٧٠٠٠ دولار وبالطبع فهذه نماذج مختارة، ولكن عند الترتيب يتضح مثلاً أن السنغفورة تأتي ثالث دولة في العالم طبقاً لهذا المعيار بعد سويسرا واليابان.

▪ دول ذات الدخل المتوسط المرتفع: يتراوح دخول الأفراد فيها بين ٣٠٠٠ و ١٠٠٠٠ دولار سنوياً، وتمثلها البرازيل (٥٠٠٠ دولار) وسلطنة عمان (٤٩٥٠ دولار) ولبنان ٣٣٥٠ دولار.

▪ دول ذات الدخل المتوسط المنخفض: تتراوح متوسطات أنصبة الأفراد فيها بين ٨٧٦ لأقل من ٣٠٠٠ دولار ومن نماذجها تايلاند ٢٨٠٠ ومصر ١١٨٠ وسوريا ١١٥٠ وبلغاريا ١١٠٠.

▪ الدول الفقيرة جداً: وتمثلها موزنبيق (أدنى دخل للفرد في العالم ٩٠ دولار سنوياً فقط) وأثيوبيا ١١٠ وبنغلاديش ٢٧٠ واليمن ٢٧٠ دولار سنوياً).

▪ دول لا تُقدم بيانات موثوقة بها وتستخدم أساساً للتصنيف، ويمثلها ألبانيا في أوروبا.

وبشكل عام يبين الجدول رقم (٠٢) متوسطات دخول الأفراد سنوياً في أغنى وأفقر ١٠ دول في العالم طبقاً لبيانات البنك الدولي سنة ١٩٩٧، ومنه يتضح الفرق الشاسع بين أشد الفقراء فقراً وأكثرهم غنى.



جدول (٢٠): متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي بالدولار الأمريكي في أغنى

وأفقر عشر دول سنة ١٩٩٧.

الدول الغنية		الدول الفقيرة	
الدولة	نصيب الفرد (١٠٠٠ دولار)	الدولة	نصيب الفرد (الدولار)
سويسرا	44	موزنبيق	90
اليابان	38	أثيوبيا	110
سنغافورة	38	الكونغو الديمقراطية	110
النرويج	36	بوروندي	130
الدانمارك	32	رواندا	210
الولايات المتحدة	29	أوغندا	220
ألمانيا	28	مالاوي	220
النمسا	28	طاجكستان	230
بلجيكا	26	بنغلاديش	270
السويد	26	اليمن	270

المصدر: عيسى علي إبراهيم وفتحى عبد العزيز أبو راضي (٢٠٠٣)، ص ٥٢.

### نصيب الفرد من الصادرات:

يعني تقييم كمية الصادرات من دولة معينة وقسمتها على عدد السكان، ولا شك أن الإنتاج وطبيعته والتقنية ومستواها والإستهلاك في مجتمع ما تنعكس

على كمية الصادرات ويتأثر هذا المؤشر بما يعرف بالصادرات غير المنظورة وهي ليست سلعية، كما قد تكون الصادرات مجرد خامات أولية منتجة مثل الخامات التعدينية والزراعية أو موارد الطاقة التي تقوم على إستغلالها شركات أجنبية تتقاسم الأرباح مع الدول المصدرة، غير أن نصيب الفرد من الصادرات يعطي مؤشراً على قدرات الشعوب في الإنتاج والابتكار والمنافسة في الأسواق العالمية.

### نسبة العاملين بالأنشطة الأولية:

وهي الحرف التي يجني الإنسان من ورائها ثمار البيئة مباشرة بأقل جهد، ويخضع فيها لظروف البيئة الطبيعية حيث تؤثر موجات الجفاف والفيضانات والحرارة العالية وموجات البرد أو الصقيع على العائد منها، وغالباً تستخدم أدوات بسيطة ومحدودة في إستغلال الإنسان لمعطيات البيئة في هذه الحالات. وتعتبر الزراعة في مقدمة الحرف الأولية التي تؤخذ نسبة العاملين بها كمعيار للتخلف، فالبلاد التي ترتفع بها هذه النسبة تكون أكثر تخلفاً، وتبين الخرائط أن دول إفريقيا جنوب الصحراء تتراوح فيها نسبة العاملين بالزراعة بين ٧٥-٩٠٪ في معظم الحالات، ولا يستثنى منها سوى بعض دول غرب وجنوب القارة، بل وإن دولاً مثل إفريقيا الوسطى وتشاد والنيجر تتعدى النسبة فيها ٩٠٪ وهي من أكثر بلاد العالم تخلفاً وفي آسيا تصل النسبة إلى ٩٠٪ في مملكة نيبال، كما تتراوح بين ٧٥ - ٩٠٪ في أفغانستان وبنغلاديش.

وقد يرى بعض الباحثين أن وجود الزراعة العلمية في الأقاليم المدارية يقلل من أهمية هذا المؤشر إلا أن المعروف أن هذا النمط من الزراعة لا يستند للأيدي العاملة بدرجة عالية بقدر إعماده على تقنيات وأبحاث علمية متطورة ليست وليدة البيئات الموجودة فيها وإنما هي نتاج للحضارة الغربية.

والمؤكد أن السلع المنتجة من الأنشطة الأولية في معظمها قليلة القيمة في الأسواق العالمية، وتتعرض لمخاطر عديدة تترتب على تفاوت الطلب عليها من وقت لآخر ولتنافسها في الأسواق العالمية.

### إستهلاك الطاقة:

لما كانت مصادر الطاقة متنوعة فإن إنتاجها يحوّل إلى قيم معادلة من الكهرباء (نصيب الفرد من الطاقة الكهربائية المستهلكة كيلو واط/ ساعة) والمنطقي في هذه الحالة أن الدول الأعلى استهلاكاً هي الأكثر تقدماً وتلك التي يقل فيها نصيب الفرد من الطاقة هي الأدنى في رتبة التنمية.

ولا يقتصر استهلاك الطاقة على الاستخدامات المنزلية وحدها إنما يشمل ما يوجه منها للصناعة والنقل وغيرها، وتؤكد أرقام البنك الدولي أن الدول المتقدمة يصل فيها نصيب الفرد من الطاقة قدر نصيبه في الدول النامية ٣٠ مرة وعلى سبيل المثال بلغ هذا المتوسط في الدول ذات الدخل المرتفع نحو ٨٠٠٠ كيلو واط/ ساعة، وفي الدول المنخفضة الدخل حوالي ٢٧٩ كيلو واط/ ساعة.

وإذا أخذنا دولة مثل كندا يُلاحظ أن متوسط نصيب الفرد الذي بلغ فيها ١٥١٢٩ كيلو واط/ ساعة، وعلى نقيض منها يصل نصيب الفرد من الطاقة المستهلكة في إثيوبيا ١٨ كيلو واط/ ساعة، ونفس التناقض يتجلى عند المقارنة بين الولايات المتحدة ١١٧٩٦ كيلو واط/ ساعة واليمن ٩٩ كيلو واط/ ساعة.

وعلى المستوى القاري يبلغ نصيب الفرد في أوروبا ٥٢٥٧ وفي دول إفريقيا جنوب الصحراء ٤٣١ وفي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ١١٦٦، وأمريكا اللاتينية والكاريبي ١٣٤٧، وفي جنوب آسيا ٣١٣، وفي شرق آسيا والمحيط الهادي ٦٢٤ كيلو واط/ ساعة.

## ٤-٢- المعايير الاجتماعية:

وهي متعلقة بالسكان وخصائصهم أساسًا و تبدأ باستخدام المؤشرات الحيوية مثل معدلات المواليد أو نسبة الأطفال للنساء في سن الحمل والإنجاب أو متوسط حجم الأسرة أو قد تكون مؤشرات للوفيات ومستوياتها مثل معدل الوفيات الخام أو معدل وفيات الرضع أو وفيات الأمومة، وعادة يعني ارتفاع هذا النمط تخلفاً أشد وانخفاضه تقدماً أكبر.

ويميل بعض الباحثين لاشتقاق مؤشرات من التركيب العمري يستخدمونها لقياس مستويات التنمية فارتفاع نسب صغار السن (الأقل من ١٥ سنة) يؤكد التخلف غالباً، ومعظم دول إفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا تزيد فيها نسبة الصغار عن ٤٠٪ أو يقترب من هذه القيمة في أحسن الأحوال، وتنخفض نسبة كبار السن لأقل من ٥٪ في كل الدول المتخلفة بل إنها تقل عن ٣٪ نتيجة قصر متوسطات الأعمار في ظل الظروف البيئية والصحية والاجتماعية السائدة، ولا شك أن ارتفاع نسب الصغار يعني عبئاً اقتصادياً واجتماعياً أعلى على الفئات المنتجة في المجتمع، كما أن قصر متوسطات الأعمار يعني انخفاض عدد السنوات التي يستفيد المجتمع فيها من الفرد الذي قام بتنشئته.

وتندرج الخصائص التعليمية للسكان ضمن المؤشرات الاجتماعية لقياس مستويات التنمية، وكثيراً ما تشير نسب الأمية العالية للتخلف والعكس، كما تصنف المجموعات السكانية الحاصلة على قدر من التعليم في فئات، ويُقاس التقدم بنسب الحاصلين على درجات جامعية وما فوقها لإجمالي السكان، وبالطبع فالدول التي ترتفع فيها هذه النسبة هي الأكثر تقدماً، بينما لم يكن لدى بعض دول إفريقيا في وقت الاستقلال أكثر من بضعة أفراد حاصلين على درجات جامعية.



ويعتبر الإنفاق على التعليم والصحة لكل فرد من المقاييس المستخدمة للتعرف على أوضاع التنمية السائدة فكلما كان الإنفاق عاليًا أشار لرعاية اجتماعية أفضل. بيد أن الأكثر أهمية في هذا المجال هو معرفة الإنفاق الفعلي قياسًا للحد الضروري المطلوب وبالذات في الدول الفقيرة حيث يبين العلاقة بين الفقر والتخلف وتردي الأوضاع الاجتماعية.

وفيما يلي عرض لـ ٤ معايير اجتماعية لقياس التنمية:

#### متوسط كمية السعرات الحرارية:

يضعه بعض الباحثين ضمن المؤشرات الاقتصادية لارتباطه بكمية الغذاء وأنواعه سواء أنتج محليًا أم كان مستوردًا، غير أنه يتعلق في جانب آخر منه بعادات الشعوب وتقاليدها الغذائية وبيئاتها الجغرافية (باردة أم حارة) وأعمار السكان ونوعهم بل وحتى بناؤهم الجسدي.

وعادة يلزم الفرد العادي نحو ٢٢٠٠ سعر حراري في المتوسط يوميًا وهو الحد الأدنى الضروري لحفظ صحته، غير أن توزيع المستهلك من الغذاء في دول العالم يتبين منه أن دول العالم المتقدم يتعدى فيها متوسط نصيب الفرد ٣٠٠٠ سعر حراري يوميًا وهذه تشمل دول أوروبا وأمريكا الشمالية باستثناء المكسيك وروسيا والجمهوريات الإسلامية في وسط آسيا وأستراليا ونيوزيلندا.

أما الدول المتخلفة فتتنقسم إلى مجموعتين: "عالم الجياع" أو "أفقر الفقراء" وهي الدول التي يعاني سكانها نقصًا غذائيًا فاحشًا مثل موريتانيا وسيراليون وأثيوبيا والصومال وبنغلاديش واليمن، فهنا يقل نصيب الفرد عن ٢٠٠ سعر حراري يوميًا. والمجموعة الثانية "متوسطو الدخل" ويتراوح نصيب الفرد هنا

بين ٢٠٠٠ لأقل من ٣٠٠٠ سعر حراري، ومشكلة هذه الدول هي الغذاء غير المتوازن كما ويُمثلها دول شبه القارة الهندية والصين وأندونيسيا والفلبين.

ويعتبر الغذاء أساسًا مهمًا للتمييز بين عالمي التخلف والتقدم لأنه يحدد مقدرة الفرد على العمل والنشاط، ويحميه من أمراض نقص الغذاء أو الإفراط فيه ولوقايته من الأمراض الأخرى، وبالتالي فالدول التي لا تُوفر لأفرادها الغذاء الضروري تدرج ضمن الدول المتخلفة.

### توقعات الحياة عند الميلاد:

وتشير لمتوسط العمر المحتمل للفرد في دولة ما في ظل الظروف البيئية والاقتصادية والاجتماعية القائمة. ولا شك أن هذا المعيار يجمع خلاصة ما يتعرض له الفرد من مؤثرات في مجتمعه منذ الحمل به حتى وفاته، فالرعاية الغذائية والصحية والظروف البيئية التي تتلقاها الأم تؤثر على الجنين ثم المولود، كما أن الغذاء المتاح للطفل وبيئته التي ينشأ فيها ونمط السكن ومستوى التعليم ثم طبيعة العمل والضغوط الاجتماعية والنفسية كلها تنعكس على احتمالات البقاء على قيد الحياة.

وتُشير الإحصائيات إلى أن الدول الأكثر تقدمًا هي الأعلى في متوسطات أعمار سكانها، فاليابان حققت أعلى المتوسطات (٧٧ سنة للذكور و٨٣ سنة للإناث) وتقترب منها الدول الاسكندنافية (السويد والنرويج وفنلندا والدانمارك) ثم سويسرا (٧٥، ٨٢ سنة للذكور والإناث على الترتيب) فالولايات المتحدة (٧٤ سنة، ٨٠ سنة)، على حين تهبط هذه المتوسطات لأدنى حدودها في دول إفريقيا جنوب الصحراء مثل سيراليون (٣٧ سنة)، ورواندا (٤٠ سنة) وأوغندا (٤٢ سنة)، ثم حوالي ٤٨ سنة في أثيوبيا، ٥٤ سنة في اليمن.

ويمكن القول بشكل عام أن العلاقة واضحة بين مستوى التقدم أو التخلف ومتوسطات الأعمار ففي الدول الفقيرة ذات الدخل المنخفض تهبط إلى ٥٩ سنة، بينما ترتفع إلى ٦٥ سنة في دول الدخل المتوسط وإلى ٧٧ سنة في الدول ذات الدخل المرتفع.

### معدلات وفيات الرضع:

ويشير لعدد وفيات الأطفال الذين لم يتموا عامًا واحدًا من أعمارهم في سنة محددة، وهو من معايير قياس التنمية لأنه يوضح تأثير الظروف أو العوامل المتصلة بالوراثة والبيئة في وفيات الأطفال، ويتسع هنا مفهوم البيئة ليشمل الرعاية التي يلقاها المولود في الأسابيع الأولى من عمره ووعي الأمهات وصحتهن وغذائهن وعمليات الولادة والرضاعة الطبيعية وغير الطبيعية وظروف المناخ السائد والنظافة ... وهذه كلها تؤثر في ارتفاع المعدل أو انخفاضه.

وتبيّن الأرقام في سنة ١٩٩٧ أن معدل وفيات الرضع يبلغ ذروته في دول إفريقيا جنوب الصحراء حوالي ٩١% ويتدنى إلى ٦% في دول أوروبا والدول المتقدمة الأخرى ذات الدخل المرتفع، والشرق الأوسط وشمال إفريقيا ٤٩%، وهو في كل الحالات يتجاوز ١١٠% في موريتانيا ومالاوي وموزنبيق والنيجر ورواندا والعراق وزامبيا، ويهبط إلى ٤% في السويد واليابان وفنلندا، ٥% في سويسرا، وتتفاوت القيم بين هذه الحدود في بقية دول العالم، والدول ذات القيم العالية هي الأشد تخلفًا على حين أن المعدلات المنخفضة ترتبط بالدول المتقدمة.

### الأمية:

يعني انخفاض معدلها تحقيق تنمية أفضل على حين يُشير ارتفاعها للتخلف،

وعادة تستخدم نسبة الأمية بين البالغين (فوق ١٥ سنة) للإشارة لدرجات التنمية لأن التعليم الأساسي غالباً يرتبط في معظم بلدان العالم بالسن (٦-١٥) سنة ومن ثم فمن تجاوزوا هذا العمر وظلوا أميين يصعب عليهم في معظم الحالات الالتحاق بالمدارس النظامية وتتكفل بتغيير حالتهم برامج محو الأمية، وبطبيعة الحال لا بد أن تظهر مشكلات عند استخدام هذا المعيار منها هل أن الأمية هي مجرد عدم معرفة القراءة والكتابة فقط؟ كذلك فإن دقة الإحصاءات في كثير من دول العالم تعتبر مشكلة ثانية ولذا قد تستخدم مقاييس أخرى أحياناً منها معدلات الالتحاق بالتعليم أو الإنفاق الموجه له قياساً للدخل القومي الإجمالي.

ويعتبر التمييز بين أمية الذكور والإناث مسألة حيوية في قياس التنمية فكثيراً ما يستند لمستوى تعليم الإناث أو نسبة الأمية بينهما كمؤشر جيد للتمييز بين الدول المتخلفة والمتقدمة، ويبين الجدول رقم (٥٣) معدلات الأمية بين البالغين ذكوراً وإناثاً في دول العالم مصنفة في مجموعات طبقاً لبيانات البنك الدولي سنة ١٩٩٨، ومنه يتضح أن نسب الأمية ترتفع في جنوب آسيا وإفريقيا المدارية وبالذات بين الإناث، كما أن نصف نساء الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أميات على حين تنخفض في أمريكا اللاتينية والكاريبي والفيتنام وكوريا والفلبين وأستراليا ونيوزيلندا وتنخفض إلى صفر (٠) في أوروبا وآسيا الوسطى، والملاحظ لخريطة التخلف يلاحظ أن الأمية ومدى انتشارها يعتبر مؤشراً جيداً للتنمية ولها علاقة قوية بالدخل فالدول ذات الدخل المنخفض تبلغ نسبة الأمية بين ذكورها ٥٣٪ و الإناث ٥٩٪، والمتوسطة الدخل ١٢٪، ٢٥٪ على الترتيب. أما الدول ذات الدخل المرتفع فتكاد الأمية تتلاشى منها تماماً حيث لا تتعدى ١٪ في الحاليتين.



جدول (٠٣): توزيع نسب الأمية حسب النوع في أقاليم العالم التنموية سنة ١٩٩٧.

المنطقة	ذكور (%)	إناث (%)
إفريقيا جنوب الصحراء	٣٤	٥٣
أمريكا اللاتينية والكاريبي	١٣	١٥
جنوب آسيا	٣٨	٦٤
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	٢٨	٥٠
شرق آسيا والمحيط الهادي	٩	٢٤
أوروبا وآسيا الوسطى	٠	٠

المصدر: عيسى علي إبراهيم وفتح عبد العزيز أبو راضي (٢٠٠٣)، ص. ٦٥.

وتؤثر عوامل أخرى غير الدخل في نسب الأمية السائدة منها البداوة والاستقرار والعادات والتقاليد والمعتقدات وسياسات الحكومات تجاه التعليم، فالسعودية رغم ارتفاع متوسط دخل الفرد بها تصل نسبة أمية الذكور فيها إلى ٢٩٪ والإناث ٥٠٪ لأن الحرص على التعليم عامة والإناث خاصة لم يبدأ سوى بعد عقد الستينات وبالتالي فنسب الأمية بين البالغين ما تزال عالية ومن المحتمل انخفاضها مستقبلاً لتبني الحكومة السعودية سياسة تحرص على نشر وتشجيع التعليم رغم اتساع مساحة الدولة وتراخي أطرافها.

وتعتبر مملكة نيبال في آسيا (٥٩٪ ذكور، ٨٦٪ إناث) وجمهورية النيجر (٧٩٪ ذكور، ٩٣٪ إناث) وموريتانيا (٥٠٪ ذكور، ٧٥٪ إناث) من أعلى الدول المتخلفة أمية في إفريقيا، كما ترتفع نسب الأمية في الصومال والسودان واليمن في إطار العالم العربي.

### ٤-٣- معايير البنية الأساسية والمعلوماتية:

تتمثل هذه المعايير في ما يحصل عليه الإنسان من خدمات أساسية مثل شبكات الطرق ودرجة كثافتها والمياه النقية والصرف الصحي، وتدرج بعد ذلك لتشمل ملكية واستخدام الوسائل العصرية مثل السيارات الخاصة وأجهزة التلفزيون والراديو والهاتف وأجهزة الإعلام الآلي الشخصية ومواقع الإنترنت ومدى الإطلاع على الصحف اليومية.

والجدير بالذكر أن مثل هذه البيانات يصعب الحصول على بعضها في الدول المتخلفة، وإذا توفرت هذه البيانات فإنه يمكن الاعتماد على مؤشرات أخرى كالتقدم في نسبة الإنفاق على قضاء العطلات والسياحة والتسلية من إجمالي دخل كل فرد، كذلك الإنفاق على الرعاية الاجتماعية لكبار السن وانعكاساتها على متوسطات الأعمار المتوقعة.

وربما تكون نسبة السكان الحاصلين على خدمات محددة مثل وصول المياه النقية ومرافق الصرف الصحي من أكثر البيانات المتاحة انتشاراً وتبين مدى حرص وقدرة دول العالم على حماية سكانها من أخطار الأمراض الوبائية التي تنتقل عادة من خلال الحرمان منها.

وحتى سنة ١٩٩٥ كان ما يقرب من ٤٠٪ من سكان الدول ذات الدخل المنخفض لا يحصلون على مياه نقية، ٧١٪ منهم لا تصل إليهم خدمات الصرف الصحي، وهي نسبة عالية تؤكد الأخطار المحدقة بهؤلاء السكان، وقد ترتفع هذه النسبة في بعض الدول الأشد فقراً ففي أثيوبيا مثلاً لا يحصل ٧٤٪ من السكان على المياه النقية، ٩٢٪ منهم لا يصل لهم الصرف الصحي وعلى العكس تصل هاتين الخدمتين لكل سكان معظم الدول المتقدمة مثل

دول غرب أوروبا وكندا والولايات المتحدة، ولنسبة عالية منهم في دول أخرى مثل اليابان التي يحصل ٩٢٪ من سكانها على المياه النقية، ٧٤٪ على الصرف الصحي.

#### ٤-٤- معايير بيئية:

بدأ الاهتمام بهذه المعايير حديثاً عندما ظهرت أعراض ضغوط الإنسان على البيئة، مما أدى إلى استنفاد بعض الموارد وإتلاف المتجدد منها أحياناً، وقد تستخدم المؤشرات الإيجابية في هذا الصدد أحياناً مثل درجة التنوع البيولوجي ومساحات المحميات الطبيعية، ويمكن في هذه الحالات الحكم على مستوى التنمية من خلال أنماط استخدامات الأرض والمحافظة على المياه النقية والطاقة واستخداماتها، ومصادر توليد الكهرباء وكمياتها. أما المؤشرات السلبية فتتمثل في نسبة التحضر وما يترتب عليها من مشكلات بيئية في الدول الفقيرة والغنية على حد سواء مثل التلوث وتراكم النفايات والازدحام وضغوطه النفسية ومشكلاته الصحية.

والواضح أن الارتكاز على هذه المؤشرات تكتنفه مشكلات منها عدم اهتمام كثير من دول العالم برصد بيانات حولها، كما أن الحدود السياسية بين الدول لا تفصل أو تحول دون انتقال تأثير معين على البيئة إلى دول أخرى بل تنتقل المؤثرات من خلال الماء والهواء، وبطبيعة الحال لا بد أن تستخدم هذه المؤشرات على مستويات جغرافية متباينة محلية ووطنية وإقليمية.

#### خلاصة:

من أجل تحقيق تنمية اقتصادية لا بد من توفر الدولة على مجموعة من المتطلبات التي تسمح لها بوضع مخطط تنموي لزيادة دخلها الوطني، وتصور

بعض البرامج التي تهدف إلى الوصول بالمجتمع إلى مستوى معيشي لائق عن طريق الدوافع الذاتية المنبثقة من عمق المجتمع، والتي تتباين حسب خصوصيات الدول ومميزاتها.

وتستخدم عدّة مؤشرات لقياس التنمية الاقتصادية في الدول والتي تتضح أهميتها من خلال مدى توفر البيانات الاقتصادية ودلالاتها الإيجابية والسلبية بين الدول المتقدمة والمتخلفة والتي تستخدم على عدة مستويات جغرافية متباينة.





# الفصل الخامس

النظريات الجغرافية للتنمية



## الفصل الخامس

### النظريات الجغرافية للتنمية

#### مقدمة:

تعتبر الاختلافات في الأنظمة الاجتماعية والحضارية المسؤولة عن التباين في سيرورة التنمية نتاجاً لتطور طويل المدى، وقد حاول الانثروبولوجيون تلخيص عمليات حدوث هذا التطور في طريقتين هما:

- التطور التدريجي الوئيد في المستويات الحضارية الاجتماعية كما يتضح من خلال زيادة القدرات البشرية في التحكم في البيئة.

- التغير في إستغلال الموارد من خلال المزيد من التنظيم المتطور والمركب الذي يسمح لأعداد أكبر من السكان بالعمل جماعياً وتبادل المنافع.

وقسمت المراحل التي مرّت بها الأنظمة الاجتماعية من وجهة نظرهم على النحو التالي:

- مجتمعات الصيد والجمع.
- المجتمعات شبه المرتحلة العاملة بالزراعة المتنقلة دون تربية الحيوانات.
- الزراعة المستقرة في الأقاليم المدارية والمقترنة بتربية الحيوانات.
- زراعة "المحراث" الأورو-آسوية المنتشرة على نظام واسع وتتحكم

فيها حكومات مركزية تتخذ لنفسها قاعدة حضرية أساسية. وهنا يتألف المجتمع من طبقات إجتماعية مركبة، غير أن المجتمعات البشرية لم تتوقف عند مرحلة الزراعة وإنما أضيفت إليها المجتمعات الصناعية بعد الثورة الصناعية، وما لبثت بعدها أن ظهرت مجتمعات أخرى تقدم خدمات ترتبت على الصناعة مثل السياحة والتأمين والبنوك والتمويل، والمهم في مجال التنمية هو أنماط الأنظمة الاقتصادية السائدة في العالم المعاصر، فالملاحظ حتى الآن عند تبني سياسات للتنمية خاصة في الدول الفقيرة، فهل تنهج هذه الدول النهج الرأسمالي الحر تمامًا أم لا بد من تدخل الدولة، وما هي حدود التدخل؟ لقد فشلت الأنظمة الشيوعية والإشتراكية حتى الآن في تقديم نموذج للتنمية الموعودة وتحولت أحوال السكان إلى ما عرف بـ "إشتراكية الفقر" في بعض الدول وعانت شعوب أخرى أخذت بالماركسية من التخلف والفقر فإنقلبت سياستها كلية لتأخذ بمبادئ إقتصاديات السوق بعد أن إنهارت الأنظمة الشيوعية في دول شرق أوروبا وتفكك الإتحاد السوفياتي. وتخطت شعوب آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية بين التوجهات الإشتراكية (في تنزانيا) والرأسمالية (في كينيا) و الشيوعية (في كوبا والصين)، بل كانت التوجهات تتغير من عقد لآخر.

ويمكن القول بأن هناك ٥ أنظمة إقتصادية سائدة في العالم، وهي:

- أنظمة المؤسسات الحرة والأسواق اللامركزية الموجهة وتمثلها أمريكا الشمالية وغرب أوروبا وأستراليا ونيوزيلندا.
- أنظمة الأسواق التفاوضية المنسقة وتتركز على التعاون بين المؤسسات المختلفة أو بين العمل والحكومة وتمثلها اليابان.



▪ الدول التي تعمل على إعادة توزيع الرفاهية على سكانها مثل سويسرا أو الدول الإسكندنافية.

▪ إقتصاديات الدول الاشتراكية وهي الآن في طريقها للتراجع والتحول لنظام السوق ولم يبق منها سوى الصين وكوبا.

▪ إقتصاديات الدول النامية وهي مزيج من محاولات لتبني أنظمة مختلفة ولها طابعها المتميز المرتبط بالظروف السائدة في هذه الدول.

وتحاول كل هذه الأنظمة تنمية الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مجتمعاتها، وتبني أفكار ونظريات معينة كنهج للتنمية، بعضها يعتمد على الذات والآخر يستمد العون من الخارج في رأس المال أو التقنية أو التصدير، ونمط ثان يزكي التنمية من خلال قطاع واحد والآخر يفضلها في كل القطاعات، ونمط ثالث يجنح للتنمية من أسفل، بينما يرى آخرون أنها يجب أن تأتي من أعلى بالتركيز على الطبقات الاجتماعية التي تملك رأس المال.

وتناولت الجغرافيا منذ فترة بعيدة مشكلة أساليب التنمية المتبعة لأن البعد المكاني له أهميته، وحاولت معالجة مشكلة اختيار المواقع الملائمة للإنتاج الإقتصادي لتوزيع التنمية بشكل عادل بين أقاليم الدولة، ولتدر في نفس الوقت أعلى عائد إقتصادي واجتماعي من وراء توجيه رأس المال للإستثمار.

وقد وضع الجغرافيون إتجاهين رئيسيين الأول تطبيقي يميل لمحاولة تطبيق بعض نظريات الموقع في مجال التخطيط، والثاني إتجاه نظري يُحاول الخروج بنظريات جديدة تعالج الموضوع، وذلك من أجل تحقيق الأهداف التالية:

▪ إيجاد عدد المواقع المثالية بالنسبة للأهداف الموضوعية في المخطط ووضع تصور لمواقع بديلة أمام متخذ القرار في حالة تطبيق نفس القواعد والقوانين.

- مقارنة كفاءة أداء الأنظمة الواقعية بمثيلاتها النظرية والتوصل لمجموعة من المواقع النموذجية لإضافتها لما هو قائم.
- معرفة تكاليف وعوائد القيود والموضوعة على القرارات المتخذة في اختيار الموقع، وتقويم نوعية القرارات حول اختيار هذه المواقع.

### ١- النظريات الاقتصادية:

تزايد الاهتمام بها منذ الخمسينيات، وبدأت منذ التسعينيات تضيف لاهتمامها بالتنمية الاقتصادية بعدين آخرين هما: التنمية الاجتماعية فيما عرفته الأمم المتحدة بالتنمية البشرية والثاني هو التواصل أو الاستمرارية في التنمية أي كفاءة استمرارها لحساب الأجيال القادمة.

وأهم هذه النظريات، نذكر:

#### ١-١- نظرية التحديث:

تبناها مجموعة من الجغرافيين المهتمين بالانتشار المكاني وأطلقوا عليها اسم جغرافية التحديث "Geography of Modernization".

وترمي نظرية التحديث إلى وضع نموذج للتنمية بحيث تسير بشكل تدريجي ويبدأ والبعد عن الثورية بقدر الإمكان، ويرتكز تصور النظرية الرئيسي على الاعتقاد بإمكانات المكنة والتصنيع في التنمية، وبالطبع لا بد أن يأتي ذلك من الدول الغربية وينتقل تدريجياً للدول المتخلفة، فالنظرية ترى التنمية من وجهة نظر غربية أمريكية فقط.

وقد شهدت فترة الحرب الباردة تبني بعض الأجهزة البيروقراطية في الدول الفقيرة لهذه النظرية بما يتفق مع السياسة الأمريكية التي كانت تحارب الأفكار الثورية الوافدة من الدول الشيوعية نحو بلدان آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية

غير أن النظرية تعرضت للانتقاد بسبب تركيزها على إتباع النموذج الغربي في التنمية أو فروضها المتناهية التبسيط حيث توضع في معادلة:

التحديث (Modernization) = التغريب (Westernization) = التقدم (Progress)

مع الإشارة إلى أن هذه النظرية قد فشلت عند التطبيق عملياً لأنها أغفلت كلية الأسباب المسؤولة عن الاختلافات الجغرافية في التنمية واهتم فقط بالسبق الحضاري لأوروبا وأمريكا، إضافة لإساءتها فهم الأبعاد الحقيقية لمشكلات التخلف بتركيزها فقط على رأس المال الطبيعي وإهمالها الخصائص البشرية<sup>(١)</sup>.

#### ١-٢- نظريات الإستقلال:

سادت هذه النظرية في الوقت الذي ازدهرت فيه نظرية التحديث قبل بداية الثورة الكمية في الجغرافيا خلال أوائل الستينات واستمدت مادتها من الهجوم الحاد الذي تعرضت له محاولات تفسير أسباب التخلف وإصاقتها بالشعوب ذاتها بل أحياناً بأجناس بشرية معينة من خلال نظرة عنصرية بغیضة رأت أن التقدم ارتبط بالجنس الأبيض والتخلف مسئولة عنه الأجناس الأخرى.

وأشهر النظريات أو النماذج الواقعة تحت هذا العنوان ما قدمه فرانك بعد دراساته عن التنمية في أمريكا الجنوبية سنة ١٩٦٩ حينما فسر الاختلافات في مستوى التنمية بالاستغلال في النظام الرأسمالي ذاته حيث تستأثر مدن المتروبول بموارد التوابع المحيطة بها، وما لبث أن حول هذه الفكرة لمستويات جغرافية عديدة فتخيل إستغلال متروبول الولايات المتحدة لمناطق العالم

(١) عيسى علي إبراهيم وفتحي عبد العزيز أبو راضي، جغرافية التنمية والبيئة، مرجع سابق، ص. ٧٧.

أجمع (وهي أقرب ما تكون للهيمنة العالمية في الوقت الحالي)، فالغزو الأمريكي إقتصاديًا شمل سلعًا عديدة: غذاء، لباس، أجهزة... .

وقد صادفت نظريات الاستقلال هوى في وقتها بسبب إستنادها لسيطرة رأس المال على الإنتاج وتأكيداتها بأن التكامل الإقتصادي أضفى مزيدًا من التنمية على مناطق القلب، ودفع الهوامش لتخلف أكبر، وفي الوقت الحاضر يصنف العالم من حيث التقدم على مستويين كبيرين هما القلب (الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وغرب أوروبا واليابان وأستراليا ونيوزيلند) وهي المناطق الأعلى تقدمًا ثم بقية دول العالم وتسمى الهوامش<sup>(١)</sup>.

### ١-٣- نظرية التنمية الداخلية:

تربط هذه النظرية التنمية الإقتصادية بالتغيرات التي تحدث داخل الإقليم ذاته، حيث تتطور بنيته الإقتصادية تتطور نتيجة العمليات التي تحدث داخله مثل تطبيق التقنيات الحديثة لاستغلال الموارد فيه أو بسبب ارتفاع أسعار سلع معينة يقوم الإقليم بإنتاجها.

وتبدأ نظرية النمو الداخلي بالإقتصاديات المعيشة المعتمدة على الذات حيث يكون الاعتماد على موارد الطعام المحلية وتوافر الاحتياجات الأخرى هو أساس توزيع السكان، ومع التطورات التي تلحق بطرق النقل وشبكاته على المستوى المحلي، تتزايد عمليات تبادل السلع ليقوم في النهاية نظام للتجارة الداخلية ويصبح سائدًا ليضم عددًا كبيرًا من المنتجين يتنافسون في مزاياهم الموقعية وبالطبع لا بد أن يتمكن المنتجون ذوي المزايا من تسويق كميات أكبر من السلع والمسافات أبعد جغرافيًا، ويمكنهم ذلك من الإستعانة بتقنيات

(١) نفس المرجع السابق، ص. ٧٨.



أحدث تقلل من تكاليف الوحدة المنتجة بجانب أن هذه التكاليف تقل مع زيادة الإنتاج أصلاً، ويعرف هذا المفهوم في مجال التنمية بإقتصاديات الحجم الكبير (Economies of scale) ويعنى أن إمتلاك منطقة ما مزايا خاصة تمكنها من التوسع في الإنتاج، الأمر الذي يحد من تكاليف الوحدة ويزيد اتساع السوق وهكذا، وقد استند مفهوم التنمية بهذه الطريقة في بادئ الأمر على الإنتاج الزراعي حيث يتمكن المزارعون من توسيع قاعدة إنتاجهم، ويؤدي هذا بالتدرج لزيادة التجارة في السلع الزراعية وزيادة الدخل وعندئذ تبدأ الصناعة التحويلية في الظهور محلياً ويواكبها حرف الرتبة الثالثة، وهكذا...<sup>(١)</sup>

#### ١-٤- نظرية التصدير:

تقوم هذه النظرية على أن التنمية تحدث في إقليم ما عندما يزيد حجم صادراته للأقاليم الأخرى وما يجنيه الإقليم من حصيلة هذه الصادرات يستخدم في التنمية الاقتصادية وتشترك هذه النظرية مع سابقتها على أساس واحد، والفرق الوحيد بينهما هو اعتماد الأولى على القوى الذاتية الداخلية والثانية تعتمد على الأسواق الخارجية<sup>(٢)</sup>.

#### ٢- النظريات الجغرافية:

##### ٢-١- نظرية أقطاب النمو لـ "F. Perreux":

وهي أكثر نظريات التنمية الإقليمية شيوعاً وجدلاً في نفس الوقت وقد وضعها في أول الأمر الإقتصادي الفرنسي François Peureux وهو أول من استخدم مصطلح قطب النمو "Pôle de croissance / Polarization"

(١) نفس المرجع السابق، ص. ٧٩.

(٢) نفس المرجع السابق، ص. ٧٩-٨٠.

"growth" سنة ١٩٥٥ قبل Hers Mann (سنة ١٩٥٨) و Myrdal (١٩٦٣)، وقد ركز على القطاعات الصناعية بدلا من عمليات التنمية المكانية، لكنها تعتبر واحدة من نظريات التنمية الداخلية لأنها تؤكد على التغيرات التي تحدث داخل الإقليم وتؤدي لبزوغ التنمية الاقتصادية، وقد أجريت على النظرية في شكلها الأساسي عدة تعديلات لتضيفي عليها سمة جغرافية<sup>(١)</sup>.

و من المعروف أن أي إقليم جغرافي لا يمر بنفس معدلات التنمية الاقتصادية التي تحدث في كل أنحاء الدولة الواقع ضمنها، فهناك أقاليم تنمو بمعدلات أسرع وأخرى بدرجة أقل، فقد أطلق F. Perreux على المناطق التي تنمو أسرع اسم الأقطاب لأنها تجذب النمو الاقتصادي، وهي غالباً تتركز في مناطق المتروبول (المدن المليونية) التي تتمتع ببعض السيادة في الإقليم كله، وتهدف النظرية للبحث عن الأسباب التي تؤدي لعدم التوازن الجغرافي في مجال التنمية بهذه الطريقة<sup>(٢)</sup>.

وترتبط فكرة قطب النمو هذه بسيادة الصناعة المهيمنة (Key industry) والتي تتسم بحجمها الكبير وأهميتها المتزايدة بسبب علاقاتها بالأنشطة الاقتصادية أو الصناعات الأخرى، وعندما تنمو هذه الصناعة وتزدهر يحدث نفس الشيء في الإقليم الذي تقع فيه لأن الطلب على العمالة يتزايد والقوة الشرائية ترتفع، ويؤدي كل ذلك لجذب صناعات وأنشطة اقتصادية جديدة للمنطقة.

ويُلاحظ أن الصناعة المهيمنة تصبح ذات علاقات مع الصناعات المتأثرة بها، ويقصد بها الصناعات التي تتطفل على الصناعة الأم وتحصل منها على

(١) نفس المرجع السابق، ص. ٧٩.

(٢) نفس المرجع السابق، ص. ٨٠.

الخامات أو السلع نصف المصنعة أو العمالة المدربة في أوقات فراغها، ولا شك أن النمو في الصناعة الأم معناه سلسلة من الزيادات في أنشطة أخرى عديدة مثل البنوك والتجارة والأنشطة الحكومية والخدمات التعليمية والصحية...

وبشكل آخر فقد وصف F. Perreux تلك المشاريع على أنها مشاريع صناعية تبعث على تطوير الأقاليم وتطوير صناعة وسائل ومواد الاستهلاك، ذلك أن التوسع في إنتاجية الصناعات (التوليدية) يترتب عليها زيادة مبيعات ومشتريات صناعات أخرى مرتبطة بها بل أن القدرة التجديدية للمشاريع الصناعية تخلق تكاملاً وتبادلاً بين المشاريع الاقتصادية الأخرى التي أصبح همها تلبية طلبات المشاريع الكبرى التي صارت تفرض سيطرتها على باقي المشاريع الأخرى فتظهر علاقة الصناعات التوليدية على أنها قطب بالنسبة للصناعات والمشاريع الاقتصادية الأخرى وأنها المحرك للإنتاج والتبادل والتكامل بين باقي المشاريع التي صارت تنتج لحساب تلك الصناعة القائدة أو المولدة التي يزداد حجمها وتنوع مدخلاتها باستمرار مضطرد يحفز باقي المشاريع الصناعية لتلبية طلباتها، ويلاحظ أن F. Perreux في نظريته هذه ركز على علاقة قطب تنموي مع الأقطاب الأخرى وبذلك يكون قد أغفل تحديد الحيز الجغرافي للقطب<sup>(١)</sup>.

ويرى البعض أن العامل النفسي يلعب دوره في مثل هذه الحالات حيث يندفع المستثمرون وسواهم نحو الكسب، مما يؤدي للتسارع على الاستثمار والتنمية توسعاً في المكاسب الأعلى، والمؤكد أن النجاح في القطب الجاذب

(١) محمد جاسم شعبان العاني، التخطيط الإقليمي: مبادئ وأسس - نظريات وأساليب، دار الصفاء، عمان، ٢٠١١، ص. ٣٢٠ - ٣٢١.

يغري بمزيد من النجاح، وتصعب في الوقت ذاته المغامرة بالاستثمار في أقاليم أخرى لم تشهد تجارب تنموية ذات أهمية.

والحقيقة أن التباين في النمو الإقليمي في النمو الاقتصادي له جوانب إيجابية وسلبية في وقت واحد، فالأقاليم التي تتدنى فيها معدلات التنمية وتكون متخلفة لا تجني ثماراً سلبية باستمرار، فالإقليم الفقير ينتج سلعا أرخص يقوم بشرائها سكان الإقليم الجاذب كذلك يجتذب هذا الإقليم بعض الاستثمارات من الإقليم الجاذب نتيجة لوفرة رؤوس الأموال فيه، ومن ناحية ثالثة تتوجه العمالة من الإقليم الفقير نحو قطب النمو حيث يملك القدرة على استيعابها، وفي كل هذه الحالات تبدو المزايا واضحة والتي يملكها الإقليم الجاذب ذات نتائج سلبية على الإقليم الفقير الأمر الذي يضاعف من عمليات التدهور فيه، وكلما كان الإقليم محدود النمو بعيداً عن القطب الجاذب ضعفت عمليات التدهور سابق الإشارة إليها.

وفي نفس الوقت هناك عدد من التأثيرات السلبية تفرضها المناطق الجاذبة على الأقاليم المتخلفة منها عمليات الاستقطاب (Polarization process) فالصناعات المحلية في الأقاليم الأقل نمواً يصيبها الكساد من جراء المنافسة القوية للصناعات الأكبر، فالمنتج الصغير الذي ترتفع عنده تكاليف الإنتاج يضيق السوق أمامه تدريجياً حتى يتلاشى تماماً أمام المنافسة. ويضاف إلى ذلك تأثير ثان خطير هو اتجاه اليد العاملة المكونة والمؤهلة والعناصر القادرة على الإنتاج وذات المهارات نحو الأقاليم الجاذبة تاركة الإقليم الفقير وهو شكل من أشكال الاستقطاب يمكن تسميته الاستنزاف البشري الذي يضاف للاستنزاف التجاري. أما الاتجاه الثالث المحتمل للتأثيرات السلبية فهو اتجاه رؤوس الأموال من الإقليم الفقير صوب الفرص الاستثمارية الأفضل



في القطب الجاذب، ويُلاحظ أن التأثيرات السيئة تظهر في الأقاليم المتخلفة بصورة ملموسة في المراحل الأولى لعملية التنمية، ويستمر التدهور في المدى الطويل مع زيادة الاستقطاب. وتكمن الخطورة في استمرار نمو الصناعات المهيمنة داخل القطب الجاذب حتى تلتهم الصناعات الأخرى المترتبة عليها تدريجياً وبهذا الأسلوب تتوسع نقطة الجذب تدريجياً ويبطئ وتنتشر تأثيراتها نحو الأقاليم الأقل نمواً ويعرف ذلك بالتنمية من خلال التوسع المكاني للمركز الجاذب ذاته.

وهناك شكل آخر لعمليات التنمية الجغرافية، يأتي في مرحلة تالية من التنمية الاقتصادية ويسمى القفزات المكانية (Leap Frogging)، ويحدث هذا عندما يقفز النمو من المركز الجاذب أو القطب ليلتهم منطقة تتوطن بها صناعات ثانوية تعد أساساً للتنمية، وعادة ما تقع المنطقة الثانوية تلك على مسافة ما من القطب الأصلي للتنمية، ويتكون في هذه الحالة قطب ثانوي للتنمية له منطقة نفوذ خاصة يمارس فيها عمليات الاستقطاب والتدهور على مستوى إقليمي أصغر ويعني هذا التحليل أن عمليات التنمية والتدهور تأخذ شكل هيراركية (تسلسل هرمي من الأكبر إلى الأصغر) من حيث توسعها المكاني من القطب الجاذب الرئيسي للأقطاب الأصغر فالأصغر ويواكب ذلك حدوث قفزات تقوم تبعاً لها مراكز ثانوية ذات علاقات بالقطب الأساسي.

بمعنى أن نظرية أقطاب النمو تعتبر توجهات مكانية تعكس إمكانية تطبيقها على صعيد التخطيط المكاني، وكان التطور مهم لهذه النظرية يستند على تشخيص مجموعتين من القوى المتعاكسة:

- مجموعة قوى الاستقطاب (Polarization Powers): وهي تلك القوى التي تمارس فاعليتها لغرض تركيز النمو في بعض المراكز المكانية

دون سواها، فتظهر تلك المراكز بأساس اقتصادي مميز تاركة المناطق المحيطة بشكل هامشي خاليًا من أي أساس اقتصادي.

■ مجموعة القوى التي تمارس تأثيرات الانتشار (Spread Effects): من خلال عملية التنمية التي تحدث جراء فاعلية قوى الاستقطاب، فيظهر ثمار التنمية على المناطق المحيطة نتيجة نمو المركز فتسمى حينئذ المناطق المحيطة.

ومن ينظر للتنمية على مستوى العالم في ضوء هذه الفكرة يلاحظ أن الحركة بين الدول المتقدمة والنامية تمثل تجسيدا لها، فاليابان على سبيل المثال تقدم نموذجًا لمبدأ القفزات على المستوى الدولي.

## ٢-٢- نظرية السببية الدائرية والتراكمية لـ "G. Myrdal":

إذا كان في نظريته لأقطاب النمو ركز على علاقة قطب النمو مع الأقطاب الأخرى دون النظر إلى الحيز الجغرافي الذي يقع فيه ذلك القطب مما يجعل النظرية تهمل الآثار المتبادلة بين القطب التنموي وعناصر الحيز الجغرافي، لذا كانت هذه النقطة هي الانطلاقة التي امسك بها G. Myrdal سنة ١٩٥٧ وأكد على أن التنمية لا يمكن أن تظهر في كل مكان بل في نقاط أو مراكز محددة وسماها بالمدن التي حتمًا سيحصل فيها تركيز تنموي يعزى إلى ما سماها بالتراكم النسبي.

فمما كان سبب التوسع الأولي لهذه المراكز (سواء كان يحكم خصائص النشأة أو عامل الأساس الاقتصادي، فإن تلك المدن سوف يبرز فيها التوسع جراء التوسع التراكمي للاقتصاد الخارجي) (الذي يتمثل في قلة التكاليف التي ستحصل في المشاريع الصناعية بذلك المركز نتيجة لنمو مجمل الصناعة

التي هي جزء منها، وإن هذا المفهوم (أي التراكم الاقتصادي الخارجي الذي يعني في دراسات التنمية كل حدث خارجي يقلل من التكاليف في المشروع) يقابله مكانياً بأن التركيز التنموي في المراكز الحضرية بفعل التراكم الاقتصادي الخارجي سيكون على حساب المناطق الأخرى أولها المناطق المحيطة بدافع ما أسماها G. Myrdal بالعوامل الخلفية أو العكسية وعوامل الآثار الانتشارية.

حيث تلعب العوامل العكسية أو الخلفية (أي تلك التي تشير إلى الآثار السلبية) على نمو الأقاليم المزدهرة على حساب الأقاليم الأقل ازدهاراً جراء هجرة الأيدي العاملة والمشاريع الاقتصادية ورأس المال من الأقاليم (الثانية) الفقيرة إلى (الأولى) الغنية، مما يؤثر على العملية الإنتاجية في الأقاليم الأقل ازدهاراً (الفقيرة) وعلى التركيب المهني لسكانها، فيظهر المركز الحضري الأول متخماً بالتركز الصناعي والسكاني الذي يمكن أن يرافقه ارتفاع في مستوى المعيشة ونفقاتها، وتظهر مشاكل الاستيطان الحضري المتمثلة في نقص الأراضي الحضرية ومشاكل الازدحام والسكن المكتظ، فتدفع هذه العوامل على ظهور تسربات اقتصادية واجتماعية إلى المناطق المجاورة.

أما أثر العوامل الانتشارية الأمامية (التي تشير إلى الآثار الإيجابية) فتظهر عندما تؤثر الأقاليم النامية أو المزدهرة في الأقاليم الأخرى الأقل ازدهاراً فتكون آثارها إيجابية وتتمثل في زيادة الطلب على السلع والخدمات وزيادة الاستثمار وانتشار أفكار التقنية، رغم أن مثل هذا الأمر يحصل في الدول النامية خاصة، في المناطق التي توجد حول المراكز الرئيسة في التسلسل الهرمي للمراكز الحضرية في تلك الدول، حيث يزداد الدخل فيها ويزداد تبعاً لذلك الطلب على مختلف السلع والخدمات، فينتج عن هذا الطلب جولة (مرحلة) أخرى من الاستثمار المحفز الذي تسرب بعضه إلى المناطق المجاورة

التي تميل إلى اكتساب التقدم التكنولوجي الذي يمكن أن ينتشر في مراكز النمو المجاورة، وهكذا تكون الآثار الانتشارية قوية كلما كان مستوى التنمية الاقتصادية قويًا، ومن هنا تكون قوة الانتشار التنموي بين المراكز الحضرية وظهيرها في الدول النامية ضعيفًا بحكم ضعف التنمية، لذلك تظل قوة التراكم النسبي تعمل على زيادة التباين بين المركز والمناطق الأخرى وعلى الأغلب تكون العاصمة هي المركز المتختم وباقي المدن هي الضعيفة، لذلك تظهر فاعلية نظرية أقطاب النمو عند G. Myrdal في الدول المتقدمة أكثر منها في الدول النامية لقوة عناصر التنمية في الدول المتقدمة<sup>(١)</sup>.

## ٢-٣- نظرية أقطاب التنمية لـ Hershman:

تقدم بها Hershman، وترى النظرية أن إستراتيجية التنمية يجب أن تركز على عدد محدود من القطاعات بدلا من بعثرة الجهود في عدد كبير من المشروعات وتحدد القطاعات الرائدة من خلال تحليل مدخلات ومخرجات العلاقات في كل من قطاع، ومن ثم تنتقل التنمية تدريجيًا من القطاعات الرائدة على بقية القطاعات. والميزة هنا هي إستغلال الموارد الاقتصادية النادرة بشكل جيد مع إعطاء الفرصة لإتخاذ أفضل القرارات في توجيه الإستثمار.

ويتطلب هذا النوع من النمو اعتبارات خاصة من وجهة نظر الجغرافيا لأنه يؤدي لتنمية إقليمية غير متوازنة في بعض الأحيان، وقد تقع الأقطاب المتعددة التي تركز عليها النظرية في نطاق جغرافي واحد الأمر الذي يزيد من درجة التناقض بين مستويات التنمية داخل الدولة.

وتلعب الإقتصاديات الخارجية دورًا في تركيز الأنشطة في مجال محدد أو في

(١) نفس المرجع السابق، ص. ٣٢٤.



إقليم ما يضم قطبًا واحدًا أو بضعة أقطاب بسبب ميلها لتوجيه إستثمارات متزايدة إليها تحت مبدأ النجاح يقود لمزيد من النجاح، ولذا فتمحور التنمية حول أقطاب معينة في البداية يكون مقبولا ولكنه في النهاية يصبح غير مرغوب فيه.

ويتوقف تأثير أقطاب النمو في ظهورها على عدة عوامل منها: تحقيقها لدرجة من التوازن بين التأثيرات السلبية والإيجابية ودرجة إستقطابها لموارد المناطق المحيطة، وعلى مدى التنافس بين نقاط النمو لأنه قد يؤدي لكساد الأنشطة التصديرية والصناعات الضعيفة واستنزاف العقول.

ويضيف Hershman أنه على المدى الطويل ستتوقف الإستثمارات العامة عن الاندفاع نحو الأقطاب بسبب مبادئ العدالة والوحدة القومية، والملاحظ أن الإستثمارات الخاصة تبدأ بعد مرور مرحلة معينة في الاتجاه نحو مناطق أخرى غير الأقطاب وتصبح هذه الأخيرة في حاجة ماسة للإستثمارات العامة، وأطلق Hershman على التغير في توجيه الإستثمارات بهذا الشكل اسم رأس المال الاجتماعي لكل فرد Social overhead Capital فالإستثمارات الحكومية في آخر المطاف تتجه لأقاليم أخرى على المدى الطويل وتتضاءل الاختلافات بين الأقاليم تنموياً.

وقد حاولت بعض دول العالم تفادي مشكلات التنمية بالإستمرار في تنمية عدد من مناطق المتروبول مثلما فعلت فرنسا في الستينات عندما وجهت النمو الإقتصادي لثمانية أقاليم متروبوليتانية، والواقع أن نظام أقطاب النمو يستدعي طرح عدة تساؤلات حول مدى نجاحه لأنه في كثير من الدول لم تخرج فكرته عن حيز الأوراق المكتوب عليها، كما أن إختيار الأقطاب يخضع للضغوط السياسية لإدخال مدن جديدة، ولذا إتجهت بعض الدول النامية لإقامة الحد الأدنى من مشروعات ثقيلة أو وسيطة بالإعتماد على مؤسسات عامة وفي

مناطق تريد تنميتها لتكون قواعد للنهوض بالأقاليم الفقيرة المحيطة بها<sup>(١)</sup>.

غير أن الملاحظ إختيار قطب للنمو من حيث موقعه الجغرافي ليتفق مع أقاليم التركيز السكاني في الحضر حيث إمكانات التنمية المستقبلية كان من نتيجته تفاقم مشكلات جذب العمالة فاندفع العمال الزراعيون من الأقاليم المحيطة وتزايدت حدة البطالة كما أن فوائد التنمية اقتصررت على رقاع محدودة، وساعد تهالك طرق النقل وضعف وسائل الاتصال على ضعف الصلات بين الأقاليم وبالتالي تراجعت فرص التنمية على المستوى القومي.

وعلى الرغم من كل الانتقادات لنظرية أقطاب النمو إلا أنها ما تزال ذات قيمة حقيقية في كل من المكسيك وكوريا حيث تبنت الدولتان سياسات لامركزية في توجيه الاستثمارات التنموية بعيداً عن العاصمة السياسية، كما أن دولاً نامية أخرى تبنت إتجاهاً جديداً في السنوات الأخيرة يقوم على توظيف التقنيات الحديثة وتقسيم العمل في منشآت صغيرة ومتوسطة تتوزع جغرافياً على نطاق واسع في المناطق الريفية والمدن الصغيرة وعرف ذلك بالتنمية من أسفل بدلا من التنمية من أعلى.

وعليه نسجل وجود تشابه بين نظرية أقطاب التنمية لـ Hershman في تفاصيلها إلى حد بعيد مع نظرية النظرية السببية الدائرية والتراكمية لـ G. Myrdal باستثناء بعض الفوارق البسيطة، المتمثل في:

▪ أطلق Hershman مفهوم الاستقطاب على هجرة الأيدي العاملة المتقاة ورأس المال والبضائع من الهوامش (الأرياف) إلى المركز (المدينة)

(١) عيسى علي ابراهيم وفتحى عبد العزيز أبو راضي، مرجع سابق، ص. ٨٤.

وذلك بدل مفهوم الآثار الخلفية السالبة عند G. Myrdal، كذلك استبدل مفهوم الآثار الانتشارية الموجبة الذي استخدمه G. Myrdal بمفهوم تساقط الرذاذ أو التساقط المندفع للتعبير عن انتشار الآثار الاقتصادية والتقنية الموجبة من المركز إلى الهامش.

- قال Hershman أن انتقال التأثيرات من المركز إلى الهوامش يعمل على تطوير مراكز نمو جديدة في المنطقة الواقعة بينهما.
- يتفق Hershman مع G. Myrdal بأن التدخل الحكومي ضروري للحد من الآثار الخلفية السالبة (الاستقطاب) وضروري لحصول الآثار الانتشارية من المركز إلى الهوامش<sup>(١)</sup>.

#### ٢-٤- نظرية التفاعلات بين المركز والهوامش J. Friedman:

يعتبر J. Friedman أحد المهتمين بالتخطيط، وقد وضع نموذجاً للتنمية استناداً لتحليله للقلب والهوامش في دراسة أجريت عن سياسة التنمية الإقليمية لفنزويلا ثم ادخل عدداً من التعديلات على النموذج في السنوات التالية.

وترى نظرية J. Friedman أن التنمية تحدث من خلال عمليات ابتكارية تراكمية ولكنها ليست مستمرة، وتنشأ عمليات التنمية هذه في مراكز للتغير تقع عند نقاط محددة تملك أقصى إمكانيات التفاعل مع غيرها من خلال الاتصالات، وتنتشر الابتكارات والإبداعات من هذه النقاط تدريجياً للمناطق الأقل قدرة على التفاعل وسمي الأول من المراكز مناطق القلب أو النواة وهو الأقدر على التفاعل من خلال الاتصال. أما الثاني فأطلق عليه الهوامش

(١) عثمان محمد غنيم، مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي، دار الصفاء، عمان، ٢٠٠٩،

أو الأقاليم الهامشية المعتمدة على غيرها، وتحدث عمليات مماريات النفوذ للأقاليم المركزية من خلال ستة (٦) تأثيرات تنموية، وهي:

- التأثير الطاعي من خلال سيطرتها على الأقاليم الأضعف وذلك بسحب الموارد أو انتقالها من الأقاليم الأقل نموًا نحوها.
- تأثير تراكم المعلومات المتزايد في منطقة القلب.
- التأثير النفسي من خلال القدرة على الابتكار والنظر للمستقبل بصورة أفضل والمخاطرة الأقل.
- التحديث من خلال القدرة على الابتكار والتغيير الاجتماعي.
- دور القدرة على الاتصال (Linkage) أو إقامة الروابط.
- التأثير الإنتاجي (الاقتصاديات المجمععة)، وتتوزع الأقاليم البؤرية في مواقعها بصورة هيراركية على هيئة شبكة في نظام مكاني يبدأ من أدنى مستوى إداري ليفضي إلى العالم بأسره، ويتكون النظام المكاني عندما يهيمن القلب على قرارات السكان الحيوية في المناطق الأخرى وقد يكون للنظام المكاني الواحد أكثر من إقليم قلب تأتي من المؤثرات<sup>(١)</sup>.

## ٢-٥- نظرية الانتشار المتسلسل:

وتتعلق بعمليات التنمية المكانية الزمنية، وهي عبارة عن نموذج قدمه Berry حول طريقة انتشار القدرة على الابتكار من المراكز الحضرية حيث رأى:

- أن هناك تسلسلا في مستويات المراكز العمرانية الحضرية حسب وظائفها.

(١) عيسى علي ابراهيم وفتحي عبد العزيز أبو راضي، مرجع سابق، ص. ٨٧.



- يحيط بكل مركز عمراني حضري إقليم أو أقاليم يمارس فيها نفوذه أو تأثيراته بدرجات مختلفة من حيث القوة والعدد والمدى لتألف في النهاية في إطار عام لنظام شامل.
- إذا عرف الإطار المكاني الذي يُمارس فيه المركز العمراني نفوذه يمكن القول أن تأثيرات التنمية تنتشر بشكل إشعاعي من أي مركز حضري بدرجة تتناسب طرديًا مع حجمه ووظائفه.
- تنتقل ومضات التغير الاقتصادي من المراكز العليا لتلك الأدنى في سلم الهرم الهرمي، ومن ثم فالقدرة على الابتكار في المدن الرئيسية ضرورية للنظام كله.
- تقع المناطق المتخلفة جغرافيا عند أقل المناطق قدرة على الوصول والاتصال خاصة بالنسبة للمراكز المشعة.
- تتوقف إمكانية أي منطقة على التنمية على مدى تركيز التفاعلات بين هاتين المدينتين<sup>(١)</sup>.

## ٢-٦- نظرية الأماكن المركزية لـ W. Christaller:

وضع هذه النظرية الجغرافي الألماني والتر كريستالر Walter Christaller سنة ١٩٣٣ ونشرها في دراسته الشهيرة التي جاءت بعنوان "الأماكن المركزية في جنوب ألمانيا The central Places of Souther Germany" والتي تتضمن إلى جانب الإطار النظري تطبيق النظرية على التجمعات السكانية في جنوب ألمانيا وبالتحديد في مقاطعة بافاريا.

تقوم هذه النظرية على أن المدينة تشكل مركزًا لتقديم السلع والخدمات

(١) نفس المصدر السابق، ص. ٨٨.

إلى المدن المجاورة وظهيرها، لذلك اعتمدت هذه النظرية في تفسير مواقع المدن وتوزيعها وتباعدها وأحجامها وأصنافها وفق وظائفها وتحديد علاقاتها التشابكية مع بعضها وبمناطق التأثير حولها انطلاقاً من الوظيفة الأساسية التي تقدمها تلك المدن لبعضها ومناطق تأثيرها، مما جعله يقرر بأن المدينة يجب أن تقع موقعاً مركزيًا بالنسبة لإقليمها بحيث يحقق لها ذلك الموقع أقصى حد ممكن من الفائدة المتبادلة<sup>(١)</sup>.

ترتبط الأماكن المركزية حسب النظرية مع أقاليمها بعلاقات اقتصادية تقل أو تزيد حسب حجم الخدمات التي يقدمها كل منهما، عُرف المكان المركزي على أنه مستوطنة أو تجمع سكاني بشري يزود السكان في ظهيره أو إقليمه بالبضائع والخدمات المختلفة<sup>(٢)</sup>.

وكان يهدف كريستالر من وراء كل ذلك إلى إيجاد نموذج نظري لتوزيع الأماكن المركزية ثم مقارنة هذا التوزيع النظري مع الواقع وحصر أوجه الشبه والاختلاف بينهما فيما يتعلق بالنظام الحضري.

لاحظ كريستالر أن أنواع الخدمات والسلع والأنشطة المقدمة للسكان في إقليم ما تختلف في مستوياتها، بمعنى أن هناك هرمية (Hierarchy) في الخدمات المقدمة تتراوح ما بين مستوى أدنى يتواجد في جميع المراكز سواء أكانت مدن أو قرى ومستوى مرتفع من الخدمات يتواجد فقط في المدن الرئيسية أو الكبرى، لذلك نرى أن المدن الكبرى تتمتع بوفرة معظم الخدمات فيها بينما يتواجد في المدن الصغرى والقرى خدمات محدودة.

(١) محمد جاسم شعبان العاني، مرجع سابق، ص. ٣٠٢.

(٢) عثمان محمد غنيم، مرجع سابق، ص. ١٤٥.

تتميز بأهميتها من خلال<sup>(١)</sup>:

- أنها أداة ناجحة للكشف عن الهيكل القائم لأي إقليم من خلال تشخيص عناصر التركيب الإقليمي لأي من الأقاليم كونها تعمل على تحديد مواقع المراكز القائمة في الإقليم، وتحديد أحجام سكانها مع تحديد أنواع الخدمات التي تقدمها هذه المراكز، إلى جانب توضيح الهيكل العام للإقليم وتحديد العلاقات القائمة بين عناصره.
- تعتبر نظرية الأماكن المركزية وسيلة ذات كفاءة وكفاية لتحقيق أكبر وأفضل صورة مستقبلية للحالة التي يمكن أن يكون فيها التركيب المكاني للإقليم متوازنًا عبر جميع عناصره وذلك بتجنب حدوث حالات هدر في عناصر التركيب الإقليمي التي قد تحصل في الإقليم نتيجة تكرار المتشابهات من الخدمات التي يصبح وجودها غير مبرر جراء عدم حصول حالات التداخل، مع ضمان تنظيم مدى الرحلات إلى السوق من خلال تقليل المسافات وتكاليف اجتيازها جهدًا ووقتًا بتنظيم المسائل المتعلقة بالوقت واستعماله وكيفية التصرف به ومقداره واتجاهاته ومبررات استعماله، إلى جانب تطبيق نظام الأقامة فيما يتعلق باستغلال الإمكانيات الطبيعية والبشرية والمادية وبالتحديد النقدية منها وكذا توفير أفضل السبل لكيفية إدارة واستثمار الثروات الطبيعية في الإقليم واستخدام الأسلوب الأمثل لتوزيع المنافع الاجتماعية التي تتولد عن الأنشطة المستقبلية، كما أن النظرية تعطي للمخططين الشمولية في الترابط بين خطط العناصر المكانية للإقليم بما يجعلها مترابطة مع بعضها

(١) سعدي محمد السعدي، التخطيط الإقليمي: نظرية، توجيه، تطبيق، جامعة بغداد، بيت الحكمة، بغداد، ١٩٨٩، ص. ١٨٠.

ومترابطة مع الأجزاء والمقومات الأخرى للإقليم.

■ تتدخل نظرية الأماكن المركزية في اختيار أفضل المواقع التي توفر السهولة والاقتصاد في الحصول على الخدمات من جهة وسهولة الوصول والانتفاع إلى تلك الخدمات من جهة أخرى وذلك بتحديد المواقع المكانية لتوقيع الأنشطة الاقتصادية، مع تحديد المسافات الفاصلة بين كل فرع من الفروع الصناعية والمركز العام من جهة ثانية وبين الفروع نفسها، وهذا ما جعل النظرية أداة تعمل على تحقيق الجدوى الاقتصادية للمشاريع الصناعية والوظائف الأساسية من جهة وتحقق نفعاً اقتصادياً للمجتمع الإقليمي من جهة أخرى معبراً عنه بالانتفاع وسهولة الوصول، مع إتاحة المجال لاستخدام عدة أساليب ونظريات أخرى لتحقيق أغراضها، ومن بين هذه النظريات نجد النظرية الاقتصادية التي ترى أن أي نوع من الأنشطة لا بد أن يرتبط بالسكان كمنتجين ومستهلكين في نفس الوقت إضافة إلى أساليب تحديد الأبعاد المسافية وأساليب الجاذبية المكانية.

### ٣- البنية المكانية لفرص التنمية الاقتصادية:

الواضح أنه بمرور الوقت أصبحت فرص التنمية الاقتصادية تتركز في مدن المتروبول أو حولها، وأصبح الراغبون في اختيار مواقع مشروعاتهم يملكون عددًا أكبر من الفرص عما كان عليه الحال في الماضي، وتعزي أسباب التركيز المكاني للفرص الاقتصادية إلى:

■ زيادة كمية المعلومات المتاحة من حيث التغطية الجغرافية.



- مع تزايد المواقع المتميزة المعروفة صار في الإمكان انتقاء مواقع أفضل وأكثر جذبًا للتنمية بسبب ارتباطها بموارد تزايد الطلب عليها في ظل استمرار النمو الإقتصادي، وشملت هذه الموارد:
  - موارد لم تكن تلائم المراحل الأولى من التنمية الاقتصادية مثل موارد البيئة السياحية أو الهواء النقي الملائم لصناعة الالكترونيات أو البوكسيت...
  - خامات جديدة تفي بحاجات الصناعة مثل خامات الحديد والطاقة الكهربائية المولدة من الفحم أو المياه.
- واكب التنمية الاقتصادية تناقص واضح في توطين أسواق السلع والخدمات بسبب توسع عدد محدود من الأسواق لتمرکز السكان في تجمعات حضرية، وجذبها للدخول العالية، وللأيدي العاملة وعُرف هذا بالتأثير التضاعفي (Multiplier effect).
- التوسع في إقامة مشروعات البنية التحتية ووصولها لمناطق جغرافية جديدة ولتحقق أرباحية للصناعات التحويلية.
- تعمل حكومات الدول المتقدمة على إنهاء سياسة تُساعد الأقاليم الأقل جذبًا للصناعات على النهوض واستقطاب بعض الصناعات بطرق مختلفة وقد يتم ذلك بوضع برامج زمنية محددة.
- تتوفر لبعض الأقاليم فرصًا أكبر للكسب، وتتراكم لديها رؤوس أموال فائضة تستثمر فيها وهكذا تتضاعف فرص النجاح<sup>(١)</sup>.

(١) نفس المصدر السابق، ص. ٨٩.

## خلاصة:

نظرًا لأهمية التنمية الاقتصادية في الدول تتعدد أفكارها، وتضاربت اتجاهات المفكرين، نتج عنها ظهور عدد لا بأس به من النظريات التي تعنى بالتنمية الاقتصادية.

من الواضح أن أغلب النظريات تتصور بأن التنمية الاقتصادية تميل للتمركز أو الأمر في مواقع معينة ذات إمكانيات من حيث موادها الخام أو أسواقها أو صناعاتها، وفي الدول النامية تتعين فرص الاختيار في ظل توافر المواد التي لا يُضاف إليها سوى قيمة محدودة بعد التصنيع أو تلك التي يتحول فيها المنتج النهائي إلى حجم أو وزن يصعب تحمل تكاليف نقله العالية.

وفي المراحل النهائية تنتشر مظاهر التنمية في عدد من الأقاليم تشغل مساحة أكبر وتتزايد فرص التنمية مع قيام المنشآت الأكبر حجمًا لتغطي عددًا من المدن ذات الأحجام الكبيرة، ومن ثم تقلص فرص اختيار المواقع مع البعد عن هذه المدن، وعندما تتشبع المدن الكبرى تتوطن الصناعات عند نقاط تلاقي الطرق أو في المناطق الواقعة بين المدن فتظهر الميغالوبول.

وعلى هذا الأساس لابد من البحث في دور المدن في تحقيق التنمية الاقتصادية.



# الفصل السادس

دور المدن في التنمية الاقتصادية





## الفصل السادس

### دور المدن في التنمية الاقتصادية

#### مقدمة:

تتمتع المدن بأنواعها وأصنافها وأحجامها المتباينة بخصائص معينة تدفع بها للريادة في مجال تنمية أقاليمها الجغرافية بل قد يمتد تأثيرها الطاغي لمجالات مكانية أوسع مدى تجاوز الحدود المحلية والقومية لأقاليم جغرافية أكبر أو تصل إلى حد العالمي في بعض الحالات.

ويكتنف مناقشة دور وأهمية المدن في التنمية مشكلات عدة منها النظر إليها كنقاط ذات نفوذ أو التعامل مع علاقاتها التكاملية أو التنافسية مع مدن أخرى قريبة أو بعيدة عنها.

#### ١- علاقة التنمية بالمدينة:

تؤثر المدن في كيفية استثمار الإنسان لموارد البيئة سواء داخلها أو في الأقاليم المحيطة بها، فكثيراً ما يؤثر بناء المدن على التصريف المائي وعلى مخزون المياه الجوفية وعلى أشكال سطح الأرض، بل يمتد ذلك لتلويث الهواء وتعديل درجات الحرارة على المستوى المحلي. وتلقي المدن بنفاياتها على الإقليم المحيط بها مؤثرة سلباً وإيجاباً على سكانه. كما أن وجودها يفيدهم أحياناً في الحصول على خدمات معينة أو استثمار أراضيهم بفوائد أعلى ولكن هذا مدفوع الثمن.

لقد درس الجغرافيون أدوار المدن في تحديد أنماط استخدامات الأراضي

في الأقاليم المحيطة بها، ومن الواضح أن صورًا معينة من الاستثمار يفترض وجودها مثل نطاقات إنتاج الألبان أو زراعة محاصيل الخضر وبالذات الورقية ولكن في المقابل زحف العمران الحضري على أراضي زراعية خصبة في ظل إغراءات الأسعار، وتدمير البيئات الطبيعية.

ولا يمكن التعامل مع المدينة في مجال التنمية دون إظهار أهميتها الصناعية، فيندر في العصر الحديث أن تجد مدناً لا تتوطن فيها أي صناعات والتي يطلق عليها اسم المدن السياحية أو مدن الاستشفاء والترفيه، والصناعات الحضرية في المدينة يمكن أن يكون بعضها استخراجي جاءت إلى مواقعه المدن وتوسعت مكاناً ونمت أحجاماً، والبعض الآخر يرمي لسد الاحتياجات المحلية لسكان المدينة، والنوع الثالث يركز على أسواق أوسع مجالاً، وفي كل الحالات تلعب الصناعة دورها في سوق العمل الحضري وتستقطب عمالاً من أقاليم أخرى وتقدم أجوراً أعلى من الأنشطة الزراعية في الريف، وتشغل نسبة كبيرة من أراضي المدن وتسبب مشكلات بيئية مثل التلوث والضوضاء والتزاحم وصعوبات الحركة وغيرها.

والجانب الثالث المتعلق بعلاقات المدن بالتنمية يركز على التعامل مع المدينة كوحدة جغرافية مساحية يعيش فيها عدد كبير من السكان تتباين مستوياتهم الاقتصادية والاجتماعية، فكثيراً ما يعيش المقيمون في الأحياء المتدنية بمدن الدول الفقيرة في أوضاع أسوأ من المقيمين في الريف، ويحتاج هؤلاء لتحسين أحوالهم، والمشكلة المتفاقمة لفقراء المدن وبالذات في الدول المتخلفة هي التزايد السريع في أعدادهم باستمرار بفعل الزيادة الطبيعية أو بتوافد المهاجرين من مناطق أخرى للمدن في ظل ضغوط متنوعة تصل إلى حد الهروب من الجوع في بعض الدول الإفريقية.

## ٢- مزايا المدن الاقتصادية:

لا تنشأ المدن سوى في مواقع مختارة تتمتع بأفضليتها عن سواها، وهذه المواقع تشمل:

- نقاط التغير الطبيعي مثل خطوط السواحل (البر والبحر) السهل والجبل، تلاقي الأنهار أو نقاط التفرع والعبور.
- عقد تلاقي طرق النقل البري مثل السكك الحديدية أو طرق السيارات.
- النقاط الإستراتيجية وتشمل مداخل الأنفاق أو المواقع المتميزة للنقل الجوي أو البرازخ أو مدن المضائق البحرية (سنغافورة و طنجة وجبل طارق) وتلك التي تجمع بين مزايا البر والبحر مثل اسطنبول في تركيا التي تتحكم في مضائق البوسفور والدردنيل وتربط أوروبا وآسيا.
- المدن ذات النشأة الاقتصادية البحتة مثل مدن الحصول على ثروات الغابة وتجميع الحاصلات الزراعية (تُعد الأبيض في السودان مدينة تجارة الصمغ) ومدن الصناعات الاستخراجية والمدن التجارية.
- مدن الخدمات والمعلومات، والتي تزايد دورها وزادت أهميتها في التنمية خلال العقد الأخير من القرن العشرين على الرغم من كونها قديمة جدًا ظهرت منذ بزوغ العواصم الإدارية والسياسية، ولكنها الآن صارت مجتمعا كبيرا للخدمات الحكومية التعليمية والطبية إضافة للأعمال التجارية ممثلة في مؤسسات التمويل والتأمين، وترتكز هذه الأنشطة على قدر كبير من المعلومات يتوطن في المدينة لدرجة يصعب على المقيمين فيها التعامل مع هذه المعلومات، وستزايد هذه الأنواع مستقبلاً بدرجة تقلل من الحركة المادية وتنمي الحركة المعلوماتية.

ولا شك أن هذه المعلومات ذات تكاليف إقتصادية تتناقص بمرور الوقت فعلى سبيل المثال إنخفضت تكلفة المكالمات الهاتفية بين لندن ونيويورك (ذات مدة ٣ دقائق) من ٢٥٤ دولاراً سنة ١٩٣٠ إلى ٥٣ دولاراً سنة ١٩٥٠ ثم إلى ٣٢ دولاراً سنة ١٩٧٠ إلى أن بلغت ٣ دولارات فقط سنة ١٩٩٠، ويتكرر نفس الانخفاض أيضاً وإن كانت بصورة أقل في أجور الشحن البحري، ومتوسط الإيرادات للنقل الجوي.

كما أسهم نمو شبكات الإنترنت العالمية خلال العقد الأخير بشكل كبير في تدعيم أدوار المدن باعتبارها مراكز رائدة لبث المعلومات وإستقبالها، وكان هذا بدوره نتاجاً للتطورات في صناعة الحاسبات والبرمجيات والانخفاض التدريجي في تكاليف إستخدامها تحديداً منذ سنة (١) ١٩٦٠.

ويعنى ما سبق أن جزءاً كبيراً من القوة العاملة في المدينة يتعامل مع هذه البيانات بشكل أو بآخر، ولذا فملكية البيانات وخصائصها الكمية والنوعية هي التي تدفع المدن الكبرى للنمو أسرع من المراكز الحضرية الأصغر.

### ٣- وظائف المدن والقوى المؤثرة فيها:

تؤدي المدن المليونية (المتروبولية) سلسلة من الوظائف الإقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية فلا بد من التركيز على دورها التنموي، والمشكلة الواضحة هنا هي تشابه الوظائف وصعوبة ترتيب أولوياتها في كل مدينة.

ويبدو أن أنشطة المرتبة الثالثة أهم وظائف المدن وتشمل تجارة التجزئة

(١) عيسى علي ابراهيم وفتحي عبد العزيز أبو راضي، جغرافية التنمية والبيئة، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٣، ص. ١٥١.



والجملة والتأمين والعقارات وإدارة الأعمال بمستوياتها المختلفة إضافة لخدمات الصيانة والإصلاح والخدمات الشخصية مثل الطب والصحة والتعليم والإدارة العامة، وخدمات النقل والاتصال وأخيراً صناعة البناء والتشييد.

وتُصنف الأنشطة الحضرية من حيث دورها التنموي في مجموعتين<sup>(١)</sup>:

### المجموعة الأولى:

تضم الأنشطة الرسمية والمسجلة حكومياً أو من قبل المؤسسات والهيئات الأهلية وتتميز بوضوح مدخلاتها ومخرجاتها وتحديد دورها في إقتصاديات المدن والدولة كلها.

### المجموعة الثانية:

تضم الأنشطة غير الرسمية أو ما يسمى أحياناً بالاقتصاد غير الظاهر ويشغل بها عدد كبير من السكان العاملين في مدن الدول الفقيرة بشكل خاص، وتضمن أنشطة مشروعة وغير مشروعة، ومن الصعب معرفة مدخلاتها ومخرجاتها بمعنى أن الباعة الجائلين في إحدى مدن إندونيسيا أو الشرق الأوسط أو أمريكا اللاتينية يحصلون على السلع التي يبيعونها من مصادر معينة وبأسعار معروفة لهم ويستخدمون العربات لتسويق هذه المنتجات، وقد يعملون لحسابهم أو لحساب آخرين، وينتهي بهم المطاف للمبيت في مكان ما من المدينة، ويتخذ كل منهم مجالاً مكانياً تستغرقه دورة البيع، وهو في نهاية الأمر يحصل على دخل ما يبقى على إحترافه هذه المهنة. وفي مثل هذه الحالة الأخيرة لا توجد

(١) كايد عثمان أبو صبحه، جغرافية المدن، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٣،

سجلات أو بيانات حول أي مرحلة من المراحل السابقة رغم أن عددًا كبيرًا من السكان وبالذات في الأحياء الفقيرة لمدن العالم النامي يعتمدون في حياتهم على هذه الأنشطة، وربما يكون حجم السكان واختلافه أحد العوامل المسؤولة عن تباين وظائف المدن، والحقيقة أنه كلما كبر حجم سكان المدينة تنوعت وظائفها، كما تلعب العوامل التاريخية دورًا في تنوع الوظائف أحيانًا.

وفي نفس الوقت يكون إرتفاع مستوى الإنتاج ومعدلات الإنتاجية في المدن سببًا آخر لتركز الأنشطة الاقتصادية فيها، وهو ما يؤدي لزيادة دخول الأفراد والأسر بدرجة ما عن المناطق الريفية، ولكن لماذا يرتفع مستوى الإنتاجية في الحضر؟ ربما تتظاهر مجموعة من الأسباب لتكون مسؤولة عن ذلك، وأهمها الاقتصاديات المتجمعة (Agglomeration Economies) وسهولة الوصول والاتصال.

وفي ما يلي سنناقش كل عنصر من هذه العناصر:

### ٣-١- الاقتصاديات المتجمعة (المتراكمة):

تعني شدة تركز الأنشطة الاقتصادية مكانيًا في المدينة نتيجة لتوافر المدخرات، وعادة لا ينتج الإدخار إلا عندما يقل متوسط تكاليف الإنتاج والخدمات لأدنى حد له، ولا شك أن المدينة تتمكن من إنتاج السلع بتكلفة أقل، ومن ثم ينعكس هذا كله في نهاية المطاف على متوسط تكلفة الوحدة المنتجة، كما يتوقف مدى التوسع في إقامة المجمعات في المدينة على قدرات السكان الشرائية وحجمهم وتكاليف وصول الوحدة المنتجة من أي سلعة لمستهلكيها.

وعادة ترتبط الأنشطة الاقتصادية في المدينة ببعضها مما يُساعد على إذكاء

التركز السكاني، ويأتي هذا الارتباط من خلال الاستفادة من مهارات العاملين أو إمكانية إصلاح الآلات أو الاستفادة من نتائج مراكز البحث في التطوير والتنمية، وتقديم الخامات اللازمة للصناعة، وتقل تكاليف إنتاج الوحدة كلما توسعت الصناعة، كذلك تتزايد القدرة التسويقية عندما تتجاوز المحلات المتنافسة في نفس المكان مستفيدة من مكان انتظار واحد للسيارات ومن السلوك المكاني للزبائن في الانتقاء والمفاضلة في الأذواق وبين الأسعار.

وتوفر المواقع المتجاورة للمحلات التجارية في المدن من تكاليف توصيل الخدمات مثل المياه والكهرباء والبنوك والإطفاء وحماية الشرطة بجانب تنوع سوق العمل كما هو الحال في المناطق الريفية.

وكلما تعددت المؤسسات وتنوعت تدنت التكاليف السابقة، ومن ثم فالنمو الحجمي يستقطب مزيداً من الأحجام حتى يصل الأمر في النهاية إلى أقصى حد له، وذلك عندما تصبح إضافة منشآت تجارية جديدة في الحضر غير اقتصادية ويحدث ذلك غالباً عند تضخم أحجام المدن لتكون مجمعة حضرية، وكثيراً ما يلاحظ أن تجمع الأنشطة الاقتصادية في المدن يقلل من كفاءة السكك الحديدية القديمة أو يعرقل الاستفادة من نهايات القنوات المائية التي اجتذبت المدينة في بادئ الأمر، وفي مثل هذه الحالات لا بد من الانتقال مكانياً صوب الخارج بعيداً عن منطقة التجمع<sup>(١)</sup>.

غير أن ما يذكر عن الاقتصاديات المتجمعة في المدن هو مجرد مفهوم عام إلى حد كبير، ويصعب وضع معايير لقياسه، حقيقة أن بعض الباحثين أشاروا إلى توافر مزايا طبيعية تلعب دوراً في زيادة الإنتاج مثل الظروف المناخية

(١) عيسى إبراهيم وفتحي عبد العزيز أبو راضي، مرجع سابق، ص. ١٥٤.

الملائمة أو إتاحة مقومات ترفيهية، غير أن هذه المزايا تنطبق على إقليم كبير أو دولة ما تحت ما يسمى بالمزايا الإقليمية، والأكثر أهمية للمدينة هو عمليات التراكم أو التجمع في المكان.

### ٣-٢- إقتصاديات الوصول:

لما كانت المدن تمثل عقداً أو نويات تنتهي إليها، وتخرج منها كل صور التدفق لذا تكتسب أهمية خاصة في تنمية ذاتها أولاً، وتلعب دوراً حيوياً في تنمية الإقليم المحيط بها، وقد حاول دارسو المدن رصد حركة السكان والسلع والمعلومات من وإلى المدن لتحديد "مجال نفوذ" لكل مدينة، ومن خلال ذلك يتضح دور المدينة في إقليمها ومدى النفوذ المكاني والعبء السكاني لكل نمط من العلاقات القائمة.

ومن الصعب تقييم الاتصالات نقدياً في بعض الحالات رغم تكاليفها، ولكن حركة السلع لا بد من تسجيلها أو على الأقل معرفة حركتها من خلال مراكز محددة إضافة للتوصل لقيمتها النقدية من خلال فرد، أو مجموعة، وقد أسهمت دراسات التسويق وعلاقتها بالمكان كثيراً في هذا المضمار فأبي مجموعة بحثية تعمل على إنتاج سلعة ما تقوم بجمع المعلومات مباشرة وبشكل تدريجي وبعبائة شديدة حولها أو قد تأتي هذه المعلومات أحياناً عن طريق وسائل الاتصال الحديثة مثل "التلكس" و "الإنترنت"، فالمدينة تغري في مثل هذه الأحوال رؤوس الأموال للاستثمار فيها لأنها تقدم مزايا لا يمكن تجاهلها من توفير للوقت والتكاليف والجهد حتى وإن كانت هذه الميزات يصعب تقديرها مالياً بدقة.

وعلى أساس ذلك تتباين أقدار المدن وأدوارها في التنمية تبعاً لقيمة موقعها ودوره في تجميع المعلومات المسجلة عن مراكز النشاط التجاري داخل إطار



الدولة ذاتها أو في إقليمها الجغرافي الأوسع الذي تنتمي إليه أو لتصل للعالمية أحياناً، فمعظم المؤسسات تتخذ لنفسها مقرات في المدن الكبرى حتى وإن كانت أنشطتها في التعدين مثلاً وتقع على بعد كبير من هذه المدن، ويتيح لها اتصالاً أيسر للمتعاملين معها، وكلما كانت المدينة أو التجمع الحضري أكبر حجمًا وأوسع نشاطًا كانت مقرًا لشركات أكبر يتسع مجال نفوذها ليغطي دولاً عدة.

والمؤكد أن الوصول والاتصال بين المدن وسواها ستتزايد أهميته مستقبلاً مع التطور الدائم والسريع في الوسائل المستخدمة، ولذا سيتعاظم دور المدن في التأثير المكاني، وستقل الحركة المادية للسلع والخدمات فقد أصبح بالإمكان الآن متابعة المؤتمرات العالمية من مقارها الرئيسية في مدن تبعد عنها آلاف الكيلومترات دون تكلف عناء السفر، ومن ثم ستتحول الحركة في المستقبل إلى موجات لاسلكية عبر الأثير<sup>(١)</sup>.

#### ٤- مواقع الصناعات الحضرية:

يمكن القول أن الصناعات التي تختار المدن مواقع لها تنقسم إلى نوعين: النوع الأول: يسمى الإقتصاديات الداخلية ذات الأهمية (Internal Economies of scale) ويقصد به قيام مصنع واحد أو منشأة ما بشكل فردي في موقع معين ولا ترتبط بالضرورة بعلاقة واضحة بنمو المدن، وتقتصر على ما يعرف بمدن الشركات وهي ذات أهمية في الدول المتخلفة لأنها غالباً تتوسع عمرانياً وسكاناً وتحدث تغييرات في محيطها لتحسين أحوال السكان، ومن نماذجها مدن التعدين ومدن الشركات الزراعية التي تقوم بالزراعة العلمية لمحاصيل المنبهات أو قصب السكر أو المطاط...

(١) نفس المرجع السابق، ص. ١٥٦.

النوع الثاني: فيسمى الاقتصاديات الحضرية (Urbanization economies) ويعني تداعي الصناعات لتستفيد من غيرها في نفس الموقع الحضري، ويؤدي هذا لوجود صور من التجمعات النووية تتمحور حول المدينة في عدة حالات هي:

- عندما تكون المدينة هي المكان الوحيد الذي تقوم فيه.
- في حالة وجود علاقات ارتباطية بين صناعات مختلفة في إطار إقليم أكبر.
- في المناطق المتروبوليتانية حيث تتوفر فرص الحصول على قوى عاملة ذات مهارات خاصة.
- تتركز بعض الصناعات في مناطق خاصة داخل رقعة المدينة المبنية مثل الطباعة.

وتتركز الصناعات في التجمعات والمراكز الحضرية استجابة لتكاليف النقل ومدى توافر وسائل الاتصال من جهة ولتراكم الخبرات الاجتماعية والقدرة على إدارة الأعمال من جهة أخرى، ويعني النمط الأول أن العوامل المسؤولة عن اختيار مواقع المنشآت، وربما يمكن القول أن الأمر يصل إلى حد تحولها لنوعين مختلفين من القوى تعمل إحداهما في اتجاه مضاد للأخرى داخل المدينة الواحدة.

ولا يخفى أن كفاءة الخدمات العمومية ووظائفها لها دورها في مكانة المدينة التنموي داخل إقليمها، وكلما كانت الكفاءة أعلى والوظائف أكثر تنوعاً أصبحت المدينة مركز الإشعاع المتطور والابتكار في الإقليم.

وقد تناولت دراسات كثيرة كيفية توزيع مجموعة معينة من أنماط الأنشطة

الاقتصادية في المدن ذات الأحجام المتفاوتة، في ثلاثة جوانب هي:

- العلاقات بين الهيكل الاقتصادي السائد وحجم المدينة السكاني.
- معايير قياس المستويات الاقتصادية السائدة بين السكان والإنتاج.
- مدى تركز صناعات معينة في القلب التجاري للمدينة والعوامل المسؤولة عن اللامركزية.

وقد اتضح أن الصناعات التحويلية وخدمات الأعمال تسود في المدن الكبرى، بينما تتناقص الوظائف الحكومية كلما زاد حجم المدينة، وفي نفس الوقت تفضل بعض الصناعات المدن الأكبر حجمًا، ويميل بعضها الآخر للمدن الأصغر حجمًا ويتوقف ذلك على الاقتصاديات الخارجية.

ومن نماذج الصناعات التي تقوم في المدن بغض النظر عن حجمها صناعات المادة الخام أو الترفيه أو القوى العاملة، كما قد تقوم صناعات أخرى تستفيد من ميزات اقتصادية أو عوامل تقنية (صناعات البتروكيميائية) وصناعات ثالثة ترتبط بالموارد الطبيعية حسب مواقعها (صناعة الموانئ، المحاجر، الرمال).

ومن الصناعات المرتبطة بالمدن التي تبحث لنفسها عن عمالة رخيصة صناعات النسيج وهي لا ترتبط بأحجام مدنية خاصة ولكنها قد تلجأ لمدن صغيرة متدنية الحجم أو أحياء فقيرة في مدن كبيرة الحجم، أما صناعات الأسواق فلا تتجه للمدن إكتفاء بأسواقها المحلية وإنما تنظر لأسواق أبعد مدى.

#### ٥- التنمية ومشكلاتها في مدن الدول النامية:

يفضل في هذا الإطار التعرف أولاً على مميزات هذه المدن، ثم مناقشة طبيعة الأنشطة التي يُمارسها السكان ومشكلات البطالة فيها، ثم التعرض في عجلة لتأثيرات الهجرة على التنمية والإنتهاء لخلاصة حول دور المدن التخطيط.

### ٥-١- خصائص المدن في الدول النامية:

تتسم مدن الدول النامية بخصائص معروفة أهمها ضخامة حجم المدينة الرئيسية قياسًا بالمدن الأقل حجمًا والتي تُعرف بالهيمنة الحضرية، وغالبًا ما يتراوح حجمها بين ١٠-٢٥٪ من عدد السكان الإجمالي، ويرتبط الحجم الكبير عادةً بالمزج بين العاصمة السياسية والإدارية ووظائف الميناء الرئيسية التجارية ويبرز ذلك بشكل خاص في إفريقيا ودول البحر الكاريبي حيث ظل الإستعمار قائمًا حتى الستينات.

ومن حيث النشأة تنقسم هذه المدن إلى نوعين: الأول قديم في شمال إفريقيا وآسيا، والثاني حديث في إفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية إرتبط بالإستعمار الأوروبي، وفي كلتا الحالتين تبدو الازدواجية سمة مميزة للعمران والاقتصاد السائد في المدن، وعليه نجد أن المدينة منقسمة إلى قسمين أحدهما أوروبي والثاني وطني وتباين مستويات المعيشة وخصائص السكان وطبيعة الأنشطة القائمة تباينا واضحًا بين القسمين، كما تقوم علاقات منافع متبادلة بين السكان المقيمين في كل منهما.

وقد قامت مدن الدول النامية غالبًا استجابة لطبيعة علاقاتها بالدول الإستعمارية حيث أدت وظيفتين أولاهما تيسير دخول السلع القادمة من الخارج لتوزيعها في الداخل، والثانية كمنافذ لتصدير المنتجات الأولية المتجمعة من داخل البلاد، وبالتالي يمكن القول أنها كانت بمثابة بوابات للإستعمار الأوروبي أكثر من كونها مراكز تنموية في دولها، ويُمثل هذا النموذج معظم مدن دول غرب إفريقيا مثل داكار ومنروfia وأكرا ولاغوس ومدن الكاريبي كنجستين وهافانا وبعض مدن آسيا مثل كراتشي وبمباي ومانيلا.



فهنا ارتكزت القاعدة الاقتصادية لهذه المدن على ما يُسمى بمرحلة ما قبل التصنيع في مجال التنمية وحتى إن وجدت بها صناعات فهي مجرد تجهيز أو إعداد للمواد الخام قبل الشروع في تصديرها ولا تسهم هذه في إضافة الكثير لقيمة هذه المواد.

وفي نفس الوقت تشير المواقع الساحلية لهذه المدن سواء كانت في إفريقيا أو في أمريكا اللاتينية أو في الكاريبي والمحيط الهادي إلى ارتباطها الطويل بالاعتماد على الإستعمار، ومن ثم فهي ليست سوى منافذ تابعة للإستعمار القديم، وقد ظلت بعد خروجه مرتبطة بما يعرف بالإستعمار الجديد بعد تبديل الأدوار والوظائف<sup>(١)</sup>.

والواضح أن هذه المدن تسود ظهيرها بحيث تمثل لوناً من الهيمنة الداخلية، وتعتبر أسواقاً تتم فيها أشكال التبادل غير المتكافئ بحيث يسلب التجار والرأسماليون قيمة جهود الحرفيين وعمال الزراعة، وتعتمد هذه السيادة أساساً على عاملين رئيسيين هما: مقدار الفجوة بين المدينة والريف ومدى التمايز الحضاري واللغوي بين المجموعات التي يحدث بينها التبادل.

#### ٥-٢- العمل والبطالة في مدن الدول النامية:

تتركز الأنشطة الصناعية بشدة في مدن الدول النامية مسببة نوعاً من الهيمنة، وقد جاء هذا التركيز نتيجة لأسباب عدة على رأسها الإستراتيجية التي تبنتها هذه الدول بتصنيع سلع معينة لتحل محل المستوردة، ولذا تركزت الصناعات الغذائية (مثل طحن الحبوب والصناعات القائمة عليها والمشروبات والدخان) والغزل والنسيج في الموانئ أو التجمعات الحضرية الرئيسية، وإمتد ذلك أحياناً

(1) PELLETIER J., Villes et urbanisme dans le monde, 4e édition, Armand Colin, paris, 2000, P. 127.

لصناعات أكثر تقدماً ففي مكسيكو سيتي وساوباولو نجد مؤسسات تملك فروعاً منتشرة على المستوى الوطني تقوم بتصنيع الأجهزة الكهربائية والسيارات.

وقد أوجدت نقاط التصنيع في الموانئ مراكز حضرية خاصة مثلما هي الحال في عبادان بإيران حيث تقوم معامل تكرير البترول أو قد تقوم مراكز حضرية أخرى في الداخل معتمدة على مواد خام محلية (مدن البترول في شرق السعودية) أو مدن النحاس في زامبيا أو مجمعة مينا س جرايس في البرازيل التي تقوم على التعدين وصناعة الحديد والصلب وصناعة النسيج.

وتقوم مدن أخرى في الدول النامية على إنتاج وتصدير مواد معتمدة على إستغلال العمالة الرخيصة مثلما هي الحال في هونغ كونغ وسنغافورة، أو قد تبني سياسة إعادة تصدير والتصنيع في وقت واحد مستغلة ظروف الموقع مثل مدينة دبي في الإمارات العربية المتحدة.

ويمكن القول بشكل عام أن مدن الدول النامية تبني سلطاتها في معظمها صناعات ترمي لامتصاص الأيدي العاملة غير أن ذلك لا يتحقق في كثير من الحالات ففي الهند والمكسيك ومصر والبرازيل تتفاقم مشكلات فائض العمالة في المدن بسبب اعتماد التصنيع على تقنيات مستوردة تستثمر رأس المال بدلاً من العمالة.

وفي دول أخرى دفعت موجات الركود الإقتصادي الناجمة عن عوامل خارجية لانتساع الفجوة بين عدد سكان المدن وفرص العمل المتاحة لهم وقد حدث ذلك في الدول الآسيوية وفي زائير (الكونغو الديمقراطية) وهايتي.

غير أن البعض ينظر لفائض العمالة في مدن الدول الفقيرة باعتباره ركيزة للتنمية إذا أحسن استثماره، فقد تفضل الشركات متعددة الجنسيات إقامة مصانعها في

هذه المدن مستفيدة من أعداد العاملين المرتفعة وأجورهم الأرخص.

وقد تضخمت أعداد العاملين في قطاع الخدمات بشكل لافت للانتباه في المدن الكبرى تعويضاً عن تناقص الفرض المتاحة للعمل في الصناعة، وتظهر الإحصاءات أن نسبة العاملين بالخدمات (حرف القطاع الثالثي) قد تصل إلى نصف العمالة القائمة أحياناً، وتقترب هذه النسب إن لم تكون تزد أحياناً عن الولايات المتحدة حيث تسمح التنمية الاقتصادية بزيادة الخدمات.

وتتسم القوى العاملة في مدن الدول النامية ببيروقراطية حضرية متضخمة ومتنامية إمتد نشاطها لخلق إدارات عديدة وأقسام وهيئات ومؤسسات قدمت فرصاً للمتعلمين ولتعرقل في نفس الوقت جهود ومحاولات التنمية، وكثيراً ما عزفت الاستثمارات الأجنبية أو حتى المحلية عن تبني مشروعات في هذه الدول نتيجة لما تضعه هذه البيروقراطية من عقبات<sup>(١)</sup>.

ولم يقتصر الأمر على ذلك بل قدمت الحكومات القومية والمحلية مجالات لتوظيف أعداد ضخمة من العمال غير المهرة مثل السعاة وعمال النظافة والحراس ويظهر ذلك في المدن بأحجامها المختلفة حتى في المدن الصغيرة يوجد عدد كبير من الموظفين يتولون الأعمال ويجبون الضرائب والرسوم.

وتستوعب خدمات البنية الأساسية أعداد أكبر من القوى العاملة سواء لتوفيرها أو لتشغيلها مثل الطرق والسكك الحديدية الكهربائية (المترو) والنقل العام والهاتف والمياه والكهرباء والصرف والنظافة...

وتحتاج مؤسسات التمويل وجمعيات بناء المساكن ومكاتب المؤسسات والشركات لأعداد من العاملين ذوي المهارات التعليمية العالية وخاصة

(١) كايد عثمان أبو صبحه، مرجع سابق، ص. ١٤٧.

في المدن الرئيسية، كما تعد الجامعات والمدارس ومراكز التدريب الفني والمستشفيات مراكز جذب حضرية للمؤهلين تأهيلاً خاصاً، على حين يتطلب قطاع تجارة التجزئة في كثير من المدن الكبرى عشرات الآلاف من العمال المعاونين.

ويُضاف لكل ما سبق أن العمالة في مدن الدول النامية تعتمد بدرجة عالية على الحرف والصناعات الصغيرة التي تستوعب أعداداً من العمال ويُمثل هذا النوع صناعات الأحذية والمصنوعات الجلدية الأخرى والحرف التقليدية وصناعات المعادن وإصلاح الآلات والسيارات وصغار الباعة في الأسواق والشوارع، وماسحو الأحذية ومنادو السيارات والسائقين وكل أنواع العمل المؤقت مثل أعمال البناء والنظافة والخدمات المنزلية.

ولا يملك فقراء الحضر أي بديل آخر سوى هذا النوع من الحرف لأنهم يعيشون في أدنى المستويات المعيشية ويقومون بتربية الحيوانات الصغيرة أو يجمعون النفايات مقابل الحصول على مبالغ متواضعة، ولكن هذا لا يمنع في النهاية من القول بأنه حتى المتسول في مدينة مثل القاهرة أو مانيلا ربما يكون أحسن حالاً من العمال الذين لا يملكون شيئاً في الريف<sup>(١)</sup>.

## ٦- دور الهجرة في التنمية:

يعد تدفق المهاجرين من الريف للمدن من ملامح وخصائص المدن في الدول النامية، وهؤلاء المهاجرين غالباً من الشباب الذكور أو الإناث، وتجذب الحضرية الوافدين من الريف مباشرة أو من المدن الأدنى مرتبة للأعلى في

(١) عبد المجيد عبد الرحيم، علم الاجتماع الحضري، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة،



سلم التحضر، ويتوقف ذلك على المسافة ومنافسة مناطق الوفود البديلة وتوافر فرص العمل ووجود الأقارب والأصدقاء الذين يعملون على مساعدتهم.

وفي نفس الوقت تسود الهجرات العائدة من العواصم والمدن الأصغر إلى المناطق الريفية في كثير من دول إفريقيا، وتؤثر أحجام المدن والعلاقات التي تربط بينها على أنماط الهجرة التي تحدث، وقد تأخذ تسلسلاً من الأصغر حجمًا للأكبر في بعض الحالات وعندئذ يكون المهاجرون الوافدون للمدن الرئيسية قد تدرجوا في سلم التحضر<sup>(١)</sup>.

غير أن الأمر لا يسير على هذا المنوال دائماً، فغالباً ما تدفع الأسباب الاقتصادية والمشكلات السياسية لتحركات ضخمة من الريف للحضر مباشرة مثلما حدث في الشرق الأوسط وآسيا، ودفعت موجات الهجرة إلى الحضر لزيادة الطلب على السكن منخفض التكاليف واتخذ هذا صورة تعديلات سكانية غير قانونية، وأغضت الحكومات عيونها عن هذه الأحياء لأنها قدمت حلولاً ذاتية رديئة لمشكلات السكن في الحضر ولما بدأت مشكلاتها تتفاقم وأصبح سكانها يمثلون ما بين ٣٠-٦٠٪ من المقيمين في بعض المدن (بلغت نسبة التعديلات ٤٠٪ من إجمالي المقيمين في أنقرة وليما والدار البيضاء - كازابلانكا) بدأ التفكير في محاولات لحلها.

ويتعلم المهاجرون إلى هذه الأحياء سبل تعديل أوضاعهم السكنية بحذق، وهي غالباً تستقبل الوافدين الجدد عند أطرافها ليلتحقوا بأقاربهم وأصدقائهم ويعمل السكان هنا كحرفيين أو عمال أو في الخدمات المنزلية أو باعة في محلات أو جائلين وليصبح الفقر مرتبطاً بالسكن المتواضع.

(١) نفس المرجع السابق، ص. ١٣٩.

## ٧- مدن الدول النامية والتخطيط:

تعكس مدن الدول النامية صورة الأنظمة البيئية والاقتصادية والسياسية القائمة، ولذا فالتغيرات الاقتصادية تلعب دورًا مهمًا في تغيير الأنظمة الحضرية، فالهيمنة بلا شك تعد مؤشرًا لعدم التوازن فكثير من دول إفريقيا وأمريكا الجنوبية تتسيدها أقاليم ساحلية نووية تحيط بها قطاعات ضيقة من الأراضي المتجانسة.

وقد بذلت محاولات عديدة لإقامة مراكز للتنمية داخل الدول النامية، وتعتبر مدينة برازيليا نموذجًا جيدًا لذلك (شكل رقم: ٠٣) فقد اختيرت في ولاية جوياس لتحويل التركيز السياسي والسيكولوجي من المراكز الاستعمارية الواقعة على الساحل الشرقي أو قريب منه (ريودي جانيرو وساوبولو) لتخلق نطاقًا تنمويًا جديدًا في الأراضي شبه الخالية من السكان في حوض الأمازون، وقامت خطة المدينة التي وضعها لوسيو كوستا على شكل يشبه الطائرة.

ولم تلق العاصمة الجديدة ترحيبًا كبيرًا للإقامة فيها من قبل موظفي الحكومة بسبب عزلتها، ولكنها ما لبثت أن تطورت تدريجيًا لتصبح عاصمة مكتملة الشكل، وعبدت الطرق المحيطة بها وقامت حولها سلسلة من المستعمرات الريفية، غير أن القصور الواضح في هذا المشروع تمثل في نقص وسائل الترفيه لدرجة أن ٦٠٪ من سكان المدينة يعيشون في توابع تقع خارجها تاركين مساكنها على الرغم من أن مساكن التوابع تنقصها المياه والكهرباء، والصرف على النحو الموجود في ريودي جانيرو العاصمة الساحلية<sup>(١)</sup>.

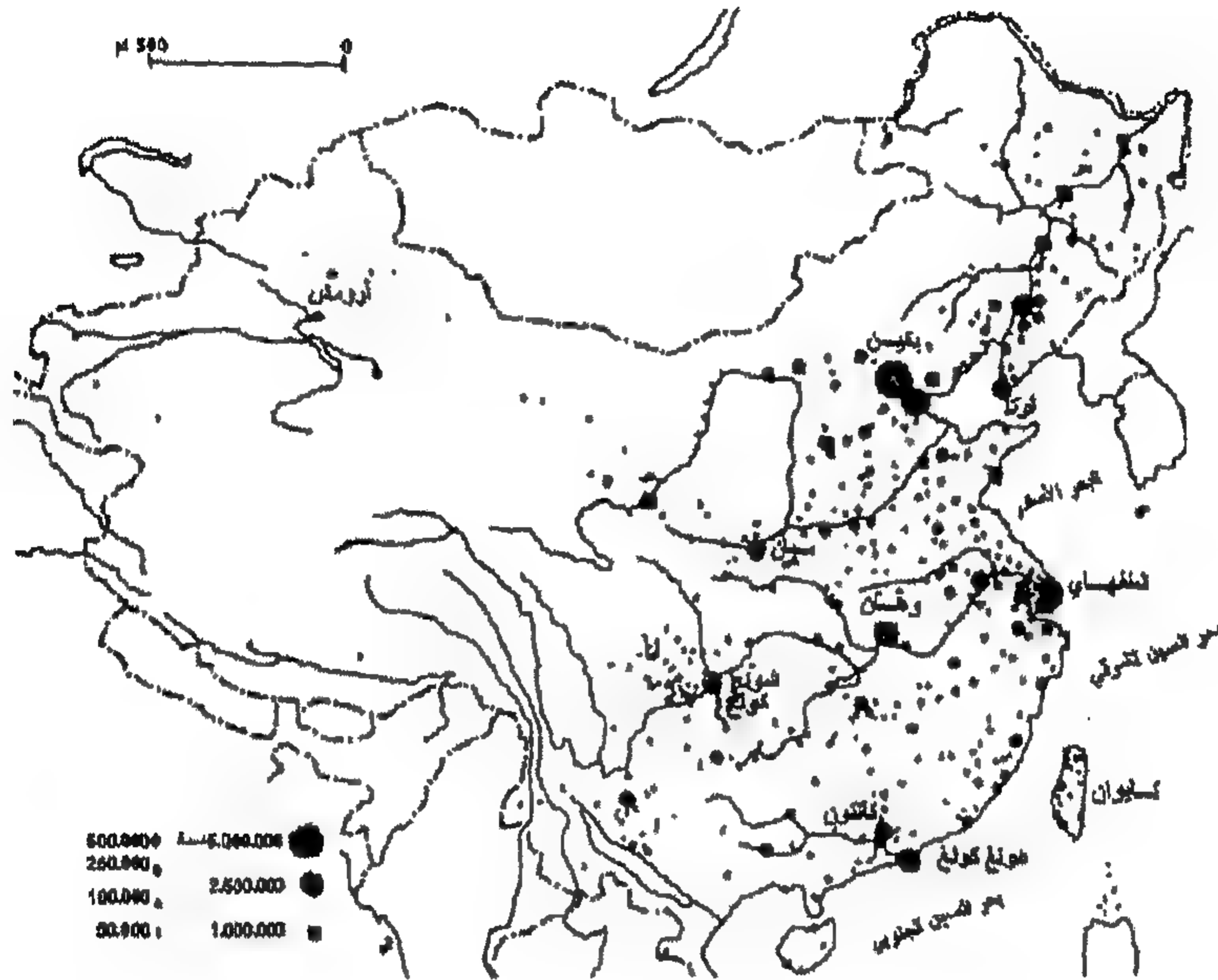
وتُقدم كوبا والصين نموذجا آخر للنمو الحضري المنضبط، فقد قيدت

(١) عيسى علي ابراهيم وفتحي عبد العزيز أبو راضي، مرجع سابق، ص. ١٦٩.



## شكل (٥٣): الموقع الجغرافي لمدينة برازيليا

المصدر: عيسى علي إبراهيم وفتح عبد العزيز أبو راضي جغرافية التنمية والبيئة، ص. ١٧٠.



## شكل رقم: التوزيع الجغرافي للمدن الصينية

المصدر: عيسى علي إبراهيم وفتح عبد العزيز أبو راضي جغرافية التنمية والبيئة، ص. ١٧٢.

## خلاصة:

تعتبر المدن مقر التنمية الاقتصادية من خلال إستقطابها لمختلف الوظائف الاقتصادية خصوصاً الصناعة والخدمات، كما تندرج في علاقات تكاملية أو تنافسية مع مدن أخرى قريبة أو بعيدة عنها تتضح من خلال مجالات نفوذها.

وتنعكس خصائص المدن في الدول النامية على وتيرة التنمية الاقتصادية بها،



توضحها وجود الهيمنة الحضرية التي تُمارسها المدينة الرئيسية على ظهيرها وعلى الدولة ككل من خلال بنية العمالة بقطاعي الصناعة والخدمات والوافدة أساسًا من الهجرة نحو الحضر.

مما دفع بالعديد من هذه الدول إلى تبني سياسة تخطيطية لإعادة التوازن الإقتصادي بإقامة مراكز للتنمية داخل الدولة من أجل التقليل من ظاهرة الهيمنة الحضرية.





# الفصل السابع

أهمية العوامل الاقتصادية

ودورها في نشأة المدن وتطورها





## الفصل السابع

### أهمية العوامل الاقتصادية ودورها في نشأة المدن وتطورها

#### مقدمة:

تتداخل العوامل البشرية والاقتصادية ببعضها البعض في تأثيرها في نمو وتطور المدن، حيث يصعب التمييز في درجة تأثير كل عامل من هذه العوامل، وأحياناً تتلاشى الحدود فيما بينها حتى أن الإنسان يجد صعوبة في تحديد بداية هذا الإنجاز البشري أو نهاية ذاك العامل الاقتصادي، إلا أنه يبقى لهذه العوامل مجتمعة أو منفردة دور كبير مؤثر في ازدهار المدن ونموها أو في تدهورها واندثارها.

تتمثل العوامل البشرية في الإنسان وفيما يقوم به من أعمال تؤدي على إدخال تحسينات جديدة على كل من أساليب العمل وأدوات الإنتاج، ينتج منها في النهاية تطور طرق استثمار الموارد الاقتصادية المتاحة أو ابتكار طرق جديدة تؤدي إلى تحسينات في نوعية المواد المنتجة وزيادة في كميتها، أما العوامل الاقتصادية فتتمثل في الموارد الاقتصادية المتاحة بمختلف أشكالها وأنواعها في أي إقليم من الأقاليم واستثمارها لمصلحة الإقليم وسكانه.

وباعتبار المدن ظاهرة بشرية فإنها تختلف عن غيرها من الظواهر البشرية الأخرى، فإن نموها وتطورها من خلال موقعها ومكان وجودها سواء كان هذا الموقع موقعاً جغرافياً طبيعياً أو موقعاً جغرافياً اقتصادياً، وفي كلتا الحالتين يبقى للإنسان الدور الأكبر والمؤثر في المدن سواء أكان دوراً إيجابياً أو دوراً سلبياً.

## ١- خصائص الموقع الجغرافي-الاقتصادي للمدن:

يعتبر الموقع الجغرافي الاقتصادي للمدن مفهوم نظري وأساسي في الجغرافية البشرية والاقتصادية معاً وفي جغرافية المدن خاصة، ويعود الفضل في إدخال مفهوم الموقع الجغرافي الاقتصادي للمدن للجغرافي الألماني ي. كول في منتصف القرن الثامن عشر، وفي الثلاثينات من القرن العشرين أعطى الباحث الروسي ن. ن. بارانسكي أهمية بالغة لهذا المفهوم في دراسة المدن.

وقد أوضح بارانسكي أن هذا المفهوم يتضمن العلاقات المكانية بين المراكز العمرانية (بخاصة المدن منها)، وبينها وبين الأماكن المحيطة بها (الظهر)، وكذلك علاقة المدن بالمراكز العمرانية والمناطق الواقعة خارج سيطرة هذه المدن.

وقد أكد العديد من الباحثين في منتصف القرن العشرين صحة تقييم أهمية الموقع الجغرافي الاقتصادي في الدراسة التحليلية للمدن وعند التنبؤ بآفاق تطورها المستقبلية، وذلك من خلال معرفة العوامل المساعدة على نمو هذه المدينة وازدهارها أو العوامل المعيقة لتطورها.

إن تحليل هذا المفهوم تحليلًا معمقًا يظهر بوضوح تام أسباب ظهور المدن في مواقعها الحالية دون غيرها من المواقع الأخرى، ويعد هذا المفهوم مفهومًا شديد التعقيد ومركبًا من عناصر متعددة ومتشابكة في علاقات مكانية متنوعة تحدد إلى درجة كبيرة حجم المدينة وعلاقاتها وبنية وظائفها.

ومن أهم خصائصه يمكن أن نذكر:

### ١-١- الخصائص التاريخية:

في مرحلة معينة من التاريخ وتحت تأثير عوامل موائمة معاً (اقتصادية واجتماعية وسياسية وطبيعية)، تظهر أهمية المدينة الواقعة في هذا المكان دون

غيره لتنمو وتزدهر مع محيطها، وتوسع قطر دائرة علاقاتها بالمراكز العمرانية الأخرى، وتحت تأثير عوامل أخرى غير موائمة قد تتدهور أو تندثر المدينة، فعل سبيل المثال أدى تحوّل طرق التجارة العالمية عن مدن إيطالية في عصر النهضة إلى ضرر كبير لحق بهذه المدن، وقد يؤدي نفاذ المعدن من المناجم التي قامت المدن على أساس استغلاله إلى زوال تلك المدن، أمثال مدن الأشباح الأمريكية التي قامت على أساس استغلال الذهب<sup>(١)</sup>، وكذلك المدن التي قامت غربي أستراليا في المحيط الهادي.

كما أنه تحت تأثير عوامل أخرى قد تكون عوامل سياسية أو اقتصادية أو بشرية أو طبيعية... يتم تبادل الدور الريادي في الدولة أو في الإقليم بين مدينة وأخرى، فمدينة دمشق انتزعت هذا الدور الريادي من مدينة حلب في النصف الأول من القرن العشرين، ومدينة موسكو انتزعت الدور الريادي من مدينة سان بطرس بورغ في القرن التاسع عشر. وعلى مستوى العالم ينتقل هذا الدور من مدينة لأخرى ضمن دول العالم وقاراته دون أن تتمكن واحدة من المدن من الحفاظ عليه أبداً، وذلك بسبب التغيرات المستمرة في العلاقات الدولية<sup>(٢)</sup>، ولا سيما العلاقات الاقتصادية التي تؤثر كثيراً في تغير أهمية مواقع المدن الاقتصادية إيجابياً أو سلبياً.

#### ١-٢- التميّز والدور المتفرد للمدينة:

اعتماداً على تفرد موقعها الجغرافي الاقتصادي الذي يضيف على المدينة كثيراً من المميزات، فلو كان لدينا مدينتان متماثلتان من حيث عدد السكان

(١) محمود رمزي، الوجيز في الجغرافية الاقتصادية، جامعة دمشق، ١٩٩٧، ص. ١١٢.

(٢) محمد إبراهيم صافيتا وعدنان سليمان عطية، جغرافية المدن والتخطيط الحضري،

جامعة دمشق، ٢٠٠٦، ص. ٦٢.

والوظائف والشروط الطبيعية والبنيان، نجد أن الموقع الاقتصادي لكل واحدة منها يعطيها ملامح فريدة ومختلفة عن الأخرى، وهذا ما يجعل تصنيف المدن حسب موقعها الجغرافي الاقتصادي من أصعب التصنيفات النازمة بدقة رغم أهمية المؤشرات الكمية في تحديد أهميته.

### ١-٣- العلاقات الوطيدة بين المدينة والمناطق المحيطة بها:

بنت المدينة نفسها ضمن بيئتها وكأنها تنبت منها، ذلك أن البيئة المحلية للمدينة هي التي تشكل إلى حد بعيد الموقع الجغرافي الاقتصادي لها، وذلك بما تحتويه من موارد تعيش عليها المدينة.

وفي هذا الإطار لا بد أن نذكر أن أغلب المدن الكبرى تملك خاصية وإمكانية تحسين مواصفات هذا الموقع، وذلك بالاستغلال الأفضل لاحتياطي النمو والتطور الكامن والممكن فيها وفيما حولها، مثل إقامة الصناعات المتنوعة، ومد شبكات من الطرق، وإنشاء الموانئ البحرية والمطارات، وتأهيل الكوادر، وإنشاء البنية التحتية اللازمة وتنشيط الزراعة في الضواحي...

فهذه المدن الكبرى التي استغلت موقعها وإمكاناته حتى نمت في البداية ثم كبرت لاحقاً تزيد من أهمية موقعها كثيراً مع الزمن وتصبح قادرة على خلق العوامل التي تساعد على استمرار هذا النمو والتطور ذاتياً من خلال امتلاكها لعوامل وأسباب الجذب والتركيز للمؤسسات والسكان.

### ١-٤- تكامل وتفاعل عناصر الموقع الجغرافي الاقتصادي:

من أجل توضيح هذا التكامل بين عناصر الموقع الجغرافي الاقتصادي وكذا أهميته يفضل دراسته دراسة متكاملة، ولكن هذا لا يغني عن دراسة العناصر أو بعضها مستقلة لمعرفة أثر كل منها في المدينة ولمعرفة العلاقات التي تحتل



أهمية أكثر من غيرها بالنسبة للمدينة، وإظهار تفاعلها وتغير ذلك التفاعل مع البعد عن المدينة والدخول في مجال مدينة أخرى قريبة أو بعيدة، ثم تحديد أقاليم المدينة المختلفة حسب كل عنصر أو علاقاته، والحصول على محصلة لتحديد إقليم المدينة العام حسب تكامل العناصر والعلاقات.

#### ١-٥- الارتباط المتبادل بين مواقع المدن مواضعها:

تبادل العناصر المختلفة للموقع الجغرافي الاقتصادي التأثير فيما بينها، لكن أثرها في المساعدة على نمو المدينة ليس واحدًا بل يأخذ درجات مختلفة، فمثلاً قد تملك مدينة ما موقعاً أكبرياً (الموقع) مناسباً جداً لنموها، وفي الوقت نفسه يكون موقعها الأصغري (الموضع) غير ملائم لنموها كما ينبغي (يستثنى من ذلك حالات قليلة)، وذلك عندما تكون مستويات المواقع كلها جيدة أو ممتازة، ويمكن بلوغ الهدف بالاختيار المدروس لمواقع المدن الجديدة بالاعتماد على التخطيط الحضري والإقليمي.

#### ٢- العوامل المؤثرة في أهمية الموقع الجغرافي-الاقتصادي للمدن:

يكتسب الموقعين الأكبر والأصغري (الموضع) أهمية خاصة في نمو المدن، فالمدن التي تقع في وسط المناطق الواسعة تنجذب إليها وتقع تحت نفوذها، ولا سيما إذا كانت هذه المناطق مناطق زراعية أو صناعية نامية ومتطورة، وتتصل مع المدن الأخرى بشبكات كثيفة من خطوط النقل والمواصلات والعلاقات الإنتاجية والخدمية، وتتقاطع فيها طرق المواصلات القادمة من الأقاليم المجاورة، ولها ظهير بشري واسع تمتلك إمكانات كبيرة للنمو والازدهار لمواءمة هذين الموقعين.

أما المواقع الأصغرية للمدن (المواضع) فيكون الارتباط وثيقاً بينها وبين

مخططاتها، والإمكانات التقنية التي تسمح وتحديد إمكان نموها وتوسعها في مختلف الاتجاهات، وهنا تكون الأهمية لنوعية المكان الذي تُقام عليه مباني المدن ومنشآتها، إذ تتبادل التأثير وتتداخل وتتكامل فيما بينها كل من جغرافية المكان، ومخططات المدن والحلول الهندسية- التقنية المستخدمة لتذليل العقبات الطبيعية التي تحد من نمو وتوسع المدينة مثل: الجبال، والمستنقعات، الانحدارات... وغيرها من عوائق نمو المدينة وتوسعها في الحاضر والمستقبل.

وهناك العديد من الأمثلة التي يمكن ذكرها والتي تؤكد على أهمية المواقع الجغرافية الاقتصادية في أماكن عديدة ومحددة من سطح الأرض ملائمة أكثر من غيرها لتوافر مجموعة من الظروف والعوامل المهمة التي تؤثر أو تزيد من أهمية المواقع الجغرافية الاقتصادية، ولعل أهم هذه العوامل نذكر كل من:

## ٢-١- خطوط النقل والمواصلات الرئيسية وعقدتها وتقاطعاتها:

يمكن أن تكون طرقاً إقليمية أو دولية أو محلية بالنسبة إلى الدولة ذاتها، وذلك على مختلف أنواعها: مائية، وبرية وجوية، وكما يقول الجغرافي العربي جمال حمدان: "فإن العلاقة بين طرق النقل وموقع المدينة وثيقاً جداً، لدرجة أن جغرافية النقل تقترب من جغرافية المدن اقتراباً شديداً، بل يمكن القول أن جغرافية المدن هي جغرافية النقل -توقفت- ووصلت إلى منتهاها، بينما تعد جغرافية المدن هي القمة النهائية لجغرافية النقل (المدن ملتقى ومفترق ومنتهى...) والتفاعل بين الطريق وبين المدينة متبادل وكل منهما فاعل ومفعول"<sup>(١)</sup>، أما الجغرافي الروسي ن. ن. بارانسكي فيقول: "إن المدن وشبكة

(١) جمال حمدان، جغرافية المدن، الطبعة الثانية، القاهرة، ١٩٧٢، ص. ٨٦.

الطرق التي تصل بينها تشكّلان الهيكل العظمي للدولة وتعطيان الخارطة البشرية شكلها المميز<sup>(١)</sup>.

وقد كانت وما تزال الطرق النهرية التي تعبر الأنهار الكبرى الصالحة للملاحة النهرية من العوامل الجاذبة للمدن، فقد نشأت مدن كثيرة على ضفاف هذه الأنهار وكانت كمراسٍ أو مرافئ نهرية، كما قامت مدن عديدة على الأقنية المائية التي أنشأت لتصل بين الأنهار أو فيما بينها وبين البحار، وكان دور الخطوط الحديدية في أماكن كثيرة من العالم من العوامل المهمة جدًا في إعمار مناطق نائية وإقامة سلاسل من المدن على جوانبها سواء لخدمة النقل أو لاستثمار الموارد المحلية كما في سيبيريا والغرب الأمريكي<sup>(٢)</sup>.

أما الدور الذي قامت وما زالت تقوم به الطرق البرية الأخرى، فهو دور كبير أيضًا في قيام مدن حديثة أو في دفع القرى للنمو والوصول إلى مرتبة المدن، وهناك أيضًا دور مهم للمطارات المحلية أو العالمية في نمو المدن وازدهارها حولها أو بالقرب منها، أما المرافئ البحرية التي تصل المدن المحلية الساحلية أو الدول البحرية بالعالم الخارجي فغن دورها كبير جدًا أيضًا في حياة المدن الساحلية، وتزداد أهمية المرافئ أو تتناقص مع الزمن بسبب تغير الأوضاع السياسية والاقتصادية التي تؤثر على اتجاهات خطوط النقل والتجارة الدولية في الدولة ذاتها أو في العالم، فعلى سبيل المثال ازدهرت مرافئ البحر المتوسط بعد شق قناة السويس، أما مدينة أوديسا الأوكرانية فقد تأثرت سلبًا وتضاءلت سرعة نموها بعد سنة ١٩١٧ بسبب نقص تصدير القمح من روسيا،

(١) محمد إبراهيم صافيتا وعدنان سليمان عطية، مرجع سابق، ص. ٦٥.

(٢) أمين كربوش، مبادئ الجغرافية الطبيعية والبشرية، الطبعة الثانية، دمشق، ١٩٩٧، ص.

وضعت أهمية ميناء بوردو الفرنسي الذي كان مخصصاً لاستيراد السكر بعد قيام زراعة واسعة للشمندر السكري زمن نابليون.

وبعد الحرب العالمية الثانية قام الهولنديون عند إعادة بناء مدينة روتردام بتهيئة المرفأ أولاً لأنه مصدر رزق ونعمة على المدينة، وخوفاً من أن تقوم مرافئ أخرى بسلبه هذه الوظيفة، كما ازدادت أهمية مرفأ ومدينة مرسيليا بعد احتلال فرنسا للجزائر.

وبصفة عامة يمكن أن نسجل بأنه كلما كان موقع المدينة أكثر ملائمة على تقاطع طرق المواصلات وشبكات النقل كان ذلك عاملاً مساعداً على نمو المدينة، وليس ثمة مدينة كبرى دون نقل ومواصلات متطورة، كما أن المدينة الكبرى تحسن هذه الشروط باستمرار بمدّ الشبكات وتحسينها وإنشاء الموانئ الجوية والمرافئ البحرية، أو إنشاء وتدعيم اتصالها بإقليمها أولاً، وبالأقاليم المجاورة ثانياً، وبدول العالم وأقاليمه ثالثاً، والذي يكون دافعاً مهماً في نموها وتوسعها.

## ٢-٢- أهمية الموارد الطبيعية والاقتصادية:

تتمثل الموارد الطبيعية والاقتصادية في الثروات المعدنية الدفينة الحديد والنحاس والذهب...، أو موارد الطاقة كالبتروول والغاز الطبيعي، ومنابع المياه بما في ذلك المياه المعدنية والحارة، أو الغابات التي تحوي ثروات خشبية مهمة، أو الترب الخصبة والمراعي الواسعة...

تأخذ هذه الموارد أهميتها من كميتها (احتياطها)، ونوعيتها وإمكانية استغلالها بشكل اقتصادي، ثم من قربها أو بعدها عن المدينة، ومن المعروف جيداً أن هذه الموارد كانت السبب في قيام العديد من المدن، حتى في المناطق والأقاليم غير الملائمة لحياة السكان كما في المناطق الصحراوية الحارة،



كمدن النفط والغاز، أو في المناطق الباردة كمدن الفحم والحديد في مناطق الشمال الآسيوي والأوروبي والأمريكي<sup>(١)</sup>.

والجدير بالذكر أن هناك ارتباط وثيق بين حجم هذه الموارد وأحجام المدن التي تقوم عليها والتي تكون غالباً غير كبيرة إلا في حال اكتساب المدن لوظائف جديدة غير وظيفة استغلال الموارد، التي تتمثل في التعدين أو الاستخراج أو الترويح عن النفس والاستشفاء في المدن التي تقوم بجوار منابع المياه المعدنية والحارة أو التي يعمل سكانها في قطع الأخشاب والاستثمار الزراعي أو تربية الحيوان في محيطها، والمدن التي تعتمد على استغلال الموارد التي قامت على أساسها فقط غالباً ما تصاب بأذى بالغ وقد تزول أو تضمحل مع نفاذ الموارد التي قامت على أساسه.

وعليه تشكل الموارد الطبيعية والاقتصادية القاعدة الأساسية لكل الأنشطة البشرية وهي الركيزة الثانية في قيام الحضارات والمدن، ومنذ القديم كانت الموارد المائية وتنظيم استخدامها أساساً لقيام الحضارات القديمة في كل من بلاد الرافدين ووادي النيل وغيرهما، وما يزال الاستثمار العقلاني والأمثل للموارد المتاحة عاملاً مهماً في استمرار نمو المدن، أي الاستثمار العقلاني والعلمي للموارد الطبيعية والاقتصادية التي تعيش عليها المدينة.

## ٢-٣- أهمية مواقع المدن في مناطق الإنتاج الزراعي:

وهي تعتبر من العوامل الاقتصادية المهمة أو ما يعرف مواقع المدن بالظهير الزراعي سواء في مناطق الإنتاج الزراعي الواسع (الزراعة الواسعة) أو في مناطق الإنتاج الزراعي الكثيف (الزراعة الكثيفة أو المحمية).

(١) ساطع محلي، جغرافية المدن: عمرانياً وتنظيمياً، دمشق، ١٩٩٣، ص. ٧-١٧.

إن مواقع المدن في وسط سهول فسيحة وخصبة ومستغلة بكثافة في إنتاج الخضار والفاكهة والحبوب والبقول وتربية الحيوان على اختلاف أنواعها يساعد على تأمين حاجات سكان المدن الغذائية المتزايدة مع تزايد أعداد سكان تلك المدن، وكذلك على تحسين مستوى حياتهم الذي ينعكس من خلال ارتفاع مقدرتهم الشرائية على الوجه الأكمل بأرخص الأسعار وطازجًا. كما يساعد هذا على قيام كثير من الصناعات الغذائية مثل صناعة التعليب والتجفيف للخضار والفاكهة وتصنيع المنتجات الحيوانية مثل تعليب اللحوم وصناعة الألبان والأجبان والسمن الحيواني، وكذلك دباغة الجلود وصناعة المواد والسلع التي تصنع منها...

أما المدن التي تقع في أماكن بعيدة عن المناطق التي تزودها بما تحتاجه من خضار وفاكهة وحبوب ومنتجات حيوانية، فإنها تعاني من مشاكل كثيرة، منها مشكلة النقل بعيد المدى لكميات كبيرة من المنتجات الزراعية، التي تجعل أسعار المنتجات في مثل هذه المدن أكثر ارتفاعًا وأحيانًا مضاعفة عما هي عليه في مناطق إنتاجها. يضاف إلى ذلك أن كثيرًا من المنتجات الزراعية لا تتحمل ظروف النقل البعيد في الأشهر الحارة دون تبريدها، مما يؤدي إلى خلق مشكل توفير البرادات الثابتة والمتنقلة (عربات التبريد)، وهذا أيضًا يزيد في سعر السلعة المنقولة ويقلل من قيمتها النوعية التي تصبح أقل طراوة، ومن المعروف جيدًا أن أسعار منتجات الزراعة المحمية في مدن الساحل وقراه أقل مما هي عليه في المناطق الداخلية وأريافها، أما في فصل الصيف فإن أسعار منتجات المناطق الداخلية فهي أرخص في هذه المناطق عما هي عليه في مدن الساحل وقراه<sup>(١)</sup>.

(١) محمد إبراهيم صافيتا، جغرافية الزراعة، دمشق، ١٩٩٣، ص. ٥١ - ٥٢.

## ٢-٤- أهمية مواقع تركيز الظهير الصناعي للمدن:

كانت الصناعة سبباً في قيام ونمو العديد من المدن، فهي أهم عامل في نشوء المدن في القرن العشرين، وإن كانت الصناعة التعدينية تسهم في وجود مدن صغرى ومتوسطة، فالصناعة التحويلية سواء أكانت خفيفة أو ثقيلة هي التي أوجدت المدن الكبرى، فمثلاً إيجاد ١٠,٠٠٠ فرصة عمل في الصناعة التي تعد من الوظائف المشكلة للمدينة، يتطلب أو يوفر فرص عمل تعادلها أو تقل عنها قليلاً في الوظائف الخدمية (لخدمة هؤلاء العاملين وأسرهم) وسيكون هناك ٤٠ - ٦٠٪ من العاطلين عن العمل (أطفال أو كبار السن أو من النساء اللواتي لا يعملن...)، وبذلك ستكون هناك مدينة يعادل سكانها ما يقرب من أو يزيد على ٤٠,٠٠٠ نسمة).

أما مراكز توليد الطاقة ولاسيما الكبرى منها فتعد أماكن جذب لكثير من الصناعات عالية الاستهلاك أو الشرهة للطاقة، ومن ثم تتشكل مراكز مدنية بالقرب منها.

وإن كان دور الصناعة في نمو المدن وإغنائها لا يضاهي، ولكن في الوقت ذاته تخلق الصناعة، وخاصة الصناعة التي تدر غازات سامة مشكلات كبيرة للمدن الصناعية أقلها لا يقل خطراً عن مشكلة التلوث التي تعاني منها المدن الصناعية في العالم، كما أن جميع الفروع الصناعية تدفع المدن نحو التضخم، وهذا يؤدي بدوره إلى مشكلات أخرى كثيرة كارتفاع أسعار الأرض، وازدحام السكان، وغلاء المساكن والأجور، وارتفاع تكاليف السكن، والضغط على المواد الغذائية وعلى البنية التحتية...

## ٢-٥- أهمية مواقع المدن في أسواق السلع والخدمات:

ونخص هنا السلع التي تنتجها هذه المدن وكذلك مواقعها بالنسبة إلى أماكن عرض السلع والخدمات التي تتطلبها مؤسسات المدن وسكانها أو ما يسمى المواقع التجارية للمدن، إنه من الصعب جدًا أن نتصور مدينة ما يعيش سكانها على خدمة بعضهم بعضًا، إذ أنه في الواقع تقوم كل مدينة بإنتاج بعض المنتجات المادية أو تقدم بعض الخدمات الزائدة عن حاجة سكانها سواء ببيع هذه الخدمات في المكان (ضمن حدود المدينة) أو تصديرها إلى المحيط القريب أو البعيد إلى الأماكن والمناطق الواقعة في أقاليم أخرى، وفي غالب الأحيان تكون هذه الأقاليم خارج حدود الدولة التي تقع فيها هذه المدينة. وهذه المنتجات المادية وتلك الخدمات الزائدة والموجهة إلى خارج حدود المدينة تعطي المدينة وظيفتها الأساسية الحياتية. وكلما تطورت هذه الوظيفة أو الوظائف نمت المدينة وتطورت، والعكس صحيح، هذا الإنتاج التصديري كقاعدة عامة يفترض أن يزداد سعره مع البعد أو المسافة التي يقطعها للوصول إلى مراكز أو أسواق استهلاكه، لأن سعره هناك (في الأسواق المصدر إليها) سيكون معادلاً لتكلفة إنتاجه مضافاً إليها أجور نقله ونسبة الربح المطلوبة. فإذا كان لدينا مراكز متعددة لإنتاج المنتجات نفسها والسعر موحد فإن لكل مركز مسافة معينة بعدها لا يستطيع تحقيق أي ربح، وذلك بسبب تكاليف النقل التي تمتص الأرباح وبذلك لا تقدر المنتجات على المنافسة، وينطبق هذا على نحو واسع على المنتجات التي تكون كلفة نقلها مرتفعة من ناحية، ولا تتحمل إمكان النقل إلى مسافات بعيدة من ناحية أخرى من دون أن تتلف.

والمدن عموماً ليست منتجة فقط وإنما هي مستهلكة كذلك وبكميات ضخمة، والأمراً هنا لا يتعلق بما تستهلكه المدن من إنتاجها، وإنما بما تستورده



من مواد أولية أو أساسية من الخارج (من خارج حدودها)، سواء أكان ما تستورده من المناطق المجاورة أو البعيدة. وكذلك ما يستهلكه سكانها من إنتاج المناطق الأخرى.

وفي مجال الخدمات السياحية فإن حاجات سكان المدن للترويح عن النفس والسياحة تزداد يوماً بعد يوم على الرغم من أنها (أي تلك الحاجات) بحد ذاتها كبيرة مما يحد من تلبية إحد أماكن العرض السياحي أو إمكانات السكان المادية التي لا تسمح لهم بالسفر بعيداً لتلبية هذه الحاجيات، أما في حال توفر أماكن ترويحية قريبة يوجد فيها ما يلزم من الخدمات والمنشآت فإن السكان سيأتون إليها للترويح عن النفس، وخاصة إذا كانت أسعار خدماتها بحدود الإمكانات المادية لهؤلاء السكان، وهنا مهم جداً أن يكون هناك متنزهات شعبية تسمح للطبقات الفقيرة في المدينة بقضاء عطلة نهاية الأسبوع، أو أيام العطل والإجازات بما لا يشكل ضغطاً كبيراً على دخلهم الذي لا يسمح أحياناً بتخصيص أي مبلغ خاص للغايات الترويحية التي تعد ذات أهمية كبيرة في حياة أي إنسان أياً كان وأينما كان.

## ٢-٦- أهمية مواقع المدن في المناطق ذات الكثافات السكانية المرتفعة:

وهو ما يعبر عنه بالظهير البشري، فمن المعروف جيداً أنه ومنذ أقدم العصور نشأت المدن أول ما نشأت وزاد عددها في المناطق المزدحمة بالسكان أكثر من غيرها، والمدن المعاصرة في أغلبها لم تتضخم وتكبر من خلال الزيادة الطبيعية لسكانها الأصليين فحسب، وإنما وبالدرجة الرئيسة بسبب الهجرات التي قدمت إليها من الأرياف أو المدن الأخرى الأقل حجماً والأقل جذباً للسكان كذلك، إن وجود مناطق كثيفة بالسكان محيطة بالمدينة يجعل أسواق تصريفها في متناول يد مؤسساتها وسكانها، ذلك أن المسافة للوصول على

المستهلك قصيرة، كما أن كثيرًا من السكان الذين يقطعون الضواحي يأتون بشكل يومي أو دوري أو عرضي للعمل أو الدراسة أو لشراء حاجاتهم وملاحقة مختلف قضاياهم في المدينة المركزية، فهم يشكلون موردًا للعمالة بالنسبة إلى المدينة حيث يشاركون (كل حسب اختصاصه وتأهيله) في العمل بمنشآت المدينة ومؤسساتها، ويسهمون أيضًا في تطوير مختلف منشآت المدينة من خلال تزويدها بما يلزمها من الأيدي العاملة، ومن المعروف أن توافر الأيدي العاملة والكوادر المؤهلة يعد عامل جذب للمؤسسات التي تحتاج إلى مهارات متطورة، مما يسهم أيضًا في نمو المدينة وتطورها.

كانت الأعمال الحضرية وحتى الماضي القريب تحتاج إلى عمال منخفضي التأهيل والتدريب بسبب بساطتها وعدم تعقيدها، أما الآن فقد تغير الوضع كثيرًا، إذ أصبحت الموارد العمالية (الأيدي العاملة) غير المؤهلة قليلة اللزوم ولا تجد عملاً، والآن نجد الصناعات والخدمات عالية التطور التقني تحتاج إلى كوادر عالية المهارة، لذلك نجد أن هذه الصناعات وهي الصناعات المستقبلية تنجذب إلى أماكن تركز الكوادر التي في المدن الكبرى، والتي تحوي الجامعات والمعاهد ومراكز التدريب والتأهيل، كما أن تركز الكفاءات في الأماكن التي تقع خارج حدود المدن الكبرى، ولا سيما في ضواحيها حيث توجد فيها معاهد تأهيل وجامعات تصبح مراكز جذب واستقطاب صناعيين تشكل أساساً مهماً لقيام ونمو كثيرًا من المدن في الوقت الحالي وفي المستقبل<sup>(١)</sup>.

(١) محمد إبراهيم صافيتا وعدنان سليمان عطية، مرجع سابق، ص. ٧١.

## ٢-٧- أهمية المواقع التنافسية للمدن:

نعني بها مواقع المدن بالنسبة لمناطق وأقاليم أخرى تمتلك التخصصات ذاتها وتنتج المنتجات والخدمات نفسها التي تنتجها تلك المدن.

إن وجود المنافسة القوية يضر بالمدينة من الوجهة النظرية، لكنه في الوقت ذاته يحفزها على زيادة الاهتمام بجودة منتجاتها وخدماتها لكي تستطيع منافسة غيرها.

يتطلب الأمر أيضًا تخفيض التكاليف واستخدام التقنيات الحديثة وأساليب إنتاج أكثر اقتصادية، وهنا تزداد أهمية المدن التي تقع في مناطق تتوافر فيها الأيدي العاملة وتكون أجورها منخفضة في الوقت ذاته مثل تلك التي تقع في الدول النامية أو الفقيرة اقتصاديًا وتملك أيديًا عاملة مدربة إلى حد ما تستطيع أن تقوم بأعباء ومتطلبات الإنتاج السلعي أو الخدمي، مثل هذه الدول تصبح جاذبة للاستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية، مما يؤدي إلى ازدهارها اقتصاديًا واجتماعيًا بحيث تنشط فيها حركة الإعمار وتنمو وتتطور المدن بسرعة بسبب توافر فرص العمل الواسع الذي يجذب السكان للتركز في أماكن محدودة، أي في المدن التي تجذب هذه الاستثمارات مثل جنوب شرقي آسيا قبل الأزمة الاقتصادية.

## ٢-٨- أهمية مواقع المدن الحدودية:

وتكون هذه المواقع سواء على الحدود الدولية أو على مقربة منها، أو على الحدود الطبيعية للأقاليم، أو على حدود الأقاليم الاقتصادية...

كل ما ذكر يمكن أن يؤدي دورًا مهمًا في حياة المدن، أو يساعد على نشوء مدن جديدة، أو يساهم أحيانًا في انحطاط المدن القديمة الواقعة في مثل هذه المناطق.

فالحُدود السياسية يمكن أن تكون عائقًا منيعًا في وجه إقامة علاقات المدينة المتنوعة مما يحد من نموها، لأن هذه الحدود تقلص من منطقة نفوذ المدينة، ومثال عن ذلك مدينة حلب السورية التي كانت من أهم العواصم الاقتصادية ومن الاحتلال التركي للبلاد العربية، إذ كانت منطقة نفوذها يتوغل في أعماق بلاد الأناضول، ولكن بعد طرد الأتراك من سورية تقلصت منطقة نفوذ مدينة حلب كثيرًا بسبب العائق الحدودي، ومن جراء ذلك تقدمت عليها مدينة دمشق<sup>(١)</sup>، وفي أحيان أخرى تكون الحدود نعمة للمدينة ولا سيما في حال وجود اختلاف في مستويات التطور وفي التخصص الاقتصادي، إذ تجري المبادلة في شروط حسن الجوار وفتح الحدود أمام سلع ومنتجات الدول المجاورة وبأقل قدر من الإعاقة الجمركية، مما يؤدي إلى ازدهار المدن المجاورة للحدود.

تقوم على الحدود مدن تشكل غالبًا بوابات عبور حدودية وتوفر خدمات متنوعة للمسافرين والقادمين إلى الدولة والقوافل، مستفيد من الفارق في الأسعار أحيانًا بين الدولتين المتجاورتين، وفي معظم الأحيان يعمل سكان هذه المدن في السياحة التجارية، أو في تهريب البضائع إذا كانت القوانين لا تسمح بحرية التجارة للأفراد.

تؤدي الحدود في كثير من الأحيان دور المرشح (الفلتر) حيث تمرر بعض المنتجات مرة بسهولة وثانية بصعوبة وثالثة تمنعها منعًا باتًا، يرتبط هذا بسياسة كل دولة ومصالح حكائها وسكانها ونوعية العلاقات التي تربط بين الدواوين المتجاورتين.

(١) نفس المرجع السابق، ص. ٧٢.



كما يجب أن نشير إلى أهمية نشوء المدن ونموها في مناطق التماس الحدودية مثل المناطق التي يحصل فيها تماس بين البر والبحر حيث تزدهر الموانئ والمدن المينائية والسياحية والتجارية والصناعية، وفي مناطق تماس البر مع الفضاء حيث تنشأ البلدات أو المدن قرب الموانئ الجوية (المطارات)، كما أن المناطق الإنتقالية أو التي تقع على حدود المناطق أو الأقاليم متنوعة التخصص والإنتاج الاقتصادي التي غالباً ما تكون قائمة أساساً على الاختلاف في الأقاليم الطبيعية مثل المنطقة الإنتقالية بين السهب والغابة أو بين البادية والمعمورة أو بين مناطق التعدين ومناطق الصناعات التحويلية أو بين مناطق تماس السهل مع الجبل أو بين مناطق الاصطياف ومناطق الطلب العالي على الترويح...

في مثل هذه المناطق تنمو المدن وتزدهر بشكل كثير متعدد الأنماط والوظائف، ولكن تبقى الوظيفة التجارية الأكثر بروزاً أحياناً، إذ تقوم هذه المراكز الحضرية بنشاط تبادلي واسع للمنتجات ومختلف الخدمات التي تنتج في جهاتها الأربعة، حيث تشكل أسواق تبادل بين الأقاليم<sup>(١)</sup>.

### ٣- دور الدولة وسياسيتها الطوعية وخططها التنموية وأثرها في نمو وتطور المدن:

إن العلاقة بين الدولة والمدينة كانت علاقة شديدة القوة على مر العصور، فمنذ الألف الرابعة قبل الميلاد وفي الألف الثالثة والثانية والأولى قبله، ثم بعده وحتى منتصف الألف الثانية بعد الميلاد كانت هناك مدن قوية وكبيرة في بلاد ما بين النهرين وبلاد الشام ومصر والهند والصين وأمريكا الوسطى "ميزوأمريكا"، وكانت أغلب المدن على شكل دولة لها جيش ورئيسها وكهنتها وعملتها

(١) نفس المرجع السابق، ص. ٧٦.

ومساحتها وحدودها وقوانينها...، وكانت بعض المدن ذات حجم كبير وتهيمن على مجال واسع لدرجة تكوين الإمبراطوريات الكبرى لاسيما في بلاد اليونان والرومان.

قامت هذه الإمبراطوريات الكبرى بإنشاء وتطوير شبكات واسعة من المدن متنوعة الأحجام متعددة الوظائف، وكانت الحروب ولم تنزل عامل تدمير كبير وقوي وسريع للمدن، فمن المعروف أن "جنكيز خان" كان يلقب بـ "مدمر المدن" لكثرة ما هدم منها وخرب، وفي الصين والهند كانت تشاد مدن في وقت السلم ثم يعاد تدميرها في وقت الحرب ولكن بزمان أقل ولا يقارن بطول مدة البناء والتشييد.

إن تدمير المدن خلال القرن العشرين يُعد سمة لهذا القرن وبخاصة ما جرى في الحربين العالميتين الأولى والثانية، وما جرى من تدمير متعمد أحيانا في النزاعات التي كانت وما تزال تجري هنا وهناك في أنحاء عدة من العالم خاصة في آسيا وإفريقيا. لقد دمرت مدن أوروبية ويابانية وروسية تدميرًا كاملاً ولحق الخراب بمدن أخرى كذلك، لهذا فإن وجود الدولة القوية التي تفرض سلطتها على أرضها تطبيق القانون وتحقيق الأمن والاستقرار والازدهار الاقتصادي والاجتماعي، كان وسيبقى من العوامل التي تساعد وتدعم وتطور المدن في كل مكان أو زمان كان. وهناك علاقة طردية بين مستوى التطور الاجتماعي ومستوى التمدن، وهي علاقة طردية موجبة، فالدول التي يرتفع فيها الدخل الفردي ومتوسطات الأعمار وتقل فيها الوفيات (وخاصة وفيات الأطفال) وتزداد فيها نسب المتعلمين، وتكون القدرة الشرائية فيها عالية، وكذلك الاستهلاك لمختلف السلع والخدمات، ويرتفع المستوى الثقافي...، فإن هذه الدول يفترض أن تكون ذات مستوى عال من التمدن، ومدنها متطورة ونامية

وناضجة إلى حد كبير أي هناك ازدهار شامل ورفاهية سكانية وانتشار لنمط الحياة المدني، وهذا ما تؤكد مؤشرات التمكن المعاصر ونسبها في العالم وأقاليمه ودوله، تؤدي قرارات الدولة السياسية، أو السياسة الاقتصادية في كثير من الحالات دورًا مهمًا في نشوء ونمو المدن وتوسعها، سواء في مجمل مساحة الدولة أو في بعض أقاليمها أو بالنسبة لبعض المراكز العمرانية فيها، فمثلاً عندما تتخذ القيادة السياسية في دولة ما (زراعية كانت أو صناعية أو زراعية رعوية أو صناعية متخلقة) قرارًا بتصنيع هذه الدولة أو تحديث تصنيعها، فإنها (أي القيادة السياسية) تدفع كثيرًا من المدن للنمو، كما أنها تُوجد مدناً كثيرة جديدة، لأنه من المعروف بأن الصناعة هي أم المدن وتلدّها وتوائمّها أحياناً، وينطبق هذا الأمر أيضًا على القرارات والإجراءات التي توجه لتطوير أحد أو بعض أقاليم الدولة، وهناك حالات يكون فيها القرار السياسي مخصصًا لبعض المراكز العمرانية الريفية أو المدن الصغيرة، وذلك إما بتسميتها مدناً لأول مرة أو مراكز إدارية (منطقة - ناحية - بلدة) أو لرفع مرتبتها في سلم المراتب الإدارية (مركز محافظة / ولاية مثلاً) وتصبح هذه المراكز عواصم إدارية أو إقليمية فيها العديد من المؤسسات الإدارية والخدمات الجديدة، مما يجعلها مراكز جذب للسكان والمؤسسات ولذلك يكون نموها سريعًا أو سريعًا جدًا بالمقارنة عما كانت عليه الحال سابقًا.

تقوم الدولة في بعض الأحيان بنقل جزء من سكان بعض الأقاليم المكتظة بهم إلى أقاليم أخرى أكثر مواردًا وأقل كثافة سكانية، وذلك بإعطائهم الحوافز المادية أو العينية من أجل إعمار وتطوير تلك المناطق النائية أو غير الملائمة مثل غيرها من مناطق لسكن الإنسان وتلبية حاجته ورغباته، هذه العملية تساعد على نشوء ونمو مدن في تلك المناطق وكذلك على تنمية وتطوير المدن القائمة

فيها، وقد تؤثر بالوقت ذاته في المناطق التي تم نقل بعض سكانها أحياناً. وتؤدي السياسة التي يمارسها حكام الدولة أدواراً غير إيجابية أحياناً بالنسبة إلى المدن مثل اتخاذ القرارات غير السليمة لدوافع شخصية أو بسبب تضليل المستشارين أو عدم كفاءتهم ودرايتهم بما يفعلون، أو من خلال إيجاد حالة الحرب أو افتعالها وتسخير موارد الدولة البشرية والمادية والفكرية للحرب التي كانت وستبقى لعبة شيطانية بيد بعض أعداء البشرية والإنسانية كذلك وكذلك أعداء المدن والتمدن والمدينة، فالمدن تصاب بأمراض عضالية من جراء ذلك وتنمو أحياناً ولكن ليس على نحو سليم معافى، لأن الموارد التي تخصص للحرب سواء في الدول ذات الحكومات الشريرة أو للدفاع عن أو للدفاع عن الوطن في الدول المعتدى عليها أو التي في خطر من الأعداء، تحرم أوجه النشاط البشري الأخرى من الموارد وتحكم عليها بالتخلف، فتعيق نمو وتطور المدن وتصبح نسبة سكان المدن على شكل أرقام جوفاء لان جزءاً كبيراً من سكان المدن يعيشون نمط حياة غير مدني، وهذا ما يدعى بـ "التمدن الكاذب"، حيث يمكن أن نجد مدناً رعوية أين تسرح قطعان الماشية ضمن أحيائها، أو مدناً قبلية من حيث علاقات سكانها بعضهم ببعض أو من حيث نمط حياتهم.

#### ٤- توافر الخدمات ومصادر الإمداد والتمويل أثره في نمو وتطور المدن:

هناك أهمية كبيرة في حياة المدن تعود لتوافر المؤسسات الخدمية ولحجم الخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات ونوعيتها، فكلما تنوعت الخدمات التي تقدمها المدينة وزادت من حيث الكم والكيف أضححت المدينة أكثر جاذبية سواء لسكانها أو لسكان بقية المراكز العمرانية، مما يؤدي إلى نموها وذلك



بسبب تعلق سكانها بها من ناحية وقدم سكان آخرون من خارجها للعيش فيها من ناحية أخرى، والعكس أيضًا صحيح أي عندما تفتقر المدينة لبعض الخدمات أو لأغلبها أو تكون خدماتها متخلفة وغير ملبية لحاجات سكانها الأصليين تصبح منفردة، بل وطاردة للسكان أحيانًا، أو قليلة الجاذبية لسكان ضواحيها والأقاليم البعيدة عنها، وذات نمو بطيء أو في حلة تناقص سكاني أحيانًا أخرى.

وهناك مؤشرات كثيرة تستخدم لقياس مدى توافر الخدمات في المدن، وما مدى تطورها وتلبيتها لحاجات سكان هذه المدن، ومن هذه المؤشرات نذكر:

- السكن.
- الخدمات التجارية.
- الخدمات العامة.
- الخدمات التعليمية.
- الخدمات الصحية.
- الخدمات الترفيهية.
- الخدمات الثقافية والرياضية.
- الخدمات المالية.
- خدمات الاتصالات.
- خدمات النقل.





# الفصل الثامن

المدينة الحديثة والاقتصاد الحضري





## الفصل الثامن

### المدينة الحديثة والاقتصاد الحضري

#### مقدمة:

يعتبر موضوع الاقتصاد الحضري والدراسات التي تبحث فيه من المواضيع الحديثة جداً في معظم دول العالم، وقد عرف انتشاراً منذ بداية الستينات.

يبحث هذا الموضوع في مختلف جوانب اقتصاد المدينة أو النظام الحضري بطرق غير رياضية بإعتماد أسلوب (حل - المشاكل) مع محاولات لاقتراح الحلول الممكنة لسلسلة من الأزمات التي تتخط فيها المدن المعاصرة، وهو ما سنتناوله بالتحليل والتوضيح في هذه المحاضرة.

#### ١- المدينة الحديثة:

تتعدد المشاكل الحضرية في مدن العالم في الوقت الحاضر، ويبدو أن الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها السكان أكثر تعقيداً ويصعب معالجتها، فقد ازداد عدد سكان العالم بسرعة خلال القرن الماضي ورافق هذه الزيادة ارتفاع درجة التحضر التي نتج عنها مشاكل خطيرة في مجال النقل داخل المدن والجرائم والسكن والتعليم وتلوث البيئة والحاجة إلى تقديم خدمات عامة متنوعة جداً، إضافة إلى مشكلة البطالة في المناطق الحضرية.

وبالرغم من اختلاف حدة هذه المشاكل وصفاتها الخاصة، فهي تعتبر عامة وشاملة في كل الدول المتقدمة والنامية، والتي يبدو أنها تتزايد في عددها وحجمها بدلاً من تناقصها.

كان حوالي ١٪ من سكان العالم يعيشون في المدن التي يزيد عدد الساكنين فيها عن مليون نسمة في سنة ١٨٧٠، وقد ازدادت هذه النسبة منذ ذلك الحين بعشر مرات على الأقل، ويبلغ مؤشر الهجرة من الريف إلى المدينة أعلى قيمة له عندما تؤخذ الهجرة إلى المدن الصغيرة.

وتواجه حالياً مدن العالم الثالث مشكلة الضغط السكاني وقد لا يثير الاستغراب بأن سكان بعض مدن أمريكا الجنوبية قد ازداد بمقدار (١٥٠٪) أو أكثر خلال العقد الماضي.

وتتميز دول أوروبا الغربية التي حدثت فيها الثورات الصناعية وفي كثير من الدول بما في ذلك إنجلترا باستقرار حجم السكان فيها بدرجة معقولة وهناك احتمال صغير بزيادة الهجرة من الريف إلى المدينة.

تنحصر المشاكل الحضرية لهذه المجموعة الأخيرة من الدول بالدرجة الأساس في كيفية تلبية حاجات المقيمين الموجودين واستبدال الخدمات القديمة خاصة السكن الذي سبق وأن شيد للعاملين خلال المراحل الأولى لتطور هذه الدول، ومن ناحية أخرى فإن على الدول النامية أن تخصص إستثمارات كافية لكي تواجه بها الحاجيات الأساسية لمتطلبات المهاجرين المتزايد تدفقهم إلى مدنها لتبني لهم مساكن وتقديم خدمات لم تكن موجودة من قبل. فإذا كانت المشكلة الحضرية في العالم المتقدم مشكلة تخصيص موارد (Resource Allocation) ففي العالم النامي تصبح مشكلة خلق موارد (Resource Creation).

وقد أشارت Ursula HICKS بأنه لا يمكن اعتبار مشاكل التحضر في العالم الغربي مشاكل مدن: لأنها أكبر من هذا بكثير فهي بالأمريين مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالتجمعات الحضرية المتلاحمة Counurbation وبمناطق المدن الواسعة

Metropolitan areas الموجودة في الوقت الحاضر. و على الرغم من أن الفترة الرئيسية للحضر قد مضى عليها زمن طويل في انجلترا فإننا لم ندرك أهميتها وما نتج عنها من مشاكل اقتصادية معقدة وخطيرة بصورة جدية، إلا بعد مرور فترة طويلة من الزمن. وفي الحقيقة أنه فقط خلال السنوات القليلة الماضية تم ضم التجمعات الحضرية الرئيسية خارج مدينة لندن الكبرى في إطار إداري شامل حيث كان الحكم المحلي والسياسات المتبعة في تلك المناطق محصورة بأيدي عدد من السلطات المحلية الصغيرة<sup>(١)</sup>.

لقد تغير الأسلوب التقليدي في تخطيط وتسيير الأنشطة الحضرية بصورة جذرية في العقود الماضية، بعد أن أصبحت المشاكل الحضرية المتوارثة أكثر وضوحًا. ولم تعد المدينة تُعامل على أساس كونها قطعة من الأرض تُقام عليها المصانع والمتاجر والمسارح والمساكن والمنتزهات والطرق بشكل مبعثر، بل أصبحت المدينة تعرف كنظام حي يعيش فيه سكان دائمي الحركة، وأن إدراك هذه المعايير الإنسانية والاجتماعية تمخض عن تطور جديد في مجموعة من الدراسات مثل علم الاجتماع الحضري وعلم النفس الحضري إضافة إلى الاقتصاد الحضري.

## ٢- الاقتصاد الحضري:

### ٢-١- أهمية علم الاقتصاد الحضري:

يعد الاقتصاد الحضري أحد الاختصاصات الجديدة السريعة النمو من فروع الاقتصاد، وعلى الرغم من أنه يمكن تتبع أسس هذا الموضوع وتعيين جذوره في دراسات اقتصاد الأرض الحضرية Land Economy Urban في العشرينيات من

(١) كايد عثمان أبو صبحة، مرجع سابق، ص. ٥٩.

القرن الماضي، وما تم دراسته بصورة واسعة عن المشاكل الحضرية في الدول الناطقة بالألمانية في فترة الحرب، فإن الاقتصاد الحضري الحديث يرتبط بصورة أكثر بالاقتصاد الإقليمي Regional Economics والذي تفرع عنه في نهاية الحرب العالمية الثانية، لقد كان الأمريكيين من السابقين بأعمال مبتكرة في هذا الميدان حيث قدم الرواد دراسات عن هيكل المدينة الداخلي لمدن أمريكية نامية ومنها ما قدمه Burgess (١٩٢٥) و Haig (١٩٢٦) و Hot (١٩٣٣) واستمرت الولايات المتحدة في فترة ما بعد الحرب برصد معظم الدراسات وبالذات ما قدمه Walter Isard (١٩٥٦) وآخرون من دراسات في تطبيقات التحليلات الاقتصادية على القرارات المتعلقة بالموقع ضمن المناطق الحضرية فضلاً عن الدراسات الخاصة بنظريات إستعمالات الأرض التي قام بها Lowdon Wingo (١٩٦١) و William Alonso (١٩٦٤)<sup>(١)</sup>.

ومع ذلك لم يعتبر الاقتصاد الحضري كموضوع يجدر الاهتمام به على أعلى المستويات إلا من خلال العقد الماضي، فلم يتم منح شهادة جامعية بهذا الاختصاص الجديد وعلى هذا المستوى إلا في الستينات من القرن العشرين في الولايات المتحدة الأمريكية (Perloff سنة ١٩٧٣)، كذلك لم يظهر أول كتاب منهجي في هذا الحقل إلا في منتصف هذا العقد وكان في مجلد Wiblur Thompson والموسوم بـ "مقدمة للاقتصاد الحضري" في سنة ١٩٦٥، وحتى الوقت الحاضر يعد تدفق الكتب المنهجية عن الاقتصاد الحضري تدفقاً بطيئاً جداً، ويعود السبب في هذا جزئياً إلى العدد القليل نسبياً من الاختصاصيين بهذا الحقل مقارنة بالفروع الأخرى من الاقتصاد من جهة، وبسبب المعرفة الحالية

(1) DUMONT G.-F., Economie urbaine: villes et territoires en compétition, Ed LITEC, Paris, 1993, P. 21.



بهذا العلم من جهة أخرى، وفي الحقيقة كان هناك مؤلف واحد أثار مسألة إمكانية إعداد كتاب شامل في هذا الموضوع في ضوء معطيات المعرفة الحالية وهو المؤلف Rasmussen سنة ١٩٧٣، ومقابل الندوة النسبية في الكتب التدريسية بهذا الاختصاص، فقد ارتفع عدد البحوث عن الظواهر الحضرية ارتفاعاً كبيراً في العقد الماضي، وتماشياً مع الاهتمام المتزايد بالتعرف على آلية عمل المدن والتجمعات الحضرية ظهرت مراكز للبحوث المتخصصة في هذا المجال (مثال عن ذلك مدرسة الاقتصاد في لندن وفي جامعة Bristol)، إضافة إلى المجلات الأكاديمية التي ترصد الاكتشافات الأخيرة كمجلة الدراسات الحضرية والعلوم الإقليمية والاقتصاد الحضري ومجلة الاقتصاد الحضري، بالإضافة إلى تزايد اهتمام الاقتصاد بالمشاكل الحضرية، وأصبح الاقتصاد الحضري الآن يُشكل جزءاً أساسياً للعديد من الدراسات الأكاديمية في حقول الجغرافيا والاجتماع، كذلك أدخل الموضوع في عدد كبير من الاختصاصات الفرعية الأخرى والأقسام التخصصية للتأهيل في مواضيع ذات العلاقة خاصة بتخطيط وتسيير المدن<sup>(١)</sup>.

## ٢-٢- الأبعاد التاريخية لمفهوم علم الاقتصاد الحضري:

على الرغم من هذا التوسع السريع في الاهتمام بموضوع الاقتصاد الحضري فإنه لم يتم التوصل لحد الآن إلى اتفاق حول نطاقه. لأن هناك ثلاث مشاكل واضحة تصادفنا عندما نحاول وضع تعريف شامل إجرائي للاقتصاد الحضري.

أولاً، وربما الأكثر أهمية هو استحالة دراسة الاقتصاد الحضري بالتعبير الاقتصادي البحت حيث يجب الأخذ في الاعتبار الجوانب التاريخية

(1) POLESE M., SHEARMUR R., Economie urbaine et régionale, 2e édition, ECONOMICA, Paris, 2005, P. 12.

والسياسية والاجتماعية والتخطيطية والأبعاد الجغرافية للأنشطة الحضرية في دراسة المدن، وبمقتضى طبيعة التكتلات الحضرية يجب أن تمتد لتشمل تخصصات متعددة، وهذا يعني أننا لا نستطيع أن نركز اهتمامنا على الأوجه الاقتصادية، ولكن علينا أن نتذكر دائماً بأنها تتضمن أبعاداً أوسع من ذلك.

ثانياً، تشكل المدن جزءاً من نظام اقتصادي كبير فمعظم المدن تلعب دوراً مهماً في الأنشطة الإقليمية، في حين أن المدن الكبرى تؤثر على مجمل الاقتصاد الوطني (National Economy) وبالتالي فإن العديد من المشاكل الحضرية لا يمكن معالجتها بمعزل عن الظروف المحيطة بل يجب وضعها في محيطها الأوسع.

وأخيراً، هناك مشكلة تحديد الحدود المادية (Physical Limite) للاقتصاديات الحضرية والتي هي بالتأكيد أقل تعقيداً من المشاكل أعلاه بصورة عامة فإن الرأي المتفق عليه هو أن الاقتصاد الحضري يتميز بالتقاربية (Proximity) وبالتخصيص في الإنتاج والتقدم التكنولوجي حسب رأي Hirsch سنة ١٩٧٣، لكن هذا الرأي لا يقدم إلا القليل عن حل مشكلة تعريف الحدود الجغرافية للتجمعات الحضرية، الأمر الذي يجعل المختص بالاقتصاد في وضع صعب مقارنة بأقرانه المهتمين بالمشاكل الاقتصادية الوطنية أو الصناعية.

وفي ضوء هذه الصعوبات، لا تزال هناك محاولات عديدة لتعريف هذا الاختصاص، فمثلاً قدم Mackean سنة ١٩٧٣ تعريفاً عاماً للاقتصاد الحضري بـ "أنه تطبيق التحليلات الاقتصادية على المعلومات المتطورة ذات العلاقة بالمشاكل الحضرية"<sup>(١)</sup>، لكن ما يحول دون إمكانية حصر أبعادها، هو صعوبتها وغموض مضامينها.

(1) MACKEAN N., «An Outsider Looks at Urban Economics». Urban Studies PP. 19-37 (February), 1973, P. 20.

وقد تم تطوير أسلوب آخر، والذي يعد أكثر قبولاً من الناحية العملية ويُسهل تحديد مختلف مناهج الدراسات الاقتصادية الجامعية قدمه Hugh Nourse سنة (١٩٧٠-١٩٧١) يهتم بتوضيح سبب تأخر الاقتصاديين لفترة طويلة من الزمن للولوج في مشاكل مدنها، والذي ميز فيه بين الاقتصاد الإقليمي والاقتصاد الحضري، والذي سيركز إهتمامه على التحليلات المكانية للأنشطة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في المدن، أما دراسة المدينة ضمن إطار الاقتصاد الوطني فإنها تترك لعلم الاقتصاد الإقليمي، أما الجوانب الكمية في إهتمامات القطاع العام فإنها تترك لعلم الاقتصاد الإقليمي، أما الجوانب المكانية في إهتمامات القطاع العام فإنها سوف تناقش ضمن مفردات الاقتصاد العام الحضري، مثل هذا التمييز قد يكون مفيداً ومهماً للأغراض التدريسية، غير أنه لا يخلو من محددات، مع تأكيد هذا الأسلوب على التشديد بين علاقة الاقتصاد الحضري مع الاقتصاد الإقليمي واقتصاد القطاع العام. لكن بغض النظر عن العلاقات الموجودة بين النشاطات الاقتصادية ضمن المدينة واعتمادها على بعضها مثل النقل والسكن أو حتى التلوث بأشكاله داخل المنطقة الحضرية (برغم أن نشاطات وفعاليات السلطة المحلية تجعلها تظهر وكأنه لا يمكن فصلها عن القطاع العام الحضري)، فإن دراسة حركة العمال ورؤوس الأموال تبقى ضرورية لغرض تكوين تصور كامل عن كيفية عمل هذه النشاطات والفعاليات داخل المدينة، وبمنظرة نقدية فقد رأى بعض الباحثين بأن هذا التعريف الذي وضعه Hugh Nourse يعتبر غير مقبول، وذلك لسبب بسيط وهو محاولته تقييد موضوع يتصف بطبيعة مسهبة، إلا أن الأسلوب الأكثر واقعياً في هذه المرحلة هو اعتبار أية محاولة نظامية لتطبيق المبادئ في حل المشاكل الحضرية بذاتها اقتصاد حضري، ونعني بالمبادئ الاقتصادية تطبيق

مجموعة من الاستنتاجات المنطقية التي في ظل ظروف وإفتراضات معينة تعطي تفسيرات لسلوك السكان الموجودين في المدينة وتجعل من المستحيل ظهور نظرية عامة في الاقتصاد الحضري في الوقت الحاضر.

وقد حاول هؤلاء الباحثين تبرير موقفهم من هذا التعريف من خلال أربعة (٤) أسباب:

فالسبب الأول يعود إلى أن انجلترا التي ساد فيها لعدة قرون اتجاه قوي ضد التحضر نتج عنه الابتعاد عن مناقشة المواضيع الحضرية ما عدا السلبية منها. منذ فترة كان الاتجاه يتمثل في قبول المدن على أنها ضرورة اقتصادية غير مرغوب فيها وكان التركيز يتم فقط على المشاكل الأكثر أهمية مثل الزراعة والحياة الريفية، وقد لوحظ هذا في الأولويات التي كتبت عن الاقتصاد والاجتماع وتخطيط المدينة قبل القرن العشرين، حيث عبر Glass في سنة ١٩٧٢ عن رأيه بالآتي: "إن غياب مرجع إنجليزي علمي يبحث في موضوع التحضر كان ناتجاً دون شك عن عدم الاعتراف بالمدينة كضرورة له".

والسبب الثاني هو تباطؤ الاقتصاديين في الاهتمام بالشؤون الحضرية، إذ يكمن ذلك في عدم اعتراف مخططي المدن السابقين بأهمية العلوم الاجتماعية في العملية التخطيطية، فحتى الستينات كان التخطيط الحضري عبارة عن ممارسات عمرانية، وكانت خطة المدينة تتضمن إعداد خرائط لغرض معرفة الكيفية التي بموجبها يجب تطوير نمط إستعمالات الأرض في المدينة، هذا الوضع حال دون المشاركة الفعلية للإقتصاديين والاجتماعيين في وضع السياسات الحضرية، لذلك لم تكن عملية كتابة البحوث الأكاديمية في مشاكل الاقتصاد الحضري مشجعة في ذلك الحين، ويمكن القول بأن هناك ارتباط بين التغير في موقف المخططين والتوسع في الاقتصاد الحضري.



أما السبب الثالث فإن الاقتصاد الحضري يقوم على أساس مبدأ الكفاءة (Efficiency) ومبدأ العدالة (Equity)<sup>(١)</sup>، وهو ما سمح لعلم الاقتصاد الحضري بأن يركز على وضع قوانين تتعلق بتحقيق التوزيع الأمثل للموارد، وبعبارة أخرى إنصب الهدف على رفع كفاءة الإنتاج، إن محتوى الاقتصاد الحضري تقترب من الاقتصاد السياسي لأنه يتعامل مع الإسكان وتلوث البيئة والجرائم والتمييز العنصري والفقر والتي لا يمكن معالجة كل منها بطريقة موضوعية صرفة قبل أن يظهر الاقتصاد الحضري كحقل دراسي حيوي، وكان على الاقتصاديين أن يتصوروا إطاراً سياسياً واجتماعياً أوسع يقوموا من خلاله بتطوير نظرياتهم حول المنطقة الحضرية.

يبقى السبب الأخير هو الأكثر وضوحاً، لأن الأساليب الأساسية في تحليل الاقتصاد الجزئي تركز على أسواق المنافسة التامة والحد الأدنى من التدخل الحكومي، ليس فقط ضمن النطاق الحضري بل خارجه كذلك.

### ٢-٣- علم الاقتصاد الحضري والنظرية الاقتصادية:

تتضمن دراسة المدينة دراسة الحيز الجغرافي، لكن النظرية الاقتصادية الكلاسيكية الحديثة التي ظهرت في منتصف القرن لم تعط مجالا لهذا البعد الجغرافي، فهي أعدت بالأساس للتعامل مع محددات الأسعار والإنتاج في مواقع محددة مسبقاً وهذا التأكيد لم يكن يثير أي إستغراب، فخلال الثورة الصناعية كانت الصناعة في إنجلترا تعتمد على المواد الأولية المتوافرة موقعا كالطاقة والمواد الأولية الخام، ويحدد الموقع في الغالب بعوامل جغرافية مسبقاً، وبالرغم من إمكانية حصر هذه المشكلة من خلال تعديل بعض

(1) GHINITZ B., Urban Economies: New Approaches». In Regional Economic Development, ed D.J. Firestone (University of Ottawa Press), 1974.

المفاهيم الأساسية في نظرية الموقع كان تعامل المسافة بدلالة الكلفة لعملية الإنتاج أو الاستهلاك، فإن صعوبة معالجة المشاكل الأخرى تبقى قائمة.

إن شطراً كبيراً من التحليلات الاقتصادية الكلاسيكية الحديثة تم صياغته بافتراض وجود أسواق المنافسة التامة والتي مفادها أن جميع المنتجين والمستهلكين يتمتعون بمعرفة تامة بجميع الأسعار ونشاطات بعضهم البعض، وعدم قدرة أية منشأة بمفردها في التأثير على السعر السائد، وتتم التبادلات (المتاجرة) بكل أشكالها على أساس الأسواق المفتوحة بحيث يتحمل المنتج إجمالي الكلفة لنشاطاته ولا يلحق المستهلك أي ضرر نتيجة للتلوث أو الضوضاء من دون أن ينال تعويضاً عن ذلك، وأكثر من ذلك فإن هذه التحليلات تفترض أن المؤسسات تحاول دائماً رفع الأرباح ويحاول المستهلكون تعظيم الرفاهية وأن كل وحدة اقتصادية غير قابلة للتجزئة ويمكن لها أن تنتج وأن تستهلك.

في مقابل ذلك نجد أن الاقتصاد الحضري هو علم غير تام، يتميز بالوفورات الخارجية الواسعة الانتشار (أي التكلفة والمنافع التي لا تنعكس في الأسعار التي تشتري وتباع بها السلع)، إن وجود هذه الوفورات الاقتصادية تجعل من الصعب إن لم يكن مستحيلاً تخصيص الموارد الاقتصادية بصورة مثلى، أضف إلى ذلك أن الاستثمارات تميل إلى الضخامة وغالباً ما تتسم بوفورات الحجم التي تجعل التحليل الحدي التقليدي غير ملائم، إن الافتراضات المتصلة عمومًا بالتحليل الاقتصادي الجزئي المتعارف عليه لمواجهة المشاكل مثل الدخول المتماثلة لجميع الأسر ذات المنفعة المتوحدة ومردودات الحجم الثابتة التي لا يمكن تطبيقها على الاقتصاد الحضري.

وفي الواقع فإن سمة الأنشطة الاقتصادية التي تعتبر أحسن السمات الفريدة

في الاقتصاد الحضري، ممكن تطبيقها هنا فقط في حال خرق جميع هذه الافتراضات، فالافتراضات الرئيسية للتحليلات الكلاسيكية الحديثة تعتبر افتراضات عالم خيالي ذات تحركات خالية من العقبات وذات معرفة تامة بأحوال السوق وهي افتراضات لا تنسجم مع واقع اقتصاد المدينة الحديث والواسع.

## ٢-٤- علم الاقتصاد الحضري ونظرية الموقع الاقتصادية:

كل هذه المشاكل الحضرية الكثيرة التي عجزت التحليلات الكلاسيكية الحديثة في حلها، أدت إلى ظهور نظرية اقتصادية عن الموقع (Location Theory) في المجالات التي لها علاقة كالإقتصاد الإقليمي بهدف توفير قواعد نظرية في مجال الإقتصاد الحضري الحديث، وبشكل متزامن مع ظهور التحليلات الاقتصادية المكانية، فقد ظهرت أساليب جديدة لتقييم الاستثمارات تعتمد على مبادئ نظرية فائض المستهلك مثل تحليل الكلفة-المنفعة التي مكنت المحللين من أن يأخذوا في الاعتبار وبشكل جدي تحقق الوفورات الاقتصادية الخارجية، ويُعبر فائض المستهلك كمفهوم عن رفاهية المستهلك من المنافع التي يحصل عليها نتيجة الاستهلاك فوق الأسعار الحقيقية التي يتحملها عند إقتنائه للسلع.

وقد مكنت هذه الأدوات أي الأساليب الجديدة والفعالة من حدوث تقدم في دراسة الإقتصاد الحضري، لكن تعقيد الحياة الحضرية حالت دون الاستخدام الواسع للأساليب الرياضية المعقدة في خلق نظرية عامة عن الإقتصاد الحضري، ولحد الساعة فإن النماذج الرياضية قد أثبتت عدم قابليتها في تجسيد الأبعاد الأخرى لإقتصاد المنطقة، إضافة إلى ما طرحه Lowdon WINGO (سنة ١٩٦١) خلال قرن مضى من أن العديد من العوامل التي تؤثر

على النشاطات الاقتصادية أنها غير قابلة للقياس الكمي أو أنها غير ملموسة، وأن أي محاولة لبناء نموذج رياضي شامل ستتضمن حتمًا عددًا كبيرًا من المتغيرات التي لا يمكن الإستغناء عنها أو حذفها، وأخيرًا فإن النماذج تستند على المفهوم، وليس على قوتها في التنبؤ للمستقبل فقط وهكذا فهي لا تنفع متخذي القرار والمسؤولين عن مستقبل الاقتصاد الحضري إلا قليلًا<sup>(١)</sup>.

## ٢-٥- علم الاقتصاد الحضري وتخطيط المدن:

يعتبر تخطيط المدينة موضوع واسع جدًا، وتم تعريف التخطيط الحديث كعملية مستمرة تهدف عن طريق البحث إلى ابتكار طرق ملائمة للسيطرة على النظام الحضري، وأنه عن طريق مراقبة التأثير يمكن الاطلاع إلى أي مدى كانت السيطرة فعالة وإلى أي مدى ستحتاج فيه إلى تحويلات لاحقة.

هذه النظرة إلى التخطيط تختلف كليًا عن الطريقة التقليدية القديمة التي تتضمن وضع خطة خرائطية، تصور لنا النمط المستقبلي لاستعمالات الأرض ستحدث عبر فترة زمنية معينة، وهذا التغيير يعتبر جديدًا وقد حدث في الخمس عشرة سنة الأخيرة أو ما يقارب ذلك.

ويعتبر الدور الذي بدأ يلعبه على الاقتصاد في نهج التخطيط الحضري حديثًا نسبيًا أيضًا، ولقد عبّر العديد من المخططين العمرانيين في السابق عن عدم ثقتهم بصورة عامة بالمبادئ والمذاهب الاقتصادية، فقد صرح ديفيد دونسون David DONNISON سنة ١٩٧٢ موقف هذه الجماعة بما يلي: "كان تخطيط المدن لا يعتبر ضمن إطار الاقتصاد بل أنه كان ضد المبادئ الاقتصادية، ولقد رفض باتريك أبريرومبي Patrick ABERCROMBE الفكرة

(1) AYDALOT P., Economie régionale et urbaine, Economica, Paris, 1985, P. 153-



بأن الاقتصادي يعمل بطريقة مهمة ويتكلم عن قانون العرض والطلب وحرية الأفراد". إن قسما من هذه المعارضة للاقتصاديين كان يتسم عن سوء الفهم المشترك بين المخططين الذين رأوا أن علم الاقتصاد هو شكل ضيق جزئياً من علم الرياضيات، بدلاً من أنه طريقة لحساب الموارد وكوسيلة لصنع القرار عند مواجهة سياسات بديلة، وظلت هذه الحالة قائمة بسبب موقف الكثير من الاقتصاديين الذين رأوا أن المخططين كالمطفلين يتدخلون بالقوى الاقتصادية الطبيعية أي العرض والطلب.

وفي أوائل الستينات لم يرحب بفكرة اقتران الاقتصاد بالعملية التخطيطية عندما أخذت تتراكم فيها الضغوط الاقتصادية والسياسية والاجتماعية إلى حد أصبح إبعاد الاقتصاديين عن العملية أمراً مستحيلاً، فحجم وطبيعة تداخل العديد من المشاكل الحضرية خصوصاً تلك المتعلقة بالنقل، التي اقترنت بالتفاعل الكبير بين القطاع الخاص والعام في أمور الاقتصاد الحضري، أكدت على ضرورة عدم تجاهل الاعتبارات الاقتصادية عند التحضير لمخطط أية مدينة وأن دمج التحليل الاقتصادي بالعملية التخطيطية أصبح أمراً ضرورياً بعد سنة ١٩٦٨ عندما صارت السلطات المحلية مضطرة لتقديم خطة هيكلية تضم أهدافاً وإستراتيجيات تخطيط بديلة مع تقييم للمقترحات النهائية.

في نفس الوقت الذي بدأ فيه المخططون يدركون الدور الهام الذي يجب أن يلعبه الاقتصاد في عملهم، بدأ الاقتصاديون كذلك ينظرون إلى التخطيط العمراني نظرة مختلفة، فأصبح من المسلم به أن التحليل الاقتصادي المؤلف لم يصلح للتطبيق في محيط يتسم بوجود الوفورات الخارجية، وعدم قابلية الانقسام والقوى الاحتكارية ووجود السوق غير التام سيحول دون توزيع أمثل للموارد ما لم تكن هناك درجة من التدخل الحكومي المباشر. لقد أدرك

الاقتصاديون أن الطريقة الوحيدة التي يمكن بها تنسيق العديد من القرارات الخاصة بالأفراد ضمن الاقتصاد الحضري لضمان رفاهية أعظم للمجتمع هي في تخطيط فعال لمعظم النمو الحاصل في المدينة، وإن توزيع الموارد لن يكون الأمثل دون درجة كبيرة من التخطيط العمراني.

وقد أضاف ظهور القطاع العام بصورة واسعة في القطاع الحضري سبباً آخر للتوسع الحضري في التخطيط الحضري. فإن كثير من الخدمات التي جهزتها الدولة تم توفيرها بشكل مجاني أو بأسعار غير مرتبطة بالتكلفة، وبناءً على ذلك فهي تتطلب إيجاد طريقة ما لتقدير الكمية الواجب توفيرها للسكان، وهنا تظهر الحاجة لشكل من أشكال التخطيط المباشر وهذا لا يلغي أهمية على الاقتصاد الذي لا يزال مطلوباً لغرض تقييم المقترحات التخطيطية البديلة.

يمكن للاقتصادي أن يساعد المخطط بصورة مفيدة بعدة طرق:

- يمكن أن يقدم نظاماً للاسترشاد يعكس رغبات المستهلكين بالنسبة للموارد الاقتصادية المتوافرة، وبهذه الطريقة يستطيع الاقتصادي أن يكون كالمراقب، فيشير إلى الخطط الطموحة جداً التي لا تتوافر لها الموارد الاقتصادية المطلوبة.

- يكتسب الاقتصادي أدوات وخبرات يمكن أن يعالج بها مشاكل تخطيطية معينة، وقد يكون قادراً على اقتراح حلول اقتصادية كفؤة أكثر وأن لا يكون قد تم التغاضي عنها إذا تم اعتبار السيطرة المادية فقط، والتي بطريقة أخرى سيجري تفحصها ودراستها عند دراسة المحددات الطبيعية.

- يمكن للاقتصادي أن يساعد في عملية صنع القرار عن طريق استخدام

الأساليب المتخصصة في تقييم الاستثمارات فيمكنه أن يساعد في ضمان كون الخطط المقبولة في نهاية الأمر هي الأكثر ملاءمة، فالاقتصادي يتصرف كحلقة وصل بين أولئك الذين يقومون بتطوير وتحضير الخطط وبين أولئك الذين يكونون مسئولين عن تخطيط الأموال العامة من الحكومة، وأنه بوساطة ترجمة الخطط العمرانية إلى مصطلحات المالية، يتصرف الاقتصادي كوسيلة بين هاتين الجماعتين.

ويكمن الدور الرئيسي للاقتصادي في عملية التخطيط الحضري في الوقت الحاضر في إنجاز التقييم النهائي للاستراتيجيات البديلة الموضوعة من قبل المخططين، فهو مسئول عن اختيار أهم مجموعة للاستثمار والسياسات، وبسبب أهمية هذا الجزء من الإجراءات التخطيطية كان هناك رغبة في الحفاظ على العملية الاقتصادية النهائية بصورة مستقلة عن بقية مراحل إعداد الخطط، فتكون مرحلة التقييم الاقتصادي آخر مراحل العملية كلها، في حالة الخطط الصغرى يمكن تبرير هذه الفكرة، لكنه عند الممارسة التخطيطية الحضرية الكبرى يجب على الاقتصادي أن يوجد دائماً لعرض المساعدة في التخلص من أو إزالة البدائل غير الواقعية في المراحل المتقدمة من العملية التخطيطية، وبصورة عامة يساعد الاقتصاد المخطط في دراسة ما تعنيه مسودات الخطط المختلفة من وقائع وحقائق اقتصادية<sup>(١)</sup>.

### ٣- إشكالية علم الاقتصاد الحضري وفروعه:

مما سبق، كيف يمكن للاقتصادي أن يساهم في المناقشات التي تدور حول الأمور الحضرية؟ فبدلاً من محاولته إستحداث نظرية شاملة تضم كافة مجالات

(١) عادل عبد الغني محبوب وسهام صديق خروفة، الاقتصاد الحضري: نظرية وسياسة،

اقتصاد المدينة يتعين عليه أن يعتمد على ما أسماه Needhman (سنة ١٩٧٤) بالأسلوب الجزئي (Partial Approach) الذي يعني أن المحلل يفترض علاقات معينة داخل النظام الاقتصادي مقابل إخضاع علاقات أخرى للتغير، باستخدام أساليب العرض والطلب الكلاسيكية الحديثة التي تتمحور حول حل المشاكل بدلاً من إعداد تحليلات شاملة لها، ومع ذلك فهو يظهر في الوقت الحاضر وكأنه الطريقة العملية الوحيدة التي تعترف بوجود الاقتصاد الحضري.

وبقبولنا لضرورة استخدام هذا الأسلوب، فإنه لا يزال يساعدنا في إجراء تمييز واضح بين:

- الاقتصاد الكلي الحضري (Urban Macroeconomics)
- الاقتصاد الجزئي الحضري (Urban Microeconomics).

فالأول يهتم بالمشاكل التي تخص المدينة كلها وعلاقتها مع الاقتصاد الإقليمي والوطني، والتي تعتمد على أساليب الملائمة الاقتصادية عند التعامل مع المشاكل الخاصة بالنمو الحضري.

أما الثاني فيهتم بصورة أساسية بالمشاكل الداخلية للمدينة، ويعتمد أساساً في تحليلاته على نظرية الأسعار، فالإقتصاد الجزئي الحضري قد نشأ ليتعامل مع نشاطات الأفراد، الأسر والمنشآت، ويمكن أن يسلط الضوء أيضاً على القرارات الخاصة بالموقع وميكانيزمات عمل الأسواق الحضرية الخاصة بالأرض والنقل والسكن<sup>(١)</sup>.

يختلف الإقتصاد الجزئي الحضري عن الإقتصاد التقليدي الجزئي الكلاسيكي الحديث من عدة جوانب، فهو يتعامل مع معامل المسافة الذي يؤثر

(١) نفس المرجع السابق، ص. ٢٤.



على عدة قرارات، كذلك تأثير العوامل الاحتكارية التي تعتبر فعالة حتى في حالة المدن الصغيرة.

وأخيراً فإن الاقتصاد الجزئي الحضري يعترف ضمناً بالدور الأساسي الذي يلعبه القطاع العام في مناطق المدن الكبرى خاصة أهمية الحكومة المحلية في مجال تخطيط المواقع الصناعية والسكنية وتوفير الخدمات الاجتماعية.

### خلاصة:

يعتبر الاقتصاد الحضري من العلوم الحديثة التي بدأ الاهتمام بها منذ مطلع الستينات، أين بدأت تتراكم بالمدن العديد من العديد من المشاكل الحضرية سواء في الدول المتقدمة أو في الدول النامية.

وهو مرتبط بالاقتصاد الإقليمي لأنه متزامن مع ظهور التحليلات الاقتصادية المكانية، ورغم التوسع السريع بموضوعه إلا أنه لم يتم التوصل إلى اتفاق حول تعريف موحد له، دون أن ننفي بأن هناك محاولات عديدة لتعريف هذا الاختصاص.

يقوم الاقتصاد الحضري على أساس الأنشطة الاقتصادية بالمدينة، ويتميز بالوفورات الخارجية الواسعة الانتشار، والتي ساهمت في حدوث تقدم سريع في دراسة الاقتصاد الحضري، وجعله ينقسم إلى فرعين رئيسيين هما:

▪ الاقتصاد الكلي الحضري.

▪ الاقتصاد الجزئي الحضري.



# الفصل التاسع

الأساس الاقتصادي للمدن





## الفصل التاسع

### الأساس الاقتصادي للمدن

#### مقدمة:

يشكل الاقتصاد قاعدة أساسية للمدن، ويعتبر الحجم السكاني انعكاساً مهماً للتركيب الوظيفي وعدد الوظائف التي تقدمها هذه المدينة، وعليه فإن أي تغيير في أحجام المدن هو انعكاس لمختلف التغيرات التي تحدث في وظائف المدن<sup>(١)</sup>.

المدن لا يمكن أن تعيش لذاتها، وإنما تخدم المناطق الأخرى المحيطة بها (الظهير) الذي يمكن أن نطلق عليه تسمية "إقليم السوق" والذي تنشأ بينهما علاقات متبادلة، تتحدد درجة تلك الأنشطة الاقتصادية التي توفرها المدينة من نوعية متخصصة وذات درجة مركزية عالية بحيث تسوق معظمها أو جميعها إلى الإقليم المحيط بها، سميت تلك الفعاليات بالفعاليات الأساسية لكونها تجلب دخلاً إلى المدينة يساعد على تطورها ونموها الاقتصادي والمعاشي، أما إذا كانت تلك الأنشطة الاقتصادية تقدم لسكان المدينة نفسها، بحيث تؤدي إلى خدمتهم أو توفير ما يحتاجون إليه من بضائع فإنها تسمى بالفعاليات غير الأساسية، وذلك لكونها لا تجلب دخلاً إلى المدينة من خارج حدودها، ورغم أهميتها إلا أنها لا تعمل على تطوير المدينة لكونها لا تزيد من دخل المدينة<sup>(٢)</sup>.

(1) LABORDE P., Les espaces urbains dans le monde, 2e édition NATHAN, Paris, 1997, P. 115.

(٢) صبري فارس الهيتي، جغرافية المدن، دار الصفاء، عمان، ٢٠١٠، ص. ٢٠٩.

تندرج هذه العلاقات ضمن إقتصاديات المدن وبالنماذج والنظريات الإقتصادية التي تساعد على تفسير عملية نمو المدن وتطورها.

وفي ما يلي سنتطرق إلى دراسة المفاهيم الإقتصادية وأثرها على نمو المدن وتطورها.

### ١- أهمية دراسة الأساس الإقتصادي للمدينة:

تعتبر دراسة الأساس الإقتصادي للمدينة ذات أهمية كبيرة في تخطيط المدن، والتعرف على الأنشطة الإقتصادية بها وكذلك علاقاتها الإقتصادية من حيث الخدمات والسلع مع أقاليمها، ويمكن حصر هذه الأهمية فيما يلي:

- التعرف على الروابط التي تخلقها الأنشطة الإقتصادية بين المدينة وإقليمها بشكل تفصيلي يظهر الجوانب الإيجابية التي تستثمر للاستفادة منها لتطوير مردودات الأنشطة الإقتصادية، والسلبية للعمل على تلافيها أو معالجتها، ويتم ذلك وفق تصور أن الدولة هي عبارة عن حلقات متداخلة أو متكاملة بين المدن وأقاليمها التي تمثل الأرياف والقرى جزء منها، ولهذا فعن طريق دراسة هذا الجانب يمكن التعرف على عدد العمال الذين يسدون حاجة سكان المدن وغيرهم الذين يقومون بخدمة خارج حدود تلك المدن.

- تسمح الأنشطة الإقتصادية الأساسية للمدينة بالعمل على تطوير المدينة كونها تجلب الدخل إليها من خارجها، حيث يمكن الاستفادة من هذا الدخل الخارجي ضمن خطة محكمة في نمو الإقتصاد الوطني.

- يمكن التمييز بين عدد من المدن على أساس الاختلاف في نسب الفعاليات الأساسية إلى غير الأساسية، وبذلك نتمكن من قياس الدور

الذي تقوم به المؤسسات على اختلاف أصنافها بصورة منفردة في الحركية الاقتصادية للمدينة<sup>(١)</sup>.

■ يسمح هذا المفهوم بدراسة وتقدير نمو سكان المدن والمناطق الحضرية في المستقبل والتنبؤ عن المتطلبات التي تحتاجها الأرض للاستعمالات الحضرية المتنوعة، إذ أن التعرف على العلاقة بين الفعاليات الأساسية وغير الأساسية، وهي التي تحد نسبة الأساس الاقتصادي للمدينة، والتي يمكن من خلالها معرفة توزيع اليد العاملة بين كلا الفعاليات.

## ٢- مفهوم الاقتصاد الأساس وغير الأساس:

من الأسباب الرئيسية للتفاعل المكاني والاتصال والعلاقات التي تحدث بين المدن، الحركة بجميع أشكالها هو تخصص المدن في أنشطة ووظائف مختلفة، الأمر الذي يولد أنماط الحركة والاتصال، كما يؤدي كذلك إلى تقسيم العمل مكائياً.

تعتبر المدن مراكز تبادل السلع والخدمات فيما بينها، وحتى تعيش المدينة يجب أن تُصدر جزءاً من إنتاجها إلى الخارج من أجل الحصول على عائد لسد حاجيات سكانها وكذلك من أجل الحصول على المواد الخام اللازمة لإنتاج السلع والخدمات، إلا أن المدينة لا تصدر جميع ما تنتجه داخلها، وإنما يستهلك جزءاً مما تنتجه داخلها، وبالتالي فإن هذا الجزء المستهلك محلياً لا يُمثل دخلاً للمدينة من الخارج، وإنما الجزء الذي يُصدر خارج المدينة هو الذي يشكل دخلاً إضافياً من خارجها.

إن هذا التمييز بين ما ينتج داخل المدينة من سلع وخدمات ويُصدر خارج

(١) نفس المرجع السابق، ص. ٢١١.

حدودها، وبين ما ينتج في المدينة ويستهلك داخلها يُشكل أساساً للتمييز بين مفهومي الاقتصاد الأساس وغير الأساس.

## ٢-١- معنى الاقتصاد الأساس وغير الأساس:

يجب أن تنمو المدن وليس لتعيش، وبالتالي لا بد أن تباع المدينة جزءاً مما تنتجه من سلع وخدمات خارج حدودها، وكلما زاد حجم السلع والخدمات التي تصدر خارج حدود المدينة، كلما كان حجم الدخل الذي تحصلت عليه أكبر، وبالتالي تصبح المدينة أكثر حيوية ويكون معدل نموها أكبر.

يمكن تقسيم اقتصاد المدينة إلى قسمين:

- اقتصاد أساس: أي الاقتصاد الذي يُساهم في تشكيل المدينة وهو المسئول عن نموها.
- اقتصاد غير أساس: يشير إلى السلع والخدمات التي تساهم في خدمة المدينة، والتي تنتج دخلها وتستهلك محلياً.

وبالتالي:

النشاط الكلي للمدينة = أنشطة أساسية + أنشطة غير أساسية

مجموع دخل المدينة = الدخل الناتج عن الأنشطة الأساس + الدخل الناتج عن الأنشطة غير الأساس

تظهر العلاقة بينهما في شكل نسبة، فإذا كان نصف دخل المدينة يأتي من أنشطة أساس، فإن نسبة الاقتصاد الأساس لغير الأساس تكتب على الشكل التالي: (١ : ١)، ولو كان ربع دخل المدينة ينتج عن الاقتصاد الأساس تكتب نسبة الاقتصاد الأساس لغير الأساس على الشكل التالي: (١ : ٣)، يُشير



المكون الأول للاقتصاد الأساس والمكون الثاني للاقتصاد غير الأساس.

## ٢-٢- تقدير الاقتصاد الأساس وغير الأساس:

يعتبر الاعتماد على الدخل أمراً صعباً نظراً لندرة البيانات الإحصائية، لذلك يُعتمد على حجم التشغيل الكلي في المدينة الذي يساوي مجموع حجم التشغيل في الاقتصاد الأساس وحجم التشغيل في الاقتصاد غير الأساس<sup>(١)</sup>.

## ٢-٣- أهمية نسبة الاقتصاد الأساس لـ غير الأساس:

يمكن تلخيص هذه الأهمية في ما يلي:

▪ يؤكد هذا المفهوم على العلاقات والروابط الاقتصادية بين المدن والأقاليم، إذ يختلف التركيب الاقتصادي للمدينة عنه في الإقليم بشكل عام، وقد يختلف القطاع الاقتصادي الأساسي للمدينة عنه في الدولة ككل، وربما أن النشاط الأساسي هو المهم لعملية النمو، فإن تحديد هذا النشاط يعتبر مهماً للتمييز بين أنواع المدن والأقاليم.

▪ يجعل المفهوم موضوع تصنيف المدن، حيث تعتبر الأنشطة الأساس عن الروابط بين المدن والأقاليم المحيطة بها، وبالتالي فإن تحديد هذه الأنشطة يقدم أساساً أكثر واقعية لتصنيف المدن حسب تخصصها الوظيفي.

▪ يقدم المفهوم أساساً لتصنيف المؤسسات الفردية، فعلى سبيل المثال قد تعمل مؤسسات في صناعة معينة إلا أنه وبسبب موقع أسواقها، فقد تعتبر الصناعة التي تقع أسواقها خارج حدود المدينة ضمن الاقتصاد الأساس وتعتبر الصناعة الثانية ضمن الاقتصاد غير الأساس.

(١) كايد عثمان أبو صبحه، جغرافية المدن، ص. ٢٤١.

### ٣- مفهوم الأثر المضاعف:

يشكل المضاعف جزءاً مهماً في عملية النمو الحضري، ويعتمد مفهوم "الأثر المضاعف" على حركة الأموال الدورانية بين المدن في النظام الحضري أي مجموعة المدن في الإقليم أو الدولة.

يمكن توضيح الأثر المضاعف كما يلي:

إذا افترضنا وجود نقطة توازن أو تعادل بين الدخل الذي يدخل المدينة وبين النفقات التي تدفعها المدينة، وتم بعد ذلك تأسيس مصنع جديد في المدينة، وقد انفق في إنشاء هذا المصنع ٣ ملايين دولار، يدفع جزء من هذا المبلغ رواتب الموظفين والعمال، فيتبع ذلك زيادة في النفقات المحلية للمدينة لأن جزء من دخول العمال والموظفين سوف ينفق للحصول على سلع وخدمات من المدينة، وعليه سيعود جزء من مدخلهم إلى اقتصاد المدينة نتيجة لاستهلاكهم.

فنتيجة لتأسيس المصنع في المدينة سوف تحدث دورات متعاقبة لزيادة الدخل والنفقات في المدينة، وسيعمل المصنع من خلال هذه الدورات المتعاقبة على مضاعفة نفسه في الاقتصاد المحلي، وفي نفس الوقت تُسحب مبالغ من الأموال من اقتصاد المدينة، إما بواسطة التوفير أو بواسطة دفع الضرائب وشراء المستوردات من خارج المدينة، وسوف تصل المدينة في النهاية إلى نقطة يحدث فيها تعادل بين ما يدخل المدينة من دخل وما ينفق فيها، فعندما يصل حجم الأموال الخارجة من المدينة إلى ٣ ملايين دولار يتوقف الأثر المضاعف.

وخلال هذه العملية فإن نمو دخل المدينة من خلال إنشاء المصنع الجديد

يتزايد بكميات غير محدودة، فإذا افترضنا أن النمو في الدخل وصل إلى ٤،٢ مليون دولار، فإن قيمة المضاعف تساوي ١،٢ مليون دولار نتيجة لدوران الأموال عدة دورات في اقتصاد المدينة.

### ٣-١- الاقتصاد الأساس للمضاعف:

إن عملية حساب المضاعف اعتماداً على الدخل والنفقات في النظام الحضري معقدة جداً، ويزيد من صعوبة هذه العملية عدم توفر المعلومات اللازمة عن حركة الأموال.

ونتيجة لذلك فقد تمت محاولات لحساب مضاعفات بسيطة باستخدام أرقام تتعلق بحجم التشغيل، وكانت أسهل هذه المحاولات تلك التي تعتمد على نسبة الاقتصاد الأساس لغير الأساس في المدن، فإذا افترضنا أن العلاقة بين نسبة الاقتصاد الأساس لغير الأساس ثابتة، فإن زيادة في النشاط الأساس بمقدار معين تؤدي إلى زيادة في حجم التشغيل الكلي تساوي مجموع مكوني النسبة مضروباً في الزيادة.

فإذا كانت نسبة الاقتصاد الأساس لغير الأساس تساوي (١ : ٣) فإن زيادة ١٠ وحدات في الاقتصاد الأساس تؤدي إلى زيادة تساوي ٤٠ وحدة في حجم التشغيل الكلي في المدينة أو  $١٠ \times (٣ + ١) = ٤٠$  وقد عرفت هذه بمضاعف أساس التصدير أو باسم مضاعف الاقتصاد الحضري.

ويعتمد صدق هذا الشكل من المضاعف على افتراض أن حجم التشغيل في الاقتصاد غير الأساس يتأثر بحجم التشغيل الكلي في المدينة.

حجم التشغيل في القطاع غير الأساس = حجم التشغيل الكلي  $\times V(TE)$   $NBE$

$$NBE = (TE) V$$

حيث: NBE : حجم التشغيل في القطاع غير الأساس.

TE : حجم التشغيل الكلي.

V : مؤشر للعلاقة بين الاقتصاد الأساس وغير الأساس ومجموع

التشغيل الكلي في حالة نسبة الاقتصاد لغير الأساس تقدر بـ ١ : ٣، تكون قيمة

$$V = 4/3 = 1,33$$

تُعاد كتابة المعادلة كما يلي:

$$TE = \frac{1}{V} (NBE)$$

$$TE = \frac{1}{1 - V} (BE) = m (BE)$$

حيث أن  $m = 4 = (3 + 1)$  في المثال السابق، وهي تمثل المضاعف m.

$$4 = 1 + 3 = m$$

ويربط مكون الاقتصاد الأساس مع مكون النشاط الكلي، كما أن V تربط المكون غير الأساس بمجموع التشغيل وما يتضمنه أن التغير في حجم التشغيل الأساس يؤدي إلى تغيير في حجم التشغيل الكلي<sup>(١)</sup>.

٣-٢- أهمية الأثر المضاعف:

يفيد الأثر المضاعف في :

■ التوقع المستقبلي لنمو الأنشطة في المدينة: حيث يستخدم بعض الباحثين مضاعف الاقتصاد الأساس من أجل التوقع المستقبلي لنمو الأنشطة في

(١) نفس المصدر السابق، ص. ٢٢٠-٢٢١.



مدينة ما، وتطبيق المضاعف المشتق من نسبة الاقتصاد الأساس لغير الأساس المحسوبة من خلال التركيب الصناعي، فإنه يمكن التنبؤ بأثر النمو في قطاع الاقتصاد الأساس على النشاط الكلي في المدينة.

■ حساب الحجم السكاني المستقبلي للمدينة: إذ يمكن الاستفادة من مضاعف الأساس في حساب حجم السكان للمدينة في المستقبل، فإذا أقيمت مؤسسة جديدة في مدينة ما، وبلغ مجموع العاملين في قطاع الأساس ٢٠٠٠ عامل، وكانت نسبة الاقتصاد الأساس لغير الأساس تساوي ١ : ٢,٥، فهذا يعني لأنه يعمل في قطاع الاقتصاد الأساس ٢٠٠٠ عامل وفي قطاع غير الأساس ٥٠٠٠ عامل ويكون المجموع ٧٠٠٠ عامل، يعني ذلك دخول ٧٠٠٠ عامل إلى المدينة، فلو افترضنا أن نصف هؤلاء العمال متزوجين، وبافتراض أن معدل حجم الأسرة في الإقليم ٣,٢ فرداً أي ٢,٢ معالاً، فهذا يعني أنه سيضاف أيضاً إلى سكان المدينة  $٧٧٠٠ = ٢,٢ \times ٣٥٠٠$ .

إذن  $١١٢٠٠ = ٣٥٠٠ + ٧٧٠٠$  بالإضافة إلى النصف الآخر وهو ٣٥٠٠ عامل، سيكون قد دخل المدينة ١٤٧٠٠ شخص، وبالإضافة إلى حجم السكان فيها، وستؤثر هذه الزيادة في حساب الاحتياجات إلى مساكن وخدمات...

■ يندرج في عملية تخطيط المدن: يعتبر أمراً مرغوباً في عملية التخطيط للمدن، فمعرفة حجم التشغيل في المؤسسات الجديدة من أجل الأخذ بعين الاعتبار ما يحتاجه هؤلاء وأسرهم من خدمات ومرافق إضافية في المدينة، ويمكن أن يقدم تطبيق مفهوم الاقتصاد الأساس مساعدة مهمة في هذا المجال.

#### ٤- طرق قياس الفعاليات الأساسية وغير الأساسية:

من أجل قياس الفعاليات الأساسية وغير الأساسية في مدينة ما، والتفريق بينهما تستخدم العديد من الطرق التي ابتكرها الباحثون الذين اهتموا بهذا المفهوم الاقتصادي وحاولوا تطويره وتطبيقه بما يخدم المجالات التخطيطية العملية معتمدين في طرقهم على العديد من المعايير.

ويمكن ذكر أهم تلك الطرق فيما يلي:

##### ٤-١- الطرق الوصفية التقليدية:

لعل أهمها نذكر:

##### نظرية توافر الأيدي العاملة:

تمثل هذه النظرية اتجاهًا يربط عملية نمو المدن بالتطور الاقتصادي الذي يحدث نتيجة التصنيع في مناطق ريفية بالاعتماد على الأيدي العاملة المتوافرة.

وتقدم نظرية الاقتصاد الأساس وسيلة بسيطة نسبيًا، من أجل توقع النمو الكامن للمدن في المستقبل، كما تقدم تفسيرًا لتقييم آثار أنشطة محددة على الاقتصاد المحلي، وقد أثارت نقاط الضعف المتعلقة بمحدودية هذه النظرية وعدم ثباتها تساؤلات تتعلق بأهميتها كوسيلة لعملية التخطيط.

لذلك طرحت فلسفة بديلة لنظرية الاقتصاد الأساس من أجل تفسير النمو الحضري والتطور الإقليمي، عرفت بنظرية توافر الأيدي العاملة، تعتمد أساسًا نظريًا، وأمكن اشتقاقها من نموذج تجارة دولية، حيث يعمل تجمع العمال في هذا النموذج قطب جذب يؤدي إلى النمو والتطور.

وتعتمد هذه النظرية على فرضية أن التشغيل في الصناعة ينمو بسرعة في

مناطق تتميز بمعدلات أجور منخفضة، ويعمل جزء صغير من الأيدي العاملة في الصناعة، وإذا أقيمت صناعة جديدة في هذه المنطقة، فإنها تدفع أجور العمال أعلى من الأجور التي كانت تدفع لهم سابقاً، الأمر الذي يؤدي إلى رفع معدل الدخل لدى الأفراد، مما يشجع على قدوم عمال (وهجرتهم) إلى هذه المنطقة للاستفادة من الأجور المرتفعة بسبب الصناعة الجديدة، مما يضيف بعداً جديداً لعملية النمو في هذه المنطقة.

وتتميز نظرية توافر الأيدي العاملة بتوفير جانب آخر يتعلق بأن أصحاب المؤسسات وأصحاب رؤوس الأموال يرغبون في استثمار رؤوس أموالهم في مناطق تتميز بأجور منخفضة بسبب إمكانية حصولهم على أرباح عالية<sup>(١)</sup>.

إن نظرية توافر الأيدي العاملة للتطور الاقتصادي لا تبين أهمية الاقتصاديات المختلفة التي تقدمها الحواضر الكبرى، وقد وُجه نقد لهذه النظرية يتعلق بهذه النقطة، حيث الصناعات التي تتجه للمناطق الريفية وهي الصناعات التي لا تدفع أجوراً عالية في العادة، كما أن الأنشطة التي تفضل المواقع النامية غالباً ما تكون صغيرة وأرباحها صغيرة.

ويظهر أن الصناعات التي تعمل على التطور والتنمية تقوم بإنتاج سلع ومنتجات يزداد الطلب عليها مع زيادة الدخل، الأمر الذي يؤدي إلى استمرار العملية، أي عملية النمو مع التطور الصناعي. وعادة فإن المناطق المتخلفة التي تتوافر فيها أعداد كبيرة من الأيدي العاملة تجذب صناعات لا تستجيب لزيادة الدخل، وبالتالي فإنها لا تتطور مع مرور الزمن وتعمل هذه الأنشطة على كبح الصناعة، الأمر الذي يؤدي إلى المساهمة في الركود المستقبلي بسبب عدم إيجاد نمو إضافي.

(١) نفس المصدر السابق، ص. ٢٢٢-٢٢٣.

### نظرية نمو القطب أو المركز:

تُساهم نظرية نمو القطب في إلقاء الضوء على أهمية المدينة في عملية التنمية والتطور الاقتصادي، وتضم نظرية القطب أو المركز مجموعة مفاهيم ترتبط بالتنمية والتطور الاقتصادي أكثر مما تشكل نظرية متكاملة.

وقد عملت التطبيقات التخطيطية لهذه النظرية في عدة مناطق على إيجاد تغيرات مهمة في السياسات التنموية والتطور الاقتصادي في هذه الدول، وتعتبر النظرية بأنها ديناميكية وممكنة للتطبيق خلال مراحل عملية التطور والتنمية.

وقد ناقش F. Perroux نظرية نمو القطب أو المركز مشيرًا إلى دور المدن في التنمية الاقتصادية منتصف الخمسينات، ولم يكن المخططون الفرنسيون مقتنعون آن ذاك بأفكار النظرية الاقتصادية التقليدية في تفسير نمو المدن لعدم ملائمة تلك النظريات للتجربة الفرنسية، وقد سبق مناقشة هذه النظرية في الفصول السابقة.

وتعتبر نظرية نمو القطب أكثر واقعية وتتضمن بعض التطبيقات السلوكية من خلال الأولوية لتحديد المواقع، وقد اعترف F. Perroux أن النمو غير متوازن ويتركز بشكل غير مناسب في نقاط محددة.

إذ يمكن تنمية وتطوير المركز أو القطب باعتماد الصناعة المصنعة التي تولد النمو من خلال مشترياتها ومبيعاتها الخاصة، فكلما كان النمو أكبر وأسرع كلما كان تأثيرها أكبر، كما أن مستوى مرتفعًا من البيع والشراء مع مؤسسات أخرى يعمل على زيادة النمو.

وقد أطلق على هذه العملية السبب الدوراني التراكمي وعلى مستوى آخر قد يكون المركز حوضرة كبرى مثل باريس الكبرى، أين تتوفر بها الخدمات والبنية



التحتية والتي تعتبر عوامل مهمة في تشجيع تجمع الأنشطة وتركزها<sup>(١)</sup>.

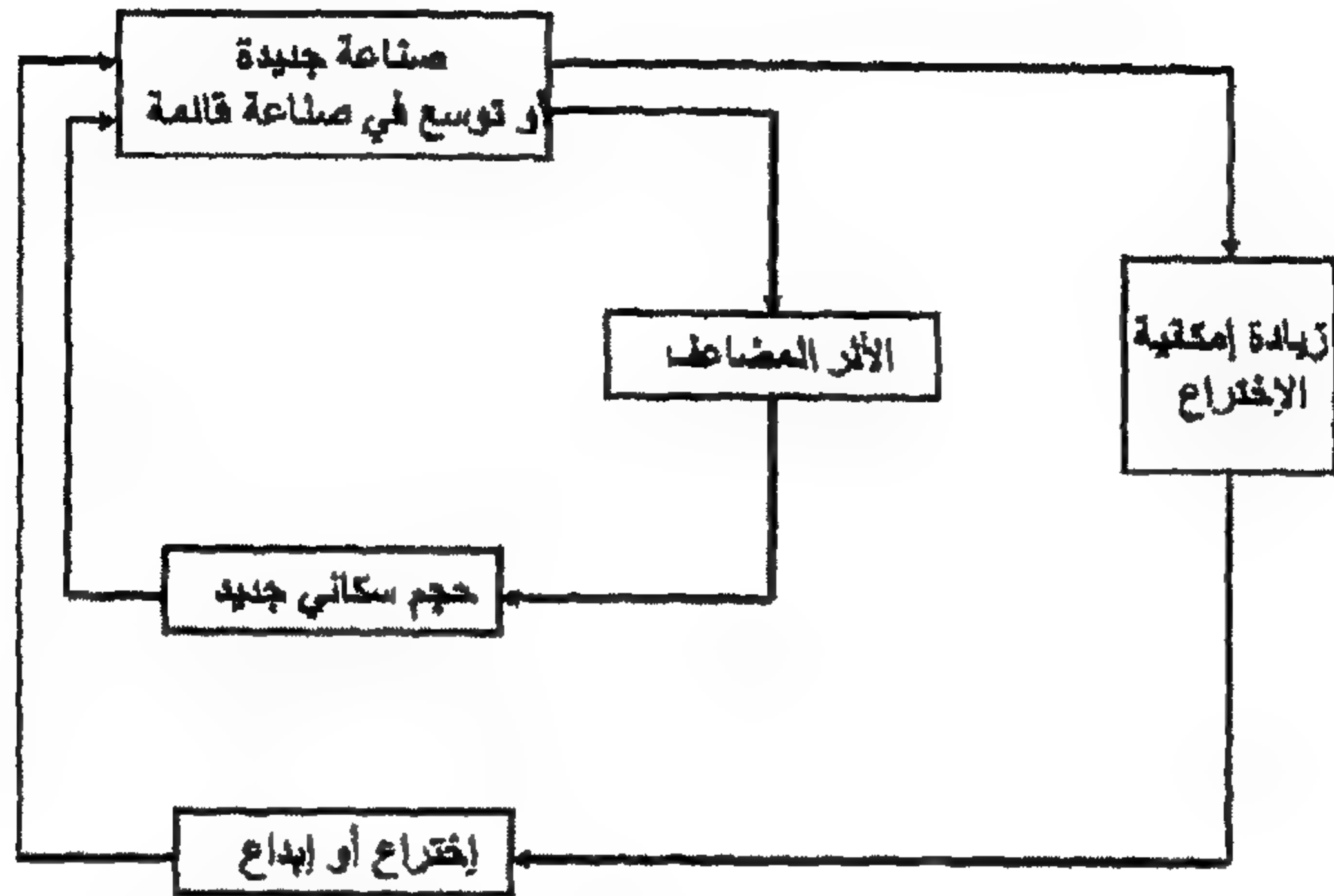
تعتبر عملية نمو المدن معقدة جدًا، تتباين وتختلف تفاصيلها مكانيًا وزمنيًا، أي من فترة زمنية لأخرى، من مكان لآخر، كما تتضمن عوامل وآليات غير معروفة بشكل تام في الوقت الحالي، إلا أنه ومن خلال تطبيق بعض المفاهيم التي سبق ذكرها مثل مفهوم الأثر المضاعف فإنه يمكن تفسير عملية نمو المدن.

يوجد عنصر مهم في عملية النمو أطلق عليه Myrdal سنة ١٩٥٧ مبدأ السبب الدوراني التراكمي، ويتضمن هذا المبدأ أن أي تغيير في التركيب الوظيفي للمدينة يؤدي إلى حدوث تغييرات تدعم التغيير الوظيفي ولا تتناقض معه، فعند بداية عملية النمو في المدينة، تتدخل قوى تعمل على تشجيع النمو من خلال جذبها لأنشطة إضافية أخرى، وفي النهاية تكون عملية النمو تراكمية وغالبًا ما تعمل على التسارع وباختصار فإن النمو يولد النمو.

لوحظ أنه من أهم الوظائف التي تؤدي إلى تطور المدن ونموها هو تطور الصناعة، فمعظم الحواضر الكبرى قد شهدت خلال نموها إلى التطور الصناعي المبكر الذي حصل خلال فترة التصنيع السريعة، وقد استخدم Pread سنة ١٩٦٥ فكرة النمو لتفسير نمو المدن على الشكل التالي:

تصور Pread وجود مدينة منعزلة يعتمد اقتصادها على التجارة، وتقوم باستيراد السلع التي تحتاج إليها من أماكن أخرى، ثم تصور بعد ذلك بناء مصنع كبير في هذه المدينة، سيعمل هذا المصنع عاجلاً أم آجلاً على إيجاد سلسلة من ردود الفعل.

(١) نفس المصدر السابق، ص. ٢٢٥.



شكل (٥٠) نموذج Pread لتفسير عملية نمو المدن حسب مبدأ النمو التركمي

المصدر: كايد عثمان أبو صبحه ٢٠٠٣. ص. ٢٢٨.

يظهر أول رد فعل من خلال الأثر المضاعف، فيؤدي تأسيس مصنع جديد أو توسع في صناعة قائمة على زيادة القوة الشرائية للعمال، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة في الطلب المحلي، التي ستؤدي إلى تطوير أعمال تجارية وخدمات وبناء ومواصلات ومهن وأعمال مختلفة بحيث تكون المحصلة النهائية والنتيجة الصافية زيادة حجم سكان المدينة، بحيث يصبح حجم المدينة كبير يكفي لدعم نشاط صناعي جديد متخصص آخر أو توسع في صناعة قائمة وحين حدوث ذلك سوف تبدأ دورة ثانية جديدة وتستمر العملية على شكل تراكمي دوراني حتى تتدخل قوى تعيقها أو توقفها.

ويتمثل رد الفعل الثاني الذي يحدث بشكل موازي لرد الفعل الأول ويعمل على تعزيزه، يتمثل في زيادة التفاعل والاتصال المكاني بين السكان نتيجة لارتفاع حجمهم ومجيء أعداد جديدة من العمال للعمل بالصناعة الجديدة،

مما يسمح بإمكانية التطوير والاختراعات من خلال إنشاء معاهد فنية إدارية والعمل على تسهيل انتشار الأفكار لاسيما تلك التي يجلبها معهم المهاجرون.

وخلال تبني هذه الأفكار والاختراعات تبنى وتنشأ مصانع جديدة وتتوسع الصناعات القائمة، مما يؤدي إلى زيادة حجم السكان وتستمر هذه العملية بشكل تراكمي دوراني حتى تعاق أو تتوقف.

على الرغم من أن النموذج يعتمد على النشاط الصناعي ويطبق من خلال عملية التصنيع إلا أن خصائصه العامة تقدم أساساً لفهم عملية نمو المدن تحت ظروف أخرى مشابهة، وإذا استمرت عملية النمو الدورانية التراكمية، ستنمو المدينة بشكل مستمر أو حتى تنفذ الموارد الطبيعية، إلا أنه من دراسة عملية نمو المدن وانتشارها أن بعض المدن نمت بمعدلات سريعة إبان عهد الثورة الصناعية، كما أن بعضها بمعدلات نمو متوسطة في حين تدهورت مدن أخرى، وعليه فإن عملية النمو الدورانية التراكمية للمدن لا تستمر إلى ما لا نهاية حتى تتدخل عوامل توقفها أو تغير اتجاهها.

### نظرية Ratchet لحجم المدن:

هناك عامل مهم يعمل على تعزيز عملية نمو المدن الدائرية التراكمية، هو أحجام المدن نفسها، ويبدو أنه عندما يصل حجم المدينة إلى رقم معين، وقد ذكر الرقم ٢٥٠,٠٠٠ من قبل Ratchet لأن احتمالات نمو المدينة تتحسن وإحتمالات تدهورها تنخفض، أو تصبح غير ممكنة ويبدو وجود عدة أسباب تجعل من حجم Ratchet للمدن يعمل، ومن بين هذه الأسباب<sup>(١)</sup>:

إرتباط حجم المدينة بزيادة في تنوع التركيب الاقتصادي لها، الذي يجعل

(١) نفس المصدر السابق، ص. ٢٢٩.

معدّلات النمو المحلية على الأقل مساوية لمعدّلات النمو الوطنية.

ارتباط حجم المدينة الكبير بزيادة القوة السياسية للمدن، فكلما كان حجم المدن أكبر كلما استطاعت المدينة ممارسة ضغط من أجل الحصول على مساعدات أكبر من الحكومة.

استثمار مبالغ كبيرة من الأموال في توفير البنية التحتية في المدن الأكبر، مما يشجع على استقطاب المؤسسات والأعمال للاستقرار فيها.

وكما تقدم Pread في نموذج فإنه يتوقع أن الصناعة في المدن الكبرى تعمل على جذب أنشطة جديدة.

من خلال الأسباب السابقة يبدو أن حجم المدن الأكبر يتضمن إمكانيات للنمو، والاستقرار في عملية النمو، فعلى الرغم من أن حجم هو Ratchet رقم افتراضي، إلا أن تدهور المدن بعد وصولها إلى حجم كبير، يعتبر أمراً غير ممكن، إلا أن هذا لا يعني أن المدن الكبرى الحجم تنمو بمعدّلات متساوية أو أنها ستستمر في عملية النمو إلى ما لا نهاية، فهناك عوامل أخرى تحكم في عملية النمو إلى جانب حجم السكان فيها، بل على العكس من ذلك نجد أن معدّلات نمو المدن الكبرى أصغر من معدّلات نمو المدن الصغرى، ولذلك فإن عملية نمو المدن تعتمد على توازن دقيق بين الفوائد الناتجة عن التجمع من جهة وبين كلفة الازدحام والإكتظاظ أو السلبيات الناتجة من التجمع، وتتأثر عملية نمو المدن بشكل عام بعدّة عوامل منها: درجة عزلة المدينة وطبيعة الإقليم أو الظهير التابع لها وعوامل ثقافية ومستوى التطور الصناعي في القطر.

وهناك عوامل أخرى تؤثر في تباين مستويات نمو المدن واختلافها، ومن هذه العوامل ما عرف باسم الفائدة الأولية فقد تكون خصائص طبيعية مثل



خصائص الموقع والموضع الجغرافي، مثل وقوع المدينة على ساحل البحر مع وجود ممر مائي يسهل إمكانية وصول المدينة إلى إقليمها، كما هو الحال بالنسبة لموقع مدينة نيويورك على خليج هدسن، ووجود ممر مائي يربطها بداخل القارة هو ممر هدسون موهوك (Hudson- Mohawk) ساعد في بناء مدينة نيويورك ميناء للتصدير والاستيراد، تزايدت أهميته ونموه مع انتشار العمران الأمريكي إلى الغرب، وقد تكون الفائدة الأولية مشروعًا بشريًا مثل بناء طرق المواصلات لتسهيل وصول المدينة إلى إقليمها أو ظهورها، مثل بناء السكك الحديدية لتربط ميناء فيلادلفيا وبلتيمور بالداخل الأمريكي، بعد أن كانت جبال الأبالاش تقف حاجزًا طبيعيًا أمام وصولهما إلى الداخل، فإنتهت عزلة المدن الساحلية الأمريكية ونمت بمعدلات سريعة بعد بماء طرق السكك الحديدية التي تربطها بالداخل.

وقد عملت طرق المواصلات على توفير سهولة وصول المدن إلى أقاليمها كما لعبت الممرات المائية في وقت مبكر دورًا مهمًا في ذلك، فكانت تمثل الأماكن المفضلة لمواقع المدن، ولكن بعد تطور السكك الحديدية أصبحت تمثل مواقع مرغوبة للمدن، ومنذ الخمسينيات من القرن العشرين، أصبح أثر الصناعة من خلال الأثر المضاعف عاملاً مهماً في تفسير عملية نمو المدن وتطورها.

#### ٤-٢- الطرق الكمية:

#### طريقة Murphy:

هذه الطريقة اشتقها Murphy انطلاقًا من أعمال Homer Hot ، وتقوم هذه الطريقة على أساس المقارنة بين عمال المدينة التي يراد تحديد أساسها الاقتصادي وعمال الدولة التي توجد بها المدينة.

تفترض هذه الطريقة بأن كل سكان مدينة في الدولة يستهلكون حصتهم من البضائع والخدمات المتوفرة في هذه الدولة، وما زاد عن ذلك من إنتاج المدينة يعتبر أساساً اقتصادياً لها.

وقد توصل إلى المعادلة الآتية لتحديد عدد العمال الصناعيين في القطاع الأساسي للمدينة:

عدد الأيدي العاملة الصناعية الأساسية للمدينة = عدد الأيدي العاملة في الصناعة في المدينة - (مجموع سكان المدينة ÷ مجموع سكان الدولة) × عدد الأيدي العاملة في الصناعة بالدولة

ويمكن إتباع نفس الطريقة لمعرفة عدد العمال الأساسيين في بقية الأنشطة الاقتصادية الأخرى.

#### طريقة Mattila & Thompson:

وهي طريقة تهتم باستخدام عمال الصناعة كمعيار لاستخراج عدد العمال في القطاع الأساسي للمدينة فيما يخص بالصناعة، وقد استخدمت المعادلة التالية للتوصل إلى الاقتصاد الأساسي للمدينة في هذا النشاط الاقتصادي، وذلك كما يلي:

عدد العمال في القطاع الأساسي = العمال الصناعيين المستخدمين في الصناعة المعنية - (مجموع العمال المستخدمين في جميع الصناعات الإقليمية وفي النشاط الاقتصادي ÷ مجموع عمال الدولة في الصناعات وفي النشاط الاقتصادي) × مجموع العمال الصناعيين في الصناعة المعنية في الدولة

#### طريقة Channcy & Harris:

جاء Harris بهذه الطريقة لدراسة الأساس الاقتصادي للمدن مطبقاً ذلك

على مدينة Salt Lake عاصمة ولاية يوتا الأمريكية، وقد استعمل معيارين للتوصل إلى نوع النشاط الاقتصادي الأساسي، الأول هو تقدير الأيدي العاملة في الحرفة أو الفعالية التي تزيد عن حاجة سكان المدينة، أما الثاني فإنه يتكون من نسبة مجموع الأيدي العاملة في المدينة التي درسها إلى مجموع الأيدي العاملة في الولاية، وبعد الحصول على توزيع عدد الأيدي العاملة لكل فعالية في المدينة، وقد أعد جدولاً بذلك اتضح منه بأن عدد العمال في المدينة لمختلف الفعاليات هو ٠٦٩, ٥٤ منهم ١٠٠, ١٠ عامل في القطاع الأساسي.

#### طريقة التعرف على دخل المدينة ومصرفاتها:

تعد هذه الطريقة من الطرق التي يعتمد عليها في التعرف على نسبة الفعاليات الأساسية في المدينة، وتهدف إلى احتساب دخل المدينة وما تصرفه من النقود، ويتم التعرف أو الحصول على تلك المعلومات التي تخص مدخولات ومصرفات المدينة بواسطة المقابلات الشخصية والاستجابات التي توجه إلى أصحاب المعامل والمؤسسات والشركات الحكومية.

وقد استخدمت هذه الطريقة سنة ١٩٣٨ على مدينة أوسكولوزا الأمريكية، حيث تم التعرف على دخل المدينة فوجد أنه يبلغ ١٣,٩ مليون دولار منها ٨,١ مليون دولار كان مصدره مشترين من خارج المدينة وهي ما تمثل الاقتصاد الأساسي للمدينة، كما وجد مضاف إليه، أن ما يقرب من ٨٠٠, ٠٠٠ دولار تدخل المدينة من خارجها بطرق فردية، وبذلك تصبح نسبة الاقتصاد الأساسي هي ٦٢/١٠٠.

وينبغي الإشارة إلى أن هذه الطريقة تأخذ في الاعتبار جميع المعاملات المالية الداخلة على المدينة والخارجة منها، ولذا فهي تعتبر من الطرق الشاملة إلا أنها تتضمن العديد من النقائص، ومنها: صعوبة استعمالها في تحليل اقتصاد

المدينة وخاصة الكبرى منها نظراً لتعدد مؤسساتها ومجالات مدخولاتها، كما أن الحصول على المعلومات المطلوبة يستغرق تطبيقها زمناً طويلاً ويتطلب جدّاً كبيراً، وتحتاج إلى فريق عمل حتى يتمكن من الإحاطة بكافة المعلومات المطلوبة وعلى الأخص في الدول النامية التي تفتقر إلى المعلومات والإحصاءات التي تخص المجالات الاقتصادية ومجالات توزيعها لكي يمكن التعرف على مدخولات المدينة ومصرفاتها<sup>(١)</sup>.

### خلاصة:

وُجدت العديد من النظريات الاقتصادية لتفسير عملية نمو المدن وتطورها، لعل أهمها تلك المتعلقة بالآثار المضاعف الذي يعتمد على الحركة الدورانية للأموال بين المدن ضمن نظام حضري، ولحسابه تؤخذ في الاعتبار العديد من العوامل الاقتصادية كحجم التشغيل، حجم الأموال...

بالإضافة إلى نظرية توافر الأيدي العاملة والتي تربط نمو المدن بالتطور الاقتصادي الذي يحدث نتيجة التصنيع في المناطق الريفية اعتماداً على الأيدي العاملة المتوافرة، كما تُساهم نظرية نمو القطب أو المركز في توضيح دور المدن في عملية التنمية والتطور الاقتصادي بتبني الصناعات المصنعة التي من شأنها أن تولد النمو، كما تدعمت هذه النظرية بمبدأ السبب الدوراني التراكمي وكذلك نظرية أحجام المدن.



(١) صبري فارس الهيتي، مرجع سابق، ص. ٢١٥-٢١٧.



# الفصل العاشر

التغيرات الإقتصادية وعلاقتها

بالتتركز والتكتل الحضري



## الفصل العاشر

### التغيرات الاقتصادية وعلاقتها بالتركز والتكتل الحضري

#### مقدمة:

إن عملية التحضر في كل من العالم الغربي المتقدم وفي المناطق الأقل تطوراً في إفريقيا، آسيا وأمريكا الجنوبية، قد خلقت مشاكل كبيرة جداً للسلطات الحضرية المحلية.

حيث يسجل ميلاً متزايداً من قبل القطاعين الخاص والعام لتفضيل التركيز في المناطق الحضرية، فعندما يتركز السكان والصناعة جغرافياً في المناطق الحضرية يصبح بالإمكان توفير الخدمات العامة بكلفة أقل مما لو انتشر السكان بصورة متساوية على أنحاء الدولة كلها، فبالنسبة للسكان تقدم لهم المدينة مجالاً أوسع من الخدمات ووسائل الراحة التي لا يمكنهم الحصول عليها في المناطق الريفية أو أنها تقدم لهم بأسعار أعلى بكثير، وبالنسبة للمنشآت فإن الإنتاج يتحقق بكلفة أقل كثيراً مقارنة بالأمكن الأخرى، ويؤدي هذا إلى الانجذاب نحو المدينة عند اتخاذ قرار يخص تحديد الموقع.

#### ١- سيورة التحضر:

يمكن تعريف المدينة بعدة طرق منها: رسمية حسب السكان، جغرافية أو اقتصادية، حيث تتسم جميع التعريفات بسمة رئيسية مشتركة في كون المدينة مكاناً لتركز السكان والأنشطة الاقتصادية. فبالنسبة للمفاهيم الاقتصادية فالمدينة ينظر إليها كشبكة متداخلة من الأسواق الاقتصادية: السكن، العمل،

الأرض، النقل وغيرها...، هذه الأسواق تحتل مكاناً محدداً في المجال الحضري، وللأغراض الإدارية فإن الحكومة المركزية غالباً ما تجد أنه من المناسب تحديد مستويات دنيا لعدد السكان أو تتخذ إجراءات قانونية أخرى بشأن هذه المدن، هذه الإجراءات لا تستند إلى أساليب اقتصادية، لكن علم الاقتصاد الحضري يعامل أي تركيز جغرافي كبير للعناصر الاقتصادية كمدينة<sup>(١)</sup>.

يدور جدل كبير حول تاريخ ظهور أولى المدن، لكن هناك براهين قوية تدعم المدرسة الفكرية التي ترجع هذا التاريخ إلى ٦٠٠٠ سنة قبل الميلاد وتعتمد ذلك كبداية للتحضر، لا يوجد إجماع حول نشوء أول مدينة على الرغم من أن إكتشاف Catal Huyuk الذي يدل على حدوث أول تطور حضاري في السهل الأناضولي في تركيا، فبصرف النظر عن هذا التاريخ البعيد، لم يكتسب التحضر توسعاً إلا في الـ (١١٨-١٦٨) سنة الأخيرة، واليوم نجد حوالي ٨٠٪ من سكان إنجلترا وأكثر من ٧٠٪ من سكان الولايات المتحدة الأمريكية، يعيشون في مجتمعات حضرية والعملية ما تزال مستمرة.

إن توسع الحياة الحضرية يثير سؤالين رئيسيين، الأول ما هي جذور أو أصول المدينة؟ وما هي العوامل التي ساعدت في التوجه نحو الحياة الحضرية؟ ثانياً لماذا تسارعت عملية النمو الحضري بهذه السرعة خلال القرن التاسع عشر؟ مثل هذه الأسئلة تعتبر مواضيع مهمة بحد ذاتها، وفي الحقيقة لم تكن هناك حركة مستمرة متصاعدة باتجاه التحضر لكنها كانت على خطوات منفصلة أو مراحل تتم بزيادة سريعة في حجم المدينة وعدد المدن الذي لم يسبق له أي مثيل من قبل.

(1) PELLETIER J., OP-CIT, P. 11.



تنشطر وجهة النظر حول سبب بدء عملية التحضر إلى مجموعتين:

فالنظرية التقليدية تعتقد بأن التحضر إبتدأ كعملية بطيئة بتطور الحياة الريفية، وأن إستحداث الزراعة وإستبدال الحياة البدوية في العصر الحجري بحياة زراعية تطلب تأسيس مستوطنات ثابتة أكثر ديمومة، تلي هذه الفترة حياة تعتمد على تزايد الإتجاه الذي تم تعجيله عندما نما حجم القوى والاقتصاديات المتخصصة بدرجة كبيرة، فحيثما تبدأ عملية التحضر تميل قوى السوق إلى جذب عدد أكبر من السكان والصناعة إلى المدينة، لقد تم إجتذاب الصناعة إلى المدينة لأنها تقدم لها إقتصاديات التكتل في شكل سوق محلية واسعة، وتجهيزها بالعمل الماهر وغير الماهر وتوفر الصناعات المكملة<sup>(١)</sup>، بالنسبة للسكان فإن المدينة توفر لهم مجالا واسعا من الخدمات، وبشكل عام، الضمان والإستخدام بأجور جيدة، حينما تبدأ عملية التحضر، فإنها تعزز نفسها لعدة أسباب، فقوى السوق تدعم التدفق المستمر لعناصر الإنتاج والسكان إلى المدينة، وغالبًا ما كان يعتقد بأن الحياة الحضرية لم يكن نشوؤها ممكنا دون وجود فائض زراعي تدعم السكان من ناحية وان المدن تتصف بقدرتها على إستيعاب تخصصات غير زراعية من ناحية أخرى<sup>(٢)</sup>.

إنتقد هذا الأسلوب Jane Jacobe سنة ١٩٧٢، التي ترتئي بأن نشأة المدن وحياة التحضر سبقت التطور الريفي، فتنص رسالتها على أن المدن إنبثقت من مراكز تجارية حيث يتقابل الصيادون الرحل مع الساكنين في المنطقة ليستبدلوا المواد الأولية والمعادن بالطعام وجلود الحيوانات، ويتم هذا النوع

(1) BLOC-DURAFFOUR P., Les villes dans le monde, Armand Colin, Paris, 2003, P. 7.

(٢) عادل عبد الغني وسهام صديق خروفة، مرجع سابق، ص. ٣٤.

من المتاجرة في الأماكن الغنية بالعناصر الطبيعية والمعادن النفيسة أو مصادر أخرى من الثروة الطبيعية التي كان يقيم لها الصيادون وزنًا. وبعد مرور فترة زمنية، انجذب التجار نحو المراكز التجارية وانقلب بعض المنتجين المحليين إلى مساهمين في عملية الشراء والبيع، واندمجت هذه المجموعة فخلقت طبقة التجار، وتضمنت المرحلة الثانية نشوء الصناعة في تلك المنطقة. في بادئ الأمر كان المقيمون يصنعون بعض المواد الأولية المتوافرة والمصادر التي حصلوا عليها نتيجة المتاجرة بغية إنتاج السلع كالملابس والحقائب الجلدية التي يتاجرون بها مع البدو للحصول على أسلحة وبعض أدوات الطبخ المعدنية. يُشارك في هذه العملية التجار والحرفيون للحصول على الحبوب واللحوم والمواد الغذائية الأخرى كجزء من تجارتهم مع البدو لكن في نهاية المطاف شجع توسع المدينة هذا على تأسيس وتطوير مجتمعات زراعية ومناطق ريفية تجاور المراكز الحضرية. والمدينة نفسها استمرت بالنمو والتوسع بسبب التفاعل بين قاطنيها بصورة أساسية، هذا التفاعل ولد منتجات وأفكارًا جديدة وبالتالي أدخل عنصرًا ديناميكيًا إبتكاريًا جديدًا في الاقتصاد المحلي، وبصورة واضحة فإن هذا الأسلوب قدم رأيًا بأن الحياة الحضرية سبقت الزراعة وكانت شرطًا ضروريًا لها.

يبدو لأول وهلة أن هاتين الفكرتين بشأن الأسباب الأساسية للتطور الحضري تتصفان بـ "تنافي الوقوع" أي أن سريان مفعول إحدى النظريتين يحول دون قبول الأخرى، فمن الواضح إذا كانت الزراعة قد سبقت التحضر كما هي الحالة في Catal Huyuk، فعندئذ لا يمكن لها أن تكون ناتجة منها أيضًا، وفي الواقع أنه لمن المقنع جدًا أن يكون الرأيان صحيحان (وقد تكون هناك تفسيرات أخرى حول ظهور المدن صحيحًا) وقد أشار بعض الباحثين

إلى الطبيعة المستقلة غير المرتبطة بالتطور الحضري للأقاليم المنفصلة جغرافيًا والمثال الكلاسيكي بهذا الصدد هو ما يخص وجود المدن في العالم الذي سبق القرن السادس عشر والذي كان خاليًا تمامًا من أي مصدر للتدخل الأوروبي أو الآسيوي، لهذا فإنه لمن المحتمل جدًا أن نمو المدن في الأقاليم المتخلفة كان لأسباب مختلفة كليًا، ومن غير المحتمل أن يكون هذا الرأي أو أي أسلوب آخر قد تم إختباره بصيغ إقتصادية وحدها يمكن التحقق عنه بوساطة تقصي الآثار القديمة لكن من المحتمل التحري عن أصل الإنسان باستخدام العلم الذي يبحث عن أصل الجنس البشري وتطوره الاجتماعي

ويعتبر الجواب الثاني الخاص بالتوسع السريع للحياة الحضرية منذ منتصف القرن التاسع عشر مهما جدًا للإقتصادي إذا أراد تفهم المشاكل الحضرية المعاصرة، فالفترات المبكرة للتحضر نشأت بشكل عام، إما عن التوسع الاستعماري، مثل تلك التي صاحبت الإمبراطوريتين (الفارسية والرومانية) أو عن طريق النمو في التجارة مثل مدن الواحات الشهيرة التي نشأت على طول "الطريق العظيم" في تركستان. نشأت هذه المدن في مثل هذه الحالات لتكون إما مراكز للجيش، لغرض حماية المقيمين أو كوسيلة للسيطرة عليهم، أو كمراكز وسيطة بين مكان وآخر تخدم التجارة للراحة فيها والتزود منها بالمعدات اللازمة. لكن الزيادة السريعة في الفترة الأخيرة نحو التحضر تعتبر ظاهرة مختلفة إختلافًا كبيرًا، فالإقليم الذي شهد مثل هذه الزيادة في شمال غرب أوروبا لم يمتلك تراثًا للتحضر وكان في الواقع إستثنائيًا بسبب طبيعته الريفية في الماضي ويرجع سبب ذلك في الأساس إلى حدوث ثورة حضرية في الإقليم، وقد ساهم إفتقار المدن القديمة في خلق موجة جديدة من التحضر لم تكن كافية أو لم يصاحب ذلك حافز لتطوير المدينة من خلال تحويل

الطبيعة الزراعية السائدة في اقتصاد المنطقة، لأن ظهور الصناعة يتطلب توافر المستخدمات الضرورية في عملية الإنتاج.

لقد تميزت نهاية القرن الثامن عشر بالزيادة السريعة في عملية التصنيع، فنمت مدن في شمال إنجلترا حيث كان التحضر فيها بأدنى درجة في حين كانت المدن المهمة في تلك الفترة في الجنوب مثل London و Norwich بعد سنة ١٧٥٠م تغير النمط وأخذ التحضر يظهر في المقاطعات الشمالية خصوصا غرب Lancashire و Yorkshire .

وقد صاحب توافر مصادر جديدة من الطاقة في بداية القرن الثامن عشر اختراع المكنات البخارية التي سمحت بظهور سريع للمعامل ذات الإنتاج الواسع النطاق وزامن ذلك توسع قطاع التجارة أولا وزيادة في المهارات المتخصصة ثانياً وصار إنتاج المصانع التي تضم مكنات جديدة يتسم بوفرات الحجم مما أدى إلى زيادة في حجم المنشآت الصناعية، لكن التوزيع غير المتساوي للمواد الأولية (خصوصاً الفحم وخامات الحديد) و خصوصيات المناخ المحلي التي لها أهمية في الصناعات النسيجية و الكلفة العالية للنقل قد أحدثت كلها تركّزاً صناعياً في مناطق معينة ذات مميزات ملائمة، وأن التوسع في القوة العاملة في الصناعة تطلب سكناً وخدمات أخرى لا يمكن توفيرها إلا في بيئة حضرية، نتيجة لهذا، نمت مدن وقرى وقد عزز هذا النمو والتوسع النشاط التجاري والبيع بالتجزئة لسد الطلب المتزايد من طرف المقيمين والمنشآت.

كما أحدث هذا الانفجار الحضري جذب العمال من أراضهم و في نفس الوقت زاد الطلب على الإنتاج الزراعي، ولم يكن ذلك ممكناً دون حدوث تغيرات مهمة في القطاعات المكملة الأخرى في الاقتصاد، فرافق التحول إلى الطرق التقنية الجديدة في الصناعة، تقدم في الطرق التقنية الزراعية مثلاً،



كذلك في طرق حفظ المواد الغذائية فضلا عن تحسينات في النقل، بالإضافة إلى التحسينات الكبيرة في الإنتاج الزراعي الوافدة من المستعمرات الإفريقية والآسيوية بإعتمادها على طرق النقل السريعة مع تطور وسائل التخزين مما ساهم في تسارع عملية التحضر وبالتالي زاد نمو المدن الصناعية لتتحول إلى مدن كبرى حديثة كما في أمريكا وإنجلترا.

ومنذ الخمسينيات من القرن العشرين كان هناك انخفاض معتدل مطلق في حجم السكان في معظم التجمعات الحضرية الرئيسية في إنجلترا وذلك بسبب زيادة دخول السكان من ناحية كهدف لبعض السياسات التخطيطية من ناحية ثانية حيث انتقل بعضهم إلى عقارات جديدة في ضواحي المدن الكبرى أو في مدن أخرى حديثة النشأة.

إن ما يميز فترة ما بعد الحرب عن الفترة التي سبقت الحرب هو تدخل السلطات المركزية والمحلية في السيطرة على هذه الأنماط، فحينما تم تشجيع التحضر وضعت شروط لانتشاره وتوزيعه على عدد كبير من المراكز<sup>(١)</sup>.

## ٢- دور التغيرات الاقتصادية في عملية التحضر:

تحتل التغيرات الاقتصادية مكانة مركزية بين القوى والعوامل التي تؤدي إلى عملية التحضر وتشكيلها، كما أن تتابع التغيرات الاقتصادية وقوتها تعتبر مهمة في سيرورة عملية التحضر واستمرارها، وقد ساهم تطور الرأسمالية في تطور النظام الحضري بشكل خاص، حيث شهدت كل مرحلة من مراحل تطور الرأسمالية تغيرات في المنتجات وطريقة الإنتاج، وتطلب ذلك نوعاً جديداً من المدن أو تعديلاً في المدن الموجودة فعلاً، من أجل تلبية وضمنان

(1) MARIO P., RICHARD S., Economie urbaine et régionale – Introduction à la géographie économique, Economica, 2005, P. 236.

الاحتياجات التي تتطلبها مراحل تطور النظام الرأسمالي، كما ساعد تطور النظم التقنية من الممكنة المبكرة التي اعتمدت على الآلة البخارية، إلى الاعتماد على الفحم الحجري لتوليد الطاقة واستخدام الحديد وتطور السكك الحديدية والنقل البحري وتطور الآلة ذات الاحتراق الداخلي ثم الطاقة النووية، وأخيراً تطور نظم المعلومات والإلكترونيات والاتصالات الرقمية، فقد ساعد هذا التطور على تشكيل وتوجيه الاقتصاد الوطني الذي أثر على خصائص عملية التحضر وتسارعها<sup>(١)</sup>.

وخلال عملية التطور الاقتصادي تحدث عناصر جديدة تشكل جوانب أساسية لجغرافية المدن، كما يؤثر مراحل التطور الاقتصادي على عدة جوانب أخرى مثل التنمية الاقتصادية وحجم الاستثمار وتطوير وسائل المواصلات وبناء المدن.

نمت إقتصاديات المدن خلال الثمانينات ومطلع التسعينيات، فكانت المدن تمثل مراكز للتجمعات الاقتصادية، حتى أن معدل الإنتاج الاقتصادي في المدن كان يفوق معدل نمو السكان فيها، ويعود سبب ذلك إلى ارتباط ارتفاع مستويات التحضر بالتطور الاقتصادي وتنوعه، وتظهر هذه العلاقة بوضوح من خلال وقوع المدن الكبرى في أقاليم الاقتصاد المتطور، فحسب إحصائيات ١٩٩٠، يوجد حوالي نصف عدد المدن الكبرى التي يزيد عدد سكانها عن ١٠ ملايين نسمة في أقاليم الولايات المتحدة الأمريكية، والصين، واليابان، وألمانيا وفرنسا، وعلى عكس ذلك فإن ارتفاع معدلات التحضر في الدول النامية لم يصاحبه نمو إقتصادي أو تصنيع أو حتى ارتفاع في الإنتاج الزراعي، لذلك لا بد التعامل وبتحفظ مع المعطيات الواردة سابقاً بالنسبة للدول النامية.

(١) نفس المرجع السابق، ص. ٤٠.

### ٣- إقتصاديات التكتل:

تتصف المناطق الحضرية بتركز مختلف الأنشطة الاقتصادية، وقد تكون بعض المدن متميزة بتخصص في صناعة معينة، ويمكن توضيح هذه الظاهرة الأخيرة جزئياً بوساطة توافر المواد الأولية كما هو الحال في المدن الموجودة فيها مناجم الفحم، لكن هذا التغيير أصبح أقل شيوعاً اليوم عما كان عليه قبل قرن، وقد استمرت عدة مدن في تخصصها في إنتاج سلعة معينة بغض النظر عن حقيقة استنزاف ما هو متوافر محلياً من المواد الأولية بعد فترة من الزمن واضطرارها إلى استيرادها من خارج المنطقة، وبالمثل وجود تركيز عال لنوع واحد من الصناعات (في بعض المناطق الحضرية) القادرة على الانتقال والحركة التي لا تتقيد أبداً بمورد من المواد الأولية مثل صناعة السيارات.

نعني بمصطلح التركيز بالنسبة للإقتصاد الحضري أن التركزات الحضرية الصناعية تشير إلى التركزات الجغرافية للصناعة في منطقة معينة أو مدينة، وبالنسبة للإقتصادي الصناعي فإن المصطلح نفسه يشير إلى قيادة الصناعة من قبل عدد محدد من السكان.

إن أحد الأسباب الرئيسية لتركز الصناعة جغرافياً هو وجود ما يعرف بـ "إقتصاديات التكتل" التي تستفيد منها الصناعة، هذه الإقتصاديات تضم بصورة رئيسية ما يسميه الإقتصادي بالوفورات أو بصورة أدق الوفورات الاقتصادية الخارجية.

بصورة عامة فإن الوفورات الاقتصادية يمكن أن تعرف بدلالة إستجابة منتج منشأة ما إلى نشاط منشآت أخرى، هذا التعريف يحمل فكرة نشاط منشأة واحدة وتأثيره على الأخريات وهو تعريف غير مقنع تماماً.

هناك تعريف أكثر وضوحًا بالنسبة للوفورات قدمه Ralph Turvey سنة ١٩٦٧ الذي وصفها كتأثيرات لفعاليات أرباب الأسر والمؤسسات العامة أو المشاريع الأخرى بدلا من أن تكون متحققة من خلال السوق، وهي بطريقة أخرى علاقات غير تلك العلاقات الموجودة بين البائع والمشتري، ويمكن أن تتحقق إقتصاديات التكتل عندما يكون هناك تقارب جغرافي يولد منافع خارجية للمنشآت والصناعات ذات العلاقة.

لا يمكن اعتبار أن لجميع إقتصاديات التكتل وفورات خارجية، فعندما تكون هناك منافع تتمتع بها المنشأة نتيجة توسعها في منطقة معينة، فإن بعض الوفورات الإقتصادية مثل تلك التي تنتج عن الإقتصاديات الواسعة النطاق ستكون داخلية.

لا توجد قاعدة ملزمة لتصنيف إقتصاديات التكتل، فطبيعتها وتأثيراتها تختلف مع حجم وموقع المدينة ومع نوع المنشأة، لكن يمكننا التمييز بين ١٠ أنواع من المنافع المكتسبة من التكتلات والتي يمكن بدرجات مختلفة أن تؤثر على صانعي القرارات في اختيار الموقع القريب.

١- الحجم المحتمل للسوق المحلي: إن التركزات الكبيرة للسكان والصناعة تخلق إقتصاديات التسويق، وقد أوضح Ullman سنة ١٩٦٢ لأنه بزيادة حجم سكان المدينة تزداد درجة الإكتفاء الذاتي وبدورها تزيد من عدد الأسواق المحتمل قيامها والتي تعتمد على المنشآت والأعمال الموجودة محليًا، فيفضل التوسع في السوق المحلي على التوسع في الأسواق الخارجية، لأن ذلك يحقق كلفة نقل أقل وبدوره يؤدي إلى تخفيض مجموع تكلفة الإنتاج والتوزيع، ويساعد هذا كذلك في تخفيض تكاليف التسويق بسبب سهولة نشر المعلومات الخاصة



بالمنتوجات المختلفة داخل المنطقة الواحدة بالنسبة إلى نشرها بين المناطق المختلفة.

٢- السوق المحلي الكبير: يُسهم السوق المحلي الكبير في خفض التكلفة الفعلية للإنتاج لأنه يزيد من درجة التخصص من جهة ويزيد من احتمال قيام إقتصاديات الإنتاج الواسع النطاق من جهة أخرى، وكان Adam Smith أول من أشار إلى مزايا التخصص قبل ٢٢٠ سنة بمثاله عن مصنع الدبابيس وما زالت آراءه الأساسية صحيحة حتى يومنا هذا، فإنه عن طريق إتخاذ موقع في منطقة حضرية كبيرة، يضمن المنتج سوقاً كافية لسلعة ويستطيع استخدام مكينات أكبر عدد وأكثر كفاءة، وأنه عندما تكون السوق المحلية صغيرة، فإنه مثل هذه الوفورات يمكن جنيها فقط إذا كانت هناك سوق تصدير واسعة إلى المناطق الحضرية الأخرى وأن مثل هذا يمكن تحقيق عادة فقط بوساطة تحمله تكاليف نقل عالية.

٣- إن شرط تعيين مستوى محدد من السكان له علاقة وثيقة جداً بإقتصاديات الحجم قبل أن تتم عملية توفير خدمات معينة من قبل القطاع العام، وهذا يصح بالنسبة لعدد كبير من الخدمات العامة المختلفة، وبصورة خاصة المتعلق منها بالنقل، ففي المناطق الحضرية الكبرى فقط توجد المطارات التي يتطلب وجودها حدًا أدنى من السكان، كذلك بالنسبة لتوفير خطوط رئيسية للمطارات، فالنقل الجيد داخل المدينة يزيد من الأسواق المحتمل قيامها في المنطقة وبالنسبة للمنشأة فإنها تستطيع أن تقوم بأعمالها بصورة إقتصادية وفي نفس الوقت تقلل من التكلفة الخاصة بإستيراد المواد الخام ومكوناتها إلى المنطقة.

٤- إن التركيز الجغرافي لنوع معين من الصناعة في موقع خاص يشجع على إقامة صناعات تكميلية تسهم في سد الطلب الواقع على إستيراد المواد الخام وتقدم التسهيلات إلى السوق وتنقل المنتج النهائي.

٥- هناك إقتصاديات أخرى للتكتل تصاحب التركيز الجغرافي للمنشآت المتماثلة، كمصادر للعمل الماهر تميل للتراكم ونظام إحلال العمل المتصل بحاجات الصناعة المحلية.

٦- يرافق تطور روافد العمل الماهر تطور روافد المقدرة الإدارية والتنظيمية، ولا ينطبق هذا على من له علاقة مباشرة بالصناعة فقط وإنما ينسحب ذلك على بقية الإداريين مثلاً المحاسبين وغيرهم.

٧- الخدمات المالية والتجارية، تزدهر بكثرة في المدن الكبرى فهي تتناغم أكثر من الحاجات المحلية التخصصية للصناعة في المنطقة وبالتالي فإنها تتمكن من تقديم مساعدة أعظم في التمويل والسيطرة الإستثمارية.

٨- إن التركزات الحضرية تستطيع عادة تقديم مدى أوسع من الخدمات الترفيهية الاجتماعية والتعليمية من المراكز الصغيرة الأمر الذي يؤدي إلى جذب الإدارات الجيدة إليها، وغالباً ما تكون وسائل الراحة المتوافرة في المنطقة العامل الذي يجذب الإدارات العليا إضافة إلى الرواتب العالية.

٩- يفضل رجال الأعمال التركيز في منطقة واحدة لأن ذلك يمكنهم من الإتصال بينهم وجها لوجه، وهذا يمكنهم من إجراء عمليات إدارية ذات كفاءة أكثر كما يدعون، تعزز من ثقتهم وتمكنهم من تبادل الأفكار دون أية إعاقة، فبغض النظر في التحسينات في وسائل الإتصال تظهر

حقيقة رغبة رجال الأعمال في معرفة الأشخاص الذين يتعاملون معهم شخصياً.

١٠- هناك نوع آخر أكثر ديناميكية في إقتصاديات التكتل ألا وهو الحاجز الأكبر للمنشآت للإبتكار في ظل التركيز الجغرافي، حيث أكد كلا من Duncan و Ogburn سنة ١٩٦٤ خلال الفترة ١٩٠٠-١٩٣٥ أن أكثر من نصف الإبتكارات المسجلة في الولايات المتحدة الأمريكية وعددها ٦٠٠ إبتكار تحققت في المدن التي يتجاوز عدد سكانها ٣٠٠,٠٠٠ نسمة، هناك عدة أسباب تؤيد وجود ارتباط بين الإبتكارات والتركز فوجود عدد كبير من المنشآت التي تنتج سلعة متشابهة في المدينة يحفز ويحث على المنافسة ويشجع على إبتكار طرق جديدة في الإنتاج، وأن التركيز الجغرافي نفسه يميل إلى حدوث تدفق في المعلومات بحرية أكثر بين مصنعي السلعة وبين المجهزين والمستهلكين، فالإختراعات الكثيرة هي نتيجة للمعرفة التامة بما يحتاجه المستهلك إضافة إلى تشخيص المشاكل المتعلقة بالتجهيز، أخيراً فإن وسائل الإتصال بصورة عامة هي كثيرة جداً في التركزات الكبيرة مما يساعد على نشر الأخبار عن الإبتكارات الجديدة بسرعة ليتم إعتمادها من قبل جميع المنشآت في المنطقة<sup>(١)</sup>.

### خلاصة:

تزايد المدن من حيث العدد والحجم فبالنسبة للمنشآت يعتبر ذلك ميزة إيجابية لمواقع التجمع سواء مع منشآت متشابهة أو منشآت تكميلية بطبيعتها.

(1) DUMONT G., OP- CIT., P. 92.

ويوفر التركيز الجغرافي منافع التكتل وتحقيق وفورات الحجم مع تعديلات سريعة تقريباً بين فرص العمل وزيادة السكان، فبالنسبة للأفراد فالمدن توفر لهم مجالاً واسعاً من الخدمات وتسمح بالتمتع بمستوى أعلى من المعيشة وهناك علاقة واضحة بين جاذبية المدن لكل من الأفراد والمنشآت.

إن وجود سوق وتوفير الأيدي العاملة في المناطق الحضرية الكبرى هو بذاته منفعة للمنشآت، مما يجعلها تختار موقعها هناك، لكن الأفراد كذلك يكسبون دخلاً أعلى نتيجة حصولهم على مجال أوسع من فرص الاستخدام ومجال أوسع للاختيار بين الوظائف والتطلع نحو دخل أعلى.





# الفصل الحادي عشر

الأنشطة الاقتصادية في المدينة



## الفصل الحادي عشر

### الأنشطة الاقتصادية في المدينة

#### مقدمة:

يرتبط حجم المدينة بنوع وعدد الوظائف الحضرية التي تؤديها، فبالرغم من أنها تتشكل من مجال مبني وآخر غير مبني، إلا أن بنيتها الاقتصادية تعتبر جد معقدة، لأن المدينة تؤدي بالدرجة الأولى دورًا تجاريًا، وتقدم العديد من الخدمات وبإمكانها أن تضم صناعات متنوعة.

وتكمن أهمية هذه الوظائف الحضرية بمدى نفوذها المحلي، والإقليمي وحتى الوطني، كما أنه يمكن للمدينة أن تخصص اقتصاديًا كأن تكون مدن إدارية، مدن صناعية، مدن سياحية...، مما يجعل التركيب الاقتصادي والاجتماعي للسكان متباين في كل واحدة من هذه المدن.

وتسمح دراسة توزيع الوظائف الحضرية داخل المدينة بتوضيح مختلف الأنشطة الاقتصادية ودورها في رسم البنية الاقتصادية للمدينة، لكن بصفة عامة فقد أثبتت الدراسات السابقة أن الأنشطة الاقتصادية في المدينة تتوزع في شكلين<sup>(١)</sup>، هما:

▪ قطاع الخدمات.

▪ قطاع الصناعة.

(1) Laborde P.OP- CIT, P. 115.

وعليه سنحاول فيما يلي توضيح مختلف الأنشطة الاقتصادية التي تنتمي إلى هذين القطاعين وعلاقتها بالبعد الحضري ودورها في التنمية الحضرية للمدينة.

### ١- نشاط التجارة والخدمات:

تنتشر التجارة والخدمات بشكل أوسع في النظام الحضري، أي في المدن جميعاً، كما تتوافر هذه الخدمات في المدن بدرجات متفاوتة، وأكثر الخدمات شيوعاً وانتشاراً في المدن تلك المرتبطة بتوزيع وتبادل السلع والخدمات، حيث تعتبر المدن دون إستثناء مراكز تسويق أو مراكز تجارية، تهتم بتجميع السلع من السكان وتوزيعها عليهم من خلال عمليات البيع والشراء، وتهتم أيضاً بتقديم الخدمات لسكان المدن وللسكان القاطنين في الأقاليم التابعة لها.

وعلى الرغم من ذلك، نجد أنه في بعض المدن أن الوظيفة التجارية لا تظهر بوضوح حيث تخفيها وتغطيها وظائف متخصصة أخرى تتميز بأدوار أكثر أهمية في التنظيم الاقتصادي لسكان المدينة، وربما يكون هذا هو السبب في إيجاد العديد من مراكز الاستقرار البشري في الأقاليم الزراعية، وقد أطلق على هذه المراكز بالأماكن المركزية.

وبصفة عامة فإن المدن تنشأ لأسباب اقتصادية، حيث تحتل نقاطاً تعمل على تسهيل تبادل السلع والخدمات، ويجتمع السكان في المدن لتبادل السلع والخدمات والأفكار. وتشكل المدن في الوقت الحاضر مراكز للقوة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية<sup>(١)</sup>.

تلعب التجارة والخدمات دوراً كبيراً في المجال الحضري، وتختلف أهمية قطاع التجارة والخدمات من مدينة لأخرى، وتقف عوامل مختلفة وراء تباين

(١) كايد عثمان أبو صبحة، مرجع سابق، ص. ١٤٥.



الدور الذي يلعبه هذا القطاع في إقتصاديات كل منها.

وقد تبلور تفاعل تلك العوامل في بيئة المناطق الحضرية وتم ترجمته في أشكال توطينية مختلفة للأنشطة التجارية والخدمات داخل المدن، كما يتم هذا التفاعل من خلال عدة عمليات عمرانية بتلك المناطق الحضرية، واختلاف طبيعة العمليات الحضرية التي تسودها والمراحل التي وصلت إليها في التنظيم الحضري<sup>(١)</sup>.

تندرج التجارة في وظيفة رئيسية للقطاع الخدمي وهي وظيفة التوزيع، لأنها الوسيط بين الإنتاج النهائي والاستهلاك، ويغطي التوزيع أنواع عديدة من المواد، فهناك مواد وسلع يشترونها التجار ويعيدون بيعها على حالها بالتجزئة أو بالجملة، وهناك مواد وسلع أخرى تخضع إلى تحويل قبل أن تدخل إلى مرحلة التوزيع (الجزار، المخبزة...)، وهناك أيضًا أنشطة تجارية ذات طابع خدمي لأنها ليست ناتجة عن صفقة وليس لها طابع التوزيع مثل محلات التصليح (آلات التبريد، المحركات...)، الفنادق، المطاعم، الأطباء، المحامين... وكل هذه الأنشطة التجارية والخدمات ذات دور إقتصادي مجالي حقيقي بالمدينة.

#### ١-١- عوامل توطن التجارة والخدمات بالمدينة:

تحتل المنشآت التجارية والخدمات الأماكن المركزية داخل المدينة، وذلك لمجموعة من العوامل، والمتمثلة في:

▪ إنخفاض تكلفتها عامة، حيث لا تتطلب التجارة والخدمات عمالة كبيرة

(١) فتحي محمد مصيلحي، جغرافية المدن: الإطار النظري وتطبيقات عربية، القاهرة،

أو طاقة، كما تنخفض تكلفة إنشاءها لقلّة المساحات التي تشغلها، حتى أن تكلفة التشغيل تتضاءل في قطاع الخدمات خاصة، بينما ترتفع نسبياً في قطاع التجارة، ولكن ظهرت طرق كثيرة نحو تخفيضها مثل تأجيل دفع معظم قيمة السلع المباعة حتى الفراغ من بيعها.

■ المرونة التي يتمتع بها هذا القطاع التجاري والخدمي، فيتم تشغيله في مساحات محدودة، ويمتد رأسياً في الطوابق العليا، وذلك عكس الخدمات الصحية والتعليمية والصناعة التي تتطلب امتداداً أفقياً في مساحات كبيرة لا تتوفر إلا في المناطق الهامشية وتعجز عن تقديمه المناطق المركزية من المدينة.

■ تتميز بارتفاع عوائدها الصافية في مقابل الانخفاض الكبير لعوائدها وقدرتها على المنافسة على المجال، ولكن لا تجد حاجتها من الأراضي الواسعة اللازمة للإستخدام الصناعي في المنطقة المركزية لكي تتنافس عليه.

وبمراعاة النظام الإقتصادي السائد في المدينة نجد في المدن الرأسمالية أن التجارة والخدمات نشاط مفتوح للتنافس فتوقعها يخضع لقواعد المردودية، أما في المدن الاشتراكية فتوقع التجارة والخدمات محدد بتلبية الاحتياجات الآنية والمتوقعة للسكان، لكن في كلتا الحالتين يجب أن تأخذ في الاعتبار المتغيرات التالية<sup>(١)</sup>:

■ الزبائن: عددهم، قدرتهم الشرائية، عاداتهم الاستهلاكية...

(1) MERENNE-SCHOUMAKER B, Géographie des services et des commerces, Presses universitaires de Rennes, Rennes, 2003, P. 85- 86.

▪ صفات المنشآت التجارية وطبيعة المواد المباعة التي تحدد كثافة التردد عليها: مواد استهلاكية يومية (خبز، حليب...)، مواد بالمناسبة (أثاث، ألبسة، أحذية...) ومواد خاصة الذهب، روائح...

▪ نوعية المواد وسعرها.

▪ سهولة الوصول إليها.

#### ٢-١- تصنيف الأنشطة التجارية والخدمية:

تختلف الأنواع التجارية والخدمية التي يحتاجها سكان المدينة في عدد من الخصائص المترابطة، تجعلنا نقسمها أو نصنفها إلى مجموعات أو مستويات التجارية:

#### تصنيف المحلات التجارية وفقا للنشاط الغذائي وغير الغذائي:

يعتمد هذا التصنيف على تحديد عدد المحلات التجارية ذات النشاط الغذائي وعدد المحلات التجارية ذات النشاط غير الغذائي، والذي من شأنه توضيح قيمة الجذب التجاري للمدينة، وهي حاصل قسمة عدد محلات التجارة غير الغذائية على عدد محلات التجارة الغذائية، حيث تنحصر النتيجة بين ٠ و ١، وكلما اقتربت القيمة من ١ تميزت المدينة بقوة جذبها التجاري باحتوائها على أنواع تجارية يندر تواجدها في مدن أخرى، أما إذا اقتربت القيمة من ٠ فإن المدينة تفتقر لأغلب الأنواع التجارية وتسود بها فقط التجارة الغذائية، مما يجعلها تابعة للمدن ذات الجذب التجاري المرتفع.

وتجدر الإشارة بالذكر إلى أن المحلات التجارية ذات النشاط الغذائي تضم محلات المواد الغذائية، والخضر و الفواكه، والخباز، واللبن، والسميد ومشتقاته، وحلويات، والمطعم...، أما المحلات التجارية ذات النشاط غير

الغذائي فتضم محلات الأثاث، والألبسة و الأحذية، والأجهزة الكهرومنزلية،  
والنجارة، والميكانيك، والوكالة العقارية، والترخيص الصحي...

### تصنيف المحلات التجارية وفق مقاربة اقتصادية:

يحمل هذا التصنيف بعداً جغرافياً، لأنه يسمح بالكشف عن العلاقات التي  
تربط بين مختلف المدن فيما بينها من حيث توفرها على أنواع من الأنشطة  
التجارية.

وتتوزع الأنشطة التجارية في هذا التصنيف في ٠٣ مجموعات:

- محلات التجارة الصافية: تضم هذه المجموعة ٠٣ أصناف من الأنشطة  
التجارية:

- صنف التغذية: مواد غذائية، وخضر و فواكه، ومخابز، وجزار، وحلويات  
ومرطبات...

- صنف الملابس: ملابس جاهزة، وأقمشة، وألبسة رياضية، ولوازم  
الخياطة، وأحذية...

- صنف التجهيز المنزلي: أدوات كهرومنزلية، وأواني، وأثاث...

- محلات التجارة الحرفية: تتضمن هذه المجموعة (٠٢) صنفين هما:

- صنف الحرف الإنتاجية: النجارة، والحدادة، والصياغة، والمطاحن...

- صنف الحرف الخدمية والصيانة: ميكانيك السيارات، وتصليح الراديو  
والتلفزيون، وتصليح المحركات الكهربائية...

- محلات التجارة الخدمية: تتضمن هذه المجموعة:

مطاعم، مقاهي، محامي، طبيب، كاتب عمومي...



## ١-٣- الأنشطة التجارية والخدمية واستخدامات الأرض:

تتخذ الأنشطة التجارية والخدمات الخاصة أماكن مركزية المجال الحضري، وذلك لعدة عوامل<sup>(١)</sup>:

- انخفاض تكلفتها عامة، فلا تتطلب التجارة والخدمات عمالة كبيرة أو طاقة، كما تنخفض تكلفة إنشائها لقلة المساحات التي تشغلها، حتى تكلفة التشغيل تتضاءل في قطاع الخدمات الخاصة، بينما ترتفع نسبياً في قطاع التجارة، ولكن ظهرت سبل كثيرة نحو تخفيضها مثل تأجيل دفع معظم قيمة السلع المباعة حتى الفراغ من بيعها.
- المرونة الكبيرة التي يتمتع بها هذا القطاع التجاري والخدمي، فيتم تشغيله في مساحات محدودة، ويمتد رأسياً في الطوابق العليا، وذلك عكس الخدمات الصحية والتعليمية والصناعة التي تتطلب امتداداً أفقياً في مساحات كبيرة لا تتوفر إلا في المناطق الهامشية وتعجز عن تقديمه المناطق الوسطى المركزية القديمة.
- تتميز بارتفاع عوائدها الصافية في مقابل الانخفاض الكبير لعوائد الخدمات التعليمية والصحية والترفيهية، حتى الصناعة رغم ارتفاع عوائدها وقدرتها على المنافسة على المجال، ولكن لا تجد حاجتها من الأراضي الواسعة اللازمة للإستخدام الصناعي في المنطقة المركزية لكي تتنافس عليه.

ونتيجة لذلك تجد التنافس على حيازة المجال بالامتلاك أو التأجير يتحدد طبقاً لقدرة تلك الإستخدامات على الدفع، وقد رتبت نظرية عارض الإيجارات

(١) فتحي محمد مصيلحي، مرجع سابق، ص. ٣٦٤.

Bid Rent الاستخدامات الحضرية على التوالي من المنطقة المركزية، حيث نجد التجارة ثم الاستخدام الصناعي في القطاعات الوسطى، وأخيراً الاستخدام السكني في مناطق الأطراف والهوامش الحضرية.

وبناء على متغير التكاليف والعوائد الاجتماعية يتعدل هذا التوزيع الأفقي للاستخدامات الحضرية فتلجأ الصناعة إلى المناطق الهامشية وتستغني عن مكانها بالنطاق الثاني الأوسط التالي للمنطقة المركزية للاستخدام السكني، وهذا التغير جاء نتيجة محاولة تقليل التكاليف الاجتماعية التي يتحملها السكان إلى أدنى بإبعاد المواد الغبارية والملوثات والاختناقات المرورية التي يمكن أن تحدثه الصناعة لو قامت في المناطق المأهولة.

وفي مقابل ذلك نجد تجاهد الاستخدامات التجارية والخدمية الخاصة من أجل التوطن بالمناطق الوسطى المركزية لتقليل رحلة السكان التسويقية من جميع أجزاء المدينة إلى أدنى حد، وهناك اتجاه آخر يتمثل في زيادة العوائد إلى أقصى حد ممكن بالتعامل مع السوق المركزية، ومعرفة ظروف المنافسين والتغيرات التي تطرأ على السلعة وسلوك المستهلكين.

وتعد الصناعات اليدوية والخفيفة القائمة حول المنطقة المركزية للمجال الحضري بقايا النطاق الصناعي التي هجرته الصناعات إلى المناطق الهامشية، وساعد على بقاء الصناعات الحرفية واليدوية والخفيفة في النطاق الانتقالي التالي للمنطقة المركزية إرتباطها بالسلع التجارية المعروضة بالمنطقة المركزية من ناحية ومرونتها التي تظهر في شغلها مساحات محدودة، والتلوث البيئي المحدود التي تحدثه إذا قورنت بالصناعات الثقيلة والأساسية.

وتسجل النظريات والنماذج التي تقنن التنظيم المجالي لاستخدامات الأرض في المجال الحضري اتجاهات توطن تلك الأنشطة والاستخدامات

داخل المنطقة الحضرية، وتتفق تلك النماذج والنظريات، كما تختلف في عدة حقائق هامة:

أولاً: وجود منطقة أعمال وتجارة مركزية تتوسط المجالات الحضرية، ولكن تختلف في درجة توسطها لتلك المناطق الحضرية:

- التوسط الهندسي للرقعة المساحية للمجالات الحضرية، كما هو الحال في نموذج Burgess ، وأن النطاقات المركزية المنتظمة مرسومة من مركز المنطقة المركزية، وكما هو الحال أيضاً في نموذج المدينة البريطانية المتوسطة الحجم.

- التوسط الجغرافي للمنطقة الحضرية وقطاعاتها المختلفة، كما هو الحال في نموذج Hoyet القطاعي، ونموذج Ullman و Harris المتعدد النويات التي تظهر فيهما الرقعة المساحية للمدينة غير الدائرية تماماً، ولا تتوسط المنطقة المركزية للمدينة هندسياً.

ثانياً: يظهر في نموذج Ullman و Harris للمدينة المتعددة النويات منطقة أعمال وتجارة أخرى في أطراف المدينة، بجانب منطقة الأعمال والتجارة المركزية.

ويرجع عدم توسط منطقة الأعمال والتجارة هندسياً للرقعة المساحية للمدينة إلى عدم تجانس توزيع كثافة السكان بها أو تفاوت النمو العمراني من نوية واحدة إلى جميع الاتجاهات، بينما يرجع ظهور مناطق أعمال وتجارة أخرى بجانب منطقة الأعمال المركزية إلى عوامل أخرى مختلفة تختص بتفاوت طبيعة السلع التجارية والخدمات والكميات المعروضة والمطلوبة منها من ناحية، واختلاف طول الرحلات التسويقية من أجل تلك السلع والخدمات من ناحية أخرى.

## ٢- النشاط الصناعي:

تعتبر الصناعة عنصراً مهماً للقاعدة الاقتصادية للعديد من المدن، كما لعبت الصناعة دوراً مهماً في عملية نمو المدن بشكل خاص وعملية التحضر بشكل عام، فلا تعتبر أية مناقشة للمدن مكتملة دون الأخذ بعين الاعتبار دور هذه المدن كمراكز للصناعة<sup>(١)</sup>.

تمثل الصناعة أهم القواعد الاقتصادية للتجمعات الحضرية، ولكن تختلف من مدينة لأخرى، وتتعايش الصناعة مع بقية الأنشطة الحضرية الأخرى داخل المنطقة المبنية على ضوء تفاعلها مع بعض تبعات لمتغيرات التكاليف المنظورة (المادية) والتكاليف غير المنظورة (الاجتماعية) من ناحية، والعوائد النقدية والاجتماعية من ناحية أخرى، أي بناء على تحليل تكاليف الفائدة.

وينعكس هذا التفاعل بين الأنشطة الحضرية على التنظيم المجالي لاستخدامات هذه الأنشطة داخل المناطق الحضرية، والتي سجلته نظريات ونماذج التركيب الحضري، والتي لا نجد لها قائمة بتفاصيلها في المدن المختلفة، لكن تختلف بدرجة أو بأخرى من حيث التفصيل أو التوجيه تبعاً لتغاير مركب العناصر البيئية في كل مدينة<sup>(٢)</sup>.

### ٢-١- الصناعة ودورها في تنظيم المجال الحضري واستخدامات الأرض:

أوضحت النظريات والنماذج المتعلقة بنمو وتركيب المدن وتقنين التنظيم المكان لأنماط استخدام الأراضي على اختلاف تواريخ توقيعتها، أن الصناعة

(١) كايد عثمان أبو صبحه، مرجع سابق، ص. ١٤٠.

(٢) فتحي محمد مصيلحي، جغرافية المدن: الإطار النظري وتطبيقات عربية، مرجع سابق، ص. ٣٤٣.



إحدى الأنماط الرئيسية لاستخدامات الأراضي في المناطق الحضرية وذلك من خلال ما يلي:

#### - الإمتداد داخل المجال الحضري:

تتوقع الأنشطة الصناعية بالمدينة في منطقتين:

- منطقة الصناعات الخفيفة (الصغيرة) والحرفية في النطاق التالي لمنطقة الأعمال المركزية واتفقت نظريات R. W Burgess و H. Hoyt و Harris- Ullman على توقع إمتدادها داخل هذا النطاق، ومن أمثلة صناعات هذا النطاق صناعة الأحذية والملابس والأزياء وورش الصيانة وورش إصلاح السيارات، وترتبط أهم تلك الصناعات بمنطقة الأعمال والتجارة، وتتميز الصناعة في هذا النطاق بعدة خصائص حيث ترتبط تلك الصناعة بتجارة التجزئة في منطقة الأعمال والتجارة، وتختلط بتجارة الجملة ومخازن المحلات التجارية بمنطقة الأعمال والتجارة، كما يتميز هذا النطاق بالمنازل المقسمة بين الصناعة والتجارة والسكن.
- منطقة الصناعات الأساسية والثقيلة، فهي تقع في هوامش المنطقة الحضرية، وقد سجل نموذج Mann و Harris- Ullman إمتداد تلك المنطقة على أطراف المنطقة الحضرية أو في نويات منفصلة.

#### - العلاقات داخل المجال الحضري:

- توقع الصناعة مرتبط بالخطوط النقلية السريعة والمجاري المائية (H. Hoyt) لأهمية الأولى الحيوية في تصريف الإنتاج ونقل الخامات، وأهمية الثانية في النقل المائي الرخيص وصرف النفايات الصناعية السائلة.

▪ مراعاة اتجاه وحركة الرياح (Mann) فإذا كان مصدر الرياح من الجهة الغربية، فالصناعة لا بد من أن تقوم في المنطقة الشرقية لصرف النفايات الغازية بعيداً عن المنطقة الصناعية.

▪ العلاقة العكسية لتوقيع كل من الصناعة والسكن الراقى، فكلاهما في صراع على الجبهات المائية والطرق النقلية السريعة المؤدية إلى منطقة الأعمال والتجارة.

▪ العلاقة الطردية في توقيع الصناعة والسكن ذا النمط المنخفض.

▪ تشكل الصناعة والموانئ نويات حديثة ومعاصرة منفصلة عن النويات القديمة وينمو حولها العمران.

بصفة عامة فإن توقيع الصناعة داخل المجال الحضري مرتبط بحجم الصناعة في حد ذاتها وذلك كما يلي:

- الصناعات الصغيرة: هناك وضعيتان متباينتان بإمكانهما أن تحدث:

١- إن الصناعة الصغيرة في اقتصاد ذو نمو ضعيف لا تضمن سوى سد حاجيات بعض أنواع الإستهلاكات ذات الطابع المحلي أو الحضري، فتوقيع هذه المؤسسات يكون داخل المجال الحضري.

٢- أما إذا كانت الوضعية الاقتصادية ذات معدل نمو مرتفع، فالصناعة الصغيرة تلعب دور مكمل للأنشطة الإنتاجية الأخرى في حيز كبير، وفي هذه الحالة فتوقيعها يكون قرب مؤسسات ذات أهمية أكبر في الإنتاج والموقعة خارج الإطار الحضري أو على حافته.

▪ الصناعات المتوسطة: إن نفس الوضعيتين السابقتين تنطبق على الصناعات المتوسطة، فإذا كان منتج هذه الصناعات موجه مباشرة

إلى الاستهلاك المحلي فبإمكانها أن توقع داخل المدينة، أما إذا كانت تشكل سندا لصناعات أخرى أكثر أهمية فتوقعها يكون خارج المدينة في المنطقة الصناعية في أغلب الحالات، لأن مثل هذه الصناعات على العموم يكون في مناطق التركيز الصناعي.

▪ **الصناعات الثقيلة:** إن الشروط التي تحدد توقعها بعد وجود الماء والطاقة هي:

- ١ - شبكة طرق كثيفة للنقل ومحاور كبرى للمرور والاتصال.
  - ٢ - حوض كبير لليد العاملة المؤهلة وغير المؤهلة من المجال الحضري القريب أو خارجه.
- إن تحليل المؤسسات الصناعية يتركز من جهة على الصفات التقنية والاقتصادية، ومن جهة أخرى على الصفات المرتبطة بطرق تصرفاتها مع المؤسسات الأخرى الاقتصادية والصناعية.
- **نفهم من الصفات التقنية والاقتصادية:** الوضع أو الحالة القانونية للمؤسسة من حيث: كونها عمومية، خاصة، حجمها، وحجم التشغيل في مساق الإنتاج ودرجة هيمنتها على القطاع.
- **نفهم من صفات تصرفها:** وضع رصيد علاقتها مع قطب يوجه نشاطات المؤسسة ويحدد أهدافها على المدى القصير والطويل.

## ٢-٢- المجال الصناعي المنظم والمهيكل والعوامل المتحكمة فيه:

يخضع تحويل الأنشطة الصناعية خارج المجال الحضري لعدة عوامل:

- ١ - السعر المرتفع للأرض داخل المجال الحضري.

٢- صعوبة السير والمرور بسبب التدفقات الكبيرة من كل نوع.

٣- التلوث الناتج عن هذه الأنشطة الصناعية.

وإن توقيع الأنشطة الصناعية خارج المجال الحضري يجلب لها الاستفادة من كلفة قليلة لسعر الأرض ووجود مساحات كبيرة وطرق كثيفة للوصول إلى المؤسسات الصناعية.

نمت فكرة المجال الصناعي المنظم والمهيكل وتطورت على أساس المبادئ التالية:

- إحتجاز مساحات خاصة للصناعات الصغيرة والمتوسطة بعد دراسة مثبتة في مخطط عام للتهيئة يرافقه قانون لاستخدام الأرض، هذا القانون يحدد نموذج الصناعة العلاقة بين المساحة المبنية والمساحة الحرة.
- المقاييس والأولويات التي يجب إحترامها (منشآت الطرق والسكك الحديدية) والخدمات المرافقة للأنشطة الصناعية والموجهة للعمال وأخيرًا المجالات الخضراء.

وعلى العموم فإن كل محاولة تصنيع ذات مستوى حضري أو جهوي يجب أن تخضع لمخطط وقانون مسبق بإمكانه أن يضمن المرونة والليونة والتكيف مع الحركية الاقتصادية كانت أم توقيعية للمؤسسة الصناعية.

يكون توقيع المجالات الصناعية المنظمة قرب الطرق الرئيسية والمحاور الكبرى للنقل كالسكك الحديدية ذات الطابع الجهوي ومرتبطة مباشرة بالطرق السريعة المؤدية إلى المدينة عن طريق النقل الجماعي ذو القدرة العالية.

تتصرف هذه الصفات وكأنها عوامل مشجعة لمساق اللامركزية الصناعية، لا تجلب المؤسسات الصناعية لوحدها فحسب ولكن كذلك الخدمات المرافقة



والإعتمادات العامة كمكاتب الدراسات، المخابر، الوكالات وحتى الخدمات الجماعية كالمطاعم والتجهيزات الجماعية الاجتماعية التربوية والرياضية.

تقوم هذه السياسة على مبدأ المرونة في تقسيم الأرض إلى قطع صناعية تكون مرنة وتجعل من المؤسسة الصناعية غلافًا بإمكانه أن يأوي أي نشاط صناعي بغض النظر عن طبيعته وهذا النوع من التصور ينطبق خاصة على الصناعات الصغيرة والمتوسطة لأن التجربة والدراسات أثبتت أن عدة أنواع صناعية لا تتطلب صفات خاصة لبنائها.

تسمح المرونة بتحديد التصور الجديد والمستقبلي للمجال الصناعي، فهذه المرونة تتعلق أولاً بالغلاف حتى يكفي للمتطلبات المختلفة وخاصة لامتصاص التوسع المرتقب، وثانيًا بالنسيج الصناعي في حد ذاته وهذا يمكن المتعامل الصناعي من استثمار الغلاف الصناعي في أوقات قصيرة والشروع مباشرة في استثمار النشاط الإنتاجي، وهذا من شأنه تشجيع الانطلاق الاقتصادي للمنطقة والإقليم.

■ إن الصناعة الجاهزة للمؤسسات الاقتصادية تشجع التوقيع وذلك عن طريق الصيغتين: الكراء أو الكراء مع الالتزام بالشراء، لأن هذين الصيغتين تمثل أفضلية للمتعامل وتريحه من تجنيد أموال يتطلبها بناء مؤسسة.

■ إن المتعامل الذي ينوي توسيع نشاطه الإنتاجي بإمكانه أن يتحصل على غلاف بدون أن يشتريه، فصيغة الكراء تجنبه من خسارة أموال وتمكنه من وقف قراراته إذا كانت الوضعية الاقتصادية غير جيدة.

## ٢-٣- مقاييس التقسيم إلى قطع أرضية للصناعة:

من بين المقاييس المطبقة هي وضع قطع متساوية ومتجانسة مثلما هو معمول به على العموم (قطع بـ ٢ هكتار: ١٠٠ م × ٢٠٠ م) التي بإمكانها أن تجزأ إلى قطع صغيرة وتجمع مع قطع أخرى حتى تكون قطعة ذات أبعاد أكبر وتلبي حاجات المتعامل الصناعي، وبهذه الطريقة وبإختيار البناء الجاهز بالإمكان أن تحول أو تنقل مؤسسة إلى قطعة أخرى أكبر من القطعة التي هي عليها. إن هذا الاقتراح العمراني يجب أن يستعمل العناصر المهيكلية حتى يخلق إطار تنوع داخله الوحدات الإنتاجية مهيكلية ومنظمة، لهذا تم توقيع مركزا رياديا أو إداريا للمنطقة الصناعية وأدمجنا الخدمات العامة التي لها دورها الفعال على مستويين<sup>(١)</sup>:

▪ من الناحية الوظيفية والاقتصادية: فالمركز الإداري يأخذ على عاتقه كل الأنشطة المتعلقة بعروض البيع والتبادل وتسيير المنطقة الصناعية والوحدات، كما يقوم هذا المركز بالأبحاث والدراسات للأسواق الاستهلاكية وخدمات تتمثل في تمويل المؤسسات بالمواد الأولية والمحروقات والطاقة ويضمن تسيير وصيانة الشاحنات الصناعية.

▪ من الناحية الاجتماعية: فهذا المركز يقوم بتسيير الخدمات العامة (المطاعم، التجهيزات الصحية والرياضية والترفيهية...)، فإشعاعه يمكن أن يتجاوز حدود المنطقة الصناعية.

أصبح دور هذه التجهيزات مهم جدًا في المناطق الصناعية بسبب تطور

(1) ZUCHELLI A., Introduction à l'urbanisme opérationnel et la composition urbaine, Tome 4, OPU, Alger, 1984, P. 246.

التكنولوجيا والآلية، حيث أن هذين العنصرين يشكلان عامل من أجل تخفيض المدة الزمنية للعمل مما يسمح بالقيام بأنشطة فردية أو جماعية (كالرياضة) تمكن العمال من الترقية والانفتاح الاجتماعي، وعليه فإن اندماج التجهيزات الصناعية في المجال الحضري يكون له صدى عميق ومجدد، لأن إدماج هذه الوظائف ذات النوعية العالية يعطي قيمة للمجال الصناعي ويجعل من فكرة تضاد أو ازدواجية الأنشطة الحضرية والأنشطة الصناعية فكرة متجاوزة.

## ٢-٤- توجيه المناطق الصناعية داخل المدن:

يختلف توجيه المناطق الصناعية داخل المجالات الحضرية، ويرتبط ذلك بعدة عوامل: إقتصادية، واجتماعية وبيئية، وبصفة عامة فإن أغلب المناطق الصناعية تقع في أطراف المناطق الحضرية ومناطقها الهامشية، لكن تختلف في درجة إتصالها بالكتلة العمرانية، حيث نجد:

- مناطق صناعية منفصلة تمامًا عن الكتلة العمرانية الرئيسية.
  - مناطق صناعية واقعة في الأطراف الخارجية للمدينة ولكنها متصلة بامتداد الكتلة العمرانية الداخلية.
  - مناطق صناعية تتداخل مع الإمتدادات العمرانية السكنية للمدينة.
- وفي جميع الحالات يفضل في توقيع المناطق الصناعية بالمناطق الهامشية للمجالات الحضرية أن تكون منفصلة عن الكتلة العمرانية بالمدينة لإبعاد الملوثات البيئية (الأدخنة، والأتربة والضجيج)، هذا فضلا عن الاختناقات المرورية عن المناطق السكنية بالمدينة، وربما يكون ذلك محل عناية وإهتمام لدى الهيئات المعنية بتخطيط المناطق الصناعية بالمدن.

ولكن يغيب عن أذهان تلك الهيئات المعنية مجموعة إعتبرات هامة،

تتعلق كلها بالمعرفة المفصلة بإمكانيات النمو العمراني الأفقي للأحياء الهامشية وضواحي تلك المدن والتي تقع فيها إحدى المناطق الصناعية، حيث لا تقطع معدلات النمو العمراني المنطقة الفاصلة بين المنطقة الصناعية والمناطق السكنية، وتحتوي المنطقة الصناعية في داخلها، خاصة في غياب أي خطة أو تخطيط، أو حتى في غياب القوانين الملزمة بتنفيذ المخططات -إذا وجدت- أو في حالة تعارض سلطات الهيئات المعنية بالمناطق الصناعية والمدينة والإقليم.

إنه في تخطيط وتوقيع المناطق الصناعية يجب أن تكون بعيدة عن المناطق السكنية بمساحات كافية من المناطق الخضراء المفتوحة، وأن تكون في أطراف المدينة غير النامية (المتجمدة)، والتي لا يتوقع أن تنمو أفقياً في اتجاه تلك المناطق الصناعية الوليدة النشأة، وأن تمنع الدولة والهيئات المعنية بقوة الامتدادات العمرانية العشوائية في تلك المناطق الفاصلة.

### ٣- تكلفة الاستخدامات الحضرية للأنشطة الاقتصادية:

لا يمكن تحليل توطن أي نوع من استخدامات الأرض في المناطق الحضرية مثل الاستخدام الصناعي أو التجاري أو السكني على حدة إلا في حالة فحص هذه الاستخدامات في مجملها، لأن الصراع على أشده بين الأنماط المختلفة من الاستخدامات الوظيفية على شغل المجال في المكنة بالإيجار أو الملكية، ويشرح نموذج المزايدة الإيجارية Bid Rent هذا الصراع على المجال، والذي يقرر أن من يدفع أعلى ثمن يحصل على حق الانتفاع أو الاستخدام لهذه الأراضي في السوق الحرة.

ويحكم توطن الاستخدامات الوظيفية داخل المناطق الحضرية أو تنظيمها المجالي مجموعتين من المتغيرات: المجموعة الأولى تختص بتكلفة



الاستخدام الإجمالية وهي مجموع تكلفة الإنشاء والتجهيز والتشغيل، والمجموعة الثانية تختص بعوائد الاستخدام، ويضاف إليهما التكاليف والعوائد الاجتماعية.

### ٣-١- تكلفة الاستخدامات الحضرية:

تتكون تكلفة الاستخدام من ثلاثة أنواع من التكاليف، وهي تكلفة الإنشاء وتكلفة التشغيل (التكلفة الجارية) والتكلفة الاجتماعية، ويتألف كل نوع أيضًا من تكاليف أخرى فرعية.

النوع الأول من التكاليف - التكلفة الإنشائية - تتألف من تكاليف الأراضي المطلوب أن يشغلها الاستخدام، وتكلفة التشييد (المباني)، وأخيرًا تكلفة التجهيزات (الآلات والطرق النقلية والمرافق)، أما تكاليف التشغيل فتتضمن تكلفة العمل وتكلفة الوقود والإنارة وتكلفة المواد الخام، وأخيرًا تكلفة النقل، أما التكاليف الاجتماعية فتتمثل في التأثير السلبي لقيام الاستخدام في مجال ما على التجمعات البشرية مثل تلوث البيئة والاختناقات المرورية...، ويحاول القائمون على كل نوع من الاستخدامات تقليل تكلفة الاستخدام إلى أدنى حد ممكن لزيادة عوائد الاستخدام إلى أقصى حد.

### ٣-٢- عوائد الاستخدام:

إن تقليل تكاليف الاستخدام إلى أدنى حد ممكن ليس هو السبيل الوحيد للوصول بالعوائد إلى أقصى حد ممكن (كما فعل فيبر وفون تونن في نظريتهما مثلاً في توطن الصناعة والزراعة)، بل يُضاف إلى ذلك الاتجاه نحو الإنتاج المتزايد من أجل التسويق الواسع، ويتبع في سبيل ذلك اتجاه الأنشطة والوظائف الحضرية نحو توسط السوق والبيع بالاستدانة وإتباع الأساليب

النفسية في عرض وبيع السلعة والدعاية وغيرها. أما العوائد الاجتماعية فتتمثل في التأثير الإيجابي لتوطن نوع معين من الاستخدامات في منطقة ما مثل تعمير منطقة غير جاذبة أو شق طرق جديدة.

ويلاحظ أن أغلب معايير التكلفة شبه ثابتة بالنسبة للنوع الواحد من النشاط والاستخدام عدا تكلفة الأراضي التي تتحدد بمعرفة المساحة المطلوبة للمشروع (وهي شبه ثابتة للنوع الواحد من الاستخدام أيضًا) وقيمة المتر المربع الذي يختلف حسب تباعده من مركز المدينة، وكذلك تختلف تكلفة النقل باختلاف المسافة التي تبعد المشروع عن السوق والمواد الخام، كما تختلف الأنشطة الحضرية في قدرتها على التسويق الواسع لإنتاجها المتزايد، والذي يتوقف أيضًا على مدى توسط المنشأة للسوق أو السوق المركزي.

والأنشطة التجارية بنوعها تجارة التجزئة والجملة مع الخدمات الخاصة (مثل عيادات الأطباء ومكاتب الاستيراد والتصدير والمحاماة ودور الخبرة والاستثمارات والبنوك وشركات التأمين وغيرها) تتفق في انخفاض تكلفتها الإنشائية لقلة المساحات التي تُمارس بها، وإن هذه الأنشطة تنمو رأسيًا في الطوابق المختلفة كنمو ممارستها أفقيًا في المحلات، كما تنخفض تكلفة البناء وتكلفة التجهيزات (التأثيث والديكور).

وتتميز الخدمات الخاصة بانخفاض تكلفة التشغيل إلى أدنى حد، بينما ترتفع نسبيًا تكاليف التشغيل في الأنشطة التجارية والتي تتمثل في قيمة السلع المعروضة (والتي ليست بالضرورة أن تكون مملوكة بالكامل أو مدفوعة قيمتها مقدمًا بالكامل).

أما الصناعة عامة والصناعات الثقيلة والمتوسطة خاصة فتتميز بارتفاع تكلفتها الإنشائية للعوامل التالية:

- حاجتها إلى مساحات واسعة لميل الصناعة إلى النمو الأفقي للمصانع وحاجتها إلى المخازن ومستودعات الإنتاج والمواد الخام.
- ارتفاع تكلفة بناء المنشآت الإدارية والأساسات العميقة للمصانع ورصف الطرق الداخلية.

- ارتفاع قيمة التجهيزات الضخمة التي تتطلبها من آلات الصناعة ومرافق وأجهزة تحكم، كما ترتفع تكلفة التشغيل لحاجتها إلى كميات ضخمة من المواد الخام والعمالة والوقود.

وتعد الخدمات التعليمية والصحية والترفيهية (الترفيه والعبادة) وظائف مكملة لحاجتها إلى مساحات كبيرة داخل المناطق الحضرية، وتكاليف البناء والتجهيزات الكبيرة، في مقابل ذلك ترتفع تكلفة التشغيل خاصة العمل والصيانة، ولكنها تعد أقل العوائد وخاصة في الدول الاشتراكية والنامية التي تعدها خدمات مجانية لسكانها.

لتقليل الأنشطة الحضرية إلى أدنى حد ممكن ورفع عوائدها إلى أقصى حد ممكن، تلجأ الاستخدامات والقائمون عليها إلى عدة اتجاهات:

١- تتجه بعض الأنشطة والاستخدامات الحضرية إلى المناطق الهامشية للمناطق الحضرية، مثل الصناعة ومؤسسات الوظيفة التعليمية المركزية (الجامعات والمدارس العليا)، والصحية والترفيهية (الأندية والحدائق) لوفرة المساحات الكبيرة من الأراضي الرخيصة في هذه الهوامش والضواحي التي تتطلبها مؤسسات تلك الأنشطة المكلفة عامة.

٢- تنشأ عن بعض الصناعات بعض الظواهر والتأثيرات الجانبية السلبية التي تؤثر تأثيراً ضاراً بالتجمعات البشرية التي توجد بها، مثل ما تنفثه

مداخنها من غازات وأتربة تؤدي إلى تلوث البيئة، ويصدر عنها ضجيج الآلات فتحدث تلوثاً للصوت، كما تحدث الصناعة إختناقات مرورية في الحركة التبادلية للعمالة الداخلة والخارجة للمصانع أثناء ورديات العمل، وتلك تكلفات إجتماعية لا تحملها الصناعة والقائمون عليها بل يتحملها سكان المنطقة الحضرية عامة، ولذلك تحاول الدولة أن تنأى بالصناعة بعيداً عن المناطق المأهولة.

٣- ساعد على توطن الإستخدامات التعليمية والصحية المركزية، وكذلك الإستخدامات الترفيهية بالمناطق الهامشية رغبتها في بلوغ أقصى العوائد الإجتماعية، إذ تتميز تلك المناطق الهامشية بالهدوء والهواء النقي والمساحات الخضراء الواسعة التي تتطلبها تلك الأنشطة الحضرية، وهذا العائد الإجتماعي يقابل ما سبق الإشارة إليه بالتكلفة الإجتماعية.

٤- تتوطن الأنشطة التجارية والخدمات الخاصة بالمنطقة المركزية رغبة في زيادة عوائدها إلى أقصى حد ممكن، ويساعدها على ذلك مجموعة من العوامل والأهداف:

- الرغبة في التعامل مع كل سوق المدينة بهدف التسويق الواسع المتزايد، لذلك تحاول الإقتراب حثيثاً من مركز المنطقة الحضرية الذي يبعد مركز الثقل السكاني في المدينة، والذي يتميز أيضاً بسهولة اتصاله بأجزاء المدينة المختلفة لتقارب المسافة من ناحية وكونه القلب الحركي للمدينة، وتلك خصائص تتيح له التعامل مع أكبر حجم من السوق الحضري.

- الرغبة في التجاور مع المنافسين في نفس قطاع النشاط للتحكم في أسعار السلعة والخدمة، ومعرفة التطور الذي يطرأ على السلعة، وأذواق



المستهلك، وكذلك الاستفادة من ترددات المستهلكين على السوق المركزي والذي تتميز بالتسويق المتعدد الأغراض.

- إن المنطقة المركزية تتميز بقلّة مجالاتها وعدم ملائمة وحداتها البنائية والسكنية الصغيرة الحجم للاستخدامات الصناعية والتعليمية المركزية والصحية، في نفس الوقت تعد أكثر ملائمة للأنشطة التجارية والخدمية، وبالتالي ينحصر الصراع على المكان في المنطقة المركزية بين الأنشطة التجارية والخدمية من ناحية، والوظيفة السكنية من ناحية أخرى.
- تتميز الأنشطة التجارية والخدمية الخاصة بالمرونة الفائقة، إذ تنمو رأسياً، ويمكن أن تُمارس في الوحدات السكنية بالطوابق العليا، ومع تلك المرونة الفائقة تتغلب على الوظيفة السكنية في المنطقة المركزية ما دامت قادرة على دفع أعلى القيم الإيجارية لمساحات أدوار الوحدات البنائية بالمنطقة المركزية، ومادام هناك متسع مجالي للوظيفة السكنية يمكن أن تشغله بدون منافسة كبيرة في المنطقة الوسطى من المنطقة الحضرية.





# الفصل الثاني عشر

سوق العمل الحضري





## الفصل الثاني عشر

### سوق العمل الحضري

#### مقدمة:

تعتبر المدن مقر تجمع السكان، وإلى جانب تلبية الحاجيات الاجتماعية (السكن، التعليم، الصحة...)، فهي توفر لهم كذلك فرص العمل نظراً لإحتواءها على أنشطة اقتصادية (الصناعة والتجارة على وجه الخصوص)، وهو ما يسمى بسوق العمل الحضري، حيث أن هذه السوق هي التي تحدد معدل الأجر الذي سيدفع لهم، وفي هذا الإطار تبرز مشكلة توفير فرص عمل كافية للسكان الحضر الذين يتزايد عددهم بمعدلات مرتفعة في البلدان الأقل تطوراً، أما في العالم الغربي فتأخذ هذه المشكلة طابعاً مختلفاً يتعلق بضمان تدفق الأيدي العاملة بين المناطق الحضرية وبين الأعمال ضمن التجمعات الحضرية إلى جانب التباين الموجود في الأجرة بين الأنواع المختلفة للاستخدام في مواقع مختلفة.

يعتبر سوق العمل ذو أهمية بالغة كجزء رئيسي من عمل السوق الحضري، وقد قدم Wilibaur Thompson في سنة ١٩٦٥ الآتي: "إن اقتصاد المدينة قبل كل شيء، هو اقتصاد عمل، والدور الذي يلعبه في ربط الكثير من الأجزاء المختلفة للنظام الاقتصادي المحلي"، وعليه فإن إعتبارات الاستخدام تؤثر على قرارات الموقع للسكان فيما بين وضمن المناطق الحضرية، وبالتالي فهي كمحدد أو مستجيب للإسكان الحضري والوضع البيئي فضلاً عن نظام النقل ويعتبر عنصر العمل فريداً، بمعنى أن العمال ليسوا منتجين فحسب بل

مستهلكون للتسهيلات الحضرية وهم المقيمون والناخبون وغالبًا ما يكونون مستخدمين في القطاع الحكومي، فيتطلب هذا التعدد في الأدوار بذل جهد مكثف بغية معرفة الكيفية التي يعمل بها سوق العمل الحضري.

### ١- مفهوم سوق العمل المحلية:

لا توجد سوق عمل واحدة في المدينة، بل هناك عدة أسواق ثانوية، تتباين هذه الأسواق بموجب معايير مختلفة مرتبطة باعتبارات تخص القدرة على الحركة جغرافيا ومهنيًا، وأن قسمًا من هذه الأسواق تمتد إلى خارج حدود المدينة الواحدة، وفي حالات معينة تكون أسواقًا وطنية أو حتى دولية إلى جانب الأسواق المحلية. وأن الحدود الجغرافية لأي سوق عمل تتحدد بصورة رئيسية بواسطة الكلفة المالية والنفسية للرحلات المتعددة من وإلى العمل إضافة إلى الكلفة البديلة للهجرة إلى المناطق الأخرى، ولكن ذوي الدخل المنخفض لا يستطيعون تحمل الرحلات الطويلة بين العمل والسكن، والفائدة التي تجني من الانتقال إلى مدينة أخرى من المحتمل أن تكون صغيرة نسبيًا. بينما نجد الذين يشكلون فئة الدخل المرتفع مستعدين لقطع مسافة ما بين محل العمل والسكن كل يوم، وفي كثير من الأحيان فإنهم ينزحون إلى مدن بعيدة من أجل الحصول على عمل أفضل.

وتنعكس هذه الظاهرة لأسواق العمل على أنماط استعمالات الأرض المتعددة بصورة جزئية، إذ يعيش هؤلاء الذين يحصلون على دخل مرتفع في النطاق الخارجي للمدن الكبرى، بينما يسكن العمال اليدويون وذوو الأجور المنخفضة في مواقع قريبة من المنطقة المركزية<sup>(١)</sup>.

(١) عادل عبد الغني محبوب وسهام صديق خروقة، مرجع سابق، ص. ٩١.

كما يعد عامل الاتصالات ذا أهمية كبرى في المحيط الحضري لأنه يعني أن مدنا الكبرى يمكن أن تكون بالضبط عبارة عن تجمعات سكنية منفصلة لأسواق عمل متجاورة تخلقها أنظمة اتصالات مهنية محلية غير رسمية، هذا الوضع من المحتمل حدوثه بصورة جزئية عندما تخصص أجزاء مختلفة من المدينة بعدة أنواع من الأنشطة الاقتصادية، الأمر الذي يخلق محلية غريبة في أنماط الطلب على العمل وعرضه.

وقد قدم كلا من Reid و Hunter تعريفاً لسوق العمل المحلي بأنها منطقة جغرافية تحيط بالمدينة المركزية (أو مدن منفصلة عن بعضها بمسافات قليلة) وتتسم بوجود تركيز في الطلب على العمل وبها يمكن أن يغير العمال أماكن عملهم دون تغيير محل إقامتهم، وتتعلق النقاط الجوهرية لسوق العمل الحضري بحجم السكان الذين يبحثون عن فرص عمل في المنطقة، وأن أرباب العمل المحليين يختارون عمالاً من نفس المنطقة<sup>(١)</sup>.

## ٢- نموذج الجاذبية لحركة الأيدي العاملة:

تفترض النظرية الكلاسيكية الحديثة أن معدل الأجر لأي وظيفة يتحدد من خلال التفاعل الحاصل بين العرض والطلب في سوق العمل، فكلما كان معدل الأجر أعلى كلما ازدادت رغبة الناس الذين يرغبون الاستخدام في عرض خدماتهم للعمل، لكن من ناحية أخرى يكون الطلب على خدماتهم أقل، ويستمر الناس في عرض خدماتهم حتى يكون الدخل الحدي للعامل معرضاً عن اللامنفعة الناجمة عن البطالة، ويستمر أرباب العمل من ناحية أخرى في تشغيل الناس حتى تكون القيمة المضافة لعمل العامل أي الإيراد الحدي لإنتاجه مساوية تماماً لأجره، فعندما يكون عرض العمل مساوياً تماماً للطلب

(1) DUMONT G., OP- CIT, P. 106.

على العمل، يتحقق وضع توازني حيث فيه يتوقف استخدام العمال بمعدل الأجر السائد ويتوقف كذلك عرض خدماتهم للعمل.

لا تختلف معدلات الأجر لأية وظيفة، بموجب هذه النظرية إلا بين المناطق الحضرية ولفترات قصيرة من الزمن، فإذا كان معدل الأجر عاليًا في إحدى المدن سينجذب العمال من المدن الأخرى والمناطق الريفية إليه، وهذا يعني أن:

- زيادة عرض العمل في تلك المدينة يتسبب في انخفاض الأجر فيها.
- انخفاض عرض العمل في مدن أخرى يسبب ارتفاع الأجور فيها.

وبالإشارة إلى أنشطة العمال في تغيير مواقع عملهم، فإن المدن المزدهرة تعرض أجورًا أعلى وتمتلك قوة كقوة المغناطيس في جذب العمال إليها، وفي نفس الوقت تكون المدن الأخرى المتسمة بالركود الصناعي وكساد مناطقها الريفية، عارضة لأجور أقل لأن الطلب على العمل ضعيف مما يتسبب في إبتعاد أو طرد العمل عنها كلما انخفض الأجر المعطى فيها، وتعني هذه العملية (المغناطيسية) أنه في الأمد الطويل، يتم التوصل إلى وضع يتسم بتوزيع جغرافي أمثل للعمل لأن أي عامل لا يستطيع عند تغير موقعه تحقيق أي كسب نتيجة إنتقاله إلى موقع جديد.

لكن الواقع أثبت بأن معدلات الأجور لن تتساوى بمرور الزمن ، ففي أي دولة تكون العوامل الاقتصادية غير معتمدة على معدلات الأجور فحسب وإنما على صعوبة مادية في إعادة التوقيع فالجاذبية النسبية للمدن المزدهرة، تكون أعظم في حالة كون كلفة الانتقال إليها والإستيطان أو إختيار الموقع فيها منخفضة جدًا، لكن في معظم الحالات تكون كلفة الانتقال إلى موقع جديد باهظة خصوصًا إذا أخذنا بعين الاعتبار الكلفة الإجتماعية الناتجة عن تفكيك



الروابط الاجتماعية القائمة في التجمعات السكنية وتشكيل روابط أخرى في الموقع الجديد.

ولتوضيح حركة العمال وتنقلاتهم في المناطق الحضرية طور Reilly وآخرون في سنة ١٩٢٩ نموذجاً يسمى بنموذج الجاذبية بالاستناد إلى الأسس الفيزيائية لقانون نيوتن، ولكن بصيغ الجاذبية النسبية للمدن المختلفة وما يصاحب عملية الانتقال فيما بينها من احتكاك يفترض النموذج بشكله البسيط تفاوت الدخول كمتغير تقريبي للجاذبية النسبية بين المناطق الحضرية المختلفة من جهة وأن البعد الجغرافي بين مدينتين يعتبر عائقاً للانتقال بينهما من جهة أخرى، لكن هذا النموذج يعاني من بعض العيوب، فعامل الجذب يتجاهل المعطيات الطبيعية وما يتعلق بأسباب وسائل الراحة، فبينما العامل العائق على الرغم من كونه بديلاً معقولاً لكلفة النقل لا يعكس الكلفة الاجتماعية لعملية الانتقال على شكل تام، فتبين الصيغة الأولية لنموذج الجاذبية أن الهجرة من المدينة (x) إلى المدينة (y) ستكون متناسبة طردياً مع مستويات الدخول النسبية في المدينتين ومرتبطة عكسياً مع المسافة بينهما.

وبعبارة أخرى يمكن توضيح الهجرة بين المدينتين كالآتي<sup>(١)</sup>:

$$M_{xy} = \frac{KA y^a}{dBx_y}$$

حين أن هو احتمال انتقال العامل من المدينة (x) إلى المدينة (y)، وأن الرمز (Ay) يشير إلى جاذبية (y) (الدخل الأعلى الذي يمكن الحصول عليه في هذه

(١) نفس المرجع السابق ص. ٩٤.

الحالة) وأن  $(dxy)$  هو البعد الجغرافي بين المدينتين المذكورتين، في حين الرموز  $(k)$  و  $(x)$  و  $(B)$  هي معاملات يمكن تقديرها رياضياً.

### ٣- التباين في معدلات الأجور ضمن بالمجال الحضري:

لغرض تطوير نظريات عن الموقع ضمن المنطقة الحضرية، غالباً ما يفترض بأن العامل الذي يشتغل في مهنته سوف يستلم نفس معدل الأجر، بغض النظر عن موقع استخدامه ضمن المنطقة الحضرية وبعبارة أخرى يفترض بأن الأجور تختلف فيما بين المدن ولكن ليس ضمنها، ففي الدراسات الإقليمية أو فيما يخص المناطق الحضرية الصغيرة، يمكن تبرير افتراض مستوى الأجر المكافئ الثابت عبر المدن لكن في حالة مناطق العواصم الكبيرة قد يكون هناك في الواقع تفاوتاً في معدلات الأجر المكانية التي استناداً إلى ما وجد في الولايات المتحدة، لا يبدو من الممكن تضيقها عبر الزمن.

وأن الافتراضات التي تخص معدلات الأجور عبر المناطق الحضرية هي من بقايا النظرية الكلاسيكية في الاقتصاد التي يعود تاريخها إلى زمن آدم سميث (Adam Smith) في سنة ١٧٧٦ في كتابه "ثروة الأمم" حيث يذكر مثلاً: أن كل ما يتعلق بمزايا ومساوئ فرص الاستخدام المختلفة للعمل ورصيد العمالة، يجب أن يكون متماثلاً تماماً وأن يميل بصورة مستمرة إلى التماثل في نفس التجمع السكاني، فإذا وجدت فرص استخدام في نفس التجمع السكاني تعرض مزايا أكثر أو أقل من باقي فرص الاستخدام، فمن البديهي أن يندفع إليها العديد من الناس من جهة، ويبتعد عنها عدد أكثر من الجهة الأخرى، وبالتالي فإن مزاياها سوف تعود للتعاادل مع فرص الاستخدام الأخرى<sup>(١)</sup>.

(1) MARIO P., RICHARD S., OP- CIT, P. 281.

وبغض النظر عن مثل هذه الاتجاهات الطبيعية الإقتصادية الطويلة الأمد فإننا نلاحظ وجود تباينات في الأجر بين المهن المختلفة وللمهنة الواحدة ضمن المنطقة الحضرية، إذ تكتسب مجموعات مختلفة داخل المنطقة الحضرية مقادير مختلفة من الدخل بغض النظر عن مواقع العمل داخل المدينة، ويعود سبب هذه الفروقات ببساطة، إلى اختلافات في المهارة وفرص التعليم، فالناس المتدربون يكونون عادة ذوي إنتاج أكثر من الذين لا يملكون خبرة تدريبية، ولهذا السبب فهم يستحقون أجوراً أعلى. وعلى المدى البعيد، فإن العمال الذين يدفع لهم أجر منخفض سوف يباشرون بالتدريب لكي يدفعوا بأجورهم إلى الأعلى، لكن الكلفة الإبتدائية لهذه العملية تكون عالية مما يجعلها تتسم بالبطء، وأن قابلية الانتقال فيما بين الأعمال، تميل لأن تكون ضئيلة جداً، خصوصاً في الإقتصاديات المتخصصة جداً كما نلاحظ هذا في معظم المناطق الحضرية، لكن حتى عند قبول الاختلاف في الأجور بين المهن المختلفة فنحن لا نزال بحاجة إلى توضيح سبب تباين الأجور لنفس المهنة في الأجزاء المختلفة من المدينة الكبرى<sup>(١)</sup>.

#### ٤- التمييز في سوق العمل الحضري:

يأخذ التمييز عدة أشكال (عرقية، جنسية، دينية، إجتماعية...) وهو ما يحدث في عدة أوجه من الأنشطة الحضرية (السكن، التعليم، المكانات الوظيفية، الصحة...)، ويظهر التمييز في سوق العمل على وجه الخصوص في شكل تمييز عنصري والذي بإمكانه أن يحدث:

■ أولاً: خلال عملية البحث عن الوظائف عندما يستثني أرباب العمل

(١) نفس المرجع السابق، ص. ٩٧.

جماعات عرقية معينة من المستطلعين نحو وظيفة أفضل عند إعلانهم عن فرصة العمل أو إذا كان هذا غير قانوني، فهم يعلنون عن الوظائف فقط في المناطق التي يعيش فيها عنصرهم المفضل.

▪ ثانيًا: يمكن التمييز أن يحدث في مرحلة الإنتقاء حيث يقابل المتقدمون للعمل ومن ثم يرفضون.

▪ ثالثًا: يمكن أن يكون التمييز موجودًا في مكان العمل نفسه، فيسمح لجماعة معينة أن تقوم بأعمال ذات مستويات منخفضة أو تضع أمامهم عوائق للحصول على الترقية في عملهم.

لقد تم توضيح هذا النمط بدراسة قام بها Jenner و Cohen سنة ١٩٦٨ في مصانع يوركشاير للأصواف كحالة دراسة، وقد وجد أن العمال الملونين استخدموا فقط في قوة العمل في حالة إطالة يوم العمل الإنتاجي أو تطبيق نظام المناوبة أو في ظروف أخرى يصعب عليها الحصول على عمال بالأجور السائدة، وفي حالات أخرى نجد أن العمال الملونين قد استثناوا من الوظائف اليدوية التي تدفع فيها أجور كذلك في صناعة السيارات بسبب عنصرهم المرغوب تحولت هذه الوظائف إلى العمال البيض فقط.

عندما يأخذ التمييز العنصري مكانه تنخفض كفاءة الاقتصاد المحلي، حيث أن ذلك يعني ضمناً أن إختيار العمال يقوم على أساس معايير غير تلك المتعلقة بإنتاجية العامل، لأن التمييز عادة يعني عدم الإهتمام بالكفاءة فلم يكن من الضروري إختيار أفضل العمال، أما المنشأة التي لا تعتمد التمييز فإنها ستتمكن من الإنتاج بكلفة أقل للوحدة الواحدة فتحقق ربحاً أكثر الأمر الذي يجعلها تبتعد عن التمييز أكثر، وفي ظل ظروف المنافسة التامة يختفي التمييز مباشرة، لكن من الناحية العملية هناك فروقات لمثل هذه الظروف تعمل على تعطيل



هذه الفكرة، على الرغم من صحتها في الأمد الطويل إستنادًا إلى الخبرات والتجارب في الماضي.

إن سوق العمل غير مثالي، وإن أرباب العمل لا يستطيعون طرد أو تعيين العمال على هواهم بسبب وجود النقابات العمالية من جهة ثم إنه سمة لدالات التكلفة لمعظم المشروعات من جهة أخرى، فبغض النظر عن قدرة العامل، فإنه ينبغي تدريبه وهذا يستغرق وقتًا طويلاً لكي يصبح كفؤاً تماماً وبالنسبة للعامل الجديد ينبغي إعداد برنامج كامل له بغية كسب الخبرة والمعرفة، لهذا نجد أن هناك إتجاهاً للمحافظة على العامل من قبل المنشأة بدلاً من أن تتحمل كلفة إستقدام وتدريب عمال جدد، حيث أن العامل يصبح أكثر إنتاجية في الأمد الأطول، تزداد كلفة التدريب بالنسبة للوظائف التي تتطلب مهارة أكثر، يمكن للمرء أن يتوقع بأن إستبدال العمال عند هذه المستويات يكون أقل وبصورة واضحة يمكن ملاحظة حاجة المهاجرين الجدد إلى وقت إضافي لكي يشقوا طريقهم في القنوات المختلفة، حتى في حالة غياب ظاهرة التمييز العنصري، وفي الوقت الحالي فإنهم يشتغلون بأجور منخفضة ويكونون سريعي التأثير بحالة البطالة خلال فترات الركود الإقتصادي<sup>(١)</sup>.

ومن سلبيات التمييز العنصري هو التناج التبادل الحاصل بين القائمين بهذا الدور والسوق في هذا النظام، فإذا كان العامل يستلم أجراً أقل نتيجة لكونه أسود، فمن المحتمل أن أطفاله سيتلقون تعليماً أقل نتيجة لفقر ذويهم إضافة إلى وجود فرق في فرص التعليم لكونهم من السود فكلما قل ما يحصل عليه أطفالهم من التعليم كلما ازداد التوقع في تحقيق دخل أقل، الذي ينخفض أكثر نتيجة للتمييز نفسه الذي طبق على آبائهم.

(1) AYDALOT P., OP- CIT., P. 79.



## خلاصة:

تختلف معدلات الأجور في المجالات الحضرية لأسباب متعددة تقليدياً، وإن الاختلاف في هذه المعدلات يصبح عاملاً مهماً في تشجيع العمال للانتقال إلى المكانات الوظيفية الأعلى إنتاجية وإلى السكن في المدينة حيث تكون منافعهم أكثر، وعند الحديث عن المناطق الحضرية فإن اختلاف الأجر مكانياً يمكن أن يظهر وكأنه أداة توازن تعوض العاملين عن الرحلة التي عليهم القيام بها للوصول إلى أماكن إستخدامهم، ولأن العاملين يأخذون بنظر الاعتبار عوامل أخرى غير الدخل عندما يتخذون قرار الموقع والمكانة الوظيفية، فإن هذه الأداة التوازنية تتأثر سلبياً إلى حد ما، وعلى وجه الخصوص يحتاج المرء إلى أن ينظر إلى الخدمات الأخرى التي تقدم في موقع معين إلى جانب الدخل المرتفع، والمنافع الأخرى التي يمنحها المنصب الوظيفي إلى جانب الأجر. فالاختلافات الكبيرة في المدخولات يمكن أن تحدث بسبب الاختلافات الموجودة في جانب الطلب لسوق العمل الحضري. أصحاب العمل مثلاً عادة يكونون غير عارفين بالأجور التي تقدمها المنشآت المتشابهة في المدينة، وفي أحوال أخرى يمكن أن تكون هناك إتفاقيات ضد القرصنة حيث لا يمكن بموجبها أخذ عمال من منشآت أخرى أو وجود إجراءات قانونية للمساومة، في كل هذه الأمثلة يمكننا أن نحس بوجود ضغوط المنافسة لكن تأثيراتها قد تكون محددة.

وبغض النظر عما يشوب سوق العمل من تعقيدات، فإن موقعه المركزي في آلية عمل الاقتصاد الحضري يشترط بذل الجهود لغرض تكوين تصور كامل عن تعقيداته، فمن المؤسف أن يكون هذا الموضوع واحداً من الحقول أو المجالات المهمة بمنظار الدراسات النظرية والتطبيقية في حقل الاقتصاد الحضري.



# الفصل الثالث عشر

الأرض الحضرية وقيمتها الإقتصادية



## الفصل الثالث عشر

# الأرض الحضرية وقيمتها الاقتصادية

### مقدمة:

ينطوي مصطلح الأرض على معان مختلفة لاختلاف مدى اهتمام الأفراد بها، فبالمعنى الشائع الأرض عبارة عن الجزء الصلب من سطح الكرة الأرضية والذي يعبر عنه أحياناً بالتربة، أو السطح الترابي، أو سطح الأرض، ويتحدث عامة الناس عن الأرض بأنها الشيء الذي يمكن أن يكون محلاً لمزاولة مختلف الأنشطة كالمشي وإقامة المباني وإنشاء الحدائق وتأسيس الحول والمزارع...

ومن الضروري التمييز بين المعنى العام للأرض ومعناها القانوني والاقتصادي، حيث يذهب الفقهاء إلى أن الأرض أو العقار هي عبارة عن أي جزء من سطح الكرة الأرضية، الذي يمكن أن يكون محلاً للحيازة والملكية اللتين لا تنحصران في مساحة الأرض السطحية فقط، بل تتعديانها لتشمل ما عليه من أشجار ونباتات طبيعية ومباني ومنشآت وتحسينات عامة مقامة من قبل الإنسان، أما الاقتصاديون فإنهم يختلفون في الرأي بشأن طبيعة ومفهوم الأرض، وإن كان الكثير منهم يذهب إلى القول بأن الأرض هي هبة الطبيعة، وأنها تشمل جملة الموارد الطبيعية والموارد المصنعة القائمة على سطح الأرض والتي يمكن السيطرة عليها عن طريق بسط حق الحيازة على هذا السطح.

ومن الطبيعي أن هذا المفهوم يجمع أنواعًا متباينة من الظواهر والأشياء المادية القائمة، الطبيعية وغير الطبيعية كالغابات والمعادن والمياه والبحار والطقس والرياح والمباني...، وهذا التعريف رغم كونه مفهومًا مترابطًا، إلا أنه لا يساعد كثيرًا في تحليل خصائص الأرض وتحديد قيمتها (ريخ الأرض).

### ١- استعمالات الأرض:

هناك العديد من الطرق والتقسيمات المختلفة لتصنيف الأرض من حيث استعمالاتها على الصعيد العالمي، وإحدى هذه الطرق تصنف استعمالات الأرض إلى: أرض محاصيل، أرض مراعي، أرض غابات، أرض معادن، أرض استجمام، أرض سكن، أرض تجارة وصناعة، أرض خدمات، أرض نقل، وأرض متروكة (قاحلة).

ولا يمكن تحليل توطن أي نوع من استخدامات الأراضي في المناطق المختلفة خاصة الحضرية منها الاستخدام الصناعي أو التجاري أو السكني على حدى، إلا في حالة فحص هذه الاستخدامات في مجملها، وذلك لأن الصراع على أشده بين أنماط الاستخدام الوظيفية على شغل المكان في المدينة بالإيجار أو الملكية.

وقد ابتكر المختصون في الدراسات الحضرية عددًا من النماذج والنظريات الخاصة بتركيب المناطق الحضرية، وخاصة استعمالات الأراضي واستخداماتها المختلفة، ومن أمثلة تلك النماذج نتناول كل من النظريات التالية:

#### ١-١- نموذج النطاقات المركزية:

حدد برجس Burgess سنة ١٩٢٤ عدة نطاقات أو حلقات تتألف منها المناطق الحضرية حول مركزها (شكل رقم: ٠٦)، وهي:



▪ المنطقة المركزية أو نطاق الأعمال المركزي والمركز الرئيسي لتجارة التجزئة والخدمات، وأغلب المؤسسات الحكومية والتجارية والمالية، وتتميز هذه المنطقة بأنها أقدم مناطق المدينة، وقد أزيلت المباني وحلت محلها مباني جديدة (ناطحات السحاب)، وتقوم في هذه المنطقة الوظائف التجارية والإدارية والثقافية.

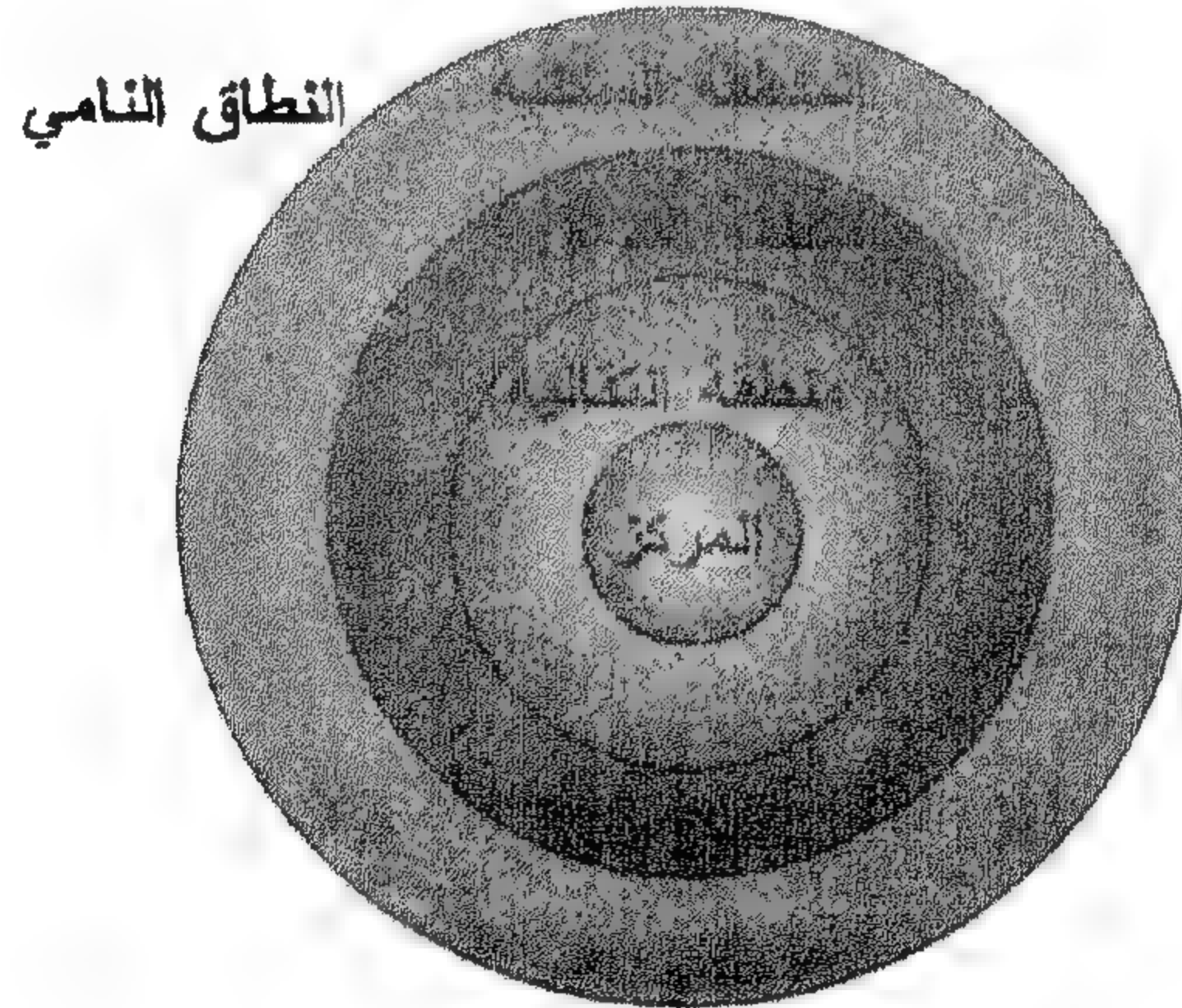
▪ المنطقة الانتقالية وتمثل النطاق التالي والمحيط بنواة المدينة، والذي تختلط فيه الأعمال بالسكن، ويتألف النطاق من المنازل المقسمة (أحياء فقيرة).

▪ المنطقة السكنية الخاصة بالطبقة العاملة وهي نطاق سكن العاملين بالصناعة ويطلق عليه منطقة التدهور في المدينة.

▪ المنطقة السكنية أو نطاق المباني السكنية المتوسطة والعالية الطراز.

▪ النطاق النامي وراء حدود المدينة، وهي مناطق أو ضواحي شبه حضرية.

وكان هذا النموذج ما هو إلا نتيجة لملاحظات شخصية لبرجس Burgess طبقت على حالة مدينة واحدة هي مدينة شيكاغو.



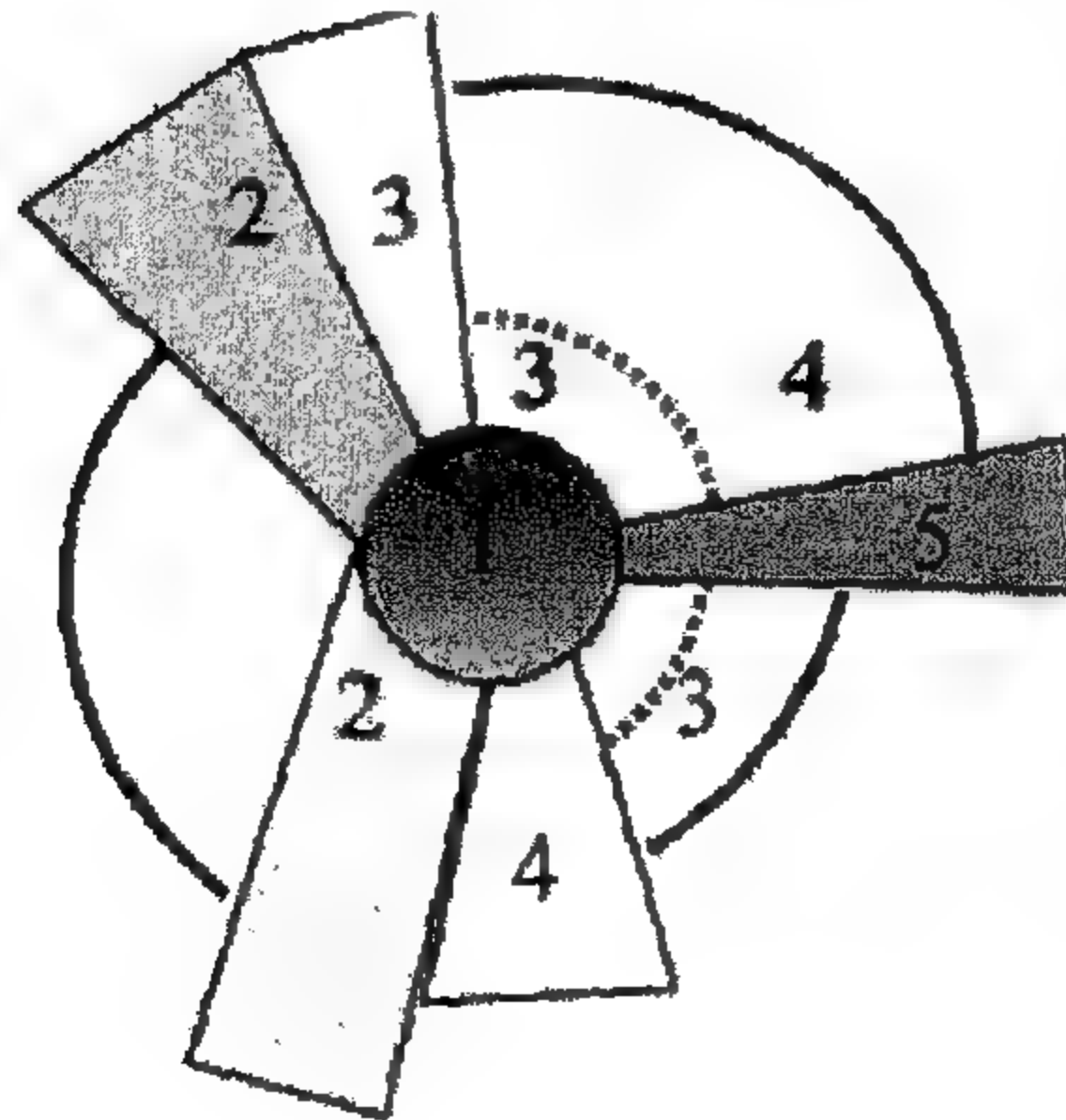
شكل (٦): نظرية الدوائر المتراكزة

## ٢-١- نظرية القطاعات:

قامت هذه النظرية على تحليل تجريبي واسع النطاق يتضمن ١٤٢ مدينة في الولايات المتحدة الأمريكية، قام فيها هومر هوت Homer Hoyet سنة ١٩٣٩ برسم خرائط لثمانى متغيرات لتلك المدن، وأهم ما تضمنته تلك المتغيرات القيمة الإيجارية للأرض، وتقول النظرية بأنه عندما يحدث وتغير وسيلة استخدام الأرض بالقرب من المركز يتعمق ويمتد ويكون قطاعاً له صفاته المميزة، يكون هناك دائماً ميل لوجود قطاعات متميزة في المركز حول شرايين المواصلات الرئيسة التي تمتد عبر المدينة.

يحتوي النموذج القطاعي القطاعات الخمسة التالية (شكل رقم: ٠٧):

- منطقة الأعمال والتجارة وتوسط مركز المدينة.
- قطاع تجارة الجملة والصناعات الخفيفة.
- قطاع السكن منخفض الطراز.
- قطاع السكن المتوسط المستوى.
- قطاع السكن العالي الطراز والمستوى.



شكل (٠٧): نظرية القطاعات

## ١-٣- نموذج مان للمدينة البريطانية:

استخدم "بيتر مان P. MANN" سنة ١٩٦٥ كل من نموذج هوت و بيرجس ووضعهما في نموذج يقنن به تركيب المدينة البريطانية متوسطة الحجم (نوتنجهام وهديرزفيلد)، وافترض وجود مركز يسمح بالحركة التبادلية بينه وبين القرى المنفصلة خارجها، كما افترض أيضا وجود الرياح الغربية السائدة، ويتضمن النموذج خمسة نطاقات مرتبة كما في الشكل رقم: ٨، وهي:

١- مركز المدينة.

٢- المنطقة الانتقالية.

٣- نطاق المنازل الصغيرة ذات الشرفات في قطاعات (ج)، (د)، والمنازل الكبيرة القانونية في القطاعات (ب) والمنازل القديمة الكبيرة في القطاع (أ).

٤- المناطق السكنية التالية لسنة ١٩١٨، يتركز سكن ما قبل ١٩٤٠ على الأطراف.

٥- قرى نامية ومتباعدة.

مع الإشارة إلى أن:

أ- قطاع الطراز الأوسط

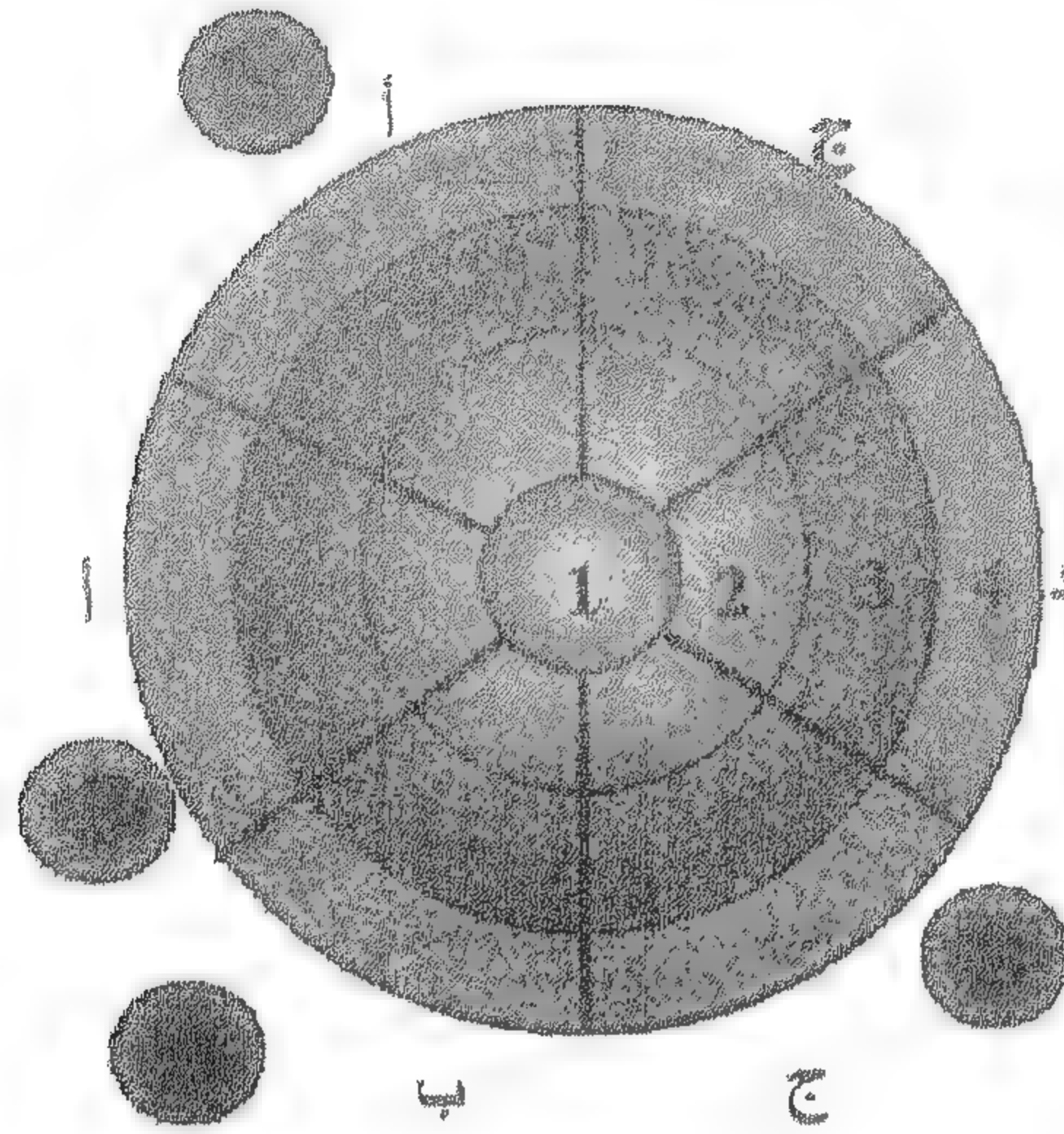
ب- قطاع الطراز الأوسط المنخفض.

ج- مناطق سكن تابعة للبلدية.

د- مناطق الصناعات والطبقة العاملة المتدنية جدًا.

ويعد هذا النموذج محاولة واعية لصهر نموذجي برجس وهوت، ويتبين أن

أحسن المناطق السكنية على التخوم الغربية للمدينة في الجانب المقابل للقطاع الصناعي الواقع في القطاع الشرقي، للاستفادة من توجيه الرياح الغربية في الوظيفة السكنية العالية المستوى، وصرف مخلفات الصناعة بعيداً عن المنطقة السكنية نحو الخارج.



شكل (٨): نموذج MANN للمدينة البريطانية

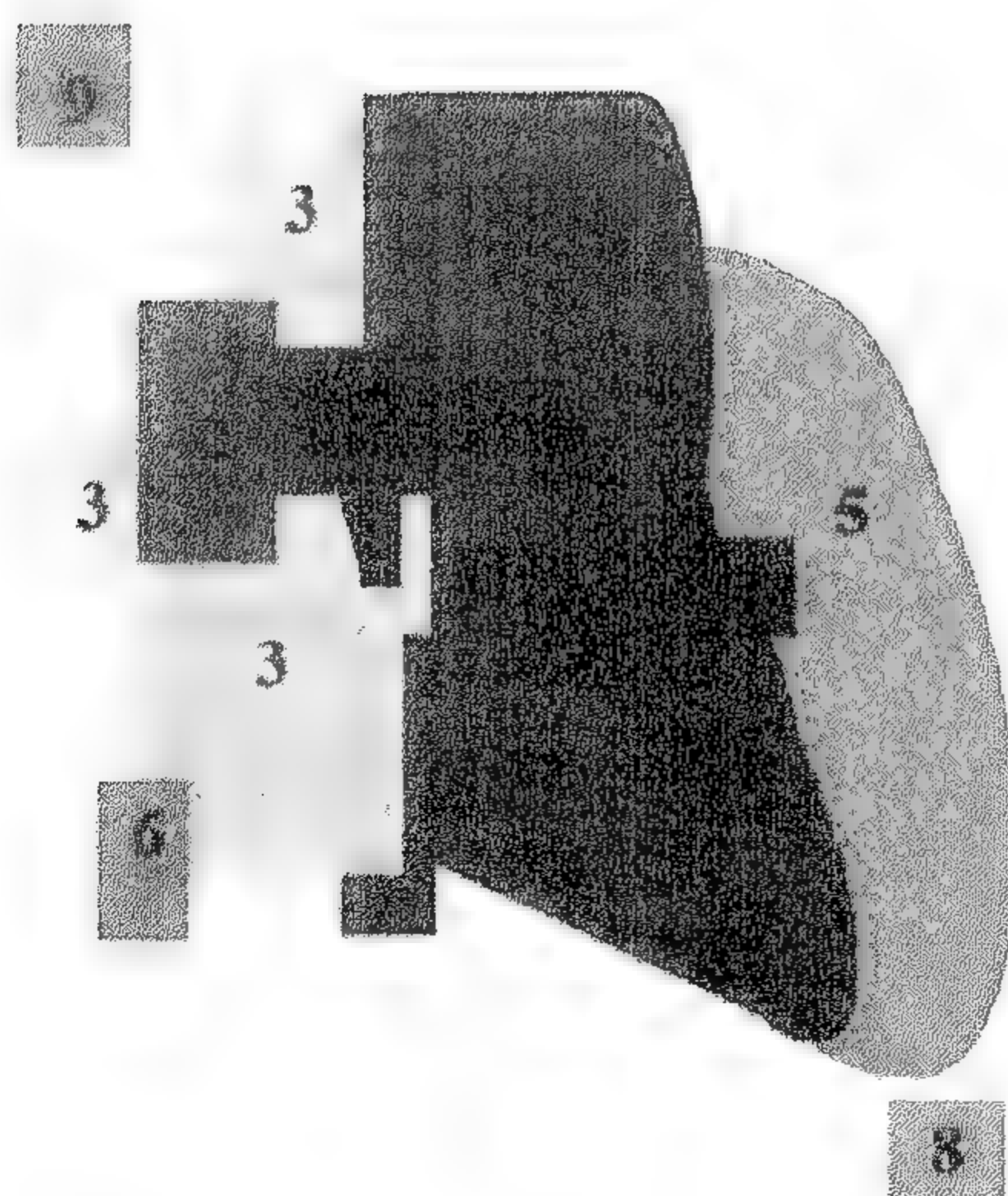
#### ٤-١- النموذج متعدد النوى:

قدم هاريس وأولمان Ullmann & Harris سنة ١٩٤٥ نموذجاً مخالفاً، ففي الوقت الذي ساد الاتفاق فيه على مفهوم النمو الحلقي والقطاعات المتغيرة، رأى كلا من هاريس وأولمان أن معظم المدن الكبرى تحتوي مراكز ثانوية يحد نموها الذاتي من دور النواة المركزية للمدينة التي تنمو حولها بقية الطاعات، وعليه فإن النموذج لا يجتمع فيه نمط استخدام الأراضي حول مركز واحد، بل حول نوى مركزية منفصلة، وتظل هذه النوى بعيدة عن بعضها البعض لعدة سنوات، ومن أمثلة ذلك أيضاً النوى في الضواحي السكنية للمناطق الصناعية



والموانئ، وتضمن هذا النموذج النطاقات والقطاعات التالية (شكل رقم: ٠٩):

- منطقة الأعمال والتجارة.
- منطقة السكن المنخفض والبيع بالجملة.
- المنطقة السكنية منخفضة الطراز.
- منطقة السكن متوسط الطراز.
- منطقة السكن عالي الطراز.
- منطقة الصناعات الثقيلة.
- منطقة أعمال واقعة على الأطراف.
- ضاحية سكنية.
- ضاحية صناعية.



شكل (٠٩): نظرية النوى المتعددة



## ٢- القيمة الاقتصادية للأرض بالمدينة:

### ٢-١- عوامل تحديد سعر الأرض:

إنها كثيرة ومتنوعة، وتدخل في تحديدها عدة اعتبارات، نذكر منها :

- حجم المدينة: فهو يعكس بصفة جلية إحتياجات السكان من الأرض للسكن والأنشطة المختلفة، فسعر الأرض يتناسب مع أهمية المدينة، ويرتفع مع ارتفاع حجم المدينة و من أطرافها إلى مركزها.
- الموقع: إذا كانت الأرض في مركز المدينة أو في شارع تجاري أو في مفترق الطرق، فسعر الأرض هنا يتوقف كذلك على شبكة وكثافة المرور والنقل وخاصة بالنسبة للتجارة وكذلك فالخطوط الزمنية المتساوية والخطوط المعبرة عن الأسعار نجدها متشابهة.
- الخارجيات: هي كل ما يوفره المحيط القريب من علاقات، من فرص، ومن ظروف ملائمة للإستخدام الذي نريده.
- القوانين: فهو يطرح في بعض الأحيان عقبات لبعض أنواع الإستخدامات، فهو يمنعها أو يشجعها عن طريق تحديد المساحة وتحديد العلو بالعلاقة بين المساحة المبنية و المساحة الكلية تحديد بعض القوانين المتعلقة بمعامل إشغال الأرض، معامل الاستيلاء...<sup>(١)</sup>

### ٢-٢- ظاهرة القيمة الفائضة:

تعتبر القيمة الفائضة هي العامل الأساسي في حركية وتطور المجال الحضري، فهي وليدة قانون "العرض والطلب"، فالطلب يزداد يوم بعد يوم

(1) BASTIE J., DEZERT B. , Lespace urbain, Masson, Paris, 1980, P. 124.

بازدياد السكان والأنشطة، الشيء الذي يبحث إلى تكثيف المرافق واستعمال أكثر للأرض الحضرية.

إن القيمة الفائضة ترتفع بسرعة فائقة عندما يصبح المجال الريفي مقترَّبًا أو ملاصقًا للمجال الحضري، لأن قيمة الأرض الفلاحية لا تصبح محسوبة بالهكتار وإنما محسوبة بالمترو المربع وخاصة إذا أنجز بها تجهيز معين كالمدسة أو طريق...

إن القيمة الفائضة هي التي تخلق الإحتكار أو المضاربة، فالمضاربة قد تكون إرادية أو غير إرادية، فهي ممنوعة ومباحة في بعض الأحيان. وتحسب القيمة الفائضة على مرحلتين كما يلي:

$$\text{La plus value} = \text{Prix actuel} - \text{Prix révolu}$$

$$\text{Prix révolu} = \frac{\text{Prix de référence (A)} \times \text{Indice de prix actuel}}{\text{Indice de prix de référence}}$$

## ٢-٣- التسليف على السوق العقارية والإحتكار:

التسليف هو نوع من المضاربة يتمثل في بيع أو شراء أراضي بثمان أو بسعر يعكس الاستفادة بالإستعمالات المستقبلية التي ستخلق محيط ملائم.

إن المتعاملين العقاريين هم الذين يعرفون حالة السوق وآفاق المستقبل، وبما أنهم يأخذون نسب مئوية على كل عقار (قطعة أرض)، ففي كل عملية بيع فهم دائماً يرفعون القيمة إلى حدها الأقصى من أجل ربح أكبر.

فإذا كان هناك ملاك غير متطلع على الأسعار وطلب من مؤسسة أو وكالة ثمن منخفض، فهذه الوكالة لا تترك الفرصة فهي تشتري الأرض باسم زبون خيالي وتقبض الفائض، وفي كلتا الحالتين فالنتيجة نفسها بالنسبة للمستعمل.

يتعمم التسليف ويستحيل أو يصعب وجود أراضي للتعمير بقيمة استعمالها الحالي، فمن اللحظة التي يتم فيها بيع الأراضي على أساس استعمالها المستقبلي المنتظر، فكل السوق تتبع ذلك وتأخذ نفس الوتيرة أي الأراضي تباع بقيمة الاستعمال المستقبلي، وهكذا يصبح كل ملاك أرض (الوكالات) في وضعية احتكار.

يملك المحترفون المعرفة الكاملة لكل المشاريع العمرانية التي ستقام في آفاق ٨ أو ١٠ سنوات ومراحل إنجازها، فلهم قدرة قوية على نصيب كبير من السوق العقارية، فخارج هؤلاء المتعاملين الأرض تصبح نادرة والتنافس ضعيف، وفي هذه الحالة تؤدي إلى ارتفاع في الأسعار، وأمام هذا الوضع فالزبائن يتشكلون خاصة من المؤسسات القوية التي تبيع الخدمات (البنوك، مؤسسات التأمين...) وهي الوحيدة التي بإمكانها إسترجاع نفقات النفقات من زبائنها، وبالتالي تضمن لنفسها مكان لائق ومميز في الحاضر والمستقبل.

## ٢-٤- الوسائل المستعملة للحد من ظاهرة الإحتكار والقيمة الفائضة:

مهما كانت الوسائل التي تستعملها السلطة العمومية فمفعولها يبقى محدود لأنه لا يقضي على الظاهرة تمامًا، فمن أهم الوسائل المستعملة نذكر:

تكوين الإحتياطات العقارية: الهدف منها هو تمكين البلديات من إنجاز برامجها العمرانية مع تحكم وتسيير ناجع داخل حدود محيطها، ولكن على العموم فهناك آثار غير مباشرة تزيد من سعر الأرض وتزيد من القيمة الفائضة

لأن الأراضي استصلحت وهيئت وجهزت.

استعمال حق الشفعة وأفضلية الشراء: إن ظاهرة التسليف على السوق العقاري والاحتكار لم تترك المشرعين بدون إجهاد، فلقد تصوروا مجموعة من القوانين تضع حد للمزايدات والربح عن طريق المضاربة، ومن أهم هذه القوانين نذكر حق الشفعة والانتزاع اللذان تستعملهما السلطة العمومية لإنجاز البرامج التي لها طابع المنفعة العامة، فالدولة هي التي لها الأفضلية في الشراء وهذا طبعاً لمدة محدودة زمنياً بـ ١٤ سنة، لذلك كان الإشهار إلزامياً قبل أية عملية بيع فهي تدفع الثمن المتفق عليه والذي سيكون خالياً من فعل التسليف والمضاربة وإذا كان ذلك فحق الانتزاع يطبق على المالك أو البائع ويدفع ثمن الأرض إلى صاحبها محسوباً على أساس الأسعار الظرفية الحالية الموجودة في السوق.

تسليط الضرائب: ففي الحالات التي لم تستطع الجماعات المحلية إكتساب أراضي، فهناك طريقة أخرى وهي فرض ضرائب عن القيمة الإضافية وهذا العمل على العموم لم يحد من ارتفاع الأسعار وإنما يزيد في إثراء خزينة الدولة أو الجماعات المحلية.

الحد من الكثافات: هو العامل الوحيد الذي بإمكانه إبعاد المضاربين لأن المردودية ضعيفة، ولكن مجال تطبيقها ضيق جداً.

لذلك فمحاربة التسليف على العقار والمضاربة تظهر في بعض الأحيان صعبة جداً إن لم نقل مستحيلة، فالحد منها لا يكون إلا بفرض كل الإجراءات السابقة الذكر معاً.

## ٢-٥- آثار القيمة الفائضة:

تمثل الأرض الحضرية وقيمتها الفائضة التي تخلقها ثروة كبيرة لها صدى وأثر كبير في إقتصاد المدينة والسكن، فمن الناحية الاجتماعية فذوي الدخل المتواضع مرغمين على أن لا يقتربوا من الأماكن والمجالات التي سعرها يفوق دخلهم ومستواهم المعيشي، فهم يبحثون على أراضي أو مباني تناسب مداخيلهم مهما كانت الوظيفة أو الاستعمال الذي يريدونه من القطعة الأرضية أو المبنى، فالأثر الأول هو الإقصاء الحضري.

أما الأثر الثاني فهو وليد الإقصاء، لأن السكان يجدون أنفسهم مرغمين على التجمع في مناطق تتلائم مع دخلهم ومستواهم المعيشي، ولذا فالمجال الحضري يطبع بصورة متأثرة بهذه الظاهرة التي تسمى بالتمييز الحضري، ونقصد من هذا المفهوم تنظيم المدينة أو المجال الحضري إلى مناطق ذات تجانس اجتماعي داخلي وذات تباين كبير بين بعضها البعض.

## ٣- نظريات الريع العقاري:

ظهرت العديد من النظريات التي تحاول تفسير كيفية تحديد ريع الأرض، وهي كما يلي:

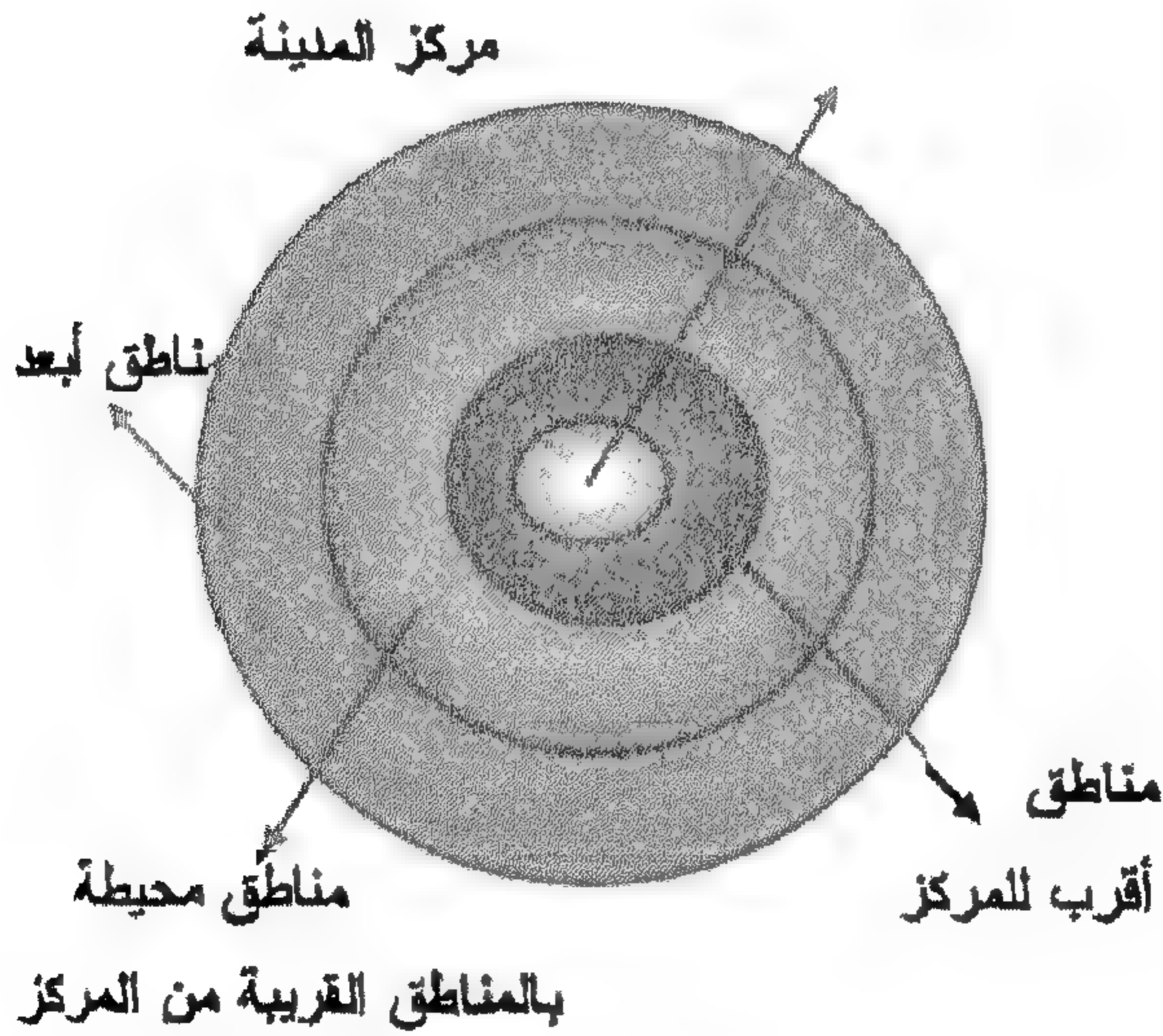
## ٣-١- نظرية ريكاردو Ricardo :

نجده ينظر إلى الحيز المكاني من وجهة نظر الإنتاج الزراعي حيث كان الإنتاج الزراعي هو السائد في عهده، وهو بالتالي المحدد لحجم الدخل الوطني داخل الأقاليم المختلفة، جاء ريكاردو ليفسر اختلاف الريع بين المناطق، ولكي يستند إلى مبرر اقتصادي واضح استند على إنتاجية الأرض، حيث قال وبكل بساطة أن الأراضي الزراعية تختلف من ناحية خصوبتها،



وبالتالي من ناحية معدل إنتاجها الزراعي. وفي هذه الحالة لا بد أن يكون هناك اختلاف في ريع الأرض تبعاً لمدى ودرجة خصوبتها، فالشخص عندما يريد استئجار أرض ما فإنه يحاول الاقتراب بقدر الإمكان من المدينة ومراكز التوزيع بافتراض أن الأراضي جميعها متساوية الخصوبة والإنتاجية، وبذلك ستستغل جميع الأراضي المحيطة بالمدينة، فالمناطق المحيطة بتلك الأراضي، ثم المناطق التي تليها وهكذا... (شكل رقم: ١٠)

يفترض ريكاردو أن العامل الوحيد المحدد لاختلاف الريع بين الأقاليم المختلفة أو بين المناطق في نفس الإقليم يتمثل في درجة خصوبة الأرض. أما إذا افترضنا تساوي خصوبة الأرض فنجد أن المناطق القريبة من مركز المدينة ريعها يكون أكبر من سواها لتمتعها بميزة نسبية أكثر وهي قربها من المراكز والأسواق.



شكل (١٠): نظرية الريع العقاري عند Ricardo

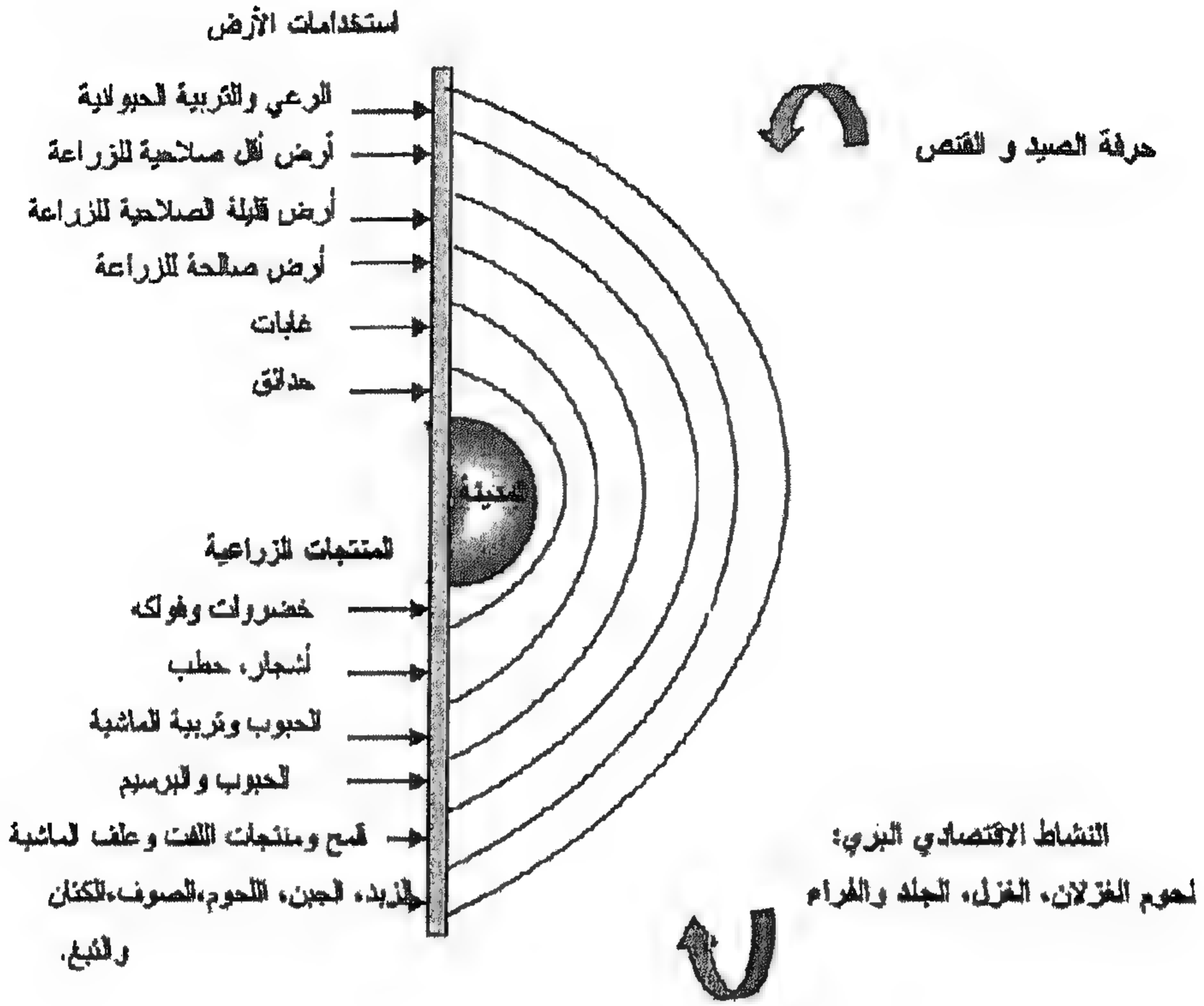
## ٣-٢- نظرية تونين J. H. Thunen :

أخذ تونين بنفس فكرة ريكاردو، ولكن بافتراض أن الأرض منبسطة متساوية الخصوبة في جميع المناطق، وأن هناك منطقة مركز المدينة ثم هناك المناطق الأخرى القريبة منها، والتركيز الاقتصادي كما يراه تونين يتشكل على هيئة أحزمة وظيفية تحيط بالمدينة وكل حزام يمثل نوعاً محدداً من الإنتاج الزراعي، تعتبر تكاليف النقل عاملاً مهماً في تنظيم الحيز المكاني، قال تونين بأن استخدام الأرض وبالتالي ريع الأرض في المناطق المختلفة يعتمد على الفروقات الموجودة في المواقع، بمعنى أن الأشخاص الواقعين في المناطق البعيدة عن مركز المدينة يتحملون تكاليف نقل أعلى، تدخل ضمن تكاليف المشروع فيخفض الريع نتيجة لزيادة التكاليف الخاصة بنقل المنتجات من مواقع الإنتاج إلى مراكز التوزيع (مركز المدينة)<sup>(١)</sup>.

فلو كانت كل الأراضي تستخدم للإنتاج الزراعي فنجد أن المناطق التي تبعد البعد نفسه عن مركز المدينة، يختلف فيها الإيجار عند اختلاف خصوبة الأرض، إذا نسبة أو درجة خصوبة الأرض هي التي تحدد إيجار الأراضي، وأن الأراضي الأكثر خصوبة لا بد أن تكون أعلى ريعاً لزيادة الإيرادات وبالتالي الأرباح التي يحصل عليها المنتج نتيجة لبيع منتجاته.

والشكل رقم (١١) يبين أشكال الأحزمة الوظيفية لاستخدامات الأرض المختلفة حسب النشاط الاقتصادي كما يراه تونين.

(1) GARNIER J. B., Géographie urbaine, Armand Colin, Paris, 1980, P. 211.



شكل (١١): الأحزمة الوظيفية لاستخدامات الأرض عند Thunen

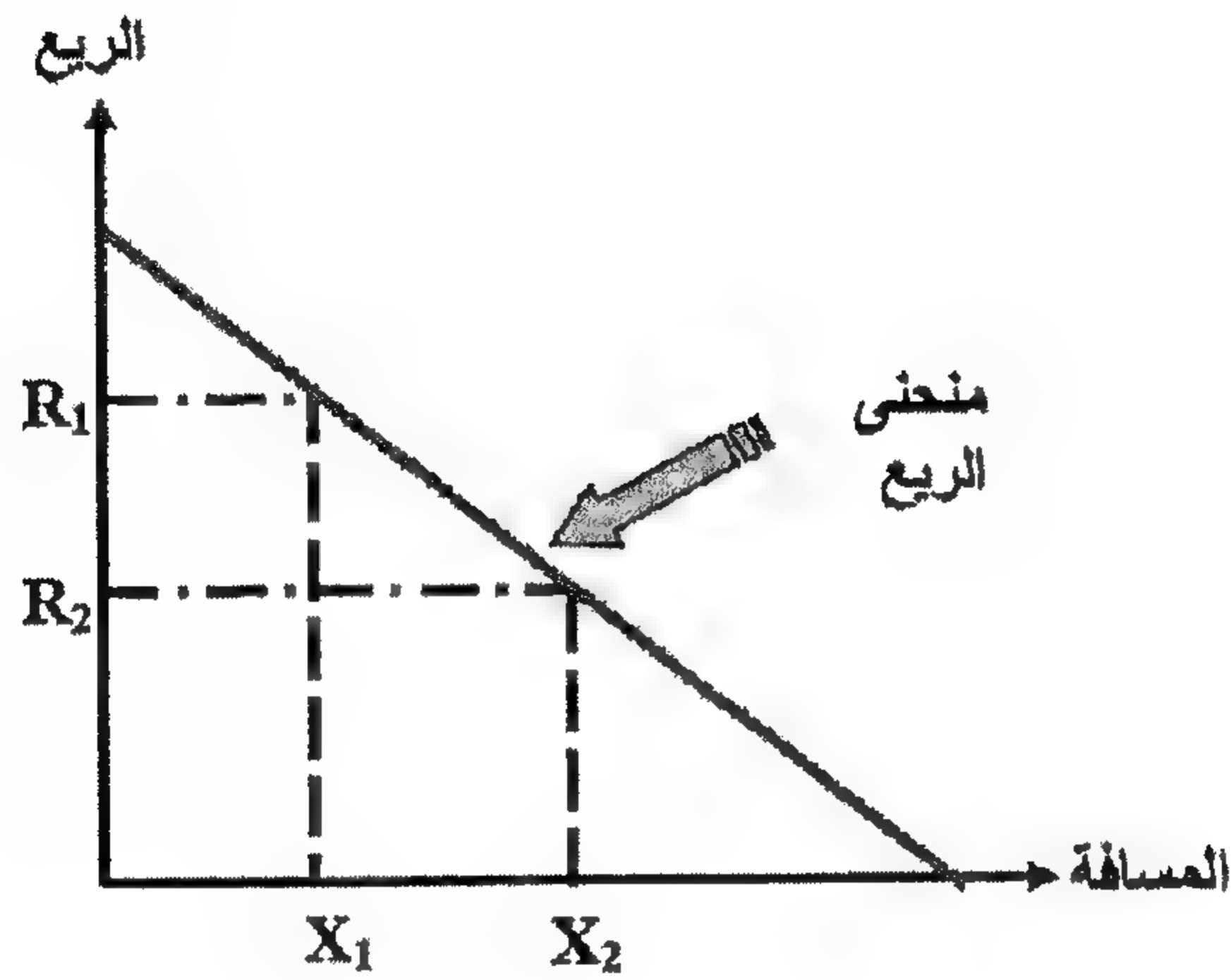
ويرى تونين أن منحنى الإيجار هو ذلك المنحنى الموضح للعلاقة بين الموقع وبين ريع الأرض، والذي كما يتضح من خلال الشكل رقم: ١٢ وجود علاقة عكسية بين البعد عن مركز المدينة وبين قيمة الريع، حيث تمثل نقطة الأصل في الشكل الموضح مركز المدينة، والمحور الأفقي يمثل المسافة بين الموقع ومركز المدينة، في حين يتمثل الريع بالمحور الرأسي.

ويقول تونين بأنه كلما كان المنحنى أشد انحدارًا كلما كانت الأراضي أكثر خصوبة، والعكس بالعكس.

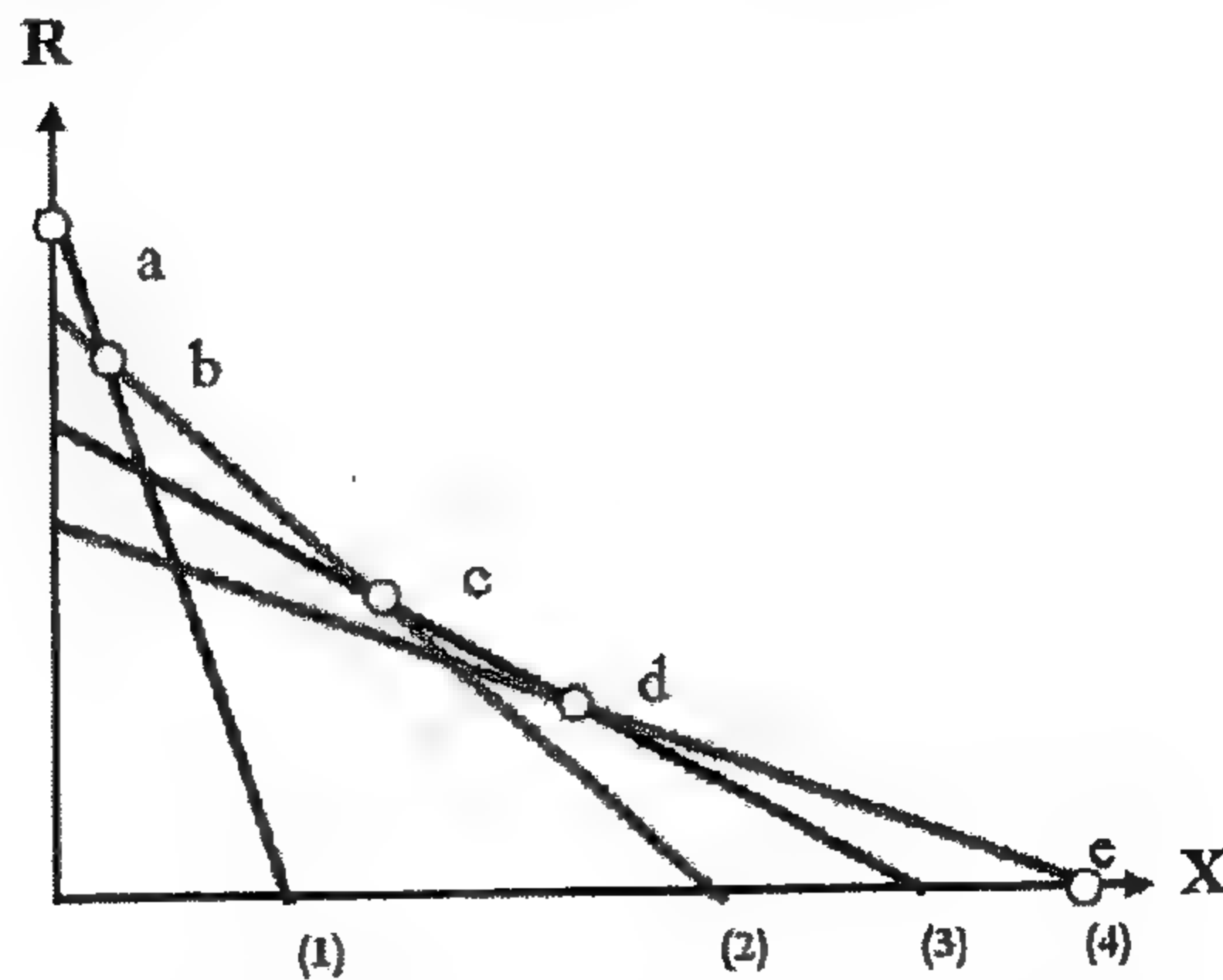
كما يتضح من خلال الشكل رقم: ١٣ أن المنحنى (١) يمثل الأرض الأكثر

خصوبة (أعلى ريعًا)، لأنه أكثر ميلًا أو أشد انحدارًا، يليه المنحنى (٢) ثم (٣)، ويكون المنحنى رقم (٤) هو الأقل خصوبة أو أقل ريعًا لكونه الأقل ميلًا.

وفي الدراسات التي تلت دراسة تونين تبين أن الجزء المظلل بالرسم (المنحنى abcde) هو منحنى الإيجار الخاص بالمناطق موجودة داخل المدينة (منحنى الإيجار المزادي).



شكل (١٢): العلاقة بين موقع الأرض والريـع العقاري



شكل (١٣): علاقة الـريـع العقاري بخصوبة الأرض



## ٣-٣- نظرية هيرد:

جاء "هيرد" بنفس المفهوم الذي اتبعه "تونين" في تفسير ريع الأرض، لكنه أضاف أن الإيجار في المدينة يعتمد بالدرجة الأولى على مقدار المنافع المترتبة على الموقع والتي تختلف بالطبع من موقع لآخر، وعليه توجد أسعار مختلفة للموقع. وبذلك تطورت فكرة تونين والقائلة بأن الخصوبة هي التي تحدد قيمة الإيجار، إلا أن للأرض استخدامات أخرى غير الزراعة، وبذلك فإن هيرد يرى أن المنافع تتزايد كلما قرب الموقع من مركز المدينة وتكون الأراضي في المركز أعلى منفعة من المواقع البعيدة، والملاحظ أنه كلما ابتعد الموقع عن مركز المدينة كلما انخفضت المنافع التي تعود على الموقع، ولعل أهم هذه المنافع إنعدام تكاليف النقل أو تدنيها في مركز المدينة. بالإضافة إلى توافر الخدمات المختلفة وسهولة الاستفادة منها بتكاليف منخفضة قد تصل إلى الصفر.

ويضيف هيرد أيضًا أن مساحة أو حجم الأرض ليس هو المحدد الرئيسي لقيمتها إنما الموقع أولاً وقبل كل شيء.

## ٣-٤- نظرية هيغ:

تناول "هيغ" التكامل بين المواقع وتكاليف النقل كمحدد للريع، فقال أن هناك نوع من التكامل بين الريع وتكاليف النقل، فمثلاً لو كان هناك بـ ١٢ دولار في مدينة ما، وسعرها مناسب لشخص ما، ولكنها بعيدة عن مركز المدينة، فإن الشخص الذي يرغب في استئجارها لا بد أن يضع في اعتباره عدة عناصر، أولها تكاليف النقل التي سيتحملها للانتقال من شقته إلى مكان عمله، أو إلى مركز المدينة، وتدخل هنا عدة اعتبارات ضمن تكاليف النقل كتكلفة البنزين



واستهلاك السيارة، كما يضع في اعتباره أيضًا الوقت الضائع الذي يستغرقه في التنقل نتيجة لبعده عن الأسواق والخدمات المختلفة.

ومن أهم العيوب أو الانتقادات التي وجهت لنظرية "هيج" أن العلاقة التكاملية هنا قابلة للتغيير عبر الزمن، فالموقع منخفض الريع قد يتزايد ريعه بعد فترة زمنية معينة لانخفاض تكاليف النقل أو لتوافر الخدمات بالقرب من الموقع.

### ٣-٥- نظرية أتكليف:

جاء "أتكليف" محاولاً تفسير ريع الأرض بأن هناك عوامل مختلفة طبيعية واقتصادية واجتماعية تتداخل في التركيبة السكانية والحضرية للمواقع أو المناطق في داخل المدينة. لو أن هناك عدة مواقع في المدينة نجد أن العامل الاقتصادي يعمل بشكل كبير على التركيز السكاني، حيث تكون هناك منطقة خاصة بالأغنياء ومنطقة لمتوسطي الدخل، وأخرى لذوي الدخل المنخفض.

كما أن هناك عوامل اجتماعية تتحكم في التوزيع السكاني، ونجد ذلك بوضوح في الولايات المتحدة الأمريكية، فهناك مناطق للسود ومناطق للبيض أو مناطق لذوي الأصل اللاتيني وأخرى لذوي الأصل الصيني، وهذا ما يحدث عادة في المدن الكبيرة، وبدون شك فإن ذلك يؤثر على الريع ومستوياته بين المناطق، وعادة يكون مركز المدينة الأعلى ريعاً، حيث يمثل مركزاً حيوياً للشركات الكبيرة وذات القدرة على دفع إيجار أعلى<sup>(١)</sup>.



(1) CASTELS M., L'ère de l'information, La société en réseaux, Editions Fayard, Paris, 2001, P. 94..

# الفصل الرابع عشر

اقتصاديات السكن الحضري



## الفصل الرابع عشر

### اقتصاديات السكن الحضري

#### مقدمة:

إلى جانب كون المدن ممثلة لتركز عددًا من الفعاليات الاقتصادية، فهي تمثل أيضًا مكانًا للتجمعات السكنية، وقد خلق التوسع الحضري منذ الثورة الصناعية الأولى في المملكة المتحدة سلسلة من الأزمات السكنية، وإن صعوبة الوضع في الوقت الحاضر يكمن في توفير مساكن ملائمة، وفي نهاية القرن التاسع عشر حصلت تغييرات في الهيكل السكاني مثل انخفاض عدد أفراد العائلة الذي أضاف بعدًا جديدًا إلى مشكلة السكن، وفي نفس الوقت أصبح الطلب على الخدمات الداخلية المرافقة للسكن (الكهرباء، الغاز، الماء الشروب...) مما جعل الضغوط تصل أوجها عند إعداد برامج الاستبدال القومي التي ميزت سياسة الإسكان في فترة ما بين الحربين.

ومن الواضح أن حجم وطبيعة السكن في المدينة قد تغير بمرور الوقت، وكما أشار إليه Donnison سنة ١٩٦٧ "أن الحاجات الملحة التي تثير قلقنا بالنسبة للسكن، قد بقي أكثرها على حاله خلال القرنين الماضيين حيث كانت على شكل مساكن مزدحمة جدًا، يشترك فيها عدد من الأسر، تحوي الكثير من النقائص وغير مستوفية للشروط الصحية إضافة إلى حالة التشرد الموجودة"، وبالتالي المشكلة الأساسية باقية كما هي، ويبدو أن من الصعب حلها خلال الأمد القصير.

## ١- طبيعة سوق السكن الحضري:

تصنف الوحدة السكنية من نوع السلع المعمرة التي تعني بأن استهلاكها يتم خلال الفترة التي يعيش فيها الإنسان، فهو بذلك يشبع حاجته منها، وهي معمرة (مستدامة) بمعنى أنها تمنح هذه المنافع لفترة طويلة من الزمن قبل أن تصبح متقادمة أو بالية وفي السوق الحر تتحدد جميع أسعار السلع بقيمتها المعمرة بقوى العرض والطلب، فسوق السكن يفى ببعض معايير السوق الحرة، لكنه يتصف بعدد من الصفات الخاصة التي تؤدي إلى بعض الصعوبات هذه الصفات الخاصة هي المسؤولة عن مشكلة الإسكان الحضري وتجعل من حلها أمراً عسيراً.

يمكن توضيح خصوصية سوق السكن من خلال دراسة صفات العرض والطلب المصاحبة لقطاع السكن في المنطقة الحضرية:

### ١-١- اعتبارات العرض:

إن السكن لا يعتبر منتوجاً متجانساً، لكن من الممكن تقسيمه إلى أقسام ثانوية بطرق عديدة. الأول، التقسيم حسب النوع مثل الوحدات السكنية المنفصلة وشبه المنفصلة، والشقق ووحدات سكنية متصلة على شكل صف ... وغيرها، والثاني، السقيم حسب الملكية، فمثلاً مؤجر، ملك صرف، ومؤجر بعقد طويل الأمد ... وهكذا. أما الثالث، فهو التقسيم حسب الموقع مثل وقوعها قرب الضواحي أو مركز المدينة ... وهكذا. الرابع يمكن أن تصنف من حيث طاقتها الإستيعابية مثل غرف نوم واحدة أو غرفتين ... وهكذا، إضافة إلى ذلك يمكن تقسيم قطاع السكن من ناحية الإدارة الرسمية خاص وعام.

إن عدم التجانس في جانب العرض في قطاع الإسكان يعني وجود عدة أسواق مترابطة ببعضها وأسواق ثانوية. هذه العلاقات المترابطة ناتجة عن



إمكانية الاستبدال العالية بين أشكال السكن المختلفة التي تجعل من تغيرات الأسعار في إحدى الأسواق ذات تأثير بالغ على الأسعار في الأسواق الأخرى. ولتوضيح ذلك سنقسم السكن بناء على الملكية، ملكية صرف وإيجار بموجب عقد خاص أو إسكان حكومي، هذا التقسيم لغرض تبسيط التحليل ويجب أن لا ننسى أنه لغرض التبسيط فقط وأنه يتجاهل وجود عدد هائل في الأسواق الثانوية.

إن صعوبة زيادة العرض الطبيعي للوحدات السكنية في فترة قصيرة يعتبر من السمات التي تشترك فيها جميع أشكال السكن، فالفترة التي يستغرقها تصميم وبناء السكن، تعني تباطؤًا، وبناءً على ما ذكر فإن العرض يتسم بعلم المرونة خلال فترة زمنية قصيرة. وبما أن عرض الوحدات الجديدة هو الذي يساعد على الحركة داخل سوق الوحدات السكنية المستعملة فإن أي تلوؤ في إستجابة قطاع الوحدات السكنية الجديدة سينعكس بصورة أكبر على قطاع الوحدات السكنية المستعملة، لأن ٢٠٪ من الرصيد السكني يستبدل كل عام، وهذا يعني بأن العرض المتوافر من الوحدات السكنية لغرض الشراء أو التأجير في أي وقت هو حساس جدًا لأقل التغيرات.

لا تتأثر مساكن القطاع العام في سوق السكن مباشرة بقوى السوق، وإن المعروض من الوحدات السكنية فيه لا يتحدد بالأسعار السائدة. ولما كان المعروض من الوحدات التي يملكها القطاع العام لا يتأثر بالحوافز الاعتيادية لتعظيم الربح فإن الفكرة التقليدية لمنحنى العرض لا تنطبق عليه بصورة مباشرة فتحدد كمية الوحدات السكنية الجديدة التابعة للقطاع العام بتوافر الأموال الكافية فيه كذلك بوساطة الضغوط السياسية على السلطات المحلية لتوفير وحدات سكنية أكثر.

## ١-٢- اعتبارات الطلب:

إن شراء السكن، في أغلب الحالات يكون الإنفاق المالي الوحيد الأكبر للعائلة، وبالرغم من التكاليف العالية لشرائه، فقد كان هناك نمو مستمر في ملكية الوحدات السكنية منذ الحرب ولحد الآن إذ أن نصف الوحدات السكنية في مدن العالم هي ملك صرف لساكنيها.

وعلى العموم فإن سعر الوحدة السكنية يقدر بما يعادل أربعة أضعاف متوسط الأجر السنوي للعامل الصناعي، وبناءً عليه فقد نشأت أسواق مالية معقدة غرضها مساعدة المشترين وتوفير الأموال اللازمة لشراء الوحدات السكنية. فمعظم المشترين لا يدفعون الثمن ولكن يأخذون قرضاً يسددونه على مدى ٢٥ سنة أو ما شابه ذلك.

إن توافر الأموال اللازمة من هذا المصدر يعتبر محدداً مهماً للطلب الإجمالي على الوحدات السكنية ويتأثر بتدفق الأموال اللازمة إلى جمعيات البناء والمؤسسات التمويلية الأخرى وكذلك عن طريق دخول المشترين المتوقعين الذين يجب عليهم تسديد قروضهم في نهاية الفترة.

وبالطبع فليست كل الوحدات السكنية ملك صرف، فالكثير منها وفرت له السلطات المحلية، وهو ما يضيف تعقيداً آخر لأن السلطات المحلية لا تستجيب للطلب بالمعنى الاقتصادي التقليدي، لأنها لا تبني افتراضاتها في تقدير الطلب على الوحدات السكنية في المستقبل على الطلب الفعال ولكن على الأغلب على فكرة غير واضحة للحاجة، فالطلب في معناه الاقتصادي المؤلف يتقارب مع مفهوم الحاجة.

إن العلاقة علاقة السعر بالدخل في أي بلد تقرر بالطلب الفعال على

الوحدات السكنية، لكنها تشترط أيضًا وجود مفهوم اجتماعي للحاجة إلى حد كبير. فكلما كان المجتمع أكثر غنى، كلما تميل السلطات لوضع معايير مقبولة أعلى للإسكان وأن التمييز بين الطلب والحاجة هو أكثر أهمية على المستوى المحلي وبين الأنواع المختلفة من الوحدات السكنية من الاهتمام بالقضايا الوطنية الإجمالية في مجال السكن<sup>(١)</sup>.

## ٢- السياسة الإسكانية:

لم يكن للسياسات التي حاولت حل مشكلة الإسكان الحضري على الرغم من تعددها طرقها، فالصعوبة الأساسية عند وضع سياسة إسكانية تكمن في العلاقات المعقدة الموجودة بين الأسواق الثانوية المتعددة للسكن، يضاف إلى ذلك التداخل الذي يمكن حدوثه بين تغير تدفق نوع السكن ورصيد الأنواع الأخرى. و بالتالي إذا تم تطبيق مبدأ تجميد الإيجار، أي المحافظة على مستوى للإيجارات أقل من ذلك السائد في السوق الحرة، فسيؤدي ذلك إلى ليس إلى تخفيض تدفق ما يعرض من الوحدات السكنية لغرض الإيجار في السوق فقط، لكنه أيضًا قد يزيد من أرصدة وحدات سكن الملك الصرف، وقد يبيع العقاري عقاره بدلا من عرضه للإيجار. فالسياسة التي تستهدف التأثير على تدفق الرصيد السكني أو رصيد السكن في إحدى الأسواق قد تؤثر إذن في كلا التدفق والرصيد في الأسواق الأخرى.

إن تطوير سياسة إسكانية ناجحة قد تتعدّد أكثر بوجود شكل مزدوج لفعاليات الإدارة وعمليات اتخاذ القرارات. فالإسكان الحكومي لعب الدور الذي كان يقوم به المؤجر تدريجياً وتمكن الصعوبة في أن بإمكان الإسكان الحكومي أن

(١) عادل عبد الغني محبوب وسهام صديق خروفة، مرجع سابق، ص. ٢٢٨.

يكون أفضل طريقة لسد حاجات فئات الدخل المنخفض إلا أن هناك سياسات في قطاعات أخرى تحول دون التوسع في ذلك.

وعلى الرغم من صحة كون كل مدينة تواجه مجموعة من مشاكل خاصة بها تتطلب خبرات ومعرفة للتغلب عليها، فإن وضع مجموعة عامة من الأهداف بدلالة عدد الوحدات السكنية المطلوبة ونوعيتها يجب أن يعمل على إزالة الفروقات بين المناطق الحضرية، بالإضافة إلى ذلك يجب أن يستهدف تدخل الحكومة المركزية في سوق السكن عبر وسائل لتحقيق بعض الأهداف الواضحة الشاملة بدلا من أن تكون مجزأة ومستهدفة لمجموعات معينة من الناس ضمن السوق.

### ٣- السياسة الإسكانية في الجزائر:

أولت الجزائر اهتماما كبيرا في توفير السكن باختلاف أنواعه وأنماطه للقضاء على الأحياء الفوضوية لاسيما بالمدن الكبرى وتلبية الطلب المتزايد المرافق للنمو السكاني المرتفع.

وفي هذا الإطار وجدت عدة سياسات إسكانية متباينة منذ الاستقلال حتى وقتنا الحالي، أدرجت فيها العديد من المشاريع السكنية و تعددت بها المتدخلون والفاعلون في إنتاج السكن.

وسنحاول فيما يلي توضيح ذلك عبر مراحل مختلفة:

#### ٣-١- مرحلة الإستعمار الفرنسي (١٨٣٠-١٩٦٢):

طبقت في الجزائر خلال مرحلة الإستعمار الفرنسي العديد من المشاريع الإسكانية، والتي تباينت فيما بينها من حيث الهدف، والحجم، والموقع تبعاً للسياسة المتبعة في كل فترة من الفترات التالية:



## فترة ١٨٣٠ - ١٩٠٠:

غداة الاستعمار الفرنسي للجزائر لم تكن هناك سياسات إسكانية مطبقة من خلال مخططات مدروسة، وذلك راجع إلى عدم وجود فكرة لتجسيد سياسة إسكانية في تلك الفترة، حيث كان السكن يتمثل في التجمعات السكنية القبلية، وبالتالي لم تكن هناك بوادر لإقامة سياسات إسكانية إلا في بعض المناطق التي تواجد بها العثمانيون والتي كانت تتمثل في المدن العواصم لتقسيماتهم الإدارية<sup>(١)</sup>، حيث أن هذه الفترة تميزت بنسبة تحضر جد منخفضة قدرت بـ ٥ ٪. وقد تميزت الفترة (١٨٣٠-١٨٧١) بنشوب ثورات شعبية كبرى على كامل التراب الوطني لكنها سرعان ما إنخمدت وقضي عليها، فقامت فرنسا بتشجيع الاستيطان والتحق ما يقارب ٢٧٢,٠٠٠ مستوطن، وهنا بدأت أولى السياسات الإسكانية التي انتهجتها فرنسا لصالح المستوطنين، حيث تميزت بطابع السكن الفردي الحضري ذو تقنيات غربية حديثة.

## فترة ١٩٠٠ - ١٩٤٥:

تميز الاقتصاد خلال هذه الفترة بحالة من التوازن في قطاع التبادل الخارجي، رافقه ارتفاع حجم السكان وكذا الإنتاج، مما كان سببا مباشراً في التغيير العميق، وامتازت هذه الفترة بهيمنة القطاع الزراعي على القطاع الصناعي رغم أن شروط المعيشة كانت متوفرة بالمدينة أكثر منها في الريف، أما الصحراء فاعتبرت امتداداً طبيعياً وهذا راجع إلى أن الاستعمار قد تركز في المدن مهيمنة على أحيائها، طاغيا على أنشطتها، مهنشاً الأرياف للدور الذي تلعبه في مقاومة

(1) BEN MATTI N., L'habitat du tiers monde, cas d L'Algérie, OPU, Alger, 1984, P.



الاستعمار، أما الصحراء فلم تكن سوى مقر لبعض القبائل الصغيرة، كما أثر كل من قانوني Sinatus consult ( ١٨٦٣ ) و Warnier ( ١٨٧٨ ) على التغيير لأن هدفهما هو تشجيع الملكية الفردية لصالح المستعمر.

وقد شهدت هذه الفترة حصيلة سكانية قدرت بـ: ١٣, ٧ مليون نسمة<sup>(١)</sup> أدت إلى ظهور نسيج عمراني كثيف برزت من خلاله مساكن جماعية والتي انتهجها الاستعمار الفرنسي لتغطية العجز على مستوى السكن وخاصة في المناطق ذات الأنشطة المختلفة خصوصاً المدن الساحلية: عنابة، سكيكدة، بجاية وظهرت أكثر بروزاً في العاصمة وقسنطينة (الخدمات: الصحية، التعليم، الأمن....)، فقامت بعمليات تهديم لبعض الأنسجة القديمة مستبدلة إياها بمساكن ذات طابع أوروبي.

وبالتالي ظهرت أولى السياسات الإسكانية في الجزائر ذات طابع فرنسي، تتضح ملامحها بظهور سياسة الإسكان الجماعي والتي أوضحت وجود نوع من الاندماج بين المستعمر والشعب الجزائري في الحياة اليومية، وظهر هذا الاندماج بشكل أكبر في الفترة الممتدة بين ١٩٤٥ - ١٩٥٤.

#### فترة ١٩٤٥ - ١٩٥٤:

شهدت هذه العشرية تسارع في وتيرة إنجاز السكن رغم صعوبة التمويل الاقتصادي، حيث وصلت وتيرة عدد المساكن المنجزة إلى ١٥٠٠٠ سكن/ سنة وتضاعفت هذه الوتيرة بمقدار ٠٣ مرات عما كانت عليه في العشرية السابقة، وهذا راجع إلى المشاريع السكنية المسطرة من طرف الاستعمار لإعادة إيواء الجزائريين، لكن في الحقيقة لم يكن هذا الإيواء سوى عملية حشر

(1) BEN MATTI N., L'habitat du tiers monde, cas d L'Algérie, OP- CIT, P. 130.

الجزائريين في محتشدات.

وكان من الأسباب المباشرة في زيادة وتيرة إنجاز المشاريع السكنية هي الهدم المسبق للأنسجة ذات الطابع التقليدي وإنشاء أنسجة حضرية ذات طابع أوروبي بدلا منها.

وقد رافق عمليات إنجاز المشاريع السكنية تزايد النزوح الريفي بحثا عن عمل يسير وسكن يتوفر على ظروف معيشة حسنة، فأظهرت فرنسا سياسة تسمى بسياسة الإدماج لإبداء نيتها في إعطاء الحق للجزائريين كمثيله عند الفرنسيين، ولهذا زاد الاهتمام بالتنظيم في قطاع الإسكان وأصبح له حصة من الدخل الاقتصادي، ويوضح الجدول رقم (٠٤) تطور حجم السكان وحجم الحظيرة السكنية في الجزائر خلال الفترة ١٨٨٦-١٩٥٦.

جدول (٠٤): تطور حجم السكان وحجم الحظيرة السكنية في الجزائر (١٨٨٦-١٩٥٦).

السنوات	عدد السكان (مليون نسمة)	عدد المساكن
١٨٨٦	٣,٨٠	٣٧٦٢٣٨
١٩٠٦	٥,٢٠	٥١٤٨٥١
١٩٢٦	٦,١٠	٦١١٧٧٨
١٩٣٦	٧,٢٠	٨٠٠٠٠٠
١٩٤٦	٨,١٠	٩٤١٨٦٠
١٩٥٦	١٠	١١٧٦٤٧٠

## فترة ١٩٥٤ - ١٩٦٢:

تمثل هذه الفترة أهم الفترات في المرحلة الإستعمارية لأنها تجسد أكبر سياسة إسكانية بالجزائر تتضح من خلال مخطط قسنطينة ( ١٩٥٩ - ١٩٦٣ ) والذي تتضح من خلاله العديد من المشاريع الإسكانية لإيواء الأهالي الجزائريين والقضاء على الثورة التحريرية وامتصاص غضب الأهالي الجزائريين، وتشير الإحصائيات إلى أنه في سنة ١٩٥٤ وصل عدد المساكن المنجزة إلى ١٨٠٠٠ مسكن بكلفة تقدر بـ : ٢١,٣ مليار فرنك، وكانت التوقعات تشير إلى أن الكلفة ستصل سنة ١٩٦٥ إلى ١٠٢ مليار فرنك بمتوسط ٦٢ مليار كل ١٠ سنوات، على أن يكون متوسط وتيرة إنجاز المساكن يقدر بـ : ٧٠,٠٠٠ مسكن سنوياً<sup>(١)</sup>.

وقد تم توزيع المساكن المنجزة منها بنصيب حجم سكاني قدره ١٠٠٠ ساكن/ لكل ٠٥ مساكن ويستمر هذا المؤشر حتى يتم إسكان كل السكان، ثم عرف هذا المؤشر تغييرا تبعاً للفئات الاجتماعية للأهالي كما هو موضح في الجدول رقم (٠٥)، مع الإشارة إلى عدم الاستقرار في وتيرة الانجاز نتيجة للطلب المتزايد على السكن وتدهور المساكن الأصلية من جراء الحرب.

جدول (٠٥): نوعية المساكن المنجزة خلال فترة (١٩٥٤-١٩٦٢) حسب تكلفتها المالية.

نوع السكن	عدد		سعر الوحدة (آلاف الفرنك)	السعر الإجمالي (مليار فرنك)
	المساكن	النسبة %		
سكن راقى	٣٠٠٠	١,٤	٧٠٠٠	سكن راقى
سكن برجوازي	٢٠,٠٠٠	٢,٧٢	٤٥٠٠	سكن برجوازي

(1) Ben Matti N., L'habitat du tiers monde, cas d L'Algérie, p : 158

H.L.M	٢٥٠٠	٥,٤٤	٤٠,٠٠٠	H.L.M
سكن اقتصادي	١٤٠٠	١٠,٨٨	٨٠,٠٠٠	سكن اقتصادي
سكن أوروبي	١١٠٠	١٤,٩٦	١١٠,٠٠٠	سكن أوروبي
سكن اقتصادي بسيط	٥٥٠	٢٠,٤٠	١٥٠,٠٠٠	سكن اقتصادي بسيط
سكن للأحياء الإسلامية	٣٥٠	٢٤,٠٢	١٧٧,٠٠٠	سكن للأحياء الإسلامية
مسكن جد بسيط	٢٠٠	٢١,٠٥	١٥٥,٠٠٠	مسكن جد بسيط
-	-	١٠٠	٧٣٥,٠٠٠	المجموع

المصدر: BEN MATTIN., L'habitat du tiers monde, cas de L'Algérie, P. 159

نلاحظ أن عدد المساكن ذات النوع الراقي والبرجوازي منخفض جدا لأنها كانت موجهة إلى المعمرين، أما المساكن البسيطة فهي للجزائريين الذي كان عددها مرتفع وهذا ما يدل على ارتباط السياسة الإسكانية بنوعية السكن حسب حجم الأسرة.

### ٣-٢- مرحلة الإستقلال (ما بعد ١٩٦٢):

يعتبر السكن مؤشرا هاما في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للسكان وذلك لما يوفره من راحة، استجمام، عمل واستقرار، فهو يعتبر الحاجة الأساسية والأولية في حياة الإنسان ولأهمية السكن تطرقنا إلى معالجة وتحليل السياسات الإسكانية في الجزائر بعد الإستقلال، وذلك تبعا للفرات التالية:

فترة ١٩٦٣ - ١٩٦٦:

تمثل هذه الفترة - غداة الاستقلال - أين تميز الاقتصاد الجزائري بالتدهور وعدم الاستقرار بعد أن كان مكملاً للاقتصاد الفرنسي، فعلى الرغم من محاولة الإطارات الجزائرية المحدودة في ذلك الوقت من إحداث قطيعة مع المبادئ الاستعمارية وانتهاج سياسة اقتصادية واجتماعية من شأنها خدمة المجتمع الجزائري وتطوير بنيته الاقتصادية، غير أن الوضعية التي كانت تميز الحظيرة السكنية تمثلت كما يلي:

- ٢٥ ٪ من السكان في وضعية اجتماعية واقتصادية متدهورة.
- ٣٠ ٪ من السكان فقط تتوفر مساكنهم على شبكات: الماء، الغاز، الصرف الصحي.
- ٥٠ ٪ من المساكن تحتاج إلى ترميم.
- ٨٠ ٪ من المساكن تحتوي على ٣ غرف، علماً أن الأسرة الجزائرية تمتاز بارتفاع عدد أفرادها بمعدل شغل المسكن تقدر بـ: ١، ٦ فرد/ المسكن، مما يفسر اكتظاظ المساكن.

وتشير الإحصائيات إلى أن عدد المساكن المتدهورة (متهدمة جزئياً) كان يقدر بـ ١١٦١٣٧١ مسكن، و ٤٩٦٩٨٧ مسكن في المدن، و ٦٦٤٣٨٤ سكن في الأرياف، وعليه كان العدد الإجمالي للمساكن يفى بالغرض إلى حد ما، ليس بالشكل الجيد وذلك لعدم توفر مختلف شروط المعيشة في كل هذه المساكن.

وبالتالي نجد أن الجزائر بحاجة ماسة إلى وضع سياسة لتسيير القطاع السكني.



وقد امتازت هذه الفترة:

- الفراغ والبحث عن نموذج للتخطيط والتهيئة العمرانية.
- إتمام عدد كبير من السكنات غير تامة الإنجاز في إطار إتمام مخطط قسنطينة.
- ميثاق طرابلس ١٩٦٢ الذي نص على إعادة إيواء الجزائريين المتضررين من الحرب.
- ظهور نزوح ريفي حاد باتجاه المدن الكبرى لإشغال المساكن التي هجرها المعمرين، وعودة الأهالي من تونس.

#### فترة المخطط الثلاثي ١٩٥٤ - ١٩٦٢:

اهتم المخطط الثلاثي بدرجة كبيرة بالقطاع الصناعي، واهتم أكثر بتوطين أهم المنشآت الصناعية بالمدين وخاصة الساحلية، حيث أهمل بقية القطاعات الأخرى ومن بينها قطاع السكن، وبالتالي فإن معظم مناصب الشغل كانت موجهة للقطاع الصناعي، الأمر الذي أدى إلى حدوث ظاهرة النزوح الريفي الحاد نحو المدن بهدف الحصول على منصب عمل دائم بالصناعة ثم الحصول على مسكن ملائم حتى تلتحق بهؤلاء النازحين عائلاتهم، وقد بلغ عدد المساكن المنجزة بـ ٢٠٥٤٨ مسكن بتكلفة قدرها ١٣٨ , ٩٣٠ مليون دينار، هذا ما أدى إلى ظهور عجز على مستوى السكن وتزايد مشكل الاكتظاظ داخل المساكن بسبب حجم النزوح الريفي إلى المدن الكبرى، مما أدى إلى ظهور الأحياء القصديرية.

في المقابل كانت نسبة الاستثمارات الموجهة للقطاع الصناعي في هذه الفترة تقدر بـ ١١ مليار دينار بنسبة تقارب ٨٤٪ .

### فترة المخطط الرباعي الأول ١٩٧٠ - ١٩٧٣:

تضمن المخطط الرباعي الأول عدة برامج للتخفيف من مشاكل الأزمة السكنية التي ظهرت خلال المخطط السابق حيث لم يولى إليها اهتماما كبيرا، مما جعل الجزائر تعاني مشاكل عديدة بسبب التوافد الكبير للسكان إلى المدن الكبرى، فظهرت هناك دراسات خاصة للقطاع السكني سواء من حيث الإنجاز، التسيير أو السياسة وكانت هذه الدراسة تنحصر في منطقتين من أجل تحقيق توازن وتوزيع مجالي منتظم للسكان وهما: المنطقة الحضرية والمنطقة الريفية.

- المنطقة الحضرية: تجلت الدراسة في هذه المنطقة كما يلي:

- وضع برامج سكنية كبرى في المدن الصناعية لإيواء جميع شرائح المجتمع، لأن المدن الصناعية كانت تعاني اكتظاظا سكانيا وانتشار البناء العشوائي بها، فكانت هناك مشاريع إسكانية لتحقيق تنظيم وتسيير المدن والقضاء على الأحياء القصديرية والتعمير العشوائي.

- اقتراح إنجاز ٤٥٠٠٠ سكن حضري خلال هذه الفترة بقيمة مالية قدرت بـ ١٢٠٠ مليون دينار.

- المنطقة الريفية: وقد تضمنت المشاريع التالية:

- تطوير السكن بالقرى التي تعتمد على الزراعة بشكل أساسي في حياة القرويين خاصة القرى التي تقع في المناطق الداخلية، حيث ظهر قانون الثورة الزراعية الذي ساهم بشكل كبير في تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في الأرياف، كما قلل من ظاهرة النزوح الريفي التي شهدتها مدن الجزائر غداة الاستقلال بموجب القانون رقم ٧١-٧٣ المؤرخ في:

٠٨ نوفمبر ١٩٧١.

■ اقتراح إنجاز ٤٠٠٠٠ سكن ريفي خلال هذه الفترة بقيمة قدرت بـ: ٣٠٠ مليار دينار .

بالرغم من وجود التخطيط وتعدد مشاريع التعمير في قطاع السكن إلا أن الصناعة لا زالت هي الأكثر حظا في نسبة التمويل والاستثمار في الاقتصاد الوطني، ونشير إلى أن قيمة الاستثمارات في هذا المخطط لقطاع السكن قدرت بـ: ٢٧ مليار دينار ولهذا لا يزال قطاع السكن في هذه الفترة يعاني من مشاكل عديدة، لأنه لم تكن حلول تتحكم بها سياسة إسكانية تقضي جذريا على مشكل السكن في الجزائر.

#### فترة المخطط الرباعي الثاني ١٩٧٤ - ١٩٧٧:

شهد هذا المخطط عدة استثمارات مهمة فكانت نسبة الاستثمارات مضاعفة بثلاثة مرات من المخططين السابقين، حيث وصلت قيمتها إلى ما يقارب ١١١ مليار دينار وكانت وتيرة الانجاز في هذه الفترة جد سريعة، مما يبين تحسن ملحوظ لحالة الاقتصاد الوطني، وزاد الاهتمام بالقطاع السكني الذي كان مهملا في المخططين السابقين بالمقارنة مع القطاع الصناعي، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى نمو المدن من خلال التعمير الفوضوي العشوائي واكتظاظها بالسكان، حيث أن هذه الفترة عرفت انفجارا سكانيا ضخما وصل سنة ١٩٧٧ إلى ١٨,٣٤٠,٠٠٠ ساكن منهم ٧,٥٣٠,٠٠٠ سكان حضر و ٩,٨٦٠,٠٠٠ سكان الريف أما الباقي فكان يمثل السكان المهاجرين والذين كان عددهم ٤٥١,٠٠٠ ساكن.

ونشير إلى أن نسبة إشغال المسكن في هذه الفترة قدرت بـ ٦,١ فرد/المسكن.

كما امتازت هذه الفترة بالاهتمام بالقرى الاشتراكية حيث برمج إنجاز ما يقارب ٣٣٣ قرية اشتراكية والتي تضم ١١٣٩٦٠ مسكن، تتوزع بين:

▪ ٥٨٥٤٢ سكن خصصت للقرى الفلاحية.

▪ ٥٥٤١٨ سكن خصصت للبناء الريفي.

وقد تم إنجاز ٩٦ قرية اشتراكية أي ما يقارب ١٨٥٤٢ مسكن وهذا ما يدل على تشجيع الدولة على تطوير القطاع الزراعي ورفع الضغط نوعا ما عن المدن الكبرى والتخفيض من نسبة النزوح الريفي.

أما بالنسبة للمناطق الحضرية والسكن الحضري فقد تم إنجاز ما يقارب ١٥٦,٦٨١ مسكن بتكلفة قدرت بـ ١٧,٥ مليار دينار بمعدل ١١١,٧٠٠ دينار للمسكن الواحد.

بالإضافة إلى ذلك فقد اتسمت هذه الفترة بـ:

▪ ظهور قانون الاحتياطات العقارية بموجب الأمر ( ٧٤-٢٦ ) المؤرخ في ٢٠ / ٠٢ / ١٩٧٤ والذي وضعت الدولة لاسترجاع الأراضي من طرف الجماعات المحلية على حساب الأشخاص لغرض خلق سياسة التخطيط.

▪ ظهور المناطق السكنية الحضرية الجديدة (Les ZHUN (s) التي استحدثت بموجب مشروع وزاري مؤرخ في ١٩ / ٠٢ / ١٩٧٥ وهذا تدارك العجز المسجل في ميدان السكن والتجهيزات العمومية في المدن ، حيث أنشأت على مستوى ١٠٠ تجمع حضري الذي استفادت منه حوالي ٢٥٠ منطقة سكنية حضرية جديدة وهذا ٢٥٠ منطقة تتربع على مساحة كل منطقة حضرية جديدة ٩٠ هكتار طاقة استيعابها ٢٦٠٠ مسكن.

▪ ظهور التخصيصات سنة ١٩٧٦ والتي كان دورها التخفيف من الضغط على الدولة في إنجاز المشاريع السكنية وترك الحرية للأفراد في البناء.

▪ ظهور عدة مخططات عمرانية:

مخطط العمران الرئيسي: PUD

مخطط التحديث الحضري: PMU

المخطط البلدي للتنمية: PCD

- وأهم الأهداف التي برمجت في هذه الفترة :

- تطوير تقنيات البناء
- تشجيع المؤسسات الخاصة ( مقاولون ، شركات بناء .... )
- مواصلة برنامج المرافق العامة الذي اقترح أثناء الرباعي ١ .
- وضع برنامج لإنجاز ١٠٠,٠٠٠ سكن بالنسبة للسكن الحضري.
- وضع برنامج لإنجاز ٣٣٣ قرية اشتراكية بالنسبة للسكن الريفي.

فترة ١٩٧٨ - ١٩٧٩:

لم تدرج في هذه الفترة برامج سكنية، لكن رغم ذلك فقد تم فيها إنجاز عدة مشاريع، كما أن عدد السكان في هذه المرحلة واصل ارتفاعه حيث أنه تعدى ١٨ مليون نسمة وبالتالي كان توزيع السكن في ١٩٧٨ و ١٩٧٩ مقدراً بـ: ١٢٠,٠٠٠ منهم ٧٥٠٠٠ مسكن أنجز من طرف الدولة .

وفي نهاية سنة ١٩٧٩ وصل معدل شغل السكن ( TOL ) قدر بـ: ٨ فرد/ المسكن، وبالتالي فإن النسبة قد ارتفعت بشكل كبير عما كانت عليه في



السنوات ١٩٦٦ - ١٩٧٧ إذ كانت تقارب ١, ٦ إلى ٩, ٧ فرد/ المسكن.

فكان الوضع سنة ١٩٧٨ على النحو التالي:

- ٨٨ مخطط توجيهي للتعمير ( PUD ) درست منها ٢٨ حققت أهدافها.
- ٥٥ مخطط توجيهي للتعمير ( PUD ) في طريق الدراسة.
- ٠٨ مخطط توجيهي للتعمير ( PUD ) لم تتم دراستها بعد.

وشهدت هذه الفترة كذلك ظهور ( PPU ) المعيار المؤقت للتعمير وجاء لتعويض (PUD) الذي لم يعطي نتائج إيجابية حيث تمت دراسة ١٥٥ (PUD).

برمج في هذه الفترة بناء ٧٥ منطقة حضرية سكنية جديدة وفي جوان ١٩٧٨ ٣٤ منطقة حضرية تم بناؤها و ١٤ منها في طريق الإنجاز.  
كما أن نسبة التحضر في هذه المرحلة كانت تقدر بـ: ٥٥٪.

#### فترة المخطط الخماسي الأول ١٩٨٠ - ١٩٨٤:

في هذه الفترة من ١٩٨٠ - ١٩٨٤ كانت التوجيهات الأولى من طرف الدولة نحو قطاع السكن، ما أدى بوصول عدد المساكن إلى ٣٦٠, ٠٠٠ مسكن، وكان في هذه الفترة مخطط تنمية الذي تسبب بالدرجة الأولى في ظهور توجيهات لتسيير حسن للمساكن، وأكدت الدراسة أن إحتياجات السكن في هذه الفترة قدرت بـ: ٥٣٤٠٠٠ مسكن.

▪ السكنات الحضرية : ٣٠٩, ٠٠٠ مسكن.

▪ السكنات الريفية : ٢٢٥, ٠٠٠ مسكن.

وبتحليل هذه المعطيات شرعت الدولة في تطبيق مخطط لإنجاز ما يقارب

١٠٠,٠٠٠ مسكن/ سنة لتغطية الحاجيات السكنية في هذه الفترة، ولكن التحليلات أثبتت أنه بعد ٤ سنوات من بداية تطبيق المخطط لم تنجح الدولة إلا في إنجاز حوالي ٨٨,٠٠٠ مسكن/ سنة، علماً أن عدد السكان الإجمالي في هذه الفترة وصل إلى ١٩,١٢٣,٠٠٠ سنة ١٩٨٠ وإلى ٢١٧٥٠,٠٠٠ سنة ١٩٨٤ بمعدل شغل المسكن يقدر بـ ٧,٥ فرد/ مسكن، وقد كانت الاحتياجات السكنية سنة ١٩٨٠ تقدر بـ: ٥٣٤٠٠٠ مسكن ووصلت إلى ١,٣٢٥,٠٠٠ مسكن سنة ١٩٨٤، حيث أن هذه الفترة كانت لها عدة إحتياجات من ناحية التمويل، فكان التمويل من طرف الدولة والتي كان يمثلها الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP، وكانت فرضية تطور الاحتياجات في التمويل على النحو التالي:

- كانت حسابات توقع الانجاز في العام تعتمد على فرضيتين:

▪ الفرضية الواقعية H.R (Hypothèse réaliste)

▪ الفرضية المرجوة H.O (Hypothèse optimiste)

وكان تقدير الإنجازات من طرف الترقية العمومية يعتمد على فرضية وضعت من طرف وزارة التخطيط وتهيئة الإقليم:

فرضية السلطات العمومية H.P (Hypothèse des pouvoirs publics)

وكان تطور المشاريع عن طريق الترقية الخاصة بفرضيتين:

الفرضية الواقعية (HIR) = فرضية للإنجاز الخاصة بالوزارة (HR) - فرضية

السلطات العمومية (HP)

الفرضية المرجوة (HIO) = فرضية التوقع الخاصة بالوزارة (HO) - فرضية

السلطات العمومية (HR)

وكان حساب السعر في هذه الفترة بحسب دلالة السعر المتوسط تبعا للتقسيمات التالية:

- شمال البلاد ٣٩٪، \* المناطق الداخلية ٢٩٪، \* جنوب البلاد ٣٢٪.
- مناطق حضرية ٦٠٪، \* مناطق ريفية ٤٠٪.

كانت كلفة إنجاز البرامج السكنية هي ٨٠٪ من سعر إنجاز السكن و ٢٠٪ من سعر إنجاز المرافق المرتبطة بهذه المساكن وهذه الحسابات أعطت ١٦٠,٠٠٠ دينار للسكنات و ٤٠,٠٠٠ دينار للمرافق التابعة لها، وهذه الجداول ذات الأرقام (٠٦، ٠٧، ٠٨) تبين ذلك:

جدول (٠٦): تطور إنجاز السكن في الفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٤).

١٩٨٠ - ١٩٨٤		الفرضيات
متوسط الإنجاز السنوي	الإجمالي	
٧٢٠٠٠	٣٦٠٠٠٠	فرضية السلطات العمومية H.P
٩٥٠٠٠	٤٧٥٠٠٠	فرضية الإنجاز الخاصة H.R
٢٣٠٠٠	١١٥٠٠٠	فرضية الإنجاز للترقية HIR
١٠٥٠٠٠	٥٢٥٠٠٠	فرضية التوقع الخاصة بالوزارة H.O
٣٣٠٠٠	١٦٥٠٠٠	فرضية التوقع للترقية HIO

جدول (٥٧): الاحتياجات المالية للسكن (١٠٠٠ دينار).

الفرضيات	HP			HR			HIR			HO			HIO		
	المساكن	المرافق	المجموع	المساكن	المرافق	المجموع	المساكن	المرافق	المجموع	المساكن	المرافق	المجموع	المساكن	المرافق	المجموع
المجموع	٥٧,٦	١٤,٤	٧٢	٧٦	١٩	٩٥	١٨,٤	٤,٦	٢٣	٨٤	٢١	١٠	٢٦,٤	٦,٦	٣٣
المتوسط	٩,٦	٢,٤	١٢	١٢,٧	٣,٢	١٥,٩	٣,١	٠,٧	٣,٨	١٤	٣,٥	١٧	٤,٤	١,١	٥,٥

المصدر: BEN MATTIN., L'habitat du tiers monde, cas de L'Algérie, P. 169.

جدول (٥٨): تقسيم الموارد المالية.

الخماسي الأول ١٩٨٠-١٩٨٤		موارد التمويل	
المتوسط العام	المجموع	حسب فرضية الإنجاز	
١٢,٨	٧٦,٦		
٢,١	١٢,٤		
١,٠	٦,٠		
١٥,٩	٩٥,٠	حسب فرضية التوقع	
٣١,١	٧٨,٦		
٣,٠	١٨,٤		
١,٤	٨,٠		
١٧,٥	١٠٥,٠		

المصدر: BEN MATTIN., L'habitat du tiers monde, cas de L'Algérie, P. 169.

### فترة المخطط الخماسي الثاني ١٩٨٥ - ١٩٨٩:

إذا ما تفحصنا نسبة الإنجاز في القطاع السكني في الفترات السابقة والذي كان ضئيل مقارنة بعدد السكان نقول أن الدولة سوف تسعى جاهدة إلى تطبيق سياسة ووضع برامج ومخططات إسكانية للقضاء على مشكل السكن نهائيا خلال الخماسي الثاني، لكن المعطيات تشير إلى أن هذا المشكل لا يزال قائما رغم أن هذه الفترة تميزت بـ:

- ظهور القانون ٨٦-٠٧ المؤرخ في ٠٤-٠٣-١٩٨٦ الذي يسمح لأي شخص طبيعي أو معنوي بإنتاج السكن وعليه ظهر متعاملون جدد في ميدان السكن وابتداء من سنة ١٩٨٦ عرف مجال السكن تحررا من احتكار الدولة وبدأت المبادرات الفردية أو الخاصة في الظهور.
- كما تم الاعتماد على البناء الجاهز واستعماله في كامل التراب الوطني دون مراعاة الاختلافات البيئية والمناخية وقد تم إنجاز أكثر من ١,١٦٠,٠٠٠ مسكن.
- وتشير الإحصائيات إلى أن نسبة الاستثمار في قطاع السكن خلال هذه الفترة قدر بـ: ١٦,٧ ٪ من الاستثمارات، فإذا ما قارنا هذه السنة بنسبة الاستثمارات خلال المخطط الثلاثي والتي كانت تقدر بـ: ٢,٧ ٪ من الاستثمارات نجد أنه هناك اهتمام أكبر بالقطاع السكني ويزداد هذا الاهتمام بزيادة حجم السكان وزيادة نسبة الطلب على السكن.
- فقد وصلت نسبة الزيادة في نسبة الاستثمارات إلى ١٤ ٪ من حجم الاستثمارات، ولهذا قد سطرت الدولة ووضعت عدة برامج ومشاريع سكنية في مخططات أما وطنية أو جهوية أو ولائية أو مخططات بلدية، وتجلت هذه



## المخططات في :

- SNAT : المخطط الوطني لتهيئة الإقليم.
- SRAT : المخطط الجهوي لتهيئة الإقليم.
- PAW : مخطط التهيئة الولائية.
- PAC : مخطط التهيئة البلدية.

وقد ظهرت هذه المخططات سنة ١٩٨٧ كسياسة في المخطط الخماسي الثاني لمحاولة تنظيم القطاع السكن وتوفيره للسكان على أن يكون هذا السكن متوفرا على ظروف معيشة حسنة وملائمة للحياة اليومية للفرد.

ونشير في هذه الفترة إلى ظهور سياسة سكنية جديدة تمثلت في السكن الترقوي الذي ظهر بموجب القانون ٨٦-٠٧ المؤرخ في ٠٤-٠٣-١٩٨٦ الذي ألغي بصدور المرسوم التشريعي ٩٣-٠٣ المؤرخ في ٠١-٠٣-١٩٩٣ الذي أعطي صيغة جديدة للترقية العقارية حيث أصبحت نشاطا تجاريا تمارسه كل من الإمكانية مادية وسجل تجاري وتنقسم إلى :

أ- ترقية عمومية : مثل EPLF-CNEP

ب- ترقية خاصة : المقاولين والخواص المستثمرين

فترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٨ :

عرفت الجزائر تحولات مهمة على المستوى الاقتصادي والسياسي مست من قريب أو بعيد قطاع السكن الذي اعتبر من الأولويات الكبرى حيث كان يعاني من أزمة حادة بسبب ارتفاع النمو السكاني والذي رافقه نزوحا ريفيا معتبرا تضاعف خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٠.

- وكحل لهذه الأزمة لجأت الدولة إلى وضع عدة برامج تهدف إلى ترقية السكن وذلك من خلال:

- تطوير وتنويع صيغ عروض السكن.
- التفكير في إنشاء مدن جديدة بموجب قانون (٠٢-٠٨).
- تشجيع العائلات على العودة إلى الوسط الريفي في إطار برنامج التنمية الريفية.
- وضع برنامج مستقبلي على مدى ٠٥ سنوات من طرف رئيس الجمهورية والمتمثل في مشروع مليون وحدة سكنية بمتوسط ٠٠٠, ٢٠٠ سكن / سنة على كامل التراب الوطني.
- ظهور قانون ٩٠-٢٩ المؤرخ في ٠١-١٢-١٩٩٠ الذي يهدف إلى تحديد القواعد الرامية إلى تنظيم إنتاج الأراضي القابلة للتعمير وتكوين وتحويل المباني في إطار سير اقتصادي ووقاية المحيط والأوساط الطبيعية والتراث الثقافي والتاريخي على أساس احترام المبادئ وأهداف التهيئة العمرانية.
- وجاء هذا القانون بمخططين هما:
  - المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDAU): والذي صادق عليه بموجب المرسوم التنفيذي: ٩١-١٧٧ المؤرخ في ٢٨-٠٥-١٩٩١.
  - مخطط شغل الأرض (POS): والذي نص عليه بموجب المرسوم التنفيذي: ٩١-١٧٨ المؤرخ في ٢٨-٠٥-١٩٩١.
- كما كان في هذا القانون عدة إجراءات خاصة بالتعمير:

- شهادة التعمير.
  - رخصة التجزئة.
  - رخصة البناء (المادة ٥٠ من القانون ٢٩ / ٩٠).
  - رخصة الهدم (المرسوم التنفيذي ١٧٦ / ٩١ المؤرخ في ٢٨-٠٥-١٩٩١).
  - شهادة التقسيم.
  - شهادة المطابقة (المرسوم التنفيذي ١٧٦ / ٩١ المؤرخ في ٢٨-٠٥-١٩٩١).
  - شهادة الحيازة (المرسوم التنفيذي ٢٥٤ / ٩١ المؤرخ في ٢٧-٠٧-١٩٩١).
- كما ظهرت في هذه الفترة عدة قوانين تخص التعمير والعقار منها:
- القانون ٩٠-٢٥: المتعلق بالتوجيه العقاري ينص على الاعتراف بالملكية الخاصة.
- القانون ٩٠-٣٠: المتعلق بالأحكام الوطنية.
- القانون ٩٠-١١: المتعلق بنزع الملكية (ألغى القانون ٧٤-٢٦).
- القانون ٩٠-٠٨: المتعلق بالبلدية.
- القانون ٩٠-٠٩: المتعلق بالولاية.
- القانون ٠١-٢٠: المتعلق بالتهيئة في إطار التنمية المستدامة.
- القانون ٠٢-٠٨: المتعلق بالمدن الجديدة.

القانون ٠٣-٩٣: المتعلق بالنشاط العقاري.

القانون ٠٦-٠٦: المتعلق بتوجيه المدينة.

وعليه فإن مختلف السياسات السكنية التي كانت مطبقة خلال الفترة الاستعمارية وحتى وقتنا هذا يمكن حوصلتها في النقاط التالية:

### ١- سياسة السكن الاجتماعي:

يقصد بالسكن الاجتماعي كل سكن ممول كلياً من أموال الخزينة أو من ميزانية الدولة، وأنواعه هي:

#### ١-١- سكن اجتماعي إيجاري "LSL":

يوجه هذا النوع من السكن إلى الطبقات الاجتماعية التي تعيش في ظروف جد عسيرة والتي لا تسمح لهم مواردهم المالية من دفع إيجار مرتفع أو اقتناء مسكن، أي الذين تتوفر فيهم شروط يحددها المرسوم التنفيذي رقم ٩٨-٤٢ المؤرخ في ١-٢-١٩٩٨.

#### ١-٢- سكن تساهمي إيجاري "LSP":

سكن يتم انجازه أو شراؤه عن طريق إعانة تمنحها الدولة وتسمى الإعانة للحصول على الملكية، ويوجه إلى الطبقات ذات الدخل المتوسط - ظهر بموجب المرسوم التنفيذي ٣٠٨/٩٤ المؤرخ في ٠٤-١٠-١٩٩٤ المحدد لقواعد تدخل الصندوق الوطني للسكن في ميدان الدعم المالي للأسر.

والقرار الوزاري المشترك المؤرخ في ١٥-١١-٢٠٠٠ المحدد لكيفيات تطبيق الصندوق الوطني للسكن CNL فيما يتعلق بالدعم المالي.

### ٣-١- سكن اجتماعي تطوري "LSE":

تقوم بإنجازه الوكالة الوطنية لتطوير وتحسين السكن AADL في شكل تخصيص اجتماعي حيث في استغلال المجال أفقيا من خلال بناء وحدات سكنية صغيرة متجانسة المظهر ويمكن للمستفيد أن يوسع مسكنه بشكل عمودي أو أفقي وهو يوجه للطبقات ذات الدخل المحدود.

وذلك وفق للقرارات الوزارية التالية:

- التعليم الوزارية رقم ١ / SPIY المؤرخة في ٠٨ أبريل ١٩٨٧ .
- التعليم الوزارية رقم ٣٤٠ / SPIY المؤرخة في ٠٧ أكتوبر ١٩٩٧ .

### ١-٤- سكن اجتماعي عن طريق البيع بالإيجار "LSVL":

يمثل هذا النوع من السكن جزءا جديدا من عرض السكن الذي تم تأسيسه عن طريق المرسوم التنفيذي ٠١-١٠٥ المؤرخ في ٢٣ أبريل ٢٠٠١ المحدد لشروط وكيفية الشراء في إطار بيع المساكن المنجزة من الأموال العمومية عن طريق تأجيرها.

وتعتبر عملية البيع بالإيجار طريقة للحصول على سكن مع اختيار مسبق لا متلاكه عند انقضاء مدة إيجار محددة في إطار عقد مكتوب.

### ٢- سياسة التخصيصات:

التخصيص هو وسيلة عمرانية تهدف إلى توفير السكن الفردي الحضري الأفقي والمنسجم مع النسيج العمراني ، كما تهدف إلى الحد من انتشار السكن الفوضوي إذ يتحصل المواطن على قطعة أرض متوفرة على جميع الشبكات ، و يقوم ببناء مسكنه وفقا للقانون ٨٢ / ٠٢ المؤرخ في ٠٦ / ٠٢ / ١٩٨٢ ،



المحدد لكيفية تحضير رخصة البناء والتجزئة ورخصة المطابقة وقد اقتصر التحصيل في بداية الأمر على البلدية في إطار أحكام الأمر ٧٤-٢٦ الذي ألغي بموجب القانون ٩٠-٢٥ المتعلق بالتوجيه العقاري.

أصبح التحصيل في ظل هذا القانون ينشأ من طرف وكالات التسيير والتنظيم العقاري الحضري أو من طرف أي شخص طبيعي وفقا للقانون ٩٠-٢٩ المتعلق بالتهيئة والتعمير والمرسوم التنفيذي رقم ٩١-٧٦ المؤرخ في ٠١-٠٩-١٩٩٠ المحدد لكيفية دراسة شهادة التعمير ورخصة التجزئة وشهادة التقسيم ورخصة البناء ورخصة الهدم في حالة الضرورة.

■ أما الهيئات التي يمكنها إنشاء التحصيل هي:

- البلدية / الوكالة العقارية / التعاونية العقارية / من طرف الخواص.

### ٣- سياسة الترقية العقارية:

السكن الترقوي هو السكن ذو طبيعة ونوعية جيدة موجهة للتمليك، وقد يكون جماعي أو فردي للطبقات الاجتماعية ذات الدخل المعتبر ينجز من طرف شخص طبيعي أو معنوي، ظهرت هذه السياسة بمقتضى القانون ٨٦-٠٧ المؤرخ في ٠٤-٠٣-١٩٨٦ الذي ألغي بموجب المرسوم التشريعي رقم ٩٣-٠٣ المؤرخ في ٠١/٠٣/١٩٩٣ الذي أعطي صيغة جديدة للترقية العقارية حيث أصبحت نشاطا تجاريا يمارسه كل من لديه إمكانية مادية وسجل تجاري، وتنقسم الترقية العقارية إلى:

أ- ترقية عمومية: تقوم بإنشائها مؤسسات عمومية أو الجماعات المحلية مثل:

■ EPLF : مؤسسة ترقية السكن العائلي : تعلن هذه المؤسسة تحت إشراف

الجماعات المحلية ، تقوم بإنجاز سكن ترقوي لصالح الأسر المنجزة

للأموال حيث يكون سكن عائلي مملك.

▪ CNEP : يمكن أن يستفيد من سكناتها أي مواطن منخرط بالصندوق الوطني للتوفير والاحتياط.

ب- ترقية خاصة: بظهور القانون ٨٦-٠٧ المؤرخ في ٠٤-٠٣-١٩٨٦ (١) فتح المجال أمام المقاولين الخواص والمستثمرين لإنجاز شبكات ذات نوعية جيدة وبأسعار مرتفعة قد تكون مساكن فردية وجماعية.

#### ٤- الهيئات المكلفة بالسياسة الإسكانية وإنجاز السكن:

باعتبار أن السكن قطاع هام في التنمية الاجتماعية لابد من تجسيد هيئات تتكلف بتسيير ووضع سياسات وبرامج ومشاريع له ، ومن هذه الهيئات نذكر:

#### ٤-١ - ديوان للترقية والتسيير العقاري OPGI :

أنشأ ديوان الترقية والتسيير العقاري بموجب المرسوم التنفيذي رقم ٧٦-١٤٣ المؤرخ في ٢٣ أكتوبر ١٩٧٦ كان يسمى سابقا ديوان السكن ذو الكراء المعتدل HLM وينشط الديوان خاصة في قضايا التأجير والبيع والإشراف على المشاريع أي التمويل المالي لإنجاز المساكن.

بعد صدور المرسوم التنفيذي رقم ٩١-١٤٧ المؤرخ في ١٢/٠٥/١٩٩١ تغيرت الطبيعة القانونية لهذه الهيئة حيث أصبحت مؤسسة ذات طابع صناعي، تجاري، مستقلة إداريا وماليا كما أنها تخضع لقواعد القانون التجاري.

#### مهامه:

تتجلى مهام الديوان في تجسيد السياسة الاجتماعية للدولة وترقية الخدمة العمومية في مجال السكن لاسيما الفئات الاجتماعية ضعيفة الدخل.

## أهدافه:

- إنجاز المشاريع السكنية عبر تراب التابع لها.
- ضمان ترميم الأملاك العقارية وصيانتها.
- تسير الأملاك العقارية وتحصيل الإيجار.
- تأجير وبيع المساكن ذات الاستعمال المهني التجاري والحرفي.
- المحافظة على الممتلكات لضمان بقائها صالحة للسكن وضمان تسير جميع الأملاك الملحقة بها.

## ٤-٢- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط: CNEP :

تم تأسيسه بمقتضى القانون رقم ٦٤-٢٢٧ المؤرخ في ١٠ أوت ١٩٦٤ المتعلق بتأسيس الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط ، وهي مؤسسة عمومية ذات الشخصية المدنية والاستقلال المالي.

## مهامه:

- إيجاد وتسيير أشكال من التوفير التي يقصد منها التشجيع السكني
- التدخل لتسهيل التمويل للبناء السكني.
- منح قروض أو سلف خاصة بالبناء.
- إجراء كل عملية مالية لتسيير ما تملكه من أموال وتستخدمه من جديد.

## ٤-٣ - مديرية البناء والتعمير والسكن DUCH :

هي هيئة تتخلص مهمتها في الإشراف التقني على التعمير والبناء والسكن بصورة عامة على مستوى الولاية وفقا للقرار الوزاري المؤرخ في ١٤-٠٧-

١٩٨٠ والذي يحدد نوعية التنظيم لحركية إدارة التعمير والبناء والسكن لكن حالياً انقسمت هذه المديرية إلى:

▪ مديرية البناء والتعمير DUC

▪ مديرية السكن والتجهيزات العمومية DLEP

والجدير بالذكر فهما مديرتين مستقلتين عن بعضهما.

#### ٤-٤ - الصندوق الوطني للسكن CNL :

هو مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري ظهر بموجب المرسوم التنفيذي رقم ٩١-١٤٥ المؤرخ في ١٢/٠٣/١٩٩١ المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم ٩٤-١١١ المؤرخ في ١٨/٠٥/١٩٩٤، ومن مهامه:

- تقديم المساعدة المالية.
- تمديد مدة إعادة تسديد القروض.
- تخفيض نسبة الفائدة.
- المساهمة في تحديد سياسة تمويل السكن.
- تمويل السكن الاجتماعي.
- إدارة الأسهم والمساهمات التي تقدمها الدولة كفاائدة السكن.

#### ٤-٥ - الوكالة الوطنية لتحسين السكن وتطويره AADL:

ظهرت بموجب المرسوم التنفيذي رقم ٩١-١٤٨ المؤرخ في ١٢-٠٥-١٩٩١ وهي مؤسسة ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بشخصية معنوية والاستقلال المالي وتهدف إلى:

- ترويج السوق العقارية وتطويرها.
- القضاء على السكن غير الصحي.
- تحديث الأنسجة القديمة وإصلاحها.
- تغيير النسبة الحضرية وإنشاء المدن الجديدة.
- إعادة أساليب بناء مستحدثة إلى جانب التكوين والإعلام.

#### ٦-٤ - الوكالة العقارية المحلية AFL:

هي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري ، أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم ٩٠-٤٠٥ المؤرخ في ٢٢-١٢-١٩٩٠ تتولى تسيير المحافظة العقارية للبلدية المعنية ونعني بقولنا محلية أن نشاطها لا يتعدى حدود البلدية التي تقع في دائرة اختصاصها، تنشئ وتهيئ الوكالة العقارية نوعين من التخصيصات، هما:

- تخصيصات ترقية.
- تخصيصات اجتماعية.

وينسب التخصيص إلى الصنف الترقوي والاجتماعي بحسب طبيعة الحصص التي تضمها، وتصنيف الحصص من ترقية واجتماعية يقوم على معيارين أحدهما تقني والآخر مالي:

بمعنى الحصص الاجتماعية هي كل حصة أرضية معدة للسكن تتراوح مساحتها بين: ٩٠م<sup>٢</sup> - ١٥٠م<sup>٢</sup> وثمان المتر المربع " ٢م<sup>٢</sup> " فيها محدد بكيفية تسمح للفئات الاجتماعية باقتنائها فقد يصل سعر م<sup>٢</sup> إلى أقل من نظيرتها



الترقية بأربع مرات وأثناء توزيعها من طرف البلدية تراعى الوضعية والمالية للمرشحين للاستفادة منها.

#### مهامها:

- تسير الأملاك والحقوق العقارية داخل المحيط العمراني.
- شراء، بيع، إيجار الأراضي المهيأة القابلة للتعمير وكل المعاملات التي تدخل في السوق العقارية لحساب البلدية.
- الترميم، نزع البناءات والأراضي إضافة إلى بناء العمارات الجديدة وكل عملية ترقية داخل المحيط العمراني.
- مشاركة البلدية في تحضير، وإعداد أداة التهيئة للمراقبة والمتابعة.





# الفصل الخامس عشر

## اقتصاديات النقل الحضري



## الفصل الخامس عشر

### اقتصاديات النقل الحضري

#### مقدمة:

تكمن أهمية النقل الحضري في أن ما يقارب من نصف جملة سكان المنطقة العربية تتركز في المدن، وأن القطاع الحضري ينتج ما يقارب ثلاث أرباع الناتج الوطني، وخاصة في المدن الكبرى.

ويفوق معدلات النمو السكاني السنوي للسكان لمعظم المدن العربية نسبة ٥٪، بل أن المدن الكبرى والكبيرة والمتوسطة تنمو بمعدلات تتراوح بين ٥٪ و ٢٥٪ سنوياً، ويقابل هذا النقص القائم في الموارد المتاحة لمواجهة تكاليف التوسع في حركة التمدن، وبهذا لا يعالج التمدن السريع على أساس أنه مشكلة فحسب، وإنما في نفس الوقت كوسيلة لاستيعاب فائض العمالة الريفية الزائدة عن متطلبات الزراعة والرعي، وهذا يتطلب تطوراً في وسائل النقل بين المدن من ناحية والنقل الحضري بصفة خاصة لتوفير الحركة والإمكانية اللازمتين لإدماج القادمين الجدد في اقتصاد المدينة، وهو بذلك قد يسهم بشكل غير مباشر في تخفيف ضغط العمالة والسكان الزائدين في الريف على اقتصاده الفقير.

والنقل الحضري ليس حتمياً بالنسبة لمتطلبات تركيز العمالة والإنتاج داخل المناطق الحضرية فحسب، وإنما يقوم بتوفير الروابط الضرورية مع شبكة النقل الوطنية.



ويتميز الواقع الحالي للنقل الحضري بالازدحام، وخاصة في المدن الكبيرة ويؤدي هذا إلى رفع تكلفة التشغيل للمركبات وإلى زيادة ساعات السفر مع عدم توفر الراحة الكافية، وبسبب العنصر المرتفع لتكاليف العمالة في النقل التجاري، تتراكم النفقات الثقيلة بزيادة مدة التأخير. ولكل هذه المشاكل والاعتبارات السابقة، تولي الدراسات الحضرية أهمية خاصة وامتزايدة لدراسة النقل الحضري بهدف تلمس الوسائل والحلول المطلوبة، وتتمثل مجالات وإمكانات التنمية الحضرية في ثلاثة جوانب:

- ترشيد استخدام التسهيلات النقلية وخاصة مساحة الطرق في المناطق المزدحمة من المدن.

- إجراء تحسينات واسعة على كفاءة مشروعات النقل والتنسيق فيها.

- الحد من متطلبات النقل بطريقة معقولة عن طريق الربط المحكم بين تسهيلات النقل وبين تحسين الأنماط الحضرية المادية.

ويتحدد معرفة طاقة المشاة والطرق والسكك الحديدية أو المسارات عن طريق حساب عدد الأشخاص أو المركبات التي تمر عند نقطة معينة خلال فترة ولتكن ساعة، وتتناقص السرعة كلما زادت كثافة المرور، ويقسمة كمية المرور على السرعة نحصل على عدد المركبات التي مرت على كل ميل من الطريق.

إن عدد المسافرين الذين يستوعبهم كل ميل من الطريق عادة ما يزيد كلما تزايدت سرعتهم، ولذلك فإن تزايد حجم المرور بتزايد السرعة هو المؤشر الذي يوضح تمامًا إنتاجية أو كفاءة الطريق، وهذه الإنتاجية بدورها تنعكس على توفير عنصر الوقت.

## ١- نظام النقل الحضري واستعمالات الأرض:

تشكل الأرض التي تخصص لحركة النقل داخل المدينة عنصراً مهماً من عناصر استهلاك الأرض الحضرية داخل المدينة، تجسد أهمية النقل الحضري في عاملين:

### ١-١- العامل الوظيفي:

لا يمكن للمدن أن تنمو وتتطور ولا أن تتواصل وتتفاعل مع بعضها بدون عنصر النقل والأرض التي يحتلها هذا العنصر ومن الصعب بالنسبة لاستعمالات الأرض الأخرى (سكنية، صناعية، تجارية...) أن تؤدي وظائفها داخل المدينة دون حركة السكان والسلع والبضائع، كما أن هذا النظام نفسه يبقى قليل الأهمية إذا لم يخطط لخدمة استعمالات الأرض الحضرية الأخرى، ويمكنها من أداء وظائفها وهنا يصبح الإدعاء بأن النقل والحركة هما من نتائج استعمال الأرض وهما مؤشران إقتصاديان يؤثران بشكل مباشر على التسيير الفعال للمدينة.

إلا أن توزيع المناطق الصناعية والتجارية والسكنية بشكل متباعد عن بعض أهداف المدن يدعو إلى مد الطرق بمختلف أنواعها بين هذه الأنشطة، كما أن الطرق لا تستعمل فقط للنقل والحركة بل هي تمثل في ذات الوقت مناطق تتجمع حولها وعلى امتدادها مختلف مؤسسات الأنشطة الحضرية داخل المدينة وخارجها.

### ١-٢- العامل المجالي:

يشغل هذا العنصر نسبة من استعمالات الأرض الحضرية، ففي حالة المدن الحديثة يلاحظ أن الطرق تشغل المرتبة الثانية بعد الاستعمال السكني

من حيث المساحة، وقد وجد في مدن الدول المتقدمة بأن نسبة الأرض التي تخصص للشوارع والسكك الحديدية والمطارات وأرض الموانئ البحرية قد تزيد عن ثلث المنطقة المعمورة من المساحة الكلية للمدينة، وقد تظهر هذه النسبة منخفضة إذا ما أضيفت إليها إستعمالات الأرض التي تخصص كمجالات للتوقف بين المباني، وقد إستحدث نظام جديد للمواقف يتمثل في إنشاء مواقف ذات طوابق حيث يُضاعف المساحة، وإذا ما أخذت الزيادة المستمرة في حجم السكان الحضر وما يترتب عن ذلك من زيادة طردية في إستعمال وسائل النقل الخاصة والعامة، سيلاحظ أن الأرض التي تخصص لهذا الإستعمال في زيادة مستمرة وأن هذه الزيادة تبقى دون الحد المطلوب فعلا بدليل شكوى المدن سواء في الدول المتقدمة أو النامية منها من ازدحام حركة المرور في أكثر مناطقها وخاصة المراكز التجارية والصناعية.

والجدير بالذكر أن الأرض التي تخصص لعنصر النقل الحضري تختلف مساحة بين مدينة وأخرى وذلك تبعاً للعديد من العوامل نذكر منها:

- درجة التطور الإقتصادي والاجتماعي للدولة أو الإقليم الذي تقع فيه المدينة.

- حجم المدينة.

- وظائف المدينة.

- العلاقات الإقليمية للمدينة.

- خصائص موقعها وموضعها.

- خطة المدينة.

- درجة تطور الإستعمالات الأخرى للأرض.

## ٢- دوافع الحركة داخل المدن:

إن حركة السكان داخل المدن هي التي تسبب الازدحام، وبوجه عام يمكن تحديد ٤ مناطق وظيفية رئيسة داخل المدينة يتحرك السكان بينها (منها وإليها) تلك هي<sup>(١)</sup>:

- المناطق السكنية.
  - المناطق الصناعية وأماكن العمل الأخرى.
  - المنطق المركزية (الأسواق التجارية).
  - الأماكن المفتوحة للتنزه والترفيه.
- ولهذا فإن الجغرافي الأمريكي Vanes يرى بأن حركة السكان داخل المدينة هي نتيجة لدوافع فردية اقتصادية واجتماعية، وقد أدرك بأن أهم عناصر هذه الحركة في المدن الأمريكية هي:
- الرحلة إلى العمل.
  - رحلة التسوق: وهي الرحلة التي يقوم بها السكان لغرض الحصول على السلع والخدمات.
  - الحركة التجارية وتشمل على حركة وسائط النقل داخل المدينة لغرض البيع أو بيع البضائع وتوصيل الخدمات إلى محتاجيها.
  - التزاور الاجتماعي، وهذه الحركة تنتج عن الارتباطات الفردية التي يقصد بها زيارة الأفراد لأقاربهم وأصدقائهم في مناسبات معينة.

(١) صبري فارس الهيتي، التخطيط الحضري، اليازوري، عمان، ٢٠٠٩، ص. ٢٠٤.

▪ حركة التسلية، ويقصد بها تردد السكان على محلات التسلية التجارية كدور السينما أو محلات التسلية غير التجارية كالحدائق والمنتزهات...

وقد وجد Vanes بأن الرحلة إلى العمل ولغرض التسوق والتسلية تمتاز عن الأخرى بأن لها محطات أو مناطق معينة يجتمع فيها الأفراد من مختلف أجزاء المدينة، فالمصنع والمنطقة التجارية المركزية هي مناطق يجتمع فيها من مختلف الأجزاء بينما الحركة التجارية والتزاور الاجتماعي ليست لها مناطق معينة لتجمع الأفراد، ولهذا فقد ميّز منطقتين، هما:

▪ منطقة التجمع: وتشمل أماكن العمل.

▪ منطقة التشتت: وتضم المناطق السكنية والضواحي.

أما Hostan و Berry فقد نشر في كتابهما خلاصة لتقرير نهائي للنقل في منطقة من شيكاغو التي يسكنها ١٧٠,٠٠٠ نسمة وتضم ٦٦٦٧,٠٠٠ وحدة سكنية سنة ١٩٥٦، وقد اعتمد التقرير على دراسة وتحليل ١٠,٥٠٠,٠٠٠ رحلة قام بها الأشخاص في تلك المنطقة موضع الدراسة، وتوضح أن أغراض تلك الرحلات كما يأتي:

▪ رحلة العودة إلى المسكن وتشكل نسبة ٤٣٪ من المجموع.

▪ الرحلة إلى العمل وتشكل نسبة ٢٠٪.

▪ رحلات لغرض التسلية الاجتماعية وتمثل نسبة ١٠٪.

▪ رحلات فردية وتمثل نسبة ١٠٪.

▪ رحلات أخرى وتشمل التسوق، والرحلة إلى المدارس وإلى التنزه أو لخدمات المسافرين أو لوجبات الطعام وتمثل نسبة ١٧٪.



### ٣- مشاكل النقل والمرور بالمدينة:

يمكن تمييز نوعين من المشاكل، هما:

#### ٣-١- مشاكل حركة النقل والمرور:

يمكن حصرها في:

- الاعتماد على مركز حيوي واحد للخدمات الإدارية والتجارية والمالية (مركز المدينة)، مما يجعل ازدحام الحركة اليومي باتجاه هذا المركز، وأغلب هذه المراكز قديمة وذات معايير تخطيطية لا تتلاءم مع نظم المواصلات الحديثة من حيث سعة الشوارع وساحات الوقوف، فتتج عن ذلك اختناق مروري معقد في الطرق المتجهة نحو تلك المراكز وضمنها.
  - ضعف دور النقل الحضري بشكل عام، وضعف ترابط نظم المواصلات في بؤر أو عقد مواصلاتية حديثة توفر تكامل وتنسيق كاملين بين وسائل النقل المختلفة، فمن يستخدم وسائل النقل العامة يحتاج إلى استعمال أكثر من وسيلة في الغالب للوصول إلى المكان المحدد.
  - الاعتماد على النقل الخاص لعدم كفاءة النقل العام، وهذا يسبب ازدحام مروري فضلاً عن المشاكل البيئية، وهذا سبب رئيسي في الاختناق المروري.
- #### ٣-٢- مشاكل تعيق من كفاءة النقل والمرور:

تتعلق بـ:

- عدم اهتمام الدولة بقطاع الخدمات بصورة عامة والنقل بشكل خاص، حيث يتم إهمال هذا القطاع المهم مقارنة ببعض القطاعات الأخرى.
- عدم توفر طرق جيدة تربط بين أطراف المدينة الواحدة، مما يجعلها تعاني

- من التدهور وتتسبب في العديد من الحوادث، وإعاقة السير والمرور.
  - عدم الاهتمام بنوعية وسائل النقل المستخدمة، ففي الغالب تكون من الأنواع الرديئة وغير الكفوءة.
  - عدم توفر الدعم المالي الكافي لتطوير خدمات النقل.
  - ترك خدمات النقل للقطاع الخاص، والذي يكون هدفه الأساسي تحقيق الربح دون تطوير تلك الخدمات.
  - عدم توفر ساحات وقوف السيارات قرب المباني الإدارية خاصة بمركز المدينة، مما يضطر إلى استخدام جزء من الشارع لغرض وقوف السيارات.
  - تجمع عدة مؤسسات في مكان واحد، مما يخلق حركة كبيرة نحوها ينتج عنها ازدحام مروري يعرقل السير في تلك الشوارع المؤدية إليها.
- ٤- تخطيط النقل الحضري والمرور وفاعليته الاقتصادية:**

نعني بالمرور حركة السكان وحركة مختلف وسائل النقل من مكان لآخر بدوافع متعددة، ولقد أصبحت حركة السكان وحركة وسائل النقل الحضري داخل المدينة مواضع الدراسات والبحوث التي تهدف إلى تحقيق أهداف تخطيطية لحل مشكل النقل والمرور حارًا ومستقبلاً، ومن هذه الدراسات تلك المتعلقة بإنشاء خرائط إنسياب المرور وخرائط الأوقات المتساوية<sup>(١)</sup>:

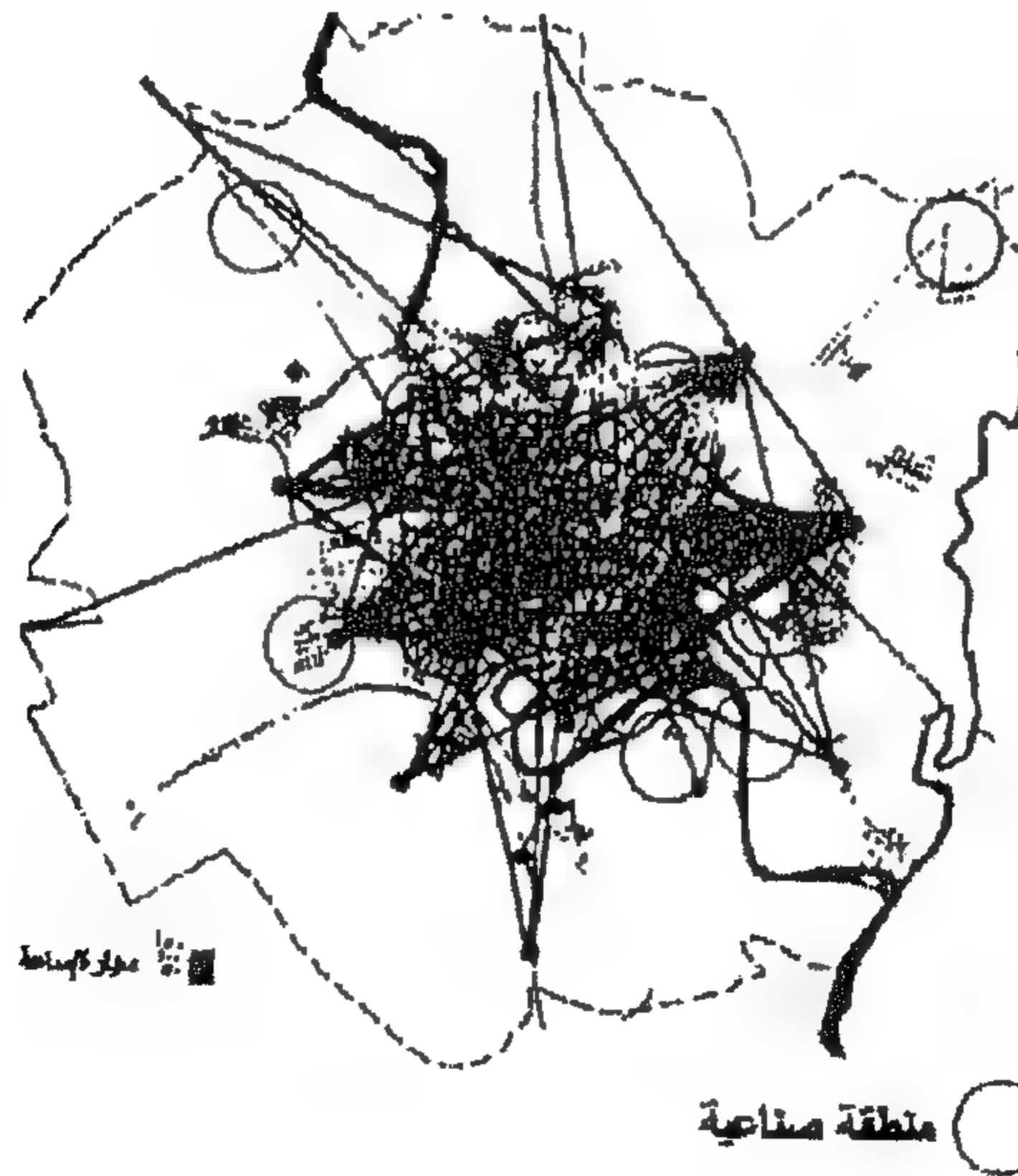
#### ٤-١- خرائط إنسياب المرور:

يتطلب إنشاء مثل هذه الخرائط توفر بعض البيانات الإحصائية والتي يتم جمعها من مصدرين:

(١) فتحي محمد مصيلحي، مرجع سابق، ص. ٤١١.

■ من خلال مقابلة عينة من سكان المدينة والاستفسار منهم عن مناطق سكنهم ومناطق عملهم والجهات التي يتوجهون إليها في أكثر الأحيان وكذا تنقلاتهم من حين لآخر وهناك أسئلة أخرى من شأنها أن تفيد في تعيين منشأ المرور وحجمه واتجاهاته.

■ إيجاد عدد المركبات (حافلات، سيارات...) التي تعبر من نقاط معينة من منطقة لأخرى داخل المدينة وتسمى هذه النقاط بنقاط السيطرة بحيث تُعَيَّن هذه النقاط على مسافات متساوية من المركز مرسومة على خط يحيط بمنطقة الدراسة ويدعى هذا الخط بخط السيطرة ثم تمثل النتائج المتحصل عليها من المصدرين في أشكال بيانية وخرائط إنسيابية تتبع الشوارع التي أخذ عليها تعداد المركبات بحيث يتناسب سمك الخط الإنسيابي مع حجم المرور على مختلف الطرق (شكل رقم: ١٤).



شكل (١٤): انسياب حركة النقل في مدينة بغداد

## ٤-٢- خرائط الأوقات المتساوية:

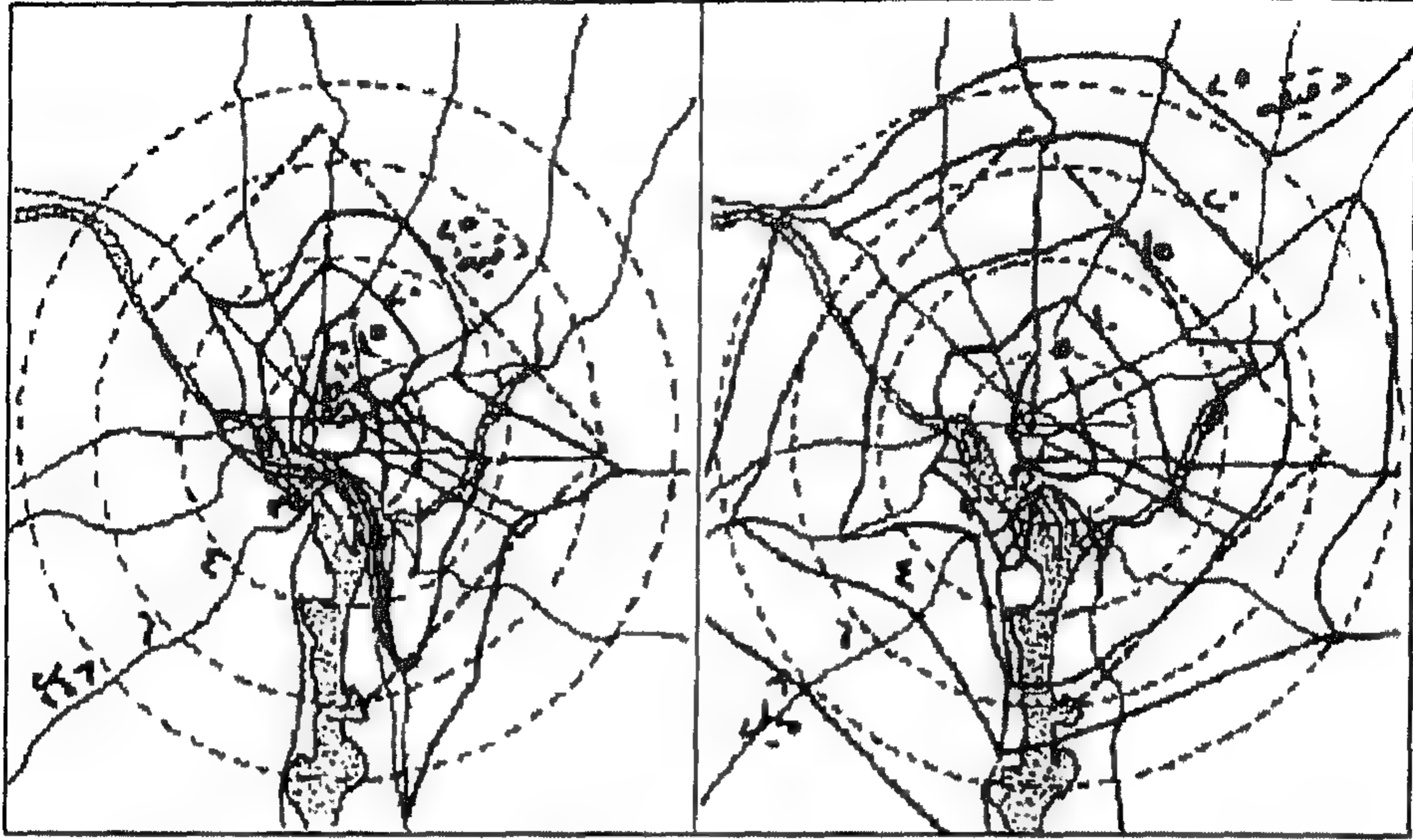
هناك نوع آخر من الخرائط التي تتعلق بحركة المرور والنقل داخل المدينة هي خرائط الأوقات المتساوية، حيث يتم إنشاءها بواسطة وضع نقاط على طرق المرور الرئيسية التي تتفرع من مركز المنطقة التجارية المركزية للمدينة، وكل نقطة تمثل المسافة التي تقطعها سيارة أو حافلة النقل خلال وحدة زمنية معينة انطلاقاً من المركز باتجاه الأطراف وتوضع نقاط متساوية المسافة الزمنية التي تقطعها المركبة خلال الوحدة الزمنية المحددة سابقاً.

وهكذا على جميع الطرق الرئيسية للمدينة، وبعد ذلك توصل خطوط بين نقاط الزمن المتساوي.

وعليه تظهر الخريطة في شكل خطوط شبه دائرية مغلقة تسمى بخطوط الأوقات المتساوية (شكل رقم: ١٥).

ويمكن تطبيق هذه الطريقة بالنسبة لخطوط النقل الداخلية وحتى الخارجية. ومن خلال دراسة خريطة الأوقات المتساوية يمكن إستنتاج بعض الحقائق التي تُساعد على تخطيط وتوسيع طرق النقل أو الحيز المجالي المخصص لهذه المواصلات ومعرفة حركة المرور داخل المدينة، حيث كلما تقاربت الخطوط المتساوية على طريق واحد دلّ ذلك على إزدحام وبتأ حركه المرور عليه والعكس صحيح.

غير أن هذا البطء يمكن أن يكون نسبياً إذا ما قورن بمنطقة أخرى، فهو يعكس إستغلال الحيز المجالي المخصص للنقل بدلالة وقتية.



ازحام المرور في الساعة الخامسة

في ساعة متأخرة ليلاً

شكل (١٥): خطوات الأوقات المتساوية في مدينة واشنطن

المصدر: صبري فارس الهيتي، التخطيط الحضري، ٢٠٠٩، ص. ٢٠٣.

وإلى جانب ذلك يحتاج تخطيط النقل إلى مراعاة النقاط التالية:

- تحديد نواقص نظام النقل الحالي عن طريق معرفة اتجاهات الرحلات والأماكن التي تمر عبرها والأنشطة التي تخدمها، وتقدير عدد السكان الذين يخدمهم كل خط من خطوط النقل، ويمكن التعرف على الخلل في قلة وسائل النقل أو مراكز سكانية كبيرة على الخط والتي تحتاج إلى استحداث مسار جديد.

- تقييم تأثير التوسعات والتحسينات في نظام النقل الحالي عن طريق تحديد مسالك رحلات مقدرة مستقبلاً على شبكات النقل التي جرى تحسينها وتوسيعها.



- إجراء تقييم لبدائل شبكات النقل المقترحة لاختيار أفضلها، والذي يقدم خدمة أفضل لجميع السكان والأنشطة.
- معرفة مستويات الطرق لغرض تحديد مسالك الرحلات حسب الطاقة الاستيعابية لكل طريق.
- تحديد مواقع المؤسسات والأنشطة التي تحتاج إلى خدمات شبكات النقل، ومواقع التجمعات السكانية بالنسبة لبداية الرحلة أو في طريقها.
- التعرف على حجم المرور لكل ساعة على شبكات طرق النقل، ومدى كفاءة التقطعات والاستدراكات التي تقع ضمنها.
- تحديد الطرق التي تعد سعتها غير كافية لتلبية حاجات السكان والمؤسسات التي تخدمها لقلة سعتها وطاققتها الاستيعابية المرورية، مما يخلق مشاكل كبيرة تحول دون توفير خدمة النقل بشكل يسد الحاجة، كثافة السكان تحتاج إلى زيادة عدد الرحلات، الشوارع لا تستوعب عدد السيارات المطلوب، حيث تكون انسيابية الحركة بطيئة وتستغرق وقت أطول، فمثل هذه المشكلة تتطلب تدخل الجهات الإدارية في المدينة لوضع الحلول الناجحة لتلك المعضلة كتوسيع الشارع أو جعله باتجاه واحد أو تحويل جزء من الحركة نحو شارع آخر وغيرها من البدائل.

#### ٥- التكاليف النقلية والعوائد المرورية للأنواع النقلية:

توجد ستة أنواع للنقل الحضري والطرق النقلية المرتبطة بها، هي التمرجل وأرصفة المشاة والدراجات وطرق الدراجات، والسيارات الخاصة والطرق، ومركبات النقل الآلي المشترك والطرق الحديدية الكهربائية، والخطوط الحديدية المدنية والخطوط الحديدية المنفصلة، ويتميز كل نوع نقلي

بخصائص وميزات متفاوتة تسمح بتوضيح الحقائق المتعلقة بالتكلفة النقلية والعوائد المرورية لكل نوع، لعل أهمها:

- إن السير على الأقدام أفضل أنواع النقل الحضري، فهو لا يكلف شيء يذكر، لكنه يسمح بأكثر كمية حركة مرورية، إذ يتجاوز ١٠٠٠ شخص لكل قدم من عرض الطريق الرصيف في الساعة.
- يعد النقل بالدراجات أرخص أنواع المركبات الآلية تكلفة، ولكنها تعطي ناتجاً مرورياً مرتفعاً جداً يقدر بـ ٤٥٠ شخص لكل قدم من عرض الطريق في الساعة.
- تأتي السكك الحديدية الحضرية في المقام التالي بعد السير على الأقدام والدراجات، إذ تبلغ إجمالي التكاليف لكل شخص بالسنت الأمريكي لكل ميل ما يقرب من سنتين (٢،٢)، يُقابلهما كمية تدفق مرورية تبلغ ١٧٠٠ شخص لكل قدم من عرض الطريق في الساعة، إذ يقابل السنت الأمريكي من التكلفة حجم مروري يبلغ ٧٧٣ شخصاً لكل قدم من عرض الطريق في الساعة.
- يعد النقل بالحافلات أرخص الأنواع النقلية، إذ تتفاوت التكاليف النقلية حسب إتساع الطريق وطبيعة الحركة المرورية فيه (مختلطة أو غير مختلطة)، إذ تراوحت بين سنت ونصف سنت في الطرق السريعة غير المختلطة وستين لكل شخص لكل ميل في الطرق غير المختلطة، بينما تراوح الناتج المروري بين ٢٠٠٠ شخص لكل قدم من عرض الطريق في الساعة على الطرق السريعة و ٢٠٠ في الطرق المختلطة، وبذلك نجد أن السنت الأمريكي من التكلفة لكل شخص في الميل يقابله حجم مروري بلغ ٤٨٣ شخصاً لكل قدم من عرض الطريق في الساعة.

▪ ويعد النقل بشبكة النقل الحديدي الكهربائي (المترو) أيضا من أرخص أنواع النقل الحضري إذ تبلغ تكلفته الإجمالية ٢،٢ سنت في الساعة لكل شخص لكل ميل، يقابله ناتجا مروريا يبلغ حجمه ١٧٠٠ شخص لكل قدم من عرض الطريق في الساعة بمتوسط ٤٣٦ شخصا لكل سنت أمريكي من التكلفة.

▪ ويعتبر النقل بسيارات الأجرة أقل أنواع النقل الآلي المشترك من حيث حجم الناتج المروري وأكثرها تكلفة، إذ يبلغ متوسط تكلفة نقل الشخص الواحد ٤،٣ سنت لكل ميل، ومتوسط الناتج المروري ٣٢٢ شخصا لكل قدم من عرض الطريق في الساعة، وبالتالي يقابل السنـت الواحد من التكلفة ناتجا مروريا يبلغ قدره ١٢٢ شخصا.

▪ يعد النقل بواسطة السيارات الخاصة أكثر الأنواع النقلية تكلفة وأقلها ناتجا على الإطلاق، فيبلغ متوسط التكلفة الإجمالية لنقل الشخص الواحد لكل ميل ١٦،٨ سنت أمريكي ويبلغ الناتج المروري ٨٢،٧ شخص لكل قدم من عرض الطريق في الساعة، وبذلك يقابل السنـت الواحد من التكلفة عائداً مروريا قدره ٥ أشخاص لكل قدم في الساعة<sup>(١)</sup>.

#### ٦- تقدير مستقبل النقل المرور داخل المدينة:

لا تقف دراسة حركة النقل والمرور عند الوقت الحاضر بل تتعدى هذه الحدود وتمتد إلى المستقبل لمدة ١٠ أو ٢٠ سنة.

وتتطلب مثل هذه الدراسة تحليلاً علمياً موضوعياً للعوامل التي تؤثر في

(١) فتحي محمد مصيلحي، جغرافية المدن، الإطار النظري وتجارب عربية، مرجع سابق، ص ٤١٨.

حركة النقل والمرور في كل منطقة من المدينة، وبخاصة بحث العلاقة بين استعمال الأرض والنقل، وهذا يدعو إلى البحث عن تأثير متغيرات معينة على عدد الرحلات التي يقوم بها الأفراد من كل وحدة سكنية في اليوم والمسافة التي يقطعها إلى مركز المدينة ومقدار دخل الأفراد ودرجة الكثافة السكنية، وفي العادة يمكن توقع عدد الرحلات التي يمكن أن يقوم بها سكان المنطقة إذا أمكن معرفة ملكيات السيارات الخاصة والمسافة عن مركز المدينة، ويمكن أن يعطي مثل هذا التنبؤ نتائج عامة ومفيدة، كما يتطلب الأمر تتبع العلاقة بين نوع استعمال الأرض وإمكانيته على توليد الرحلات.

وهنا لا بد من الحصول على معلومات تتعلق بدافع الحركة أو الرحلة لتساعد الباحث على تعيين عدد الرحلات إلى كل صنف من أصناف استعمالات الأرض الرئيسة من مسافات معينة عن مركز المدينة، على أن التحليل الدقيق في هذا النوع من الدراسة يتطلب تقسيم المدينة إلى قطاعات.

هناك نوع آخر من الدراسات التي تهدف إلى توقع مستقبل المرور واتجاهاته في المستقبل داخل المدينة، ويركز هذا النوع من الدراسات على بحث وتحليل العلاقة بين رحلة العمل واختيار مكان الإقامة أو السكنى.

وللوصول إلى نتائج مفيدة بالنسبة لتخطيط استعمالات الأرض والنقل في الحاضر والمستقبل وخاصة في المدن الكبرى، يتوجب اللجوء إلى تحليل كثير من المتغيرات منها مثلاً: العلاقة بين نفقات النقل وكلفة السكن، بين نوع السكن والمسافة عن مكان العمل، بين مكان الإقامة ونوع واسطة النقل التي تستعمل لغرض الرحلة إلى العمل وبين مستوى الدخل وكثافة المنطقة السكنية<sup>(١)</sup>.

(١) صبري فارس الهيتي، مرجع سابق، ص. ٢١٧.

## خلاصة:

يتزايد الازدحام بالمدينة ويصعب التنقل فيها باختلاف الدوافع إذا لم يطبق بها سياسة تخطيطية للنقل الحضري باختلاف أنواعه ووسائله لضمان تسيير محكم وفعال لهذه المدينة. وقد وجدت العديد من الدراسات والبحوث التي تعنى بذلك لهل أهمها خرائط انسياب المرور وخرائط الأوقات المتساوية.

وترتبط فاعلية النقل الحضري بعاملين أساسيين أولهما وظيفي والآخر مجالي، كما تتباين التكلفة النقلية حسب وسيلة النقل فهي تنخفض في النقل الجماعي (كالسكك الحديدية والحافلات...) وترتفع في النقل الفردي (سيارات الأجرة والسيارات الخاصة).

بسم الله الرحمن الرحيم





## المراجع والمصادر

### أولاً: المراجع باللغة العربية:

- السيد محمد بدري، علم الاجتماع والنظم الاقتصادية، دار المعارف الإسكندرية، ١٩٨٠.
- إسماعيل محمد هاشم، المدخل إلى مبادئ الاقتصاد الاجتماعي، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٩.
- أمين كربوش، مبادئ الجغرافية الطبيعية والبشرية، الطبعة الثانية، دمشق، ١٩٩٧.
- أنور عبد المالك، تنمية أم نهضة حضارية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٣.
- أبو اليزيد المتيت، تطور الفكر السياسي، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، الإسكندرية، ١٩٧٠.
- حسن عبد الحميد أحمد رشوان، الاقتصاد والمجتمع: دراسة في علم الاجتماع الاقتصادي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ٢٠٠٢.
- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، الأنثروبولوجيا في المجال التطبيقي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ١٩٨٩.
- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، تطور النظم الاجتماعية وأثرها في الفرد والمجتمع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ١٩٩٣.
- جمال حمدان، جغرافية المدن، الطبعة الثانية، القاهرة، ١٩٧٢.

- حازم البلاوي، أصول الاقتصاد السياسي، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٧٤.
- حامد زار وعي عباس عياد (١٩٧٥)، قراءات في الاشتراكية، مؤسسة شباب الجامعة، الجزء الأول، الإسكندرية، ١٩٧٥.
- سعدي محمد السعدي، التخطيط الإقليمي: نظرية، توجيه، تطبيق، جامعة بغداد، بيت الحكمة، بغداد، ١٩٨٩.
- ساطع محلي، جغرافية المدن: عمرايا وتنظيميا، دمشق، ١٩٩٣.
- كايد عثمان أبو صبحه، جغرافية المدن، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٣.
- عبد الله محمد عبد الرحمن، علم الاجتماع الاقتصادي في ضوء النظام الاقتصادي الجديد، الجزء الثاني، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٨.
- عبد الرحمن يسري، تحليل أثر العوامل الاجتماعية على التنمية الاقتصادية، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، ١٩٧٣.
- عبد المجيد عبد الرحيم، علم الاجتماع الحضري، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٦.
- عيسى علي إبراهيم وفتح عبد العزيز أبو راضي، جغرافية التنمية والبيئة، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان.
- عثمان محمد غنيم، مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي، دار الصفاء، عمان، ٢٠٠٩.

- عادل عبد الغني محبوب وسهام صديق خروفة، الاقتصاد الحضري: نظرية وسياسة، دار صفاء، عمان، ٢٠٠٨.
- فتحي محمد أبو عيانة، جغرافية إفريقية: دراسة إقليمية للقارة مع التطبيق على دول جنوب الصحراء، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٢.
- فتحي محمد مصيلحي، جغرافية العالم الجديد من منظور جغرافي وتنموي، الطبعة الأولى، مطابع جامعة المنوفية، القاهرة، ٢٠٠٤.
- فتحي محمد مصيلحي، جغرافية المدن: الإطار النظري وتطبيقات عربية، القاهرة، ٢٠٠٠.
- محمد سعيد الحفار، أضواء على مفاهيم السياسة الإستراتيجية، هيئة الموسوعة العربية، دمشق، ٢٠٠١.
- محمد جاسم شعبان العاني، التخطيط الإقليمي: مبادئ وأسس - نظريات وأساليب، دار الصفاء، عمان، ٢٠١١.
- محمد عاطف غيث، أسس وموضوعات علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، بدون تاريخ.
- محمد إبراهيم صافيتا وعدنان سليمان عطية، جغرافية المدن والتخطيط الحضري، جامعة دمشق، ٢٠٠٦.
- محمد إبراهيم صافيتا، جغرافية الزراعة، دمشق، ١٩٩٣.
- محمد أحمد بيومي، علم الاجتماع الاقتصادي، الطبعة الثانية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٦.
- محمود فتحي عكاشة ومصطفى محمد السعدني، محاضرات في التنمية

الاقتصادية، مطبعة الجمهورية، القاهرة، ١٩٩٩.

- محمود رمزي، الوجيز في الجغرافية الاقتصادية، جامعة دمشق، ١٩٩٧.
- موريس جنزبرج، علم الاجتماع، ترجمة فؤاد زكريا، مراجعة مهدي علام، دار سعد مصر للطبع والنشر والإعلام، القاهرة، بدون تاريخ.
- صبري فارس الهيتي، جغرافية المدن، دار الصفاء، عمان، ٢٠١٠.
- صبري فارس الهيتي، التخطيط الحضري، اليازوري، عمان، ٢٠٠٩.



## ثانيا: المراجع باللغة غير العربية:

- AYDALOT P., Economie régionale et urbaine, Economica, Paris, 1985.
- BASTIE J., DEZERT B., L'espace urbain, Masson, Paris, 1980.
- BEN MATTI N., L'habitat du tiers monde, cas d L'Algérie, OPU, Alger, 1984.
- BLOC-DURAFFOUR P., Les villes dans le monde, Armand Colin, Paris, 2003.
- CASTELS M., L'ère de l'information, La société en réseaux, Editions Fayard, Paris, 2001.
- DUMONT G.-F., Economie urbaine: villes et territoires en compétition, Ed LITEC, Paris, 1993.
- GARNIER J. B., Géographie urbaine, Armand Colin, Paris, 1980.
- GHINITZ B., Urban Economies: New Approaches'. In Regional Economic Development, ed D.J. Firestone (University of Ottawa Press), 1974.
- PELLETIER J., Villes et urbanisme dans le monde, 4e édition, Armand Colin, paris, 2000..
- LABORDE P., Les espaces urbains dans le monde, 2e



édition NATHAN, Paris, 1997.

- MACKEAN N., "An Outsider Looks at Urban Economics".  
Urban Studies PP. 19-37 (February), 1973.
- MARIO P., RICHARD S., Economie urbaine et régionale  
Introduction à la géographie économique, Economica,  
2005.
- MERENNE-SCHOUMAKER B., Géographie des services  
et des commerces, Presses universitaires de Rennes,  
Rennes, 2003.
- POLESE M., SHEARMUR R., Economie urbaine et  
régionale, 2e édition, ECONOMICA, Paris, 2005.
- ZUCCHELLI A., Introduction à l'urbanisme opérationnel et  
la composition urbaine, Tome 4, OPU, Alger, 1984.



## نبذة عن المؤلف



- الدكتور فؤاد بن غضبان من مواليد مدينة قسنطينة بالشرق الجزائري .
- تخرج من جامعة قسنطينة، وأتم دراساته العليا بها ضمن تخصص: التهيئة الحضرية.
- يدرس حاليا بمعهد تسيير التقنيات الحضرية بجامعة أم البواقي بالجزائر.





## فهرس الأشكال

- شكل (٠١): تصنيفات البنك الدولي لدول العالم حسب مستويات التنمية . ٦٦
- شكل (٠٢): متوسط نصيب الفرد من الناتج الوطني لسنة ١٩٩٧ ..... ٦٩
- شكل (٠٣): الموقع الجغرافي لمدينة برازيليا ..... ١٣٠
- شكل (٠٤): التوزيع الجغرافي للمدن الصينية ..... ١٣٠
- شكل (٠٥): نموذج Pread لتفسير عملية نمو المدن حسب مبدأ النمو التركيبي ..... ١٩٢
- شكل (٠٦): نظرية الدوائر المتراكزة ..... ٢٥٧
- شكل (٠٧): نظرية القطاعات ..... ٢٥٨
- شكل (٠٨): نموذج MANN للمدينة البريطانية ..... ٢٦٠
- شكل (٠٩): نظرية النوى المتعددة ..... ٢٦١
- شكل (١٠): نظرية الريع العقاري عند Ricardo ..... ٢٦٧
- شكل (١١): الأحزمة الوظيفية لاستخدامات الأرض عند Thunen ... ٢٦٩
- شكل (١٢): العلاقة بين موقع الأرض والريع العقاري ..... ٢٧٠
- شكل (١٣): علاقة الريع العقاري بخصوبة الأرض ..... ٢٧٠
- شكل (١٤): انسياب حركة النقل في مدينة بغداد ..... ٣١٩
- شكل (١٥): خطوات الأوقات المتساوية في مدينة واشنطن ..... ٣٢١



## فهرس الجداول

- جدول (٠١): بعض معايير قياس التنمية ودلالاتها الايجابية والسلبية في الدول المتقدمة والمتخلفة..... ٦٧
- جدول (٠٢): متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي بالدولار الأمريكي في أغنى وأفقر عشر دول سنة ١٩٩٧ ..... ٧١
- جدول (٠٣): توزيع نسب الأمية حسب النوع في أقاليم العالم التنموية سنة ١٩٩٧ ..... ٧٩
- جدول (٠٤): تطور حجم السكان وحجم الحظيرة السكنية في الجزائر (١٨٨٦ - ١٩٥٦) ..... ٢٨٣
- جدول (٠٥): نوعية المساكن المنجزة خلال فترة (١٩٥٤ - ١٩٦٢) حسب تكلفتها المالية..... ٢٨٤
- جدول (٠٦): تطور إنجاز السكن في الفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٤) ..... ٢٩٤
- جدول (٠٧): الاحتياجات المالية للسكن (١٠٠٠ دينار) ..... ٢٩٥
- جدول (٠٨): تقسيم الموارد المالية..... ٢٩٥





## فهرس المحتويات

الاهداء .....	٥
الفصل الأول: مبادئ علم الإقتصاد .....	١١
مقدمة: .....	١٣
١ - تعدد حاجات الإنسان وطرق تلبيتها: .....	١٤
٢ - عناصر إنتاج المواد: .....	١٥
٣ - تنظيم المجهودات ومفهوم الإقتصاد السياسي: .....	١٩
٤ - مفهوم علم الإقتصاد: .....	٢٠
خلاصة: .....	٢١
الفصل الثاني: علاقة علم الإقتصاد بالعلوم الاجتماعية .....	٢٣
مقدمة: .....	٢٥
١ - الجغرافية: .....	٢٥
٢ - التاريخ: .....	٢٧
٣ - علم النفس: .....	٢٨
٤ - الأنثروبولوجيا: .....	٢٩
٥ - علم السياسة: .....	٣١

- ٦- علم الاجتماع: ..... ٣٣
- خلاصة: ..... ٣٤
- الفصل الثالث: تطور الأنظمة الاقتصادية ..... ٣٧
- مقدمة: ..... ٣٩
- ١- مرحلة جمع الثمار وصيد الحيوانات: ..... ٤٠
- ٢- مرحلة الرعي: ..... ٤١
- ٣- مرحلة الزراعة: ..... ٤٢
- ٤- مرحلة النظام العبودي: ..... ٤٣
- ٥- مرحلة النظام الإقطاعي: ..... ٤٤
- ٦- مرحلة النهضة: ..... ٤٦
- ٧- مرحلة الصناعة: ..... ٤٧
- ٧-١- مرحلة الصناعة اليدوية: ..... ٤٧
- ٧-٢- مرحلة الصناعة الثقيلة: ..... ٤٧
- ٨- مرحلة النظام الرأسمالي: ..... ٤٨
- سلبات النظام الرأسمالي: ..... ٥٠
- ٩- مرحلة النظام الاشتراكي: ..... ٥٢
- سلبات النظام الاشتراكي: ..... ٥٥

خلاصة:	٥٥
الفصل الرابع: التنمية الاقتصادية:	٥٧
مقدمة:	٥٩
١ - مفهوم التنمية الاقتصادية:	٦٠
٢ - متطلبات التنمية الاقتصادية:	٦٠
٣ - مؤشرات التنمية الاقتصادية:	٦٢
٤ - معايير قياس التنمية الاقتصادية والتخلف الاقتصادي:	٦٤
٤-١ - المعايير الاقتصادية:	٦٨
متوسط نصيب الفرد من الدخل:	٦٨
نصيب الفرد من الصادرات:	٧١
نسبة العاملين بالأنشطة الأولية:	٧٢
إستهلاك الطاقة:	٧٣
٤-٢ - المعايير الاجتماعية:	٧٤
متوسط كمية السعرات الحرارية:	٧٥
توقعات الحياة عند الميلاد:	٧٦
معدلات وفيات الرضع:	٧٧
الأمية:	٧٧

- ٤-٣- معايير البنية الأساسية والمعلوماتية: ..... ٨٠
- ٤-٤- معايير بيئية: ..... ٨١
- خلاصة: ..... ٨١
- الفصل الخامس: النظريات الجغرافية للتنمية ..... ٨٣
- مقدمة: ..... ٨٥
- ١- النظريات الاقتصادية: ..... ٨٨
- ١-١- نظرية التحديث: ..... ٨٨
- ١-٢- نظريات الاستقلال: ..... ٨٩
- ١-٣- نظرية التنمية الداخلية: ..... ٩٠
- ١-٤- نظرية التصدير: ..... ٩١
- ٢- النظريات الجغرافية: ..... ٩١
- ٢-١- نظرية أقطاب النمو لـ "F. Perreux": ..... ٩١
- ٢-٢- نظرية السببية الدائرية والتراكمية لـ "G. Myrdal": ..... ٩٦
- ٢-٣- نظرية أقطاب التنمية لـ Hershman: ..... ٩٨
- ٢-٤- نظرية التفاعلات بين المركز والهوامش لـ J. Friedman: ..... ١٠١
- ٢-٥- نظرية الانتشار المتسلسل: ..... ١٠٢
- ٢-٦- نظرية الأماكن المركزية لـ W. Christaller: ..... ١٠٣

- ٣- البنية المكانية لفرص التنمية الاقتصادية: ..... ١٠٦
- خلاصة: ..... ١٠٨
- الفصل السادس: دور المدن في التنمية الاقتصادية ..... ١٠٩
- مقدمة: ..... ١١١
- ١- علاقة التنمية بالمدينة: ..... ١١١
- ٢- مزايا المدن الاقتصادية: ..... ١١٣
- ٣- وظائف المدن والقوى المؤثرة فيها: ..... ١١٤
- المجموعة الأولى: ..... ١١٥
- المجموعة الثانية: ..... ١١٥
- ٣-١- الإقتصاديات المتجمعة (المتراكمة): ..... ١١٦
- ٣-٢- إقتصاديات الوصول: ..... ١١٨
- ٤- مواقع الصناعات الحضرية: ..... ١١٩
- ٥- التنمية ومشكلاتها في مدن الدول النامية: ..... ١٢١
- ٥-١- خصائص المدن في الدول النامية: ..... ١٢٢
- ٥-٢- العمل والبطالة في مدن الدول النامية: ..... ١٢٣
- ٦- دور الهجرة في التنمية: ..... ١٢٦
- ٧- مدن الدول النامية والتخطيط: ..... ١٢٨



- خلاصة: ..... ١٣٠
- الفصل السابع: أهمية العوامل الاقتصادية ودورها في نشأة المدن وتطورها ..... ١٣٣
- مقدمة: ..... ١٣٥
- ١- خصائص الموقع الجغرافي-الاقتصادي للمدن: ..... ١٣٦
- ١-١- الخصائص التاريخية: ..... ١٣٦
- ١-٢- التمييز والدور المتفرد للمدينة: ..... ١٣٧
- ١-٣- العلاقات الوطيدة بين المدينة والمناطق المحيطة بها: ..... ١٣٨
- ١-٤- تكامل وتفاعل عناصر الموقع الجغرافي الاقتصادي: ..... ١٣٨
- ١-٥- الارتباط المتبادل بين مواقع المدن مواضعها: ..... ١٣٩
- ٢- العوامل المؤثرة في أهمية الموقع الجغرافي-الاقتصادي للمدن: .... ١٣٩
- ٢-١- خطوط النقل والمواصلات الرئيسة وعقدتها وتقاطعاتها: ..... ١٤٠
- ٢-٢- أهمية الموارد الطبيعية والاقتصادية: ..... ١٤٢
- ٢-٣- أهمية مواقع المدن في مناطق الإنتاج الزراعي: ..... ١٤٣
- ٢-٤- أهمية مواقع تركيز الظهير الصناعي للمدن: ..... ١٤٥
- ٢-٥- أهمية مواقع المدن في أسواق السلع والخدمات: ..... ١٤٦
- ٢-٦- أهمية مواقع المدن في المناطق ذات الكثافات السكانية المرتفعة: ١٤٧
- ٢-٧- أهمية المواقع التنافسية للمدن: ..... ١٤٩

٢-٨- أهمية مواقع المدن الحدودية: .....	١٤٩
٣- دور الدولة وسياسيتها الطوعية وخططها التنموية وأثرها في نمو وتطور المدن: .....	١٥١
٤- توافر الخدمات ومصادر الإمداد والتمويل أثره في نمو وتطور المدن: .....	١٥٤
الفصل الثامن: المدينة الحديثة والاقتصاد الحضري .....	١٥٧
مقدمة: .....	١٥٩
١- المدينة الحديثة: .....	١٥٩
٢- الاقتصاد الحضري: .....	١٦١
٢-١- أهمية علم الاقتصاد الحضري: .....	١٦١
٢-٢- الأبعاد التاريخية لمفهوم علم الاقتصاد الحضري: .....	١٦٣
٢-٣- علم الاقتصاد الحضري والنظرية الاقتصادية: .....	١٦٧
٢-٤- علم الاقتصاد الحضري ونظرية الموقع الاقتصادية: .....	١٦٩
٢-٥- علم الاقتصاد الحضري وتخطيط المدن: .....	١٧٠
٣- إشكالية علم الاقتصاد الحضري وفروعه: .....	١٧٣
خلاصة: .....	١٧٥
الفصل التاسع: الأساس الاقتصادي للمدن .....	١٧٧
مقدمة: .....	١٧٩

- ١ - أهمية دراسة الأساس الاقتصادي للمدينة: ..... ١٨٠
- ٢ - مفهوم الاقتصاد الأساس وغير الأساس: ..... ١٨١
- ٢-١ - معنى الاقتصاد الأساس وغير الأساس: ..... ١٨٢
- ٢-٢ - تقدير الاقتصاد الأساس وغير الأساس: ..... ١٨٣
- ٣ - مفهوم الأثر المضاعف: ..... ١٨٤
- ٣-١ - الاقتصاد الأساس للمضاعف: ..... ١٨٥
- ٣-٢ - أهمية الأثر المضاعف: ..... ١٨٦
- ٤ - طرق قياس الفعاليات الأساسية وغير الأساسية: ..... ١٨٨
- ٤-١ - الطرق الوصفية التقليدية: ..... ١٨٨
- نظرية توافر الأيدي العاملة: ..... ١٨٨
- نظرية نمو القطب أو المركز: ..... ١٩٠
- نظرية Ratchet لحجم المدن: ..... ١٩٣
- ٤-٢ - الطرق الكمية: ..... ١٩٥
- طريقة Murphy: ..... ١٩٥
- طريقة MAttila & Thompson: ..... ١٩٦
- طريقة Channcy & Harris: ..... ١٩٦
- طريقة التعرف على دخل المدينة ومصرفاتها: ..... ١٩٧

خلاصة:	١٩٨
الفصل العاشر: التغيرات الاقتصادية وعلاقتها بالتركز والتكتل الحضري...	١٩٩
مقدمة:	٢٠١
١- سيرورة التحضر:	٢٠١
٢- دور التغيرات الاقتصادية في عملية التحضر:	٢٠٧
٣- إقتصاديات التكتل:	٢٠٩
خلاصة:	٢١٣
الفصل الحادي عشر: الأنشطة الاقتصادية في المدينة	٢١٥
مقدمة:	٢١٧
١- نشاط التجارة والخدمات:	٢١٨
١-١- عوامل توطن التجارة والخدمات بالمدينة:	٢١٩
١-٢- تصنيف الأنشطة التجارية والخدمات:	٢٢١
تصنيف المحلات التجارية وفقا للنشاط الغذائي وغير الغذائي:	٢٢١
تصنيف المحلات التجارية وفق مقاربة إقتصادية:	٢٢٢
١-٣- الأنشطة التجارية والخدمات واستخدامات الأرض:	٢٢٣
٢- النشاط الصناعي:	٢٢٦
٢-١- الصناعة ودورها في تنظيم المجال الحضري واستخدامات الأرض:	٢٢٦

- ٢-٢- المجال الصناعي المنظم والمهيكل والعوامل المتحركة فيه: ... ٢٢٩
- ٢-٣- مقاييس التقسيم إلى قطع أرضية للصناعة: ..... ٢٣٢
- ٢-٤- توجيه المناطق الصناعية داخل المدن: ..... ٢٣٣
- ٣- تكلفة الاستخدامات الحضرية للأنشطة الاقتصادية: ..... ٢٣٤
- ٣-١- تكلفة الاستخدامات الحضرية: ..... ٢٣٥
- ٣-٢- عوائد الاستخدام: ..... ٢٣٥
- الفصل الثاني عشر: سوق العمل الحضري ..... ٢٤١
- مقدمة: ..... ٢٤٣
- ١- مفهوم سوق العمل المحلية: ..... ٢٤٤
- ٢- نموذج الجاذبية لحركة الأيدي العاملة: ..... ٢٤٥
- ٣- التباين في معدلات الأجور ضمن بالمجال الحضري: ..... ٢٤٨
- ٤- التمييز في سوق العمل الحضري: ..... ٢٤٩
- خلاصة: ..... ٢٥٢
- الفصل الثالث عشر: الأرض الحضرية وقيمتها الاقتصادية ..... ٢٥٣
- مقدمة: ..... ٢٥٥
- ١- استعمالات الأرض: ..... ٢٥٦
- ١-١- نموذج النطاقات المركزية: ..... ٢٥٦



- ١-٢- نظرية القطاعات: ..... ٢٥٨
- ١-٣- نموذج مان للمدينة البريطانية: ..... ٢٥٩
- ١-٤- النموذج متعدد النوى: ..... ٢٦٠
- ٢- القيمة الاقتصادية للأرض بالمدينة: ..... ٢٦٢
- ٢-١- عوامل تحديد سعر الأرض: ..... ٢٦٢
- ٢-٢- ظاهرة القيمة الفائضة: ..... ٢٦٢
- ٢-٣- التسليف على السوق العقارية والاحتكار: ..... ٢٦٣
- ٢-٤- الوسائل المستعملة للحد من ظاهرة الاحتكار والقيمة الفائضة: ..... ٢٦٤
- ٢-٥- آثار القيمة الفائضة: ..... ٢٦٦
- ٣- نظريات الريع العقاري: ..... ٢٦٦
- ٣-١- نظرية ريكاردو Recardo: ..... ٢٦٦
- ٣-٢- نظرية تونين Thunen J. H: ..... ٢٦٨
- ٣-٣- نظرية هيرد: ..... ٢٧١
- ٣-٤- نظرية هييج: ..... ٢٧١
- ٣-٥- نظرية أتكيلف: ..... ٢٧٢
- ٢٧٣ الفصل الرابع عشر: إقتصاديات السكن الحضري
- مقدمة: ..... ٢٧٥

- ١- طبيعة سوق السكن الحضري: ..... ٢٧٦
- ١-١- إعتبرات العرض: ..... ٢٧٦
- ١-٢- إعتبرات الطلب: ..... ٢٧٨
- ٢- السياسة الإسكانية: ..... ٢٧٩
- ٣- السياسة الإسكانية في الجزائر: ..... ٢٨٠
- ٣-١- مرحلة الاستعمار الفرنسي (١٨٣٠-١٩٦٢): ..... ٢٨٠
- فترة ١٨٣٠ - ١٩٠٠: ..... ٢٨١
- فترة ١٩٠٠ - ١٩٤٥: ..... ٢٨١
- فترة ١٩٤٥ - ١٩٥٤: ..... ٢٨٢
- فترة ١٩٥٤ - ١٩٦٢: ..... ٢٨٤
- ٣-٢- مرحلة الإستقلال (ما بعد ١٩٦٢): ..... ٢٨٥
- فترة ١٩٦٣ - ١٩٦٦: ..... ٢٨٦
- فترة المخطط الثلاثي ١٩٥٤ - ١٩٦٢: ..... ٢٨٧
- فترة المخطط الرباعي الأول ١٩٧٠ - ١٩٧٣: ..... ٢٨٨
- فترة المخطط الرباعي الثاني ١٩٧٤ - ١٩٧٧: ..... ٢٨٩
- فترة ١٩٧٨ - ١٩٧٩: ..... ٢٩١
- فترة المخطط الخماسي الأول ١٩٨٠ - ١٩٨٤: ..... ٢٩٢
- فترة المخطط الخماسي الثاني ١٩٨٥ - ١٩٨٩: ..... ٢٩٦
- فترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٨: ..... ٢٩٧

- ١ - سياسة السكن الاجتماعي: ..... ٣٠٠
- ١-١ - سكن اجتماعي إيجاري "LSL": ..... ٣٠٠
- ١-٢ - سكن تساهمي إيجاري "LSP": ..... ٣٠٠
- ١-٣ - سكن اجتماعي تطوري "LSE": ..... ٣٠١
- ١-٤ - سكن اجتماعي عن طريق البيع بالإيجار "LSVL": ..... ٣٠١
- ٢ - سياسة التخصيصات: ..... ٣٠١
- ٣ - سياسة الترقية العقارية: ..... ٣٠٢
- ٤ - الهيئات المكلفة بالسياسة الإسكانية وإنجاز السكن: ..... ٣٠٣
- ٤-١ - ديوان للترقية والتسيير العقاري OPGI : ..... ٣٠٣
- مهامه: ..... ٣٠٣
- أهدافه: ..... ٣٠٤
- ٤-٢ - الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط: CNEP : ..... ٣٠٤
- مهامه: ..... ٣٠٤
- ٤-٣ - مديرية البناء والتعمير والسكن DUCH : ..... ٣٠٤
- ٤-٤ - الصندوق الوطني للسكن CNL : ..... ٣٠٥
- ٤-٥ - الوكالة الوطنية لتحسين السكن وتطويره AADL : ..... ٣٠٥
- ٤-٦ - الوكالة العقارية المحلية AFL : ..... ٣٠٦
- مهامها: ..... ٣٠٧

٣٠٩.....	الفصل الخامس عشر: اقتصاديات النقل الحضري
٣١١ .....	مقدمة:
٣١٣ .....	١ - نظام النقل الحضري واستعمالات الأرض:
٣١٣ .....	١-١ - العامل الوظيفي:
٣١٣ .....	١-٢ - العامل المجالي:
٣١٥ .....	٢ - دوافع الحركة داخل المدن:
٣١٧ .....	٣ - مشاكل النقل والمرور بالمدينة:
٣١٧ .....	٣-١ - مشاكل حركة النقل والمرور:
٣١٧ .....	٣-٢ - مشاكل تعيق من كفاءة النقل والمرور:
٣١٨ .....	٤ - تخطيط النقل الحضري والمرور وفاعليته الاقتصادية:
٣١٨ .....	٤-١ - خرائط إنسياب المرور:
٣٢٠ .....	٤-٢ - خرائط الأوقات المتساوية:
٣٢٢ .....	٥ - التكاليف النقلية والعوائد المرورية للأنواع النقلية:
٣٢٤ .....	٦ - تقدير مستقبل النقل المرور داخل المدينة:
٣٢٦ .....	خلاصة:
٣٢٧ .....	أولا: المراجع باللغة العربية:
٣٣١ .....	ثانيا: المراجع باللغة غير العربية:
٢٣٧ .....	فهرس المحتويات













LIBRARY ALEXANDRIA  
1971  
1000







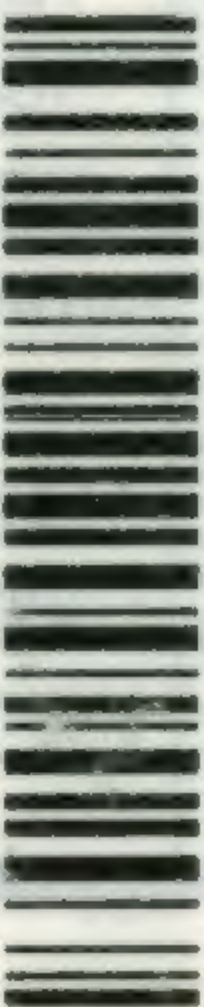


# الاقتصاد الحضري

## وكلاء وموزعي دار اليازوري في العالم

الدولة	المدينة	اسم الدار	الهاتف	الدولة	المدينة	اسم الدار	الهاتف
الأردن	عمان	الإدارة العامة	5690904	الأردن	إربد	حمادة للنشر والتوزيع	02 7270100
الأردن	عمان	فرع عمان	5690904	الأردن	الكرك	فرع الدار في الكرك	03 2302111
السعودية	الرياض	مؤسسة الجريسي	4039328	ليبيا	طرابلس	مكتبة طرابلس	213601583
السعودية	الرياض	دار الزهراء	4641144	ليبيا	طرابلس	دار الحكمة	213606571
السعودية	الرياض	مكتبة العبيكان	4650071	ليبيا	طرابلس	الدار العربية للكتاب	3330384
السعودية	الرياض	مكتبة جرير التجارية	4626000	ليبيا	طرابلس	دار الرواد	3350333
السعودية	الرياض	مكتبة الخرجي	4646258	العراق	بغداد	مكتبة دجلة	0096418170792
السعودية	جدة	مكتبة كنوز المعرفة	6570628	العراق	الموصل	دار ابن الأثير	7702036776
السعودية	الدمام	مكتبة المتنبى	8272906	العراق	بغداد	مكتبة الذاكرة	796449420
السعودية	المنورة	مكتبة الزمان	8366666	الكويت	الكويت	مكتبة ذات السلاسل	466255
السعودية	الرياض	مكتبة الرشيد	4593451	فلسطين	غزة	مكتبة سمير منصور	97082825688
السعودية	الرياض	دار المريح	4657939	فلسطين	رام الله	مكتبة الشروق	02-2961614
السعودية	الرياض	مكتبة الشقري	4611717	فلسطين	الخليل	مكتبة دنديس	2225174
السعودية	جدة	نهامة للنشر	65152845	فلسطين	رام الله	دار الرعاية	22961613
السعودية	جدة	مكتبة المأمون	6446614	فلسطين	غزة	مكتبة اليازجي	287099
السعودية	مكة المكرمة	مكتبة الثقافة	5429049	سورية	دمشق	مكتبة النوري	2311189
الجزائر	الجزائر	دار الثقافة العلمية	21541135	سورية	حلب	دار القلم العربي	2113129
الجزائر	وهران	دار ابن النديم	41359788	السودان	الخرطوم	الدار السودانية للكتب	6780031
الجزائر	الجزائر	دار الكتاب الحديث	354105	البحرين	المنامة	المكتبة الوطنية	293840
الجزائر	الجزائر	مؤسسة الضحى	214660	البحرين	المنامة	المكتبة العلمية	7786300
الجزائر	الجزائر	دار ابن باديس	645900	البحرين	المنامة	مؤسسة الايام	725111
الجزائر	وهران	دار العزة والكرامة	41540793	البحرين	المنامة	مكتبة فخراوي	591118
الجزائر	قسنطينة	دار اليمن	961869	فرنسا	باريس	معهد العالم العربي	140513809
الجزائر	قسنطينة	انفودك	770906434	المغرب	أغادير	مكتبة وراقه الجنوب	0528217144
الجزائر	الجزائر	دار البصائر	495735	المغرب	الدار البيضاء	المركز الثقافي	
الجزائر	الجزائر	مكتبة الأصالة	243602	سلطنة عمان	روي	مكتبة القرآن	
الجزائر	الجزائر	دار الهدى	021966220	المملكة المتحدة	لندن	مكتبة الس	
مصر	مدينة نصر	دار الشروق	4023399	أميركا	لوس أنجلوس	مكتبة ج	
مصر	القاهرة	مكتبة مدبولي	5756421	اليمن	صنعاء	الدار العل	
مصر	القاهرة	دار الفجر	6246252	اليمن	صنعاء	دار العلوم	
مصر	القاهرة	الهيئة المصرية العامة	25775371	اليمن	صنعاء	دار الكلد	
مصر	القاهرة	مجموعة النيل العربية	2026717135	اليمن	صنعاء	دار الكتاب	
مصر	القاهرة	الشركة العربية المتحدة	22705844				

Bibliotheca Alexandrina



1241751



**JORDAN**  
Electronic  
Book Library

للحصول على نسخة إلكترونية  
[www.jordanebooks.com](http://www.jordanebooks.com)

**اليازوري**  
دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع

عمان - وسط البلد - شارع الملك حسين  
هاتف: +962 6 4626626 فاكس: +962 6 4614185  
ص. ب: 520646 الرمز البريدي: 11152  
info@yazori.com www.yazori.com